الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005- 2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الباحث:
دبار حمزة

الأستاذ المشرف:
أ.د رايس حدة

أعضاء لجنة المناقشة			
أ.د عمر قريد	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد خيضر- بسكرة	رئيسا
أ.د رايس حدة	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد خيضر-بسكرة	مقررا
د.رايس عبد الحق	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	ممتحنا
د. إكرام مرعوش	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر- باتنة	ممتحنا
د. الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي	ممتحنا
د. سليم بوقنة	أستاذ محاضر أ	جامعة الحاج لخضر- باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكـــر وتقدير

الشكر والحمد والثناء لله تعالى أولاً وآخراً على منّهِ عليّ بإتمام هذا البحث

ثم أتقدم بخالص شكري وتقدير للأستاذ المشرف :

الأستاذ الدكتور: رايس حدة

على نصائحها القيمة ووقفتها معي طيلة فترة إنجاز هذا البحث

والشكر موصول للسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول مناقشة أطروحة الدكتوراه

لهم مني أسمى عبارات التقدير والإحترام

وأزف شكري وتقدير لكل من ساهم معي من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد الأمين

إلى من أوصى عليهما الله عز وجل ورسوله الكريم

والدي الكريمين...أدام الله لهما الصحة والعافية

الى **زوجتي**... إعتزازاً ووفاءاً

الى إبنتي **بيان** وولدي **عبد القدوس**.....عطفا وحنانا

إلى **إخوتي وأخواتي** ...وكل الأهل والأقارب

الى كل الأصحاب ... الأصدقاء .. والزملاء..

حمزة

الملخص

الملخـص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاديات العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2005-2016 وذلك من خلال تشخيص الوضع الغذائي العربي بعرض مقومات القطاع الفلاحي ومدى قدرتها على توفير الإحتياجات الغذائية للسكان من جهة وتحديد المعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العربي من جهة ثانية بالإضافة الى معرفة الآليات المتوفرة لدى هذا القطاع من أجل تفعيلها للوصول الى الأمن الغذائي المنشود.

حيث توصلت هذه الدراسة الى أن القطاع الفلاحي في الوطن العربي لايزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات وإحتياجات السكان من الغذاء نتيجة عدة صعوبات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد وسوء الإستغلال للثروات الفلاحية، بالإضافة الى التغيرات المناخية وتدني حجم الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي بسبب عدة معوقات أهمها مشكل العقار الفلاحي.

وبالرغم من كل هذا إلا أن السياسات المنتهجة في الجزائر والتي من بينها سياسة التجديد الزراعي والريفي التي أعتمدت بداية سنة 2008 أدت الى تطوير الأنشطة وزيادة حجم الإستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي والحيواني، الإ أنه غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الأمن الغذائي، إكتفاء ذاتي، الإنتاج الفلاحي

Summary

This study aims to highlight the position of the agricultural sector in the Arab economies and its role in achieving food security during the period 2005-2016 through diagnosing the Arab food situation by presenting the components of the agricultural sector and its ability to provide the food needs of the population on the one hand and identifying the obstacles that limit the achievement of Arab food security On the other hand, in addition to knowing the mechanisms available in this sector in order to activate them to reach the desired food security.

As this study concluded that the agricultural sector in the Arab world is still unable to meet the requirements and needs of the population from food as a result of several difficulties, foremost among which is the growing population growth and misuse of agricultural wealth, in addition to climate changes and the low volume of private domestic and foreign agricultural investment due to several major obstacles, the most important of which The problem of agricultural real estate.

In spite of all this, the policies adopted in Algeria, including the policy of agricultural and rural renewal adopted in the beginning of the year 2008, led to developing activities and increasing the volume of agricultural investments, which resulted in a significant improvement in animal and plant production, but it is not sufficient to achieve the targeted food security.

Keywords : agricultural sector, food security, self-sufficiency, agricultural production

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
ملخص البحث	I
قائمة الجداول	V- XI
قائمة الاشكال	XII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة عامة	أ - ز
الفصل الاول: التأصيل النظري للسياسات الفلاحية وتأثيرها في الأمن الغذائي	
مقدمة الفصل الاول	2
المبحث الاول: أهمية السياسات الفلاحية ومعالمها	3
المطلب الأول:الفلاحة (مفهومها وخصائصها)	3
المطلب الثاني: أنواع الفلاحة ونظمها وعوامل قيامها	7
المطلب الثالث:أهمية الفلاحة والسياسة الفلاحية	13
المبحث الثاني:ماهية الأمن الغذائي	19
المطلب الاول: حقيقة الغذاء وأنواعه	19
المطلب الثاني: التأصيل النظري لقضية الأمن الغذائي.	24
المطلب الثالث: مرتكزات الامن الغذائي	35
المبحث الثالث:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وآليات تحقيقه	41
المطلب الأول:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	41
المطلب الثاني:وسائل تحقيق الأمن الغذائي	45
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية	
مقدمة الفصل الثاني	55
المبحث الاول:ممكنات الموارد الزراعية العربية	56
المطلب الأول: الموارد الطبيعية	57
المطلب الثاني:الثروة الحيوانية والسمكية	67
المطلب الثالث:الإمكانيات البشرية والبحوث الزراعية	71

المبحث الثاني:تشخيص الوضع الغذائي في البلدان العربية	76
المطلب الاول: واقع الإنتاج الزراعي العربي	76
المطلب الثاني: مؤشرات عرض السلع الغذائية	93
المطلب الثالث:فجوة الأمن الغذائي العربية	105
المبحث الثالث:مشاكل ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي العربي	115
المطلب الأول: المعوقات الطبيعية والبشرية	115
المطلب الثاني: العراقيل المتعلقة بالخدمات المساندة للقطاع الزراعي	120
المطلب الثالث:مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية	123
خلاصة الفصل الثاني	129
الفصل الثالث:القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي	
مقدمة الفصل الثالث	131
المبحث الأول: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي	132
المطلب الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصادات العربية	132
المطلب الثاني:الناتج الزراعي ودوره في التجارة الخارجية للمنطقة العربية	143
المطلب الثالث: الطبيعة التبادلية بين الزراعة والصناعة.	150
المبحث الثاني:سبل تنمية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي العربي.	155
المطلب الأول: ترشيد إستخدام الموارد المائية تنمية الريف	155
المطلب الثاني: تفعيل دور الإستثمارات الزراعية العربية	150
المطلب الثالث: الإهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي	165
المطلب الرابع: إستخدام التقنيات الحديثة في المجال الزراعي	172
المطلب الخامس: الإهتمام بالمورد البشري في المجال الزراعي	176
المطلب السادس: تنمية الريف وتفعيل دور المرأة الريفية	178
المبحث الثالث: الجهود العربية في مجال تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي	181
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة للعقدين 2005-2025	181
المطلب الثاني: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي	189
المطلب الثالث: الخطة المشتركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في إفريقيا والمنطقة العربية	194
المطلب الرابع: الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية	198
خلاصة الفصل الثالث	203
الفصل الرابع: دراسة العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأمن الغذائي والقطاع الفلاحي في الجزائر	
مقدمة الفصل	205

المبحث الأول: إمكانيات الجزائر الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.	206
المطلب الأول: مؤهلات القطاع الزراعي الجزائري	206
المطلب الثاني: تفسير العجز الغذائي في الجزائر	212
المطلب الثالث: المجهودات المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر	224
المبحث الثاني: التوصيف الإقتصادي والقياسي لعلاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي	235
المطلب الأول: الخلفية الإقتصادية لمتغيرات الدراسة	235
المطلب الثاني: المتغيرات المستخدمة والشكل الدالي للظاهرة الإقتصادية	243
المبحث الثالث: تحليل درجة الإرتباط بين الأمن الغذائي ومرتكزات القطاع الفلاحي	248
المطلب الأول: النموذج الأول: العلاقة السببية بين مرتكزات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي (نسبة الإكتفاء الذاتي)	248
المطلب الثاني: النموذج الثاني: العلاقة السببية بين مرتكزات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي (نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية)	254
خلاصة الفصل الرابع	261
الخاتمة العامة	267
قائمة المراجع	272
قائمة الملاحق	285

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أنواع اللأمن الغذائي	29
1-2	الاقاليم البيئية و المناخية في الدول العربية	57
2-2	الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية خلال الفترة(2010،2012 و2013)	58
3-2	المساحات الرعوية في الدول العربية (2015)	61
4-2	نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية	63
5-2	معدلات الأمطار حسب الأقاليم المناخية في الوطن العربي	64
6-2	المياه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية	65
7-2	عدد السكان الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية والدول الأخرى خلال 2015	73
8-2	تطور أهم المجموعات المحصولية في الوطن العربي	76
9-2	إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)	78
10-2	إنتاج المحاصيل السكرية في الوطن العربي للفترة (2005-2016)	79
11-2	مساحة وإنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016).	81
12-2	المساحة المزروعة والإنتاج من محاصيل الخضر والفواكه في الوطن العربي	82
13-2	تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال (2005-2016)	84
14-2	الصادرات الزرعية العربية الى مجموع الصادرات العربية خلال السنوات (2005-2015)	89
15-2	تطور الواردات الكلية والزراعية في الدول العربية	90
16-2	قيمة الصادرات والواردات والتجارة الزراعية العربية البينية خلال (2005-2015)	92
17-2	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون	99
18-2	فاقد وهدر السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي عام 2017	101
19-2	تطور حجم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2005-2016)	104
20-2	تطور حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية خلال (2005-2015)	106
21-2	معدلات الإكتفاء الذاتي من مجموعة السلع الغذائية في الوطن العربي (2005-2015)	108
22-2	مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء (2008-2015)	111
23-2	مؤشر جملة مدفوعات الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات الكلية (2005-2015)	112
24-2	مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية من مادة القمح (2008-2015)	114
25-2	التوزيع النسبي لمساحة الدول العربية وفق البيئة الزراعية السائدة	117
1-3	تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2005-2015)	132
2-3	نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الغذائي في الوطن العربي(م.ط)	136
3-3	عدد السكان الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي العربي والدول الأخرى لسنة 2015	138

4-3	تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال (2005-2016)	144
5-3	تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال (2005-2016)	146
6-3	تطور الميزان التجاري الزراعية في الوطن العربي خلال (2005-2016)	148
7-3	تطور صناعة السكر في الوطن العربي	151
8-3	إحتياجات بعض السلع الغذائية من المياه	155
9-3	الموارد المائية في الوطن العربي	156
10-3	تطور الإستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية خلال 2014-2016	161
11-3	رأس امال السهمي الزراعي في الوطن العربي لسنة 2008	162
12-3	الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي في بعض الدول العربية	166
13-3	تطور عدد الجرارات الزراعية في الوطن العربي	170
14-3	الإحتياجات من البذور والتقاوي المحسنة في الزراعة العربية للفترة 2009-2011	172
15-3	عدد مشروعات برنامج الأمن الغذائي	192
16-3	عدد مشروعات برنامج الأمن الغذائي	193
1-4	التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية في الجزائر	207
2-4	تطور الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر	207
3-4	تطور العمالة الفلاحية خلال الفترة 2006-2015	209
4-4	الثروة الحيوانية البرية في الجزائر	210
5-4	تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	211
6-4	تطور الإنتاج النباتي في الجزائر 2005-2016	212
7-4	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر 2005-2016	215
8-4	تطور الصادرات الغذائية في الجزائر 2005-2016	218
9-4	تطور الواردات الغذائية في الجزائر 2005-2016	219
10-4	تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر 2005-2016	220
10-4	تطور الإنتاج للإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الجزائر 2005-2016	222
11-4	المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي	229
12-4	حجم الإنتاج المتوقع	232
13-4	قائمة المختصرات المتعلقة بالدراسة:	246
14-4	مؤشرات قياس الأمن الغذائي	246
14-4	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	248
15-4	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1,0,2,0,3)	249

16-4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	250
17-4	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل (المتغير التابع(SSR))	251
18-4	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع (SSR))	252
19-4	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1,0,2,0,3)	254
20-4	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	255
21-4	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل (المتغير التابع(EA/I))	256
22-4	نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع (EA/I))	258

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	نصيب الفرد من الأرضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي لعام 2011	59
2-2	نسبه مساحه المراعي إلى المساحة الجغرافية في الدول العربية مقارنه بالمستويين العربي والعالمي عام 2011.	61
3-2	تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة (2016/2010)	70
4-2	التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2016	77
5-2	العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان	94
6-2	معدل إستخدام الأسمدة الكيميائية في الدول العربية مقارنة بمتوسط إستخدامها عربيا وعالميا لسنة 2011	171
1-4	مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014	229
2-4	النموذج الإقتصادي للدراسة القياسية	237
3-4	تطور حجم العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	238
4-4	تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	239
5-4	تطور حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	240
6-4	تطور حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	240
7-4	تطور نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	241
8-4	تطور نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	242
9-4	تطور نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)	243
10-4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للمتغير (SSR)	253
11-4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) للمتغير (SSR)	253
12-4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) للمتغير (EA/R)	260
13-4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) للمتغير (EA/R)	260

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1-2	الموارد المائية المتجددة في الأقاليم العربية واستغلالها الفعلي	66
2-2	تطور أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (2005- 2016)	68
3-2	التوزيع الجغرافي للموارد السمكية و تطورها في الوطن العربي خلال الفترة (2005- 2016)	70
4-2	التغيرات والتوقعات السكانية للعالم العربي	72
5-2	العمالة الكلية و القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية	74
6-2	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية (2015- 2005)	75
7-2	الكفاءة الاقتصادي الزراعية في الدول العربية	76
8-2	التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال (2005-2015)	85
9-2	إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة(2005-2015)	86
10-2	إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)	86
11-2	إنتاج البيض في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)	87
12-2	إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة(2005-2015)	87
13-2	تطور نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2005-2015)	94
14-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2005-2015)	95
15-2	متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية	96
16-2	المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العبي خلال (2005-2015)	97
17-2	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية العربية خلال (2005-2016)	98
18-2	قيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال (2005-2015)	106
19-2	مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال (2008-2015)	107
1-3	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية خلال (2005-2015)	133
2-3	تطور نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005-2015)	134
3-3	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	140
1-4	المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة خلال الفترة 1986-2016	247

المقدمة العامة

يعتبر الأمن الغذائي من أولويات الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبصفة خاصة في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية العالمية غير المستقرة، وفي ظل النظام العالمي الذي لامكان به إلا للكيانات والتكتلات الإقتصادية العملاقة، حتى أصبح مجال الإختيار أمام الدول العربية شبه معدوم، يعني إما أن تكون أمة واحدة وكيانا واحدا وإما أن لا تكون، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، فقد طغت قضية الأمن الغذائي على معظم اللقاءات العربية ذات الصلة بالتنمية الفلاحية وأُكدت من طرف الجميع على أهمية إزالة مختلف المعوقات البيئية والفنية والاقتصادية والتنظيمية التي تحول دون سيرورة التنمية الفلاحية في وصولها الى الهدف المنشود وهو تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات والموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي، والتحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية، والارتقاء بمعدلات التجارة الفلاحية البينية.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه ليس لها أثر واضح حيث بقيت الفجوة الغذائية في تزايد مستمر، كما أن المشاريع والبرامج الإستثمارية الموجه للقطاع الفلاحي مازالت متواضعة بالمقارنة لما يوفره من مناصب شغل لفئة واسعة من السكان خاصة في المناطق الريفية، بالإضافة الى المساهمة في الدخل الكلي وتوفير العملة الصعبة.

وتعاني المنطقة العربية بما فيها الجزائر من مشكلة غذائية، حيث تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء، وسوء التغذية.

وبحكم أن الجزائر تملك طاقات هائلة من الأراضي الصالحة للزراعة وإمكانيات أخرى غير مستغلة المقومات الزراعية بالجنوب، يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية كونه قادراً على تحقيق الأمن الغذائي، ولا يتحقق هذا إلا بتظافر جميع جهود القطاعات الأخرى، إلا أنه ونتيجة لتطبيق سياسات حكومية غير مجدية والاستثمارات ذات التوجهات الخاطئة، وصلت الفلاحة إلى مستويات متدنية تتخبط فيها الآن، بعد أن كانت الجزائر حتى بداية الاستقلال دولة مصدرة لبعض المنتجات الفلاحية لكنها تحولت من مصدر الى مستورد.

ونظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وأهميتها الكبيرة في تأمين العيش لمعظم سكان الوطن، ولهذا مازالت الفلاحة تشكل المرتكز الأساسي للبنيان الاقتصادي، وستظل كذلك في المستقبل، ولاسيما تعد فيه مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه الدول العربية ومنها الجزائر.

أولا: الإشكاليـــة.

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيّا وحيويّا، لا في المنطقة العربية فقط، بل في العالم ككلّ، إذ أنّ أهمّ معركة اليوم هي معركة الأمن الغذائيّ وتأمين قوت الشعوب بعد أن أثبتت عديد التجارب أنّ الاستقرار الإجتماعي والسياسي مرتبط دائما بتوفير الغذاء والنموّ الاقتصادي، وعليه فانّ الفلاحة هي أحد القطاعات الحيويّة في النسيج الاقتصادي إذا ما توافرت الظروف والبيئة المناسبة لإنطلاقها من خلال توجيه وتعبئة الموارد المالية نحو الإستثمارات الداعمة لهذا المجال.

ومما سبق يمكن استخلاص الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمـن الغذائي العربي عموما والجزائر خصوصاً؟

وللتدقيق أكثر، سوف نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الدول العربية وما هي المشاكل التي يعاني منها؟
- الى أي حد يمثل الاعتماد على الاستيراد لتحقيق الأمن الغذائي خطرا على الاقتصاد الجزائري؟
- ما مدى قدرة الجزائر على إيجاد حل لمشكلة الغذاء في ظل المخططات والبرامج التنموية؟
- كيف يكون القطاع الفلاحي من خلال أدواته وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟
- ماهي مقومات القطاع الفلاحي الأكثر تأثيرا في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

ثانيا:فرضيات الدراســـة.

بعد صياغة إشكالية البحث وتحديدها، ووضع الأسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكاليات الدراسة، نصوغها كما يلي:

– إن الدول العربية تزخر بثروات طبيعية وبشرية وحيوانية هائلة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي، إذا تم توظيفها بشكل سليم.

– يشكل الإعتماد على استيراد الغذاء خطرا بالغ الأهمية من حيث تفاقم حجم التبعية الغذائية وارتفاع المديونية الخارجية هذا بالإضافة الى عدم استقلالية القرار السياسي.

– للقطاع الفلاحي بالجزائر إمكانيات طبيعية وبشرية هامة تمكنه من تحقيق إكتفاء ذاتي من الغذاء، إذا أستغل بشكل جيد.

– يعتبر الإعتماد على الإستيراد في تحقيق الأمن الغذائي مؤشر على وجود خلل في كيفية إستغلال مقومات القطاع الفلاحي بـالجزائر.

ثالثا: مبررات اختيار الموضوع.

ترجع دوافع اختيار الموضوع الى:

- الميـول الـذاتي للباحـث في مواضـيع الأمـن الغـذائي وارتباطهـا مـن حيـث التـأثير والتـأثر بـالمتغيرات الداخليـة والخارجية.
- احتلال قضية الأمن الغذائي على معظم اهتمامات الباحثين الاقتصاديين على المستوى العربي والدولي.
- تم اختيار حالة الجزائر كنموذج للدراسة نظرا للمستوى المتدني التي وصلت إليه في مجال الأمن الغذائي بالرغم من المكامن التي تمتلكها، وكذلك احتوائها على نماذج ناجحة في مجال الفلاحة بالنسبة لبعض ولايات الوطن بسبب إهتمامها بالقطاع الفلاحي لديها.

رابعا: : أهمية وأهداف الدراســـــة.

تهدف الدراسة الى:

- تحليل واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الإستثمار في العنصر البشري والقطاع الخاص، وهذا بتوفير الظروف المناسبة لإستغلال أفضل للإمكانيات المتاحة في المنطقة العربية.
- حصر مختلف التحديات التي تواجه الإستثمار في القطاع الفلاحي من أجل إعطاء تدابير وحلول لمواجهة هذه التحديات.
- معرفة واقع القطاع الفلاحي بالجزائر والإمكانيات المتاحة أمامه من أجل تطويره وحمايته.
- معرفة مدى تمكن السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر من خلال البرامج والأهداف المتنوعة التي حمتها، من حل المشاكل المتراكمة الت يعاني منها القطاع الفلاحي والأمن الغذائي.

أما فيما يخص بالمرتجى من هذه الدراسة فبشكل عام تهدف الى:

- محاولـة كشـف حقيقـة الظـروف الإقتصـادية الـتي أدت وتـؤدي الى تفـاقم المشـكلة وتحليـل معطياتهـا وتشـريح مكوناتها.
- محاولة التوصل الى معالجة المشكلة من خلال إعطاء حيز كبير من الإهتمام بالقطاع الفلاحي.
- إعطاء اقتراحات من أجل رفع مستويات الأمن الغذائي وذلك بالتكفل الجيد والفعال بالقطاع الفلاحي.

خامسا: حدود الدراســـــة.

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل الدراسة قمنا بوضع حدود وأبعاد البحث تمثلت في :

- **الإطار الزماني:** قمنا باختيار الفترة الزمنية الممتدة (2005-2016) وهذا بسبب السياسات المطبقة في تلك الفترة والمتمثلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي انتهجت ثلاث برامج تنموية منها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001) وبرنامج التكميلي لدعم النمو(2009/2005) وكذلك البرنامج الخماسي (2014/2010).

- **الإطار المكاني:** بالنسبة للحيز المكاني فعند إبرازنا للدور الهام الذي يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي قمنا بإسقاطها على المنطقة العربية عموما، وخصصنا بالإسقاط الجزائر بحكم هي محل الدراسة.

سادسا: منهج الدراســـــة.

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سوف نعتمد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** إعتمدنا على هذا المنهج في طرح بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالفلاحة والقطاع الفلاحي من جهة وكذا الأمن الغذائي وأنواعة بالإضافة الى العوامل المؤثرة فيه وكذلك السياسات والإستراتيجيات المطبقة للنهوض به

- **المنهج التحليلي:** تم في هذه الدراسة إستخدام المنهج التحليلي لعرض وتحليل مختلف قيم الإحصاءات والمؤشرات المتاحة والمرتبطة بالأمن الغذائي والقطاع الفلاحي في المنطقة العربية على وجه العموم وبالجزائر خصوصا، حيث قمنا بقرائتها وتحليلها للخروج بصيغة تفعل العلاقة بين القطاع الفلاحي والأمن الغذائي من أجل الخروج من مشكل التبعية الغذائية.

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال هذا المنهج قمنا بتوضيح درجة العلاقة بين المتغيرات وذلك بالإعتماد على جملة من الأرقام وتحليلها والتعليق عليها، مستخدمين في ذلك بعض المؤشرات الإحصائية والقياسية والتي تحصلنا عليها بإستخدام برنامج: Eviews 9 لتقدير النماذج الإحصائية، وإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير نموذج الأمن الغذائي في الجزائر.

سابعا: الدراســـات السابقـــــة.

لقد قام بدراسة الموضوع أو جزء منه من زوايا مختلفة العديد من الباحثين في العديد من أطروحات الدكتوراه والماجستير وغيرها من الكتب والمجلات، إلا أننا سنقتصر على عرض بعض منها فقط فيما يلي:

- لقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم افقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، تناولت فيها دور السياسات الزراعية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي في المنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بالسياسات التكاملية على المستوى الإقليمي، وتوصلت الدراسة الى أن الدول العربية تعتمد بصفة كبيرة على الخارج في تلبية إحتياجاتها من الغذاء، مما نتج عنها إتساع في الفجوة الغذائية.

- فوزية غربي، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، تطرقت الباحثة في هذه الأطروحة المفاهيم التعلقة بالأمن الغذائي و التنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، كما تطرقت الى السياسات الزراعية المطبقة في البلدان العربية ومضامينها ثم الى السياسات الزراعية في الجزائر، كما سلطت الضوء كذلك الى واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر وتطوره مع الإشارة الى المشاكل والمعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية والتقنية التي يعاني منها قطاع الزراعة.

- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية جامعة الجزائر-3-، 2012، تناولت الدراسة القطاع الزراعي ودوره في التنمية الإقتصادية بالإضافة الى المفاهيم المتعلقة بهما وتطرقت كذلك الى مقومات الزراعة في الجزائر، لتنتقل الى الإستثمار في إطار إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، كما تناول الدراسة كذلك مضمون الدعم الزراعي في ظل السياسات الزراعية الدولية مع الإشارة الى حالة الجزائر، كما درست الإطار العام للتجارة الزراعية في ظل أحكام المنظمة، وتحديات القطاع الزراعي الجزائري.

- سالم تفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي حالة الركود في إقتصاد عالمي متغير (رؤية مستقبلية)**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت،2013، تناول هذا الكتاب مدخل الى الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية، ثم تطرق الى متضمنات السياسات الإقتصادية الزراعية العربية (الداخلية) والدولية (الخارجية)، ليتناول بعد ذلك الى تأثير السياسة الزراعية العربية في مسألة الأمن الغذائي العربي، وفي الأخير تطرق الى مقاربات حول مسألة تغيير سياسات الإقتصاد العربي (رؤية مستقبلية).

- رقية خلف محمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت 2012، تطرق الكاتب الى الإطار النظري والعرض المرجعي للسياسات الإقتصادية الزراعية وتأثيرها في الأمن الغذائي، وبعدها إنتقل الى التغيرات الإقتصادية الدولية وأثرها في الأمن الغذائي

العربي، ليدرس بعد العلاقة بين متغيرات الإقتصاد الكلي والأمن الغذائي، ثم تناول بعد ذلك تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية في البلدان العربية، لينتهي بعد ذلك بدراسة كمية وقياسية وتحليلية لعلاقة السياسة الزراعية بالأمن الغذائي العربي.

- عائشة بوثلجة، **دور الإستمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، 2017/2016 تناولت الباحثة في هذه الدراسة مفاهيم الإستثمار الزراعي والأمن الغذائي لتنتقل بعد ذلك الى مقومات الأستثمار الزراعي في الدول العربية، بعدها قامت الباحثة بتشخيص وتحليل الوضع الغذائي في الدول العربية، لتختتم الدراسة إبراز سبل تحفيز الإستثمار الزراعي في المنطقة العربية.

- حركاتي فاتح، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجتها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، تناولت الدراسة الزراعة ومشكلة الأمن الغذائي لتتطق الى مقومات الأمن الغائي العربي خلال (2000-2015)، لتتناول بعد ذلك مؤشرات قياس الأمن الغذائي العربي، لتقوم في الأخير بتقييم الحلول المطروحة لحل مشكلة الأمن الغذائي العربي.

ثامنا: تقسيم الدراســـــــة.

في محاولة للإلمام بالموضوع والإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة الى أربعة فصول:

الفصل الأول: معنون بـ: **التأصيل النظري للسياسات الفلاحية وتأثيرها في الأمن الغذائي**، تعرضنا في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي للمتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة وهي الفلاحة وأنواعها وعوامل قيامها والسياسات الفلاحية المنتهجة بالإضافة الى ذلك الأمن الغذائي ومرتكزاته وفي الأخير أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في وآليات تحقيقه.

الفصل الثاني: يحمل عنوان :**واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية** قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث تعرضنا فيها الى مختلف المقومات الطبيعية والبشرية والمالية التي تزخر بها الدول العربية، بالإضافة الى واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية عموما بما في ذالك الجزائر، وكذلك مختلف العراقيل والتوجهات الخاطئة المطبقة في القطاع الفلاحي خلال الفترة محل الدراسة والتي أدت الى عدم الوصول الى الأهداف المرجوة فيما يخص بقضية الأمن الغذائي.

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان: **القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، حيث أبرزنا فيه المكانة والأهمية النسبية للقطاع الفلاحي ضمن المنضومة الإقتصادية العربية بالإضافة الى الآليات والأدوات التي يجب إستغلالها والإستثمار فيها لتحقيق الأمن الغذائي المنشود على المستوى الكلي والجزئي هذا من

جهة، ومن جهة ثانية تطرقنا فيه الى مختلف جهود الدول العربية من برامج وسياسات مطبقة لتحقيق الأمن العذائي المنشود.

الفصل الرابع: معنوان: **دراسة العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأمن الغذائي والقطاع الفلاحي في الجزائر**، في هذا الفصل بدءاً من المبحث الأول، تطرقنا الى مختلف المقومات الطبيعية والبشيرية والمالية التي تمتلكها الجزائر وكذا تفسير العجز الغذائي الواقع فيها بالإضافة الى المجهودات المبذولة للخروج من مأزق العجز وتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، أما في المبحث الثاني فقمنا بوصف إقتصادي للعلاقة بين مقومات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي وذلك من خلال تحليل مرتكزات القطاع بالإضافة الى مؤشرات الأمن الغذائي ومن ثم دراسة الإرتباط بين المتغيرين.، أما عن المبحث الثالث، فتناولنا فيه تحليل درجة الإرتباط بين الأمن الغذائي ومرتكزات القطاع الفلاحي في الجزائر وذلك وفق نماذج قياسية مختلفة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للسياسات الفلاحية وتأثيرها في الأمن الغذائي

مقدمة:

يعتبر الغذاء من أهم الحاجيات الأساسية للإنسان بالإضافة إلى الكساء والمأوى، ومن أجل ذلك إمتهن حرفة الصيد والزراعة لتأمين غذائه إذ أنه في بدايات حياة الإنسان قديما لم يكن يواجه مشكلة في تلبية هذه الرغبات غير أنه مع إزدياد عدد السكان وتطور الحياة في ظل الإنفتاح الإقتصادي، بدأت مشكلة تأمين الغذاء تلوح في الأفق خاصة منذ السبعينات من القرن الماضي، وإزدادت أوضاع الأمن الغذائي تعقيدا، بعد أزمة الغذاء سنة 2008، وهو ما دعا المهتمين بالشأن الغذائي من الباحثين وصناع القرار في العديد من الدول إلى ضرورة البحث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي بإعتباره المنتج الأساسي للغذاء.

يحتل القطاع الفلاحي مكانه هامة في إقتصاد أي بلد، حيث يمثل الركيزة الأساسية للتنمية بمختلف أبعادها (الإجتماعية، الإقتصادية) وذلك بإعتباره دعامة أساسية لقاعدة التنمية الإقتصادية، خاصة الريف منها، لاسيما من خلال إستغلال الأراضي الفلاحية، وتوفير فرص التشغيل، وتوفير المواد الأولية للصناعة الغذائية، بالإضافة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

ومن هذا المنطلق وبهدف النهوض بالقطاع الفلاحي إنتهجت الدول العربية عدة سياسات في هذا المجال لتحسين الوضع الإقتصادي لاسيما من خلال تحسين الميزان التجاري عن طريق تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة عائدات الصادرات الفلاحية ومن ثم الوصول إلى المستوى المرغوب في مجال الأمن الغذائي، ولتسليط الضوء على أهمية السياسة الفلاحية المنتهجة وتحديد العوامل المؤثرة فيها وآليات تطبيقها لتحقيق الأمن الغذائي، قسمت هذا الفصل إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: أهمية السياسات الفلاحية ومعالمها.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وآليات تحقيقه.

المبحث الأول: أهمية السياسات الفلاحية ومعالمها

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والقطاع الفلاحي وتوضيح أولويتهما المدخل الرئيسي لفهم الموضوع، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الفلاحة (مفهومها وخصائصها)

أولا: مفهوم الفلاحة

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارسها فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لمصطلحي الفلاحة والزراعة، وهذا لسبب تباين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، وسنتطرق إلى ذكر أهم التعاريف التي تأتي على كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي[1]:

1- **تعريف الفلاحة لغة:** يعني لفظ الفلاحة من حيث اللغة النجاح والتوفيق .

2- **تعريف الفلاحة اصطلاحا:** يرتبط لفظ الفلاحة بلفظ الزراعة وهذا الأخير مشتقة من كلمة "**AGRE**" أي الحقل أو التربة وكلمة "**CULTURE**" تعني العناية.

غير أن هذا التعريف لا يفسر لنا بقية النشاطات الفلاحية الحديثة كتربية الحيوانات وزراعة البساتين والأشجار وصيد الأسماك.

إن الفلاحة الحديثة أصبحت لا تقتصر على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه كما تقوم الفلاحة الحديثة بتحسين النبات ومستلزمات الفلاحة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية مقاومة للأمراض والآفات الزراعية.

ولتوضيح تعريف الزراعة نجد لها عدة تعاريف، فقد عرفتها الجمعية الإقتصادية الريفية في فرنسا بأنها "العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية"

وقد تناولت منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**)، تعريف الزراعة حيث ركزت على المفهوم الحديث والضيق لها فيما يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والإرشاد والإمداد بمستلزمات الإنتاج الزراعي والمحاصيل والثروة الحيوانية.

ويشير الأستاذ "زمران" أن الفلاحة تشمل كل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج وتحسين نمو النبات والحيوان، وذلك بهدف توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان.[2]

غير أننا نلاحظ أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء.

[1] – محمد سعيد الفتيح، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، جامعة حلب، سوريا، 1981/1980، ص23.

[2] – محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1984، ص87.

وعليه، فإن الزراعة تشمل جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كاستغلال الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف، اللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودودة القز وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة أي عمل لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء.[1]

ثانيا: وظائف الفلاحة[2]

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى، إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان.

وإذا كان هناك تعارض في القديم بين الريف والمدينة أي بين الصناعة والزراعة، فإنه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل للآخر، إذ لا يمكن الإنطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف، بل لابد من إدماج الريف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفيما يلي أهم الوظائف التي تقوم بها الفلاحة:

- توفير الغذاء؛
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية؛
- الفلاحة مصدرا للعملة الصعبة؛
- الفلاحة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية؛
- الفلاحة وسيلة لتحقيق التَّراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي؛
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل؛
- الفلاحة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية؛

ثالثا: خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة أو الزراعة بعدة خصائص مجتمعة، ولا يمكن وجودها مجتمعة إلا في الزراعة، ومن الضرورة فهم هذه المميزات لأنها تساعد على فهم طبيعة المشاكل الزراعية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وفيما يلي أهم هذه المميزات[3]:

1- التقدم العلمي بطيء الأثر في الزراعة: من الواضح أن الزراعة فرع من فروع الإنتاج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح أكثر من العلوم الأخرى ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له، وتحتاج التجارب الزراعية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، ولذا فقد بقى الجهل مخيما على الزراعة أطول مما هو مخيم على الصناعة، فإذا نجح أحد المزارعين في إجراء تجربة جديدة فإن ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا، لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة. أما دورة الإنتاج في الصناعة فإنها

[1] - عبد الوعاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، ط1، بغداد، 1969، ص 37.

[2] - عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 18.

[3] - عبد الوهاب مطر الداهري، نفس المرجع، ص42-47

قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية في الإنتاج في سنة واحدة أكثر مما تؤثر التجارب الزراعية في سنين عديدة، وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهظة بحيث لا يتسنى للفرد الانتفاع بها ولكنها عادة ما تكون عظيمة الفائدة للمجتمع، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجاب الزراعية على نطاق واسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر نتائج التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة، والمشكلة التي تواجه الزراعة الآن لا تتمثل في اكتشاف المعلومات الزراعية الجديدة بل بنشر المعلومات المتوفرة وتطبيقها والاستفادة منها.

2- تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة: من الواضح أن مساحة الأراضي الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا الأساس فإن الحاجة لزيادة الإنتاج الزراعي بسبب تزايد السكان يؤدي إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نضطر فيه للجوء لإستغلال أراضي إضافية أقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الزراعية، بذلك يسري قانون الغلة المتناقصة على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الزراعية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

3- ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة بسبب التقلبات المناخية: تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن النبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها عرضة للتقلبات الفجائية، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ بمقدار إنتاجه ومصيره وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا يستطيع السيطرة عليها، وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان، وبرد وثلوج وغيرها من الآفات الزراعية كدودة القطن ودوباس النخيل وصدأ القمح وغارات الجراد وأمراض الحيوانات) تجعل الزراعة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

4- طول دورة الناتج الزراعي[1]: إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنوات، أي أن دورة الناتج الزراعي طويلة بينما دورة الناتج الصناعي قصيرة لأنها خاضعة لسيطرة الإنسان، حيث يقوم صاحب المعمل بإنتاج سلعة لسوق حاضرة استجابة لطلبات يتلقاها، وعندما تقل الطلبات يُحد من إنتاجه وإذا أضطر يتوقف عن العمل أو يغلق مصنعه، ولكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها أي أنه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلية مجهولة المعالم.

وإذا إفترضنا أنه يعلم ما ستكون عليه حالة السوق في المستقبل فليس من السهل عليه إيقاف إنتاج حقل للفواكه أو حظيرة للحيوان كالسهولة في إيقاف معمل من المعامل هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا أراد الفلاح زيادة منتجات الألبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد أبقاره، وكذلك الفواكه وغيرها، فشجرة التفاح لا تصل لذروة الإنتاج إلا بعد بلوغها سن العاشرة، وعلى هذا الأساس إذا ارتفع سعر أحد هذه المنتجات، فقد يغري هذا الارتفاع الفلاح بزيادة إنتاجه، وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار، وفي خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة إنتاجهم دون وجود فضاء ينظمهم، عندها تكون النتيجة ظهور إنتاج كبير في السوق، يخفض سعر

[1] – زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013،ص52.

المحصول بشكل كبيرا، فيقومون بتخفيض الإنتاج وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا الانخفاض في الإنتاج فيرتفع السعر مجددا وتبدأ الدورة من جديد، ولذا أصبح من الضروري أن تكون هناك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب مثل هذه الأزمات.

5- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة: يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض.

فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحاصيل الزراعية بوجه عام وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر، حيث أن المنتجات الزراعية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى نهاية مرحلة الإنتاج، والتي تعرف بنقطة الاشتقاق، فإذا ما أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعليه أن لا يدخل في الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولو أن هذا الأمر من الأهمية بمكان، إلا أنه يصعب تقدير ذلك.

6- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة: تقدر نسبة الأموال الثابتة المستغلة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو التحويل إلى إنتاج آخر. حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تمثل الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وبالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها.

المطلب الثاني: أنواع الفلاحة ونظمها وعوامل قيامها.

تعتبر الفلاحة من بين الأنشطة ذات اهمية كبيرة في مختلف الإقتصادات العالمية، وهذا بمنتجاتها المختلفة التي تحرك باقي القطاعات الأخرى، لهذا شمل القطاع الفلاحي عدة نشاطات مختلفة، سوف نوردها فيما يلي:

أولا: أنواع الفلاحة:

تتعدد أنماط الفلاحة في العالم حسب موقعها الجغرافي وأهم هذه الأنماط هي[1]:

1- **الفلاحة البدائية المتنقلة "CHIFTING AGRICULTUR"**:

توجد هذه الفلاحة في المناطق الاستوائية والمدارية الحارة بين القبائل البدائية التي تستخدم الطرق البدائية في الزراعة معتمدين على خصائص المنطقة مرتفعة الحرارة التي تُسرع نضج المحاصيل، بالإضافة إلى استمرار سقوط المطر وتتسم هذه الزراعة بالتنقل باستمرار بسبب فقدان التربة لخصوبتها، فالمزارعون يزيلون الغطاء النباتي بالحرق ليحل محله زراعة، وهذه الأعمال غالبا ما تقوم بها المرأة، وتستمر الدورة الزراعية ما بين 15-25 سنة، ثم تنقل الزراعة إلى منطقة أخرى يستمر العمل فيها كسابقتها، وتنتشر هذه الزراعة في تلك المناطق للأسباب التالية:

- الإقامة في أقاليم معزولة عن العالم، مثال ذلك منطقة الأقزام في أفريقيا ومنطقة الأمازون في أمريكيا الجنوبية وفي الواحات بالصحاري.
- العزلة الثقافية والاجتماعية حيث ترفض هذه الجماعات الاختلاط مع غيرها من المجتمعات المجاورة.
- صعوبة التنقل منها وإليها.
- كثرة الترحال وعدم الاستقرار في المكان.

2- **الفلاحة الكثيفة "INTENSIVE AGRICULTUR"**:

ينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا وفي أمريكيا الوسطى والجنوبية وفي هولندا وبلجيكا والدنمارك ويتميز بتنوع محاصيلها، وينتشر هذا النظام كذلك في المناطق المزدحمة بالسكان، حيث يكون نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قليل بالمقارنة مع المناطق الأخرى قليلة السكان، والتي يكون نصيب الفرد فيها من الأرض الزراعية كبير ومعظم المحاصيل للإغاثة كالخضروات والأرز، وتتم معظم الأعمال الزراعية بواسطة أفراد الأسرة وغالبا ما تستخدم الحيوانات فيها، وتمارس هذه الزراعة من أجل زيادة الإنتاج عن طريق:

1- العناية بالتربة والحفاظ عليها.

2- استخدام الأسمدة الكيميائية والطبيعية.

3- إتباع الدورة الزراعية كما هي في مصر.

4- الاستغلال الأمثل لكل الأراضي الصالحة للزراعة.

5- انتقاء سلالات زراعية تعطي إنتاجا وفيرا.

6- إستعمال الأيدي العاملة المدربة.

[1] - عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص47-49.

7- الاستعانة بالوسائل التكنولوجية في التخزين والحرث ..إلخ

والجدير بالذكر أن إنتاجية الفدان من القمح في هولندا والدانمارك وبلجيكا أكثر من ضعف ما ينتجه الفدان في كندا والولايات المتحدة.

3- الفلاحة الواسعة "EXETENSIVE AGRICULTUR":[1]

ينتشر هذا النوع في المناطق السهلية بالعالم وخاصة في كل من كندا والولاية المتحدة الأمريكية وأستراليا والأرجنتين.. الخ، حيث تتربع هذه الدول على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة، بينما يقل عدد السكان بها نسبيا، لذا يقل ضغط طلب الإنسان على الأرض وترتفع أجور الأيدي العاملة مما أدى إلى الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية، وتنتشر هنا بشكل كبير الملكية الزراعية الفردية.

ويلاحظ اعتماد الزراعة هنا على محصول واحد كالقمح والأرز أو الذرة مثلا عكس الزراعة الكثيفة حيث تتنوع المحاصيل الزراعية في القطعة الواحدة الصغيرة من الأرض، إلا أن هذا النوع من الزراعة يعاني من بعض المشاكل وهي عدم توفر الأيدي العاملة أحيانا، وعدم توفر خطوط النقل والمواصلات السهلة التي تربط بين مراكز العمران المتباعدة .

4- الفلاحة المتنوعة "diversifiée AGRICULTUR "

في هذا النوع ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليها ليسد بها حاجاته الخاصة والبعض الآخر يوجه إلى السوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، وهذه الزراعة هي التيُ تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من أكثر من محصول أو مشروع زراعي واحد، ومن فوائد هذه النوع من الزراعة ما يلي :

- المحافظة على خصوبة التربة عن طريق إتباع نظام الدورات الزراعية.
- توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال والآلات طوال السنة.
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.
- تجنب الخسارة الحتمية.
- يصبح دخل الفلاح موزعا على مدار السنة بدلا من أن يتحقق مرة واحدة.

5- الفلاحة المتخصصة " SPCIALIZED AGRICULTUR "

وهي تلك الفلاحة التي تختص في زراعة محصول واحد وتربية نوع واحد من الحيوانات كزراعة القطن مثلا وكتربية الأبقار..الخ، أو ما يسمى بالمحاصيل التجارية وهذه الفلاحة تعتمد على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد.

إن منتج هذا النوع من الفلاحة يوجه أساسا للتصدير إلى الأسواق الاستهلاكية الكبرى مباشرة، ولا يستغل منه على المستوى المحلي إلا جزءً قليلا ومن مميزات التخصص:

[1] – محمد خميس الزوكة، **الجغرافيا الزراعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص159.

- تسهيل تربية الحيوانات المنتجة للحوم والألبان بإدخال الطرق الحديثة لتطويرها.
- تسهيل العمليات الفلاحية كالحراثة، الحصاد، الري.
- تسهيل عملية تربية الحيوانات المنتجة للحوم، بإدخال الطرق الحديثة لتطويرها.
- يساعد على القيام بالأبحاث العلمية الفلاحية والدراسات التقنية.
- يساعد على عملية تصنيف المحاصيل الفلاحية.
- يساعد ويسهل عملية التسويق والدخول إلى الأسواق الاستهلاكية الكبرى، حيث أن تسويق منتوج فلاحي واحد من الناحية العملية أسهل من عملية تسويق عدة منتجات فلاحية.

6- الفلاحة المختلطة "MIXED AGRICULTUR"[1]

يقصد بالزراعة المختلطة هي قيام المزارع إلى جانب فلاحة الأرض بتربية الحيوانات المختلفة سواءً كانت ماشية أو أغنام أو ماعز، بالإضافة إلى الدواجن بهدف خلق مورد إضافي يزيد من دخله ويوفر حاجياته من المنتجات الحيوانية، واحتياج أراضه من الأسمدة المتمثلة في مخلفات الحيوان، إلى جانب إيجاد مصدر دخل يساهم في التخفيف من الآثار المادية السيئة التي قد يتعرض لها الفلاح في حالة نقص الإنتاج الزراعي أو انخفاض أسعاره.

ثانيا: النظم الفلاحية: لقد ظهرت عدة نظم فلاحية في أوقات مختلفة، وفي دول عديدة وحققت نجاحات بدرجات متفاوتة، حيث سنحاول التطرق إليها على النحو التالي[2]:

1- المزارع الصغيرة (مزارع صغار الفلاحين):

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة، حيث يكون الفلاح فيها هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته بزراعة الأرض حسب ما يرغب، فهو الذي يحدد نوع المنتوج ويقوم بفلاحته ويحتفظ به أو يبيع جزء منه في المزرعة ولا يسمح هذا النظام بإستعمال المكننة حيث يستهلك المالك الجزء الأكبر من المنتوج ويمكن تصنيف هذا النوع إلى:

أ- فلاحة المالك: تنتشر هذه الطريقة بين صغار المزارعين الذين يملكون مساحات صغيرة من الأرض حيث يقوم الفلاح باستثمارها بمساعدة عائلته (حسب نظام المزارع العائلية).

ب- نظام التأجير: يقوم الفلاح في هذا النوع من الزراعة باستئجار قطعة أرض مقابل دفع قيمة نقدية أو عينية كبديل إيجار حسب الاتفاق، وغالبا ما يبرم عقد بين المالك والمستأجر(الفلاح) يتضمن شروط التأجير.

ج- نظام المزارعة (المشاركة): وهو اشتراك مالك الأرض مع الفلاح في استغلال الأرض حسب الشروط المتفق عليها، وهذه الشروط يمكن أن تحرر في وثيقة أو تترك حسب العرف.

[1] – محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2] – عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

2- المزارع الإقطاعية (الرأسمالية): في هذا النوع من الفلاحة يمتلك الأفراد فيها مساحات شاسعة من الأرض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، يقدم فيها الأفراد أو الفرد رؤوس الأموال وتدار المزرعة كإحدى الشركات ويتصف هذا النوع من الفلاحة بالاستغلال والاحتكار بشكل واضح.

3- المزارع التعاونية: لقد اتخذ هذا النوع أشكال عديدة منها التعاون الزراعي، للاستفادة الجماعية من الخدمات الأساسية دون تجميع الحيازات وتوحيد إدارتها، ومنها التنظيم الذي يتفق عليه الفلاحون أو الذي تقره الدولة والذي بموجبه يتم تجميع الحيازات الفردية وتوحيد إدارتها، وإجبار الفلاحين على الانضمام إلى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الأراضي المحددة لهم وإدارتها كوحدة تحت إشراف ناظر تعاوني وإدارة جماعية منتخبة، ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض كما يتحدد نصيب الفرد من الإنتاج على أساس حصته من عمله في الأرض، فالمزارع التعاونية هي نظام تقوم بالضرورة على أساس الملكية الفردية للأرض والإدارة المشتركة، وهدفها الأساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

4- المزارع الجماعية: ظهر هذا النظام مع بداية نجاح الإتحاد السوفياتي سابقا في تجربته الاشتراكية، وقد تبنته عدة دول أهمها: الصين، المجر، رومانيا، بولندا، الجزائر، ..الخ، ورغم وجود بعض الاختلافات بين المزارع الجماعية في دول عديدة من حيث تكوينها وتنظيمها وسيرها إلا أنه توجد بعض السمات المميزة من حيث الملكية والإنتاج والتوزيع، حيث يقتضي هذا النظام أن تكون ملكية الأرض ورأس المال المستخدم والإنتاج ملكا للجماعة.

5- المزارع الحكومية: يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الأخرى من ناحية تنظيمها وإدارتها، إذ تمتلك الحكومات الأراضي، وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الأراضي تحت إشراف مديرين أو موظفينُ تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التي ترسمها، ويعتبر المزارعون عمالا أجراء.

ثالثا: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي:

اختلفت العوامل المؤثرة في قيام القطاع الفلاحي، فمنها ما ينسب إلى الطبيعة، ومنها ما ينسب إلى العامل البشري.

1- **العوامل الطبيعية:** تشكل هذه العوامل نظاما بيئيا يؤثر في النظام الزراعي، وهذا ما يؤيده الحتميون الجدد أصحاب نظرية الإمكانات البيئية الذين يقولون بأن البيئة هي التي تحدد النشاط الإقتصادي في العالم، ومن أهم هذه العوامل:

أ- الموقع : يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع أستراليا ونيوزيلندا في أقصى الشرق، وتبعد حوالي 18000 كلم عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوربا، لهذا تخصصتا في إنتاج السلع التي لا تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما أن هذه السلع لابد أن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم، مرتفعة القيمة حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر المسافات الطويلة، ومن بين المنتجات التي تخصصت فيها هذه الدول الصوف وهو المنتوج الذي ينطبق عليه الخصائص السالفة الذكر، وبالتقدم التكنلوجي واختراع المبردات الكبيرة

أضافت الدولتان تصدير اللحوم المجمدة تحت حرارة 12°، وقد ساعد هذا التقدم التكنلوجي الأرجنتين على الدخول إلى التجارة الدولية للمجمدات أيضا.

ب- المناخ: يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، لما له من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي إلى تسيير عملية الإنتاج، ومن أهم هذه العناصر: الضوء والحرارة والمطر والرطوبة والندى والثلوج والتبخر والضغط الجوي والرياح. ولكل عنصر من هذه العناصر تأثير خاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى، فعلى سبيل المثال يؤثر الضوء بشكل مباشر على الإنتاج لأنه ضروري لإتمام عملية التمثيل الضوئي للنبات، فإذا كان الضوء كافيا للنبات كلما كان النمو أسرع وأعطى إنتاجا جيداً.

مثال: القطن المصري والسوداني طويل التيلة لأنه يحصل في فترة النمو على كمية ضوء كافية تتراوح بين 2400-2500 ساعة، بينما القطن الهندي القصير التيلة يحصل إلا على 1500 ساعة ضوء لهذا هو من القطن القصير التيلة[1].

وتؤثر كذلك الحرارة في نمو المحاصيل الزراعية ونضجها، وذلك لأنها تسهم في النشاط الحيوي للتربة ويحتاج كل محصول إلى درجة حرارة قصوى ودرجة حرارة دنيا ينمو من خلالها، فمثلا هناك محاصيل تذبل وتموت إذا ارتفعت الحرارة عن المعدل العام كالقمح مثلا، لأن ارتفاع الحرارة يودي للتبخر وانخفاضها يؤدي للتجمد.

ج- التربة: التربة هي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات مد جذوره فيه.

د-أشكال السطح: من خلال تصفح خريطة السطح نجد المعالم التضاريسية التالية: الجبال، السهول الهضاب الوديان والكثبان الرملية والأحواض، وتؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الامتداد كجبال الأطلس في الجزائر، وفلسطين، وهو ما نطلق عليه ظل المطر، أو الجبال الألب في أوروبا ما بين مواجهة للشمس ومعاكسة لها.

2- العوامل البشرية: تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي من خلال تفاعل العناصر مع بعضها، وأهم هذه العوامل ما يلي:

أ- العوامل الاجتماعية: يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من ستة مليار نسمة، وهذا زاد من تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة بشكل كبير، ولو استمرت نسبة الزيادة لعدد سكان العالم ستحل المجاعة ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك، ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين الدول المتقدمة نسبة العمالة بها أكثر من 50% من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ النسبة فيها 25% من مجموع السكان.

ب- التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم: ينتشر الستة مليارات نسمة على بقاع المعمورة المترامية والغريب أنهم يقطنون فوق الأراضي الخصبة، فكل منا يلمس ما يدور حوله من اعتداء على الأراضي الخصبة ومثال ذلك الهند التي يهدد الامتداد العمراني بها كثيرا من الأراضي الزراعية الخصبة، كذلك الحال بالنسبة لبكستان التي تهدد الضواحي

[1] - خطاب العاني، **الجغرافية الإقتصادية**، جامعة بغداد، العراق، 1981، ص70.

الجديدة للمدن الأراضي الخصبة التي تزرع اربع مرات في السنة، وينطبق هذا الحديث عن معضم دول العالم كالقاهرة ودمشق ودكار وعمان التي ابتلعت جميع الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التوسع الأفقي للمباني، وإن لم يتوقف هذا الزحف فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة ستنخفض، في ظل صعوبة زيادة المساحات الزراعية الأفقية وهنا تكمن المشكلة.

ج- التقدم التكنولوجي: يعد التقدم التكنولوجي من المقومات الرئيسية والمهمة في تسارع وتيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لمختلف البلدان، فهو يشكل القاسم المشترك الأكبر لمختلف عمليات التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها التنمية الزراعية، حيث تشير الدراسات الميدانية إلى أن مساهمة التقدم التكنولوجي في زيادة إنتاجية العمل في البلدان المتقدمة تتراوح بين 80%و90% بينما كانت الزيادة في الإنتاجية لرفع رأس المال والقوى العاملة تتراوح بين 10%و20%، كما ساهم التقدم التكنولوجي في زيادة الدخل القومي بما لا يقل عن (20%) وهذه الزيادة تجلت من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وإدخال أساليب جديدة وتغيير الهياكل الانتاجية لمجمل الإقتصاد القومي.

د- المستوى الحضري والمادي : ترتبط تنمية وتطوير الزراعة إرتباطاً كبيرا العادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية فلهذه العوامل دور بارز في تحقيق ذلك، فعلى سبيل المثال لم تتغير تقاليد الفلاح الهندي والإفريقي منذ آلاف السنين، فقد ورثو فهم الزراعة من أسلافهم، ولم يدخلوا عليها أي تعديل، بل حافظو عليها دون أي تغيير، على العكس من ذلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة لذلك كانت غلة الفدان من الإنتاج تفوق عدة أضعاف ما ينتجه الفدن في الدول المتخلفة.

فكل هذه العوامل تؤثر في النشاط الإقتصادي، كما أن هذه العوامل تتأثر بالنظام السياسي السائد والنظام الإقتصادي المعمول به (اشتراكي-رأس مالي).

المطلب الثالث: أهمية السياسة الفلاحية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، التي ترمي غالبا إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي كأقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، ولتجسيد هذه الأهداف يتعين على الدولة مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما يتطلب منها أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.

أولا: الإطار المفاهيمي للسياسات الفلاحية:

يختلف محتوى السياسة الفلاحية من دولة لأخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي، ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول العربية، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الفلاحية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل وأدوات محددة لتحقيقها لذلك فإنه في الكثير من الأحيان يستدل على الأهداف والوسائل التنفيذية لهذه السياسات من المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية.

وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تندرج في إطار الحزم التالية:

1) – سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية أو ما يطلق عليها سياسة الإنتاج والتركيب المحصولي والأنماط الزراعية.
2) – السياسة التمويلية والاستثمارية.
3) – سياسة التخزين.
4) – سياسة التسعير.
5) – سياسة التسويق.
6) – سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية.[1]

ومن جهة أخرى تعد السياسات الزراعية أحد فروع السياسة الإقتصادية، وتتمثل في مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي والبنية الحيازية المزرعية والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وهي بذلك تعمل على إحداث تغيرات نوعية في البنية الإقتصادية الزراعية[2].

[1] – صالح العصفور، **السياسات الزراعية العربية**، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد21، 2003، ص 04.

[2] – رقية خلف الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، سلسلة أطروحة دكتوراه رقم:103، مركز الدراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، لبنان، 2012، ص35.

وتتمثل السياسة الفلاحية في " مجموع الإجراءات والقوانين التي تتخذها الدولة إتجاه القطاع الفلاحي وهي تعتبر في ذات الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية[1] "

ثانيا: أهداف السياسات الفلاحية[2]:

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ اهداف التنمية الزراعية، وتتمثل أهداف السياسات الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية:

- **تحقيق كفاءة الإنتاج في إطار الموارد المستخدمة**، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد، وتقليل الفاقد الإقتصادي في استخدامها، وبمعنى آخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.
- **تحقيق توزيع الدخل والثروة**، بشكل أنسب ما يمكن، ويتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبينه وبين باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات عدالة توزيع الدخل والثروة.
- **استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها**، وبمعنى آخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف، إلا أنها لا تسير في اتجاه واحد وتبقى متلازمة مع بعضها البعض كأجزاء لهدف واحد، وهو تحقيق الرفاهية الإقتصادية، بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة.

وينظر إلى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال:

- إتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه، والتوزيع وعدالته بما يؤدي للوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية.
- عدم تعارض الأهداف مع الخيار الإقتصادي للدولة.

ثالثا: أنواع السياسات الفلاحية:

يختلف مفهوم السياسة الزراعية بين الدول حسب اختلاف اداء القطاع الزراعي لديها، ونظرا لغياب التفاصيل التشريعية للخطط القطرية في الكثير من الدول العربية أدى ذلك إلى صعوبة تحديد مفهوم السياسات الزراعية، وبالتالي ظهور أنواع مختلفة من السياسات قامت بتبنيها الدول وفقا للأهداف التي تبتغيها من أجل معالجة معضلة المسألة الزراعية، ويمكن أن تصنف هذه السياسات إلى:

1. **السياسة السعرية الزراعية:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فهي بذلك تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع

[1] – بوفاسة سليمان، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي–حالة الجزائر(2000–/2014)**، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" يومي28–2014/29، المدية، الجزائر، ص03.

[2] – رقية خلف حمد الجبوري، نفس المرجع، ص36.

ومن ثم في مستوى المعيشة، وتعد السياسة السعرية من أهم الأدوات الاقتصادية، حيث أنها تمارس دورا مهما وحيويا في التنمية الزراعية، لاسيما في توسيع الموارد[1].

وتهدف معظم السياسات السعرية الزراعية المنتهجة في الدول العربية بالدرجة الأولى إلى حل مشكل التنافس بين المحاصيل الزراعية في ظل الرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة إنتاج الغذاء لرفع نسبة الإكتفاء الذاتي أو تقليل الاعتماد على الخارج، كما أنها تستهدف العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمداخيل الزراعية وتخفيف آثار التقلبات السعرية العالمية وتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي وتخصيص ورفع مستوى معيشة المزارع.

وترجع أهمية هذه السياسة في تأثيرها على البنيان الإقتصادي الزراعي من خلال:[2]

- تخفيض الموارد بين أوجه الاستخدامات المختلفة.
- تنشيط الإنتاج الزراعي والغذائي وتوجيهه الوجهة المرغوبة إقتصاديا وإجتماعيا على المستوى القومي.
- توجيه الإنفاق الإستهلاكي حسب ما يرغب المجتمع.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى.
- إجراء المبادلات في اسواق السلع والخدمات.

وعلى العموم فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في هيكل الاسعار وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع، من أهم أدوات السياسة السعرية للسلعة، أو لمجموعة السلع، وينظر للسياسة السعرية على أنها وحدة واحدة على كافة المستويات بدءً من السياسة السعرية للسلعة، أو مجموعة السلع، ثم السياسة القطاعية، فالسياسة السعرية العامة للدولة، غير أنه عند تطبيق مثل هذه السياسات قد تظهر لنا بعض الاختلالات التي تقلل من نجاعتها، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

- وجود سياسة جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تتناول سعر المحصول الواحد، دون ربطه بالأسعار الأخرى، كما تختلف من محصول لآخر، وهي بذلك أقرب لنظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.
- تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدني للفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتوجاتهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل الغير محددة أسعارها .
- تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها نتاج لأفعال معينة، بحيث لا تتغير إلا في حالات وجود مشكلة كما يستمر العمل بها لمدة طويلة، وذلك من أجل وقف إرتفاع الأسعار، وبهذا تتشكل فروق كبيرة بين أسعار السلع المحلية التي تخضع للتحديد من طرف الدولة وأسعار السلع نفسها التي هي في السوق العالمية بحيث يصبح تعديلها أمرا صعبا.

[1] – رقية خلف الجبوري، مرجع سبق ذكره،ص39.

[2] – السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، رؤية إسلامية (دراسة تطبيقية على بعض البلدان العربية)**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص159.

- تعتبر بعض السياسات السعرية متحيزة لصالح المستهلك، والقطاعات الغير زراعية على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبر عن السعر الحقيقي.
- عدم وجود علاقة تكاملية بين السياسة العامة للأسعار، وسياسة الأسعار الزراعية، وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى استنزاف دخول المزارعين الضعيفة أصلا.
- تنجم عن الفوارق الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة رسميا، الكثير من المخلفات لجميع قواعد السياسة السعرية وقراراتها وعدم الالتزام بها.

ونظرا لعدم قدرة الدولة على المراقبة المستمرة لذلك، فإننا كثيرا ما نجد أن الأسعار الفعلية تختلف عن الأسعار المحددة وتتجاوزها، والتي تكون على حساب ميزانية المستهلك.[1]

2. السياسة التسويقية الزراعية: ويقصد بها مجموع الإجراءات الزراعية المتناسقة، والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة في الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق عائد مجزي للمنتج، وتوفير سلع التي تتناسب مع مستويات مداخيل الأفراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفء تعمل على الحد من الوسطاء وتنظم الأسواق وتطورها.[2]

تلعب عمليات التسويق دورا فعالا في تحديد المنفعة الإقتصادية المتأتية على المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية، حيث تشترك معضم السياسات التسويقية العربية في الأهداف فهي تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية وتقليل الفاقد وتوصيل السلع للمستهلك وإيصال مستلزمات الإنتاج إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة.[3]

وتتباين السياسات التسويقية في الأقطار العربية، من حيث اختلاف الآليات والإجراءات المتبعة في تنفيذها فقد خطت بعض الدول خطوات متقدمة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي ومساراته التسويقية وبنيته الأساسية، ولكن السياسات التسويقية تتحد في الأهداف، من حيث أنها تسعى جميعها إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار في الأسعار وتوصيل السلع.

تشير بعض الدلائل العلمية والواقعية على أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر، ولهذا فمن الواجب الإهتمام بالعملية التسويقية، وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة، وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية:

أ- ضمان استقلال المواطنين، ويتحقق ذلك برفع نسبة الإكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.

ب- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجتماعي الحقيقي، ويتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنلوجيا، وتنمية الموارد البشرية ، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

---

[1] - فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص122،121.

[2] - السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص166.

[3] - عائشة بوثلجة، مرجع سبق ذكره، ص129.

ت-السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل دور التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

3. سياسة الدعم والإعانات: تعتبر هذه السياسة من أهم السياسات التي تنتهجها الحكومات بغية مساعدة بعض فئات المجتمع، حيث تلجأ إلى تخفيض أسعار الغذاء والسلع الزراعية التي هي أقل من مستوى الأسعار التي يفترض أن تكون عليها في السوق بدون دعم، وهذا بهدف مساعدة الفئات المحدودة الدخل من المستهلكين وتعويض المنتجين عن كل أو بعض تكاليفهم الإنتاجية على المدى القصير.[1]

ويشتمل الدعم على كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية، كما قد تقوم الحكومات بتحديد الكمية الدنيا المشتراة من طرفها وفق سعر معين والذي يعتبر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله ويؤدي به ذلك للمغادرة من قطاع الزراعة.[2]

وبالرغم من مختلف الميزات التي تتضمنها هذه السياسة إلا أن لديها بعض السلبيات، حيث أنها تقوم بامتصاص نسبة كبيرة من ميزانيات الدولة، مما أدى ببعض البلدان إلى تخفيض الدعم ضمن برامجها المتبعة لتخفيض الإنفاق الحكومي، كما أنه يتأثر أيضا بالمتغيرات الخارجية، مثل القمح في بعض الدول العربية، حيث أن إرتفاع أسعاره في الأسواق الدولية يؤدي إلى زيادة الدعم لتبقى الأسعار المحلية ثابته.[3]

رابعا: علاقة السياسة الفلاحية ببعض المفاهيم الأخرى:

تعد السياسات المطبقة في الجانب الفلاحي لمختلف الدول العربية من أهم الآليات التي تتبناها لتوجيه أنشطتها الإقتصادية والاجتماعية، فهي الأداة التي تربط إستراتيجيات التنمية بالخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي، حيث تهدف هذه السياسات لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول:

- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المتاحة، واستغلالها بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها بأساليب لا تتعارض وشروط التنمية الإقتصادية المستدامة.[4]**

1- **السياسة الفلاحية والأمن الغذائي:** لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية.

[1] – رقية خلف محمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] – عيسى محمد الغزالي، **السياسات الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] –رقية خلف محمد الجبوري، **المرجع نفسه**، ص45.

[4] – المرجع نفسه ، ص13

فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص المورد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.[1]

2- **السياسة الفلاحية والتنمية الفلاحية:** يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في التنمية لاسيما في اقتصاديات البلدان التي تملك مقومات فلاحية معتبرة، والجزائر من الدول التي تحوز على هذه المقومات مما يجعلها بلد فلاحي بامتياز يحقق الإكتفاء الذاتي من الغذاء.[2]

لذلك فقد تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من التوجهات الأساسية ، وهذا بهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية.[3]

إن تنمية القطاع الفلاحي يستلزم وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية حقيقية محددة الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في:

- تخفيف التبعية الغذائية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وتعتبر الفلاحة من بين الأدوات التي تلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول النامية، على اعتبار أن زيادة الإنتاج هو أمر ضروري لتحقيق التنمية الإقتصادية، حيث تعتبر هذه الزيادة ضرورية لمواجهة النمو الديموغرافي في هذه الدول والتي تعرف انفجارا سكانيا.[4]

كما تحتل الفلاحة أيضا مكانة هامة في أولويات السياسة الإقتصادية نظرا لأهميتها كمصدر من مصادر الغذاء، وكقطاع يمكنه أن يستوعب نسبة عالية من القوة العاملة حيث يتواجد حاليا أكثر من 6.5 مليار نسمة على كوكب الأرض، نصف هذا العدد يعتمدون على المنتجات الفلاحية كمصر وحيد لغذائهم.[5]

وبالتالي فإن الفلاحة لها دور فعال في عملية التنمية بشتى الطرق وهذا بإعتبارها نشاطا إقتصاديا، وسبيلا من سبل كسب الرزق، ومصدرا للخدمات البيئية مما يجعل هذا القطاع أداة فريدة من نوعها.[6]

---

[1] – بن تركي عز الدين، **تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية للتجارة السلع الزراعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2007،ص89.

[2] – بوسعدة سعيدة، مستوي عادل، **مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر–ولاية معسكر نموذجا**، مجلة المؤسسة، مخبر إدارة التعبير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر2، العدد 4، 2015، ص67.

[3] – قصوري مريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية، جامعة عنابة، 2012/2011، ص140.

[4] – غربي فوزية، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007/2008، ص19.

[5] – زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016/2015، ص19.

[6] – البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، روما، 2000، ص03.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي في أي مجتمع من أهم أولويات السياسة الإقتصادية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وجوهر القدرة على إنتاج الغذاء بشكل يعادل أو يزيد عن احتياجات الطلب الداخلي.

وبالتالي فإن دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي وتوضيح أولوياته تعتبر المدخل الرئيسي للتعمق في أبعاده المختلفة ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتحقيقه.

المطلب الأول: حقيقة الغذاء وأنواعه

يعتبر الحصول على الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان منذ الأزل، فمن أجل تأمين غذائه أمتهن الحرف التي من بينها الصيد والزراعة وعانى من الترحال وخاض الحروب وتعرض لمجاعات كان لها الاثر الكبير في مصيره وحضارته ومازالت الأزمة قائمة إلى حد الآن، حيث تشكل عملية تأمين الغذاء أبرز جوانب الوضع الإقتصادي الجديد، فأصبح الغذاء تستعمله الدول المالكة كأداة من أدوات تنفيذ سياساتها وفرض إرادتها وبسط نفوذها.

أولا: مفهوم الغذاء.

- الغذاء لغة يقصد به : ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب.[1]
- ويقصد بالغذاء كذلك هي الكميات التي يحصل عليها الفرد بوجه عام من مختلف المنتجات الغذائية[2]

وهناك تعريف آخر للغذاء وهو كل المواد المخصصة للاستهلاك البشري سوآءا كانت مادة أولية أو نيئة أو شبه مصنعة أو مصنعة بما في ذلك المشروبات والمخللات والبهارات والعلكة وأي مادة تستخدم في تصنيع الغذاء وتجهيزه ومعالجته باستثناء مستحضرات التجميل والتبغ والعقاقير الطبية وماء الشراب.[3]

وبمفهوم آخر هو ما كل ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يوميا ليستعيد به طاقته أو يجددها، أو هو الطاقة التي تبقي على الكائن حيا، وتمده بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوانية والعقلية[4].

ويتكون الغذاء أساسا من المواد الأساسية التالية:[5]

– **المواد البروتينية:** تدخل هذه المواد في تركيبة كريات الدم الحمراء، وفي الأجسام المضادة التي تلعب دورا أساسيا في مقاومة الأمراض، إضافة إلى ذلك فهي تدخل في تركيبة الهرمونات، وتكوين عوامل تخثر الدم وهي تزود الجسم بالطاقة، لذلك ينبغي أن يحتوي طعام الإنسان على ما يعادل 01 غرام من المواد البروتينية لكل 01 كلغ من وزن الجسم، ومن الأطعمة الغنية بالمواد البروتينية نذكر منها: اللحوم، البقول، البيض، الحليب ومشتقاته، المكسرات.

---

[1] – لينا زياد أحمد الدبك، **مشكلة الغذاء وعلاجها– دراسة قرآنية–**، رسالة ماجستير في قسم أصول الدين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009،ص 09.

[2] – فاتح حركاتي، **الإكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013، ص03.

[3] – فريال الحجازي العساف، **دراسة حول المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي**، المركز الوطني لحقوق الأنسان، الأردن، 2012، ص17.

[4] – بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان 2015، ص34.

[5] – المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **مبادئ صناعة الأغذية والمشروبات**، السعودية، 2011، ص ص 125- 126،129.

– **المواد الدسمة (الدهون):** تعتبر هذه المواد ضرورية للجسم فهي تنقل بعض الفيتامينات إلى أماكن امتصاصها في الجسم من أجل الاستفادة منها وتزويد الجسم بالطاقة، ولأن المواد بطيئة الاحتراق فهي تقي الشخص من الشعور بالجوع.

– **المواد السكرية:** تعتبر السكريات من المصادر الأساسية للطاقة، بالإضافة إلى أنها توفر مواد بناء الأنسجة وأعضاء الجسم، ومن أهم مصادر الطاقة هي: الخضار، الفواكه، الحبوب.

– **الفيتامينات والعناصر المعدنية:** تلعب العناصر المعدنية دورا مهما في العمليات الحيوية في الجسم، فهي تنظم عملية البناء والتركيب في أنسجة وخلايا الجسم المختلفة، وهي ضرورية لاستمرار الحياة والتمتع بالصحة والعافية بعيدا عن المرض.

– **الماء:** يحتوي جسم الإنسان على 57 لتر من السوائل في بنيته، ويطرح بشكل يومي 05 لترات عن طريق التبول والعرق والتبخر والتنفس، ولهذا فإن جسم الإنسان بحاجة لحوالي 08 ثمانية أكواب من الماء يوميا كي لا يصاب بأية اضطرابات.

وعليه، تعتبر هذه المكونات ضرورية لبناء وجبة غذائية متكاملة يستفيد بها الجسم ويؤدي وظائفه بشكل جيد، حيث نلاحظ في عالمنا اليوم الكثير من الدول والشعوب تعاني من ظاهرتي نقص وسوء التغذية، وهذا جراء عدم استطاعة الفرد تناول السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو الجسم، فالحد الأدنى المطلوب منها يجب أن لا يقل عن 40 غرام من البروتينات ولا يجب ان تنخفض السعرات الحرارية عن 2300 وحدة.[1]

ثانيا: إشكالية الفقر والجوع:

يعتبر الجوع والفقر من أبرز مشكلات الأمن الغذائي في البلدان العربية، حيث يعد حوالي ربع سكان العالم العربي فقراء، ويعيش 76% من هؤلاء الفقراء في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن غالبية الأطفال القاطنين هذه المناطق والمقدر عددهم بنحو 121 مليون طفل غير منتظمين في الدراسة، ونحو 11 مليون طفل يموتون قبل بلوغ سن الخامسة من العمر وما مجموعه 530 ألف من النساء اللواتي يمتن خلال الحمل أو عند الولادة.[2]

وتتباين أسباب وأبعاد وآثار الجوع، كما أن ضحاياه لا تجمعهم خصائص موحدة، حيث نجد أن معظم المفاهيم بينت ست عوامل تحيط بظاهرة الجوع وهي[3]:

- غياب الغذاء أو عدم إمكانية الحصول عليه.
- كبر حجم أعداد الأفراد الجائعين.
- الوفيات بأعداد هائلة.
- طول مدة الظاهرة.
- تمركز الظاهرة في منطقة جغرافية واحدة.

[1]– د. حوشين كمال، **إشكاليات العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص256.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا، 2005، ص05.

[3]– زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**، ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص06.

وللجوع والفقر آثار عديدة نوجزها فيما يلي[1]:

- قلة الانتظام في الدراسة وضعف قدرات التعلم.
- قلة فرص التعليم للنساء والفتيات.
- ضعف جهاز المناعة وزيادة الوفيات عند الأطفال.
- إنشار الأمراض مثل: الملاريا، الإيدز، وغيرها من الأمراض.
- الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية.
- محدودية الوصول إلى الأسواق والموارد.

وبالرجوع إلى الفكر الإقتصادي نجد أن مشكلة الجوع قد تنبأ بها المفكرون منذ القدم، حيث أشار توماس مالتس في كتابه عن السكان عام 1789م أن الطلب على الغذاء يتزايد حسب متوالية عددية بينما عدد السكان يتزايدون حسب متوالية هندسية، حيث أعتبر هذا التحليل هو أساس الاختلال الحاصل بين حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج، إذ أصبح العالم الآن يواجه مشكلة عدم كفاية الغذاء بالنسبة للعدد المتزايد من سكان العالم حيث قدرت منظمة التغذية والزراعة (FAO) أن حوالي 15% من سكان العالم لا يحصلون على القدر الكافي من الطعام.[2]

ثالثا: نقص وسوء التغذية ومسبباتها.

تعتبر ظاهرة سوء ونقص التغذية من أهم الموضوعات التي تطرح على طاولة أكبر القمم العالمية، وذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء وهذا في أوائل السبعينات، والتي أدت إلى موت الملايين من الناس في قارات أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بسبب المجاعة[3]، بالإضافة إلى أن هناك نحو 4.8 مليون شخص يعيشون في البلدان النامية يفتقر ما يقارب 60% منهم إلى المرافق الصحية الأساسية ولا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة والصحية، وكذلك على ما يكفيهم من الطاقة الغذائية والبروتين[4].

ويعتبر مفهوم نقص التغذية هو عدم قدرة الأفراد وعجزهم المتواصل على الحصول على كمية كافية من الأغذية التي تلبي احتياجاتهم من الطاقة.[5]

ويعرف نقص التغذية كذلك على أنه عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وهذا الحد هو مقدار الطاقة اللازمة لممارسة النشاط الخفيف والحد الأدنى من الوزن المقبول مقارنة بالطول المكتسب، وهو يتباين حسب البلد من سنة إلى أخرى، تبعا لتركيبة السكان الجنسية والعمرية.[6]

---

[1] – تقرير منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] – حوشين كمال، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص255.

[3] – عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء بالجزائر، دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد، جامعة قسنطينة 2004/2003، ص06.

[4] – فاتح حركاتي، **الإكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد تنمية، جامعة باتنة 2014/2013، ص04.

[5] – زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص08.

[6] – منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **تقرير عن حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا، 2009، ص08.

أما سوء التغذية فيعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة من حيث المكونات الغذائية من بروتينات ونشويات وغيرها[1].

ومن هذا المنطلق كان محور السياسات الغذائية في هذه الدول هو تشجيع الأفراد وتوعيتهم بضرورة تنويع غذائهم والتركيز على استهلاك الغذاء الغني بالمكونات الضرورية التي يحتاجها الجسم، حيث خلص المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما عام 1974 عقب نهاية الأزمة الغذائية العالمية إلى عدة توصيات أهمها[2]:

- موافقة جميع الحكومات على هدف يتبناه المجتمع الدولي، وهو إزالة بلاء الجوع وسوء التغذية الذي يصيب الملايين من البشر.
- وجوب الاتفاق على هدف يتحقق بعد عشر سنوات وهو أن لا ينام طفل طاويا من الجوع ولا تخشى أسرة أن لا تجد طعاما في بيتها وألا يصاب أي فرد بالمرض بسبب سوء التغذية.
- إعداد نظام للأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون دائم من المواد الغذائية الأساسية وضرورة إجراء تعديلات في الأنماط الزراعية، وتنظيم التجارة الدولية.

ومن هنا نستنتج أن هناك العديد من العوامل تحول دون وفرة الغذاء في معضم الدول وهذا راجع للاختلال الحاصل بين العرض والطلب على الغذاء مما يؤدي إلى ظهور الفقر والجوع وسوء التغذية، ويتعلق ذلك بأسباب يمكن ذكر أهمها في زيادة الطلب على الغذاء حيث تعتبر قوى العرض والطلب من بين أهم العوامل التي أدت إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار الغذاء، والتي سنوجزها فيما يلي:

أ- قوى العرض:

1. مستويات المخزون وتقلبات الأسعار: قام العديد من كبار منتجي الحبوب في العالم "الصين، الإتحاد الأوربي، الهند، الو.م.أ" إلى تغيير سياساتهم الزراعية، مما أدى إلى انخفاض مستويات المخزون من الحبوب، ويقدر نسبة المخزون من الحبوب العالمية إلى الاستخدام بـ: 19.4% خلال الفترة2008/2007 وهو من أدنى المستويات، ومن هنا نستنتج ان انخفاض مستويات المخزونات العالمية يساهم في زيادة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية نظرا للشكوك التي تكتنف كفاية الإمدادات في أوقات الإنتاج.

2. التقلبات المناخية: إن هذا العامل يؤثر على البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب، حيث أنه من جراء التقلبات المناخية انخفض الإنتاج العالمي للحبوب بنسبة 3.6% سنة 2005 و6.9% سنة 2006، حيث أن هذا الاستمرار أدى إلى انخفاض مستويات المخزونات الغذائية وهو ما نشأ عنه أوضاع مقلقة للإمدادات في الأسواق العالمية، وازاد تعاظم الإهتمام بالتأثيرات المحتملة لتغير المناخ على مدى توفر الإمدادات الغذائية في المستقبل.

[1] – رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف01، العدد2015/13،ص52.

[2] – عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء بالجزائر–دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، مرجع سبق ذكره، ص07.

3. أسعار النفط: تعتبر أسعار الطاقة من أهم العوامل التي تضغط على أسعار الأغذية فعلى ضوء زيادة أسعار الأسمدة وزيادة تكاليف النقل إلى الضعف في سنتي 2007 و2008 حيث أدى ذلك إلى تأثيرات معاكسة على تكليف الإنتاج واستعمال الأسمدة من جانب المنتجين، خاصة صغار المزارعين.

ب- قوى العرض :

1. الطلب على الوقود الحيوي: يعتبر السكر والذرى والبذور الزيتية وزيت النخيل، من بين المكونات الرئيسية للوقود الحيوي، حيث يتسبب إزدياد الطلب على هذه الأنواع من الأغذية إلى الزيادة الهائلة في أسعارها في الأسواق العالمية، مما أدى بدوره إلى إرتفاع أسعار الأغذية، في حين أن معظم السياسات الحكومية تتبنى فكرة استهلاك الوقود الحيوي، فقد أدى الزيادات في اسعار النفط الخام إلى تصاعد الطلب على السلع الزراعية.

2. أنماط الاستهلاك: إن نمو وتطور وارتفاع حجم التجارة في بعض البلدان أدى إلى ثرائها، ومن بين هذه الدول هي الصين والهند اللتان تستحوذان 40% من سكان العالم، هذا الثراء نتج عنه إرتفاع القدرة الشرائية لدى أغلبية سكانها، حيث زاد طلبهم العام على الأغذية، وحدوث تغيرات في النظام الغذائي لديهم، وخاصة استهلاك قدر أكبر من اللحوم ومنتجات الألبان التي تعتمد اعتمادا بالغاً على مداخيل الحبوب.

ج- عوامل أخرى:

1. السياسة التجارية: إن اتخاذ بعض الإجراءات والآليات للحد من إرتفاع الأسعار الغذائية أثر سلبا، فتبني فكرة قيود التصدير من قبل بعض البلدان ادى إلى خفض الإمدادات الغذائية العالمية، وزاد من حالات النقص وأضعف الثقة فيما بين الشركاء في التجارة، كما قللت هذه الإجراءات من حوافز المزارعين على الاستجابة للأسعار الدولية المرتفعة، كذلك أسهمت مضاربات إعادة التخزين أو التخزين المسبق في ارتفاع الأسعار.

2. الأسواق المالية: إن النشاط العالي في المضاربة داخل أسواق السلع الغذائية قاد بعض المحللين إلى القول أنها هي السبب في ارتفاع أسعار الأغذية، حيث أن التدفقات المالية الكبيرة هي الدافع بشكل جزئي إلى استمرار إرتفاع أسعار الأغذية وزيادة تقلبها.

رابعا: أمان الغذاء.

لعل من أبرز المواضيع المهمة في مجال الغذاء في الألفية الثالثة، هو إرتفاع الأسعار ومخاطر استخدام الكيمياويات، وما يترتب عليها من مخاطر صحية وبيئية، ومن ثم الحد من استعمالها واصبح التفكير في الزراعة العضوية بدل الزراعة الحديثة، وفي هذا الصدد فقد عرفت منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء على أنه"جميع الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات الإنتاج، التصنيع، التخزين، التوزيع وإعداد الغذاء، ليكون هذا الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحضة الاستهلاك."[1]

[1] – غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر–** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2010، ص53.

يعتبر سلامة الغذاء حق من حقوق الإنسان يكتسبه منذ ولادته وهو من بين الحقوق الأصلية والتي تتمثل في الحق في الحياة وسلامة البدن، وحماية الصحة العامة، ويتعلق الأمر بحماية وحفظ المادة الغذائية التي يستمد منها حياته، ويترتب الاعتداء عليها ما يترتب على الاعتداء على الحقوق الأولية الأخرى.

ويجري التفكير اليوم من قبل المهتمين بمسائل السياسة الزراعية في الدول المتقدمة بما يسمى بالزراعة العضوية او الزرعة البديلة أو الزراعة البيولوجية، بإعتبارها منفذ هام للمحافظة على البيئة، وبالجهة المقابلة هناك مظهرين أكثر شيوعا التي يكون فيها الغذاء غير سليم ويفتقد للأمان وهي:

-تلوث المواد الغذائية: تشهد ظاهرة تلوث المواد الغذائية تزايدا مضطردا، حيث يتعرض العديد من السكان للأمراض، ويرجع أسباب المشكلة إلى الاستعمال المكثف للمبيدات في مكافحة الآفات، وسوء التعليب أو إنتهاء مدة الصلاحية، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية فإن حوالي مليون شخص على الأقل يتسممون بمبيدات النباتات سنويا، إذ نجد أن استهلاك أنواع السلع الغذائية المحفوظة في معظم الدول العربية لها آثار بالغة الخطورة في سلامة الإنسان.

-سوء التغذية: في تقرير منظمة الزراعة والأغذية جاء أنه 60% من سكان الدول النامية أي أكثر من مليار شخص يعانون الجوع الذي أدى إلى وفاة ما يقارب 35 مليون شخص منهم في كل عام، وكما ورد أنه خلال كل اربعة وعشرين ساعة يموت أكثر من مائة شخص بسبب المجاعة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية كما أن ثلاثة أرباع فقراء العالم، يعيشون في مناطق ريفية ويكسبون قوت يومهم من الزراعة.[1]

المطلب الثاني: التأصيل النظري لقضية الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية كمنظمة الزراعة العالمية، وصندوق النقد العربي، حيث اعتبروها قضية اساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي، وهذا نتيجة للتطور الذي حصل على المستوى العالمي، وتجسد هذا الإهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي، وأطوار تحقيقه وأبعاده وذلك ما سنتناوله فيما يلي:

أولا: الأمن الغذائي (المفاهيم والمستويات)

1- **مفهوم الأمن الغذائي:** هناك تعاريف عديدة لمصطلح الأمن الغذائي، فقد تصدرت قائمة نقاشات الباحثين والخبراء الاقتصاديين، حيث نجد أن منظمة الأغذية والزراعة عرفته على أنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة "[2]، وتعرفه كذلك المنظمة العربية للتنمية الزراعية على أنه " إنتاج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بالكميات المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأن تكون تنافسية "[3].

[1] – قصوري مريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة**، الإمارات، 2008، ص171.

[3] –بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2016، ص36.

ويرى العديد من المختصين بأن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا إذا كان لكل بلد ولكل منطقة من مناطق العالم القدرة على إنتاج المواد الغذائية بالقدر الذي يحتاج إليه، بحيث يكون في منأى عن الابتزاز الذي قد يتعرض له[1].

ويعرف الأمن الغذائي كذلك بقدرة المجتمع على توفير احتياجاته الغذائية الأساسية للأفراد وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات الذي يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وان توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والكيف والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعات عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد المجتمع لاسيما ذوي الدخل المحدود.

ومما سبق نستنتج أن التعاريف السابقة لا تقضي بضرورة إنتاج وتوفير ما يكفي فحسب بل يقتضي أيضا أن يكون في مستطاع كل فرد أو أسرة الوصول إلى الغذاء الذي يحتاجونه وتأمين الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة يوميا، وفي هذا الإطار يمكن استعراض مجموعة من الأبعاد هي:[2]

أ- البعد الزمني: وهي إمكانية أي دولة من تغطية احتياجاتها الغذائية سواءً على المدى القريب أو البعيد في ظل مختلف الأزمات التي يمكن أن تواجهها الاقتصاديات خاصة بالنسبة للمدى القصير، فالمجتمع في هذه الحالة لا يهمه كيفية إدارة ميزانيات الدولة، بقدر ما يهمه توفير الغذاء بغض النظر عما إذا كانت نفقات الغذاء قد غطيت من الميزانية الخاصة أو من الميزانية العامة، فالمهم أن يجد المستهلك ضالته المنشودة متوفرة في السوق وبالسعر المناسب بالإضافة إلى ذلك يجب أن يوفر المجتمع حاجياته الغذائية في الظروف الطبيعية من مصادر يطمئن إليها من الداخل أو الخارج، فالمطلوب هو الحصول على الغذاء سوآء كان ذلك من دولة مجاورة أو دولة بعيدة أو من دولة صديقة أو من دولة غير ذلك.

ب- البعد الكمي: وهو حصول المستهلك على الكمية المناسبة من المواد والعناصر الغذائية التي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك ويجدر بالذكر أن الأرقام الموصى بها مقترنة بمتغيرات العمر والجنس والحالة الفيزيولوجية وطبيعة العمل الذي يمارسه المستهلك، وتتعلق هذه الأرقام بالكميات المفروضة وتناولها من الطاقة الغذائية مقاسة بالكيلو كالوري أو البروتين أو الدهون أو النشويات مقاسة بالغرام وفي هذه الحالة يكون المستهلك في حالة جيدة إذا استهلك الجزء المفروض له من الطعام وإذا ما حصل العكس أي على الأقل 80% من هذه الاحتياجات فإنه يعاني من فقدان الأمن الغذائي.

ج- البعد النوعي: وهو حصول المستهلك على الغذاء بنوعية جيدة، حيث يكون مصدر هذا الغذاء نباتي أو حيواني، فلا يمكن الحكم على نوعية الطعام المستهلك لفريقين يتناولان نفس الكمية من العناصر الغذائية والطاقة إلا بمعرفة مصادر هذه العناصر، وكلما كانت العناصر الغذائية ذات اصول حيوانية كانت قيمتها الغذائية أعلى، لأن القيمة البيولوجية للبروتين الحيواني أعلى منها في حالة كونه نباتي فليس كل الغذاء ذا قيمة واحدة حتى لو كانت الكميات مماثلة معتمدا في ذلك على نوعية الطعام.

[1] – السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأردن، 2000، ص35.

[2] – محمد رفيق حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999، ص19.

د- البعد الاقتصادي: إن توفر الغذاء بالكمية والنوعية المطلوبة لايحقق بالضرورة الأمن الغذائي، إلا إذا كان بمقدور الناس الحصول على الغذاء مدعومين بقدرة شرائية تمكنهم فعلا من اقتناء الغذاء وتناوله، ولهذا يعتبر الدخل عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الغذائي.

2- مستويات الأمن الغذائي:

من خلال مختلف المفاهيم التي ذكرناها للأمن الغذائي، يمكن استنتاج مجموعة مختلفة من المستويات حيث تتراوح بين الحد الأدنى الذي يمثله مستوى الكفاف، وبين الحد الأقصى الذي يمثله المستوى المرغوب فيه أو المتوقع حيث تهدف إستراتيجية الأمن الغذائي للانتقال من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى ولعل أهم هذه المستويات هي[1]:

أ- **المستوى الأول**: مستوى الكفاف: وهي قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد وفقا لما توصي به المعايير الدولية ويمكن الدلالة على هذا المستوى بمفهوم حد الفقر "وهو الحد الأدنى لتلبية النفقات الضرورية للحياة"

ب- **المستوى الثاني**: المستويات الوسطى: يتمركز هذا المستوى بين الكفاف والمتوقع، إذ يتسم بظاهرة سوء التغذية التي تنخفض تدريجيا كلما وصلنا إلى المستوى المرتقب، ويقصد بها نقص مكونات الغذاء من المركبات الأساسية اللازمة لتكوين الجسم، وبالتالي يتعرض الفرد لسوء التغذية وليس لنقص الغذاء.

ويتم التخلص من هذه الظاهرة عن طريق توفير المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع، وتعتبر ظاهرة سوء التغذية من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة الزراعة والأغذية (FAO) أن حوالي 780 مليون شخص في العالم مصابون بسوء التغذية سنويا، وتتفاقم هذه الآفة في الدول النامية، وتظهر أعراضها في: نقص الوزن بالنسبة للطول، نحافة الجسم الشديدة، نقص الطول بالنسبة للعمر.[2]

ت- **المستوى الثالث**: المستوى المحتمل: ويتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه، أي توفير الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، والذي يضمن للفرد العادي أن يكون قادرا على القيام بأعماله بأعلى مستوى ممكن من الكفاءة، ومن هنا فإن المستوى المحتمل من الغذاء يركز على معادلتي الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء سوآءا من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.
- الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورة مختلفة.

[1] - السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رؤية إسلامية ودراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الأردن، 2000، ص21.

[2] - لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 36.

ثانيا: بعض المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي:

1) – الإكتفاء الذاتي: يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، وعلى الموارد والإمكانيات المتاحة الذاتية، في إنتاج كل الاحتياجات الغذائية، إلا أن هذا المفهوم أثار مجموعة من التحفظات، أهمها أن الأهمية التي يمكن تحقيقها من الإكتفاء الذاتي الغذائي، وإمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا، والقيمة الإقتصادية لهذا المفهوم، وعلى العموم فإنه في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، وما رافقها من تحرير التجارة، فإن الخبراء الإقتصاديين يعتبرون مفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات الخاصة بالسلع الغذائية مع البلدان الأخرى.

إن الاختلاف بين مفهومي الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، يكمن في نقطتين هما:

- **الأولى:** أن الاكتفاء الذاتي يعتمد على الإنتاج المحلي بصفته المصدر الوحيد للإمداد، بينما الأمن الغذائي يعتمد على الواردات التجارية والمساعدات الغذائية كمصدر محتمل للإمدادات السلعية الغذائية.
- **الثانية:** يميل الإكتفاء الذاتي من الغذاء فقط إلى توفير الأغذية المنتجة محليا، بينما يدخل في الأمن الغذائي مسائل استقرار الإمدادات، وفرص الحصول على الغذاء.

بعبارة أخرى، أنه في ظل العولمة الإقتصادية وما رفقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة دون التمييز بين الإنتاج المحلي أو الأجنبي، لذا يميل أغلب الاقتصاديين لإستخدام مفهوم الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي.

2) – التبعية الغذائية[1]: التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو عدة مجالات مختلفة، قد تكون على المستوى السياسي أو الإقتصادي وما إلى ذلك، وللخروج من حالة التبعية يجب العمل على فك الارتباط، اي القطيعة مع النظام الرأسمالي، وبناءاً على ما سبق فإن التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ومع وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة لتخفيف حدة هذه الوضعية.

3) – الفجوة الغذائية: وهي مقدار الفارق الحاصل بين ما ينتج ذاتيا وما نحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها أيضا بالعجز الحاصل في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[2]، وتعرف الفجوة الغذائية كذلك بأنها التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية وتوفير الكمية اللازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يدفع للاستيراد، ويجب الإشارة إلى الفرق بين

[1] – فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره،ص54.

[2] – رزيق المخادمي عبد القادر ، **الأزمة الغذائية العالمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.

الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة على القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد، وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة عكس الفجوة الغذائية التي ترتكز على الجانب الكمي للغذاء.

وبناء عليه، فإن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين هما الإنتاج والاستهلاك المحليين، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقليص الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة.[1]

4) – المعونة الغذائية: تعرف المعونة الغذائية على أنها تقديم سلع غذائية من بلد إلى آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة، لمساعدة البلد المتلقي على تلبية حاجاته الغذائية، وتوظف المعونة لأغراض الإغاثة لضحايا الصدمات الإقتصادية والكوارث البيئية، أو في إطار مشاريع دعم الأنشطة الإغاثية، أو في إطار برامج يكون عائدها للحكومة[2]، كذلك تعرف المعونة الغذائية على أنها المساعدات العينية أو المباشرة أو المشروطة، فضلا على الموارد النقدية المستخدمة لشراء الأغذية من الأسواق المحلية والإقليمية أو الدولية، كذلك تكون المعونة على شكل هبة و/أو بشروط ميسرة سوآءا كانت تستهدف الأسر المحتاجة أو يعاد بيعها في الأسواق المحلية.

كذلك يمكن فهم المعونة الغذائية بأنها جميع التدخلات الداعمة للأغذية والتي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي للفقراء في الأجلين القصير والطويل سوآء تم تمويلها عن طريق الموارد الدولية أو الموارد القطرية العامة والخاصة.

وترجع أصول المعونة الغذائية على شكل سلع غذائية إلى مطلع عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث أخذت فيما بعد أشكالا مختلفة، ولم ترتبط كميات المعونة وأشكالها من قبل البلدان المانحة بإشكاليات وأزمات الأمن الغذائي للدول المتلقية إلا بصورة متواضعة، وفي إطار فوائض الناتج الغذائي المحقق في بعض مناطق العالم[3].

5) – إنعدام الأمن الغذائي: لاشك أن إنعدام الأمن الغذائي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي، فالطعام هو أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، لذلك فإن توفير الطعام لمعظم السكان، بأسعار تتناسب ودخولهم يعتبر من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع، حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول التي حوُلت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة، وتكمن خطورة الأمر في أن الدول العظمى تكاد تحتكر معظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي وتستطيع أن تستخدمه كسلاح لخدمة أغراضها متى أرادت وبهذا يمكن تعريف اللأمن الغذائي بأنه ظاهرة ديناميكية تختلف باختلاف المدة، وشدة التأثير، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، يعرف من خلال أفراد المجتمع حالة سوء التغذية، كذلك يعرف على أنه مصطلح يشير إلى فترة الطويلة نسبيا يعاني الأفراد خلالها من إنعدام الأمن الغذائي وينعكس ذلك في التنازلات التي تقدمها الأسر الضعيفة مراعاة لمواردها المتاحة، مرغمة تحت ضغط الأزمات

[1] – حوشين كمال، مرجع سبق ذكره،ص270.

[2] – سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي(مقاربة إلى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية، الأردن، 2009، ص95.

[3] – حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة، **مقاربة مفاهيمية لنظرية الأمن الغذائي–دراسة الواقع الغذائي العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة ورقلة، يومي28-29 مارس 2014، ص5،6.

على التضحية بنوعية و/ أو كمية الموارد الغذائية، وبالتالي الانخفاض التدريجي في الاستهلاك الغذائي، والجدول التالي يوضح صنفي اللأمن الغذائي:

الجدول رقم:(1-1): أنواع اللأمن الغذائي

	اللأمن الغذائي المزمن	اللأمن الغذائي المؤقت
هو:-	طويل الأجل أو ثابت	قصير الأجل أو مؤقت
يحدث عندما:-	عدم قدرة الأشخاص على تلبية احتياجاتهم الغذائية على مدى فترة طويلة من الزمن.	يكون هناك إنخفاض مفاجئ في القدرة على إنتاج الغذاء، أو في الحصول على ما يكفي للحفاظ على حالة التغذية جيدة
ينتج عندما:-	حدوث فترة طويلة من الفقر، الافتقار إلى السلع، عدم كفاية فرص الوصول للموارد الإنتاجية والمالية.	الصدمات والتقلبات القصيرة الأجل في توافر إمكانيات الحصول على الغذاء، والتي تشمل التغيرات السنوية في إنتاج المواد الغذائية المحلية داخل الأسر.
يمكن التغلب عليه من خلال:-	التدابير النموذجية للتنمية على المدى الطويل والتي تستخدم أيضا لمعالجة مشاكل الفقر (مثل التعليم والحصول على الموارد الإنتاجية مثل الإئتمان). الشعوب التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي تحتاج إلى الوصول المباشر للغذاء من أجل زيادة طاقاتهم الإنتاجية.	إن عدم القدرة على التنبؤ تجعل من الصعب التخطيط والبرمجة وتتطلب مهارات وأنواع مختلفة من التدخلات، بما في ذلك برامج الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان.

المصدر: حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة، **مقاربة مفاهيمية نظرية للأمن الغذائي"دراسة واقع الغذاء العربي**، مرجع سبق ذكره، ص07.

ثالثا: سياسات الأمن الغذائي:

تُعَدُّ السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها البلدان العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية؛ فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

أ- السياسة الزراعية:[1] يختلف مستوى السياسة الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف القطاع الزراعي، حيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين، وتحقق هذه الرفاهية من خلال تعظيم إشباع مختلف المستهلكين وكذلك تعظيم ربحية مختلف المنتجين في المجتمع، وبالتالي يمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

[1] - محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 59،57

- التوزيع العادل والمناسب لمصادر الثروة والدخل.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ورفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجمالي بأقل جهد جماعي ممكن.

وتستخدم السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي من ضمنها:

- تحسين وصيانة التربة.
- حماية البيئة من التلوث بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة والمرتبطة في الغالب بآثار بيئية مثل استخدام المبيدات، والأغطية البلاستيكية والأسمدة الكيماوية.
- تطبيق الأنماط المحصولية التي تخدم القضية الزراعية بطرفيها الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.

ب- سياسات التسويق الزراعي:[1] يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، وهو بحق مستودع للأمن الغذائي ومصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، ولكن يعاني من مشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مستوى معيشي أفضل للعاملين فيه من مزارعين وفنيين وعمال ومهندسين وزراعيين، ولأهمية التسويق الزراعي كعنصر مكمل في الإنتاج الزراعي لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي من مزارعين ومستهلكين ومسوقين، لذلك يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه، وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير في إعداد البرامج والخطط من أجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين على حد سواء على عوائد مناسبة التي تجعلهم يستمرون في هذا النشاط، وعموما يمكن تحديد أهداف التسويق الزراعي في النقاط التالية:

- وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الزراعية بطريقة منتظمة ومستقرة وشاملة لتحقيق استقرار الوضع الاقتصادي.
- العمل على توجيه الاستهلاك والاستفادة من المنتجات الزراعية بأكبر قدر ممكن.
- العمل على تحقيق المزيد من الدخل الصافي للمزارعين.
- الاهتمام بالشق الخارجي للتسويق الزراعي، وتحسين ظروفه والعمل على تنميته وتطويره مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الصادرات الزراعية.
- العمل على الموازنة بين العرض والطلب على أساس مراعاة الزمن والكمية.

ج- سياسة الأسعار والدعم:[2] إن للأسعار والسياسة السعرية أهمية كبيرة في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين، إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط وعدالة توزيع

[1] - هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق، 2010، الدنمارك، ص ص 2 - 9.

[2] - صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، أكتوبر 2003، ص 8،9.

الدخول وتأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي في التجارة الخارجية الزراعية وتأثيرها أيضا على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد سواء، كما تلعب دورا هاما في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي وعليه فإن نجاحها يتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار.

وفي ظل تقلب الأسعار الزراعية من موسم إلى آخر بسبب العلاقة التشابكية بين عرض المحاصيل والروابط التكاملية والتبادلية في جانب الطلب، فإن ذلك يقتضي في حالات كثيرة تدخلا حكوميا بهدف تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الزراعي.

وعلى وجه العموم فإن معظم السياسات السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدول العربية تهدف إلى:

- حل مشكل التنافسية بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة وضرورة زيادة الإنتاج الغذائي لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج.
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتحقيق أثر التقلبات السعرية العالمية.
- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة المداخيل من العملة الصعبة.
- زيادة الإنتاج الزراعي من أجل الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري، ومن أهم السياسات السعرية المستعملة في بعض الدول العربية هي:[1]

– سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج وعلى مستوى سعر الجملة والتجزئة، وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسة للدعم والإعانة.

– سياسة الدعم: وهي تحمل الدولة فارق السعرين العالمي والمحلي للسلعة حيث يصبح سعر المستهلك (السعر المحلي أدنى من السعر العالمي) بغرض تعويض الفقراء والحيلولة دون تعرضهم لحالات سوء التغذية،[2] حيث تشمل كل أو بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية.

د- سياسة الإعانة المالية: تستعملها الحكومات ذات الوفرات المالية في دفع الإعانات المالية للمزارعين وذلك لتمكينهم من استخدام أحدث التقنيات في الزراعة.

[1]- صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] - محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

إلا أن الاستفادة من هذه الإعانة يقتصر فقط على المزارعين الأغنياء في الدول الأوربية لكن الملايين من المزارعين الفقراء في البلدان النامية يعانون من آثار سياسة الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة نتيجة الإغراق الذي يسببه الدعم الزراعي.[1]

هـ- سياسة الأسعار التشجيعية: وهي تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

و- سياسة الأسعار الجبرية: تهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة تحقق التوازن بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك.

ي- سياسة ضريبة الدخل: وهي إعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية والإعفاء الجمركي على الواردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي وكذلك الإعفاء الجمركي على الواردات الغذائية الرئيسية.

ن-سياسة التجارة الخارجية: اهتمت الدول العربية خاصة ذات الإمكانيات الزراعية بتنظيم وتطوير التجارة الخارجية الزراعية عن طريق البرامج والسياسات الاقتصادية الملائمة، وقد كان للمتغيرات العالمية والإقليمية والقطرية انعكاسات واضحة في تشكيل سياسات الإصلاح الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية، وقد تمحورت هذه الإصلاحات على التحرر الكلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تصديرا واستيرادا بالإضافة إلى تخفيضات على الضرائب والرسوم الجمركية وتقليل التدخل الحكومي المباشر في التجارة وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص.[2]

كما تؤثر التجارة الدولية بشكل حاسم في الحد من الجوع والفقر في البلدان النامية حيث تسمح الوصول إلى أسواق أكبر حجما وتتيح فرصا للتخصص في الإنتاج وبناء اقتصاديات الحجم الكبير.

وقد تكسب ذلك أهمية خاصة للبلدان النامية لاسيما الصغيرة حيث يؤدي النطاق المحدود للأسواق المحلية فيها إلى عرقلة إمكانيات الاستفادة الكاملة من قدرات الإنتاج، كما تتيح التجارة في ذات الوقت فرصا للحصول على إمدادات أفضل وارخص سعر (بما في ذلك منتجات الأغذية)، وبقدر ما تحسنت التجارة الدولية على النحو الاقتصادي بالمشاركة الموسعة في الأسواق العالمية بقدر ما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

وللإدماج في التجارة الدولية بالنسبة للأقطار العربية وعدم تأثرها بشكل سلبي من هذا الاندماج وجب على جميع الدول تلافي القصور وسد الثغرات وإزالة المعوقات على المستوى القطري، ومن بين المشاكل التي تشترك فيها مجمل الدول العربية وان كانت بدرجات متفاوتة هي:

- ضعف البنى التحتية خاصة وسائل النقل والطرق وعدم كفاية وسائل النقل الجوي.
- ضعف الخدمات المساعدة مثل البحوث والإرشاد.

[1]- ياسر العيسى، **سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا ، 2006، ص 01.

[2]- طارق بن موسى الزجدالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009، ص 76.

- عدم وجود أو ضعف المؤسسات التي تُعنى بتنمية دور القطاع الخاص في التصدير والتجارة سواء على المستوى العام أو الخاص.

- عدم كفاية وضعف التمويل والتأمين على الصادرات[1].

ز- سياسة تخزين المنتجات الزراعية:[2] تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين، والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند على عنصرين هما:

- تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج.

- تكوين مخزون استراتيجي لاستخدامه وقت الأزمات (الحروب، الحصار، المقاطعة).

وبالرغم من ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الرئيسية خلال الفترة بين 2008 – 2009 من الحبوب (من44.55 %إلى 49.17%)، ومن السكر (من 26.32 %إلى 26.52%)، والألبان (من 74.12% إلى 74.37%)[3] إلا أن الإنتاج في المحصلة النهائية لا يفي باحتياجات السكان من الغذاء، وبالتالي فإن الوطن العربي يعتمد في جزء من غذائه على الخارج مما يجعله عرضة للمخاطر التي تهدد أمنه السياسي والاقتصادي، ولهذا تفرض هذه العوامل المقلقة وغير المستقرة وجود سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا استراتيجيا كأحد الوسائل التي تحقق الأمن الغذائي وبالتالي الأمن السياسي والاقتصادي.

ويقودنا ذلك للوقوف على ماهية المخزون الغذائي وحجمه، فهناك نوعان من هذا المخزون هما:

- **المخزون العامل**: وهو ضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى حسب احتياجاتها.

- **المخزون الاستراتيجي**: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة، حيث يتوقف حجمه على أهداف الدولة المستعدة إلى أنواع المخاطر المرتقبة.

[1]- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2003، **رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة الزراعة والأغذية، روما، 2003، ص 16.

[2] - صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] - الأرقام مستمدة، من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010 ، ص 326، 327.

س- سياسة الاستثمار الزراعي: أولت الدول العربية اهتماما متزايدا للاستثمار الزراعي خاصة بعد انتهاج معظمها سياسات التحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية.[1]

حيث استهدفت سياسات الاستثمار في المنطقة العربية إجمالا إلى:[2]

- توفير فرص عمل للسكان الريفيين للحد من مشكلة الفقر والبطالة.
- الوصول للاستعمال الأمثل للموارد الزراعية وتطوير البنية التحتية.
- تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق الريفية.
- تسهيل منح القروض الزراعية.
- تحسين الأمن الغذائي للفلاحين.
- ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير وتحسين التنافسية في الزراعة.
- تشجيع الاستثمار الخاص والمشترك ووضع تشريعات تنظيمية.
- استقرار النظام المصرفي وعدم وجود قيود على العلاقات المصرفية والمالية.
- عدم وجود قيود على التصدير.

بينما تعتبر نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في المنطقة العربية ضعيفا مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولذلك فإن رفع كفاءة الاستثمار الزراعي من شأنه أن يؤدي إلى تنمية وزيادة الإنتاج وما لذلك من انعكاسات ايجابية على تحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي، كما أن الاستثمار في البنية الأساسية في المناطق الريفية له دور حيوي في تنشيط النمو الزراعي وتشهد الدول العربية تطورات هامة في تشجيع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الاستثمار وإقامة المشروعات الزراعية.

[1] – طارق بن موسى الزدبالي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، 2007 ، ص 51.

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن الغذائي

لمعرفه مدى قدره اقتصاد دوله ما على توفير احتياجاتها من الغذاء، وجب التعرف على المرتكزات التي يقوم عليها هذا الاقتصاد ومدى توظيفها بغية تحقيق اهداف الأمن الغذائي بالإضافة إلى التعرف على مختلف المؤشرات حيث تعتبر هذه العوامل هي المحددة لمدى ابتعاد او اقتراب اي بلد من تحقيق امنه الغذائي

أولا: العناصر الاستراتيجية للأمن الغذائي :

للأمن الغذائي مجموعه من العناصر توضح ابعاده الاستراتيجية وتحدد مدى اقتراب او ابتعاد اي بلد عن تحقيق امنه الغذائي ويمكن تلخيص هذه العناصر في:

1- الموارد الزراعية: ان توفر الموارد الزراعية في بلد ما له دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي حيث تزداد هذه الموارد في حاله توفر الموارد المالية، و بمفهوم اخر فان توفر الموارد او عدم توفرها لا يعني بالضرورة تحقق الأمن الغذائي أو انعدامه، حيث نجد ان دولا تفتقر إلى الموارد الزراعية وتملك بالمقابل موارد اقتصاديه وماليه تخولها للتعاون مع دول اخرى لتحقيق امنها الغذائي، بينما هناك بلدان تمتلك الموارد الزراعية وليس لديها الموارد المالية فإنها ستعاني من مشكلة الغذاء الا إذا توفر لهذه الأخيرة الامكانات المالية فانه يمكن تفعيل هذه الموارد لمعالجه مسألة الأمن الغذائي وبالتالي فان الانتاج الزراعي يعتبر الحلقة المهمة في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد الزراعية واتباع سياسة واستراتيجية تهدف إلى رفع الإنتاج لتلبية احتياجات المواطنين من السلع الغذائية.

2- الإنتاج الغذائي: يقاس الحجم الحقيقي للأمن الغذائي بقدرة الموارد الوطنية الزراعية على تغطيه الاحتياجات الغذائية للمواطنين حيث يقصد به اتاحة المعروض من المواد الغذائية بالكم والنوع سواء من الانتاج المحلي او من السوق العالمية على ان تكون نسبه الغذاء المنتج محليا كبيرا.

يعتمد هذا العنصر على طاقة الدول في ما يتعلق بالإنتاج محليا والقدرة على الاستيراد وكفاءة الانظمة التسويقية حيث يدخل في هذه العناصر الثلاثة ما يلي:

- الإنتاج المحلي من السلع الغذائية: يعتمد الإنتاج المحلي على:
  - مدى توفر الموارد الطبيعية و البشرية والمالية والتكنولوجية.
  - توجهات السياسة الزراعية الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق بيئة استثماريه مناسبة.
  - مدى توفر البنى التحتية الزراعية.
  - مدى الاستعداد لزراعة جيدة.
- الواردات الغذائية :يعتمد توفيرها على:
  - الأسعار العالمية.
  - السياسات التجارية السائدة (القيود الجمركية وغير الجمركيه).
  - السياسة الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ومعدلات التضخم) .
  - الميزان التجاري ومدى توفر العملة الصعبة.

- الكفاءة السوقية : تؤثر على مدى اتاحة الغذاء بالاعتماد على ما يلي :
  - تركيبه السوق من حيث كونه احتكاريا أو تنافسيا.
  - المخزون الاستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسة الخاصة به.
  - مدى توفر البنى التحتية التسويقية (النقل التصنيع البيع التخزين).
  - التشريعات والأنظمة التسويقية[1].

3- العوامل المحددة للإستهلاك: وهي مختلف المتغيرات التي تؤثر سلبا على الاستهلاك الغذائي كالدخل الحقيقي والسعر والذوق وعدد السكان وعليه فان مستوى الأمن الغذائي يتوقف على عناصر اساسيه سواء تعلق الامر بالأوضاع الاقتصادية للبلد من امكانيات الانتاج الغذائي والموارد الزراعية او من عناصر الاستعمال المتمثلة في الداخل، الاسعار عدد السكان من جهة أو من عناصر خارجية والمتضمنة للمتغيرات الخارجية للدولة من موارد ماليه التي نتجت عن فائض الصادرات من جهة اخرى[2].

4- التجارة الخارجية :إن من بين العناصر المهمة والمساعدة على توازن السوق المحلية لدوله ما هي حركة التجارة الخارجية (استيراد، تصدير) فعند عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي من المواد الغذائية يأتي الاستيراد من الخارج ليغطي هذا العجز، وهنا تعود حالة التوازن في السوق عندها تعتدل الاسعار ويحول ذلك دون احداث ضرر بمصلحة المستهلك وفي حالة وجود فائض من السلع الغذائية يؤدي فإن ذلك إلى انخفاض الاسعار مما يضر بمصلحه المستهلك، فتلجأ الدولة هنا إلى تصدير الفائض فتنقل الكميه المعروضة وتعود السوق إلى حالتها الطبيعية وهي حاله التوازن.

وعليه، فإذا أريد للتجارة الخارجية أن تخدم قضيه الأمن الغذائي، فيجب ضبط حركتها (استيراد وتصدير) بضرورات السوق المحلية من جهة ومصلحه الانتاج المحلي من جهة ثانيه ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة[3].

5- التخزين :يعتبر التخزين اداة من ادوات الأمن الغذائي الذي يقوم على تخزين الغذاء للإفراج عنه عند اللزوم مما يجنب البلد الوقوع في ازمة غذائية وبمفهوم اخر التخزين هو امكانيه استهلاك السلع الغذائية في جميع الاوقات وعلى مدار السنة اذ يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي فترات تدوم من 3 إلى 6 أشهر[4].

ويرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بالأمن الغذائي وهو امر متعارف عليه دوليا وهو عبارة عن سلسله غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين وذات نمط غذائي سائد يتم الاحتفاظ بكميه منها تحت اشراف مباشر من قبل الحكومات وتكون زائده عن احتياجات الاسواق آنذاك حيث يستخدم هذا المخزون في حالات الكوارث الطبيعية والحروب الارتفاع المفاجئ والغير الطبيعي في الاسعار، وتغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حاله عدم انتاجها محليا ويتم تداول هذا المخزون دوريا بحيث تأخذ منه كميات تعوض عنها بكميات مماثلة

[1] - بكري فاطمة، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

[2] - لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره ، ص ص37،38.

[3] - محمد رفيق حمدان أمين، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، مرجع سبق ذكره ، ص ص23،24.

[4] - بكري فاطمة، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 40.

بهدف حتى لا تفقد المادة الغذائية قيمتها ويتحدد كم ونوعيه هذا المخزون بظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية والفنية.[1]

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي :

يتحقق الأمن القومي من خلال المكونات التالية: الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن السياسي الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن البيئي.

هذا ويمكن الحكم على كل عنصر من عناصر الأمن القومي من خلال مجموعة من المؤشرات حيث سنركز في هذا المقام على مؤشرات الأمن الغذائي[2] وهي:

1- **الفجوة الغذائية:** مؤشر الفجوة الغذائية له مفهومين الاول الفجوة الغذائية الظاهرية وهي الفرق بين قيمه الاستيراد والتصدير من الغذاء، اي انها الفرق بين الاجمالي المتاح للاستهلاك والانتاج المحلي من سلعة معينه اما مفهوم الفجوة الغذائية الحقيقية فهي مدى كفاية الغذاء من حيث الكمية والنوعية الغذائية المختلفة او هي مدى كفاية الانتاج المحلي على الايفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة.

أ- **المؤشر الأول :نسبه الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:** تظهر الفجوة الغذائية في هذا المؤشر عندما يعجز الانتاج المحلي عن تغطية الاحتياجات الاستهلاكية الفعلية حيث يتم حساب نسبة الاكتفاء الذاتي بقسمة حجم الانتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية حينما يكون الانتاج المحلي للغذاء اقل من الاستهلاك الفعلي منه.

ب- **المؤشر الثاني: حجم الواردات أو المؤنة الغذائية:** يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الغذائية وذلك بجمع قيمة الواردات الغذائية مضاف اليها قيمة المؤنة الغذائية وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطيه الفجوة الغذائية الفعلية بموارد مالية غير ذاتية.

ج- **المؤشر الثالث: نسبه قيمه الواردات الغذائية إلى قيمه الصادرات السلعية:** يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى قدره الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية وبالتالي فان زياده قيمه الواردات الغذائية إلى قيمه الصادرات السلعية يدل على حدة الفجوة الغذائية وهذا بسبب عدم كفاية قيمه الصادرات السلعية للوفاء بالواردات الغذائية.

د-**المؤشر الرابع: متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد:**[3] تظهر الفجوة الغذائية في هذا المؤشر اذا كانت السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الأساسية لكن نقطه ضعف هذا المؤشر هو ان المتوسط الحسابي لا يقاس بالتوزيع غير العادل لإمكانيه الحصول على الغذاء بين السكان فقد يكون قسم من السكان يستهلكون كميه اكبر من الطعام بينما البقيه منهم يحصلون على كميات اقل من الحد الادنى الذي يتراوح

[1] - نزغي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، العدد 33، المجلد09، 2013، ص05.

[2] - محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة البحوث الإقتصادية العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، العدد52، 2010، ص134.

[3] - نوال نعمة، **تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى**، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006، ص62.

بين 1800 و2000 كيلو كالوري وبالتالي فإنه لا يمكن ضمان غياب نقص التغذية المزمن في الدول التي لا يوزع فها الدخل بطريقة عادلة لاسيما إذا كان هذا المؤشر في ادنى وأعلى مستوياته.

2- مؤشرات فجوة الأمن الغذائي:[1]

المؤشر الأول:رصيد الميزان الغذائي: و هو الفرق بين قيمه الصادرات و الواردات الغذائية فاذا كان هذا الرصيد موجبا او صفرا فان هذا يعني عدم وجود فجوه الأمن الغذائي وهذا بسبب توفر الموارد المالية الذاتية للدولة بحيث تمكنها من سد الفجوة الغذائية عن طريق الاستيراد وتبقى فجوة الأمن الغذائي الفعلية في حاله وجود رصيد الميزان التجاري في وضعيه سالبة، ومن الناحية النسبية فان :

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعليه = 1- (الصادرات الغذائية /الواردات الغذائية)

المؤشر الثاني: حجم الأمن الغذائي: يقيس هذا المؤشر قيمه الفجوة الغذائية وذلك عن طريق حاصل الفرق بين قيمه الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تعبر عن وجود فجوه امن غذائي بسبب عدم كفاية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء لتمويل الواردات الغذائية اما القيمة الصفرية او السالبة فتعني عدم وجود امن غذائي، حيث الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية وبالتالي عدم وجود مشكل امن غذائي، ومن الناحية النسبية فإن:

حجم الأمن الغذائي= 1- (الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء/الواردات الغذائية)

ثالثا: محددات الطلب على الغذاء: يتحدد الأمن الغذائي لأي بلد من خلال آلية العرض والطلب على الغذاء وبالتالي هناك عوامل تؤثر في كل عنصر منها، وسنحاول في هذا الجزء التعرض لهذه العوامل:

1) العوامل المحددة للطلب على الغذاء:

- **الدخل**: يعتبر الدخل من العوامل الرئيسية في تحديد حجم الاستهلاك، فبافتراض بقاء السعر وباقي المتغيرات ثابتة، فإنه كلما زاد دخل الأفراد وتحسنت قدراتهم الإنتاجية أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الغذاء وتنوع أنماط الاستهلاك، بحيث يميل المستهلكون إلى شراء السلع ذات النوعية الجيدة، واجتناب الطلب على السلع الرديئة[2].

- **الأسعار**: إن من أهم محددات الطلب على سلعة ما هو السعر، حيث تشير النظرية الاقتصادية أنه في حالة انخفاض السعر فإن الطلب يرتفع وفي حالة ارتفاعه فإن الطلب ينخفض، معنى ذلك وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، ولهذا تعتبر معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين المحليين والمستهلكين، فالمنتج تساعده

[1] - السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] - لرقام جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

على اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية وأنواع المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها[1].

– **السكان:** يعد النمو السكاني من بين المحددات الرئيسية للطلب على الغذاء بحيث كلما زاد عدد السكان زادت الكمية المطلوبة من السلع الغذائية والعكس صحيح مع افتراض ثبات باقي العوامل الأخرى، حيث يتأثر زيادة أو نقص عدد السكان بعدة عوامل أهمها[2]:

- انخفاض عدد الوفيات بفضل التحسن الصحي وتوفر الخدمات الصحية.
- نقص حالات الوفيات عند النساء مما أدى إلى زيادة عدد المواليد.
- المستوى التعليمي للإنسان له تأثير في اتخاذ قراراته المتعلقة بتنظيم النسل تماشيا مع ظروفه الخاصة.

– **تفضيلات المستهلكين:** يتحدد الطلب على الغذاء بالعادات الاستهلاكية، وينسجم مع النمط الاستهلاكي والتغير في الأذواق، حيث تتباين هذه العوامل من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات نوعية جيدة وذات قيمة غذائية عالية، أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في إستهلاك السلع الغذائية[3]، ولذلك يختلف الاستهلاك وفق العادات والتقاليد والمواقف الشخصية.

– **توقعات المستهلكين:** إن توقعات المستهلكين بارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال الفترة المقبلة تودي بهم إلى شراء تلك السلع حتى لو لم يكن هناك مبرر لذلك، وعلى العكس من ذلك إذا توقعوا هبوط الأسعار فإن إقبالهم على شرائها سيتراجع.

– **السياسات الاقتصادية:** هي مختلف الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الحكومة من أجل تهيئة البيئة الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ومن بين أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على الغذاء في الدول النامية سياسات إعادة توزيع الدخل القومي، من خلال سياسة مباشرة (المدفوعات التحويلية)، أو عن طريق سياسة غير مباشرة في صورة الدعم الغذائي.

2) **العوامل المؤثرة في عرض الغذاء[4]:** إن العرض على سلعة معينة هو تلك الكمية التي يرغب المنتج أو البائع في تصريفها بأسعار بديلة في مكان وزمان معينين مع ثبات باقي العوامل الأخرى.

– **توفر مدخلات الإنتاج:** إن التغيير في حجم العرض لسلعة ما يعتمد على مدى توفر عناصر الإنتاج المتمثلة في الأرض والماء ورأس المال والأيدي العاملة والتكنلوجيا، فإذا توفرت هذه العناصر بقدر معين فإن حجم الإنتاج يزيد وبالتالي حجم العرض على السلعة يتحدد بقدر إتاحة هذه العناصر طرديا فالإنتاج الزراعي مثلا يمتاز بمرونة ضعيفة

[1] - خزار بلال، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص 39.

[2] - لرقام جميلة، المرجع نفسه، ص 60.

[3] - عائشة بوثلجة، **دور الإستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2017/2016، ص57.

[4] - محمد رفيق حمدان أمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 40- 44.

وهذا راجع لبطء استجابته لأي تغيير في حجم المدخلات الزراعية بسبب أن العملية الزراعية بحاجة إلى وقت محدد لا سلطة للإنسان عليها، فإذا تغيرت الظروف الإنتاجية في إنتاج سلعة ما مثلا يجب أن يمر على ذلك موسم زراعي واحد على القل حتى يستجيب السوق لذلك.

– **السعر**: يعتبر السعر من بين الأدوات التي تقوم على تشجيع المنتج من جهة أوتثبيطه من جهة ثانية، بحيث يفيد في تخطيط مشاريعه الزراعية للموسم القادم، فإذا ارتفعت أسعر سلعة معينة حينها يبدأ المنتج في التفكير في وضع خطة بناء على توقعاته.

وبصفة عامة فإن الإنتاج يزداد بارتفاع سعر السلعة وينخفض بانخفاضه وهذا ما يطلق عليه بقانون العرض.

– **تكاليف الإنتاج**: وهي قيمة كل الأشياء (عناصر الإنتاج) التي يتم التضحية بها من أجل الحصول على شيء معين (منتج) وتسمى أيضا بتكلفة الفرصة البديلة[1]، وينظر بعض الاقتصاديين إلى التكلفة لتشمل كل ما يتحمله المجتمع من كلفة، وهي ما تسمى بالكلفة الاجتماعية، التي تغطي الآثار الخارجية بأشكالها المختلفة، وتعتبر عناصر الإنتاج من أهم العوامل المؤثرة في العرض، حيث كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج انعكس ذلك سلبا على كمية الإنتاج ،لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما سبب تقلص الطلب على هذه السلعة والذي قد يعني الخسارة بالنسبة للمنتج.

– **أسعار السلع الأخرى**: إن انخفاض أسعار السلع المنافسة للسلعة أو الخدمة قيد الإنتاج يؤدي إلى شعور المنتج بارتفاع سعر السلعة التي يقوم بإنتاجها مقارنة بأسعار السلع الأخرى، مما يولد لديه رغبة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض، أما إذا ارتفع سعر السلعة المنافسة فإن المنتج يشعر بأنه لا يحقق الربح الذي تحققه هذه السلع لذا يعمد إلى تقليل الإنتاج من السلعة التي ينتجها مما يؤدي إلى انخفاض عرضها[2].

– **المستوى الفني للإنتاج**: يعتمد حجم الإنتاج لسلعة معينة على مستوى التقدم التكنلوجي والمطبق في العملية الإنتاجية، حيث أنه في حالة استخدام أساليب تكنلوجية قديمة أو تقليدية فإن حجم الإنتاج يكون في ادنى مستوياته، في حين ارتفاع الإنتاجية والإنتاج في حالة تطبيق الأساليب الفنية المتقدمة في الإنتاج.

[1] - بني هاني عبد الرزاق، **مبادئ الإقتصاد الجزئي** ، دار الوائل للنشر، ط1، الأردن، 2013، ص188.

[2] - عائشة بوثلجة، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي وآليات تحقيقه

بالرغم من الجهود المبذولة على المستوى المحلي والدولي، وبالرغم من تحقق جملة من النجاحات في مجال زيادة توفير الغذاء، إلا أنه مازال هناك فجوة في إنتاج بعض السلع الغذائية وبالتالي مازل الأمن الغذائي دون المستوى المطلوب وهذا راجع الى عدة عوامل تؤثر فيه، وفيما يلي سوف نتطرق الى هذه العوامل بالإضافة الى الآليات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المنشود.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

هناك جملة من العوامل التي حددها الإقتصاديون التي تؤثر بشكل مباشر أغير مباشر على الوضع الغذائي للدول نذكر منها ما يلي:

أولا: التغير في المناخ: إن التغير المناخي جاء نتيجة نشاط الإنسان بما في ذلك الإنتاج الصناعي وعوادم السيارات وقطع الأشجار، فهذه الأنواع من الأنشطة تزيد في تركيز ثاني أكسيد الكربون والميثان والأكسيد الفقري وغيرها من الغازات الدفينة في الجو[1]، حيث أن مختلف هذه الأنشطة والظواهر المتسببة من جرائها سوف تؤدي إلى انخفاض في إمدادات المياه العذبة والإنتاج الزراعي ويستعمل الارتفاع المتوقع في سطح البحر على غرق وتأكل مساحات شاسعة من التجمعات السكانية الساحلية بالإضافة إلى فترات الجفاف الطويلة سوف تسبب خسائر في الأراضي الزراعية ومساحات الرعي[2].

إن هذه الآثار السلبية ستجعل من الصعب أكثر فأكثر زراعة المحاصيل و تربية الحيوانات ،وإستغلال الغابات وصيد الأسماك، فالمحاصيل الزراعية التي تزرعها لتوفير الأغذية والألياف والطاقة تحتاج إلى ظروف محددة كي تنمو.

بالتالي سوف يؤدي تغير المناخ من خلال تأثيراته على الزراعة إلى تفاقم الآثار السلبية المتأتية عن كل الاتجاهات، وسيجعل من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرئيسة المتمثلة في القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي على مدار السنة، وضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية بحلول عام 2030 وفي الأجل الطويل فان حجم تغير المناخ وسرعته، وفعالية جهود التخفيف من أثاره على نطاق الاقتصاد والتكيف في قطاع الزراعة، ستكون عناصر حاسمة بالنسبة إلى مستقبل شرائح كبيرة من سكان العالم، وربما البشرية جمعاء[3].

ثانيا: الوقود الحيوي: الوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد في إنتاجه أساسا على تحويل الكتلة الحيوية سواء كانت ممثلة في صورة حبوب و محاصيل زراعية مثل :الذرة، قصب السكر، أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا، و زيت النخيل وشحوم الحيوانات إلى ايثانول كحولي او ديزل عضوي مما يعني إمكانية استخدامها في الإنارة وتسير المركبات

[1] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تأثير المناخ على الأمن الغذائي وإنعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام**، لجنة الأمن الغذائي ، روما، 12- 16 ماي 2003: WWW.RAO.ORG/doerp/meeting/006/49151a.htm.

[2] - فاطمة لمحرر، **تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء**، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، المغرب، 2017.

[3] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزرعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي**، روما، 2016، ص40.

وإدارة المولدات، حيث تعتبر كل من أمريكا والبرازيل وألمانيا والسويد وكندا والصين والهند من ابرز الدول المستعملة للوقود الحيوي.[1]

وقد أدى تعين الجيل الأول المعتمدة على المحاصيل الزراعية إلى ظهور جدل واسع حول الآثار السلبية الناشئة عن توجيه جزء كبير من المحاصيل الزراعية إلى إنتاج الوقود بدلا من استخدامها كغذاء للإنسان، بالإضافة إلى الضرر الذي يلحقه الوقود الحيوي بالبيئة جراء الانبعاثات الناتجة منه خصوصا أثناء عملية تصنيعية

ويرى كثير من دول العالم الثالث والدول الفقيرة أن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية سيأتي على حساب المجتمعات الفقيرة، حيث تقدر نسبة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج المزروعات الموجه للوقود الحيوي 38% في أوروبا،43 % في أمريكا، ومن ثم فإن العالم يواجه مشكلة تحول الأراضي المنتجة للمحاصيل الغذائية للإنسان إلى إنتاج الوقود الحيوي[2].

ثالثا:العوامل الديموغرافية: يمثل العامل الديموغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول النامية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تنتاب العديد من الدول موجة من الزيادات السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا[3].

فمع ارتفاع معدلات النمو السكاني سنويا، وزيادة التوسع العمراني، والنمو البطيء في إنتاج الأغذية على المستوى المحلي، اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنتاج والاستهلاك ،ويرجح أن تستمر في الاتساع، فيما يتزايد الاعتماد الشديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، مما يجعل العالم العربي عرضة للارتفاعات الحادة للأسعار الغذاء[4].

ولقد شهدت البلدان النامية موجة هجرة سكان الأرياف إلى المدينة حيث تضم المناطق الحضرية 70 % من سكان الأرياف، إضافة إلى زيادة عدد السكان ليصل إلى 09 مليارات نسمة بحلول عام 2050 حيث سيسجل هذا النمو معظمه في البلدان النامية حاليا[5].

ويرجع ارتفاع معدل نمو السكان في الدول المختلفة إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات مع الحفاظ على النسبة العالية للمواليد، ويعود انخفاض معدل الوفيات في الدول النامية أساسا إلى التقدم الهائل في الإمكانيات العلاجية الوقائية التي انتشر استعمالها في أوساط السكان بمساعدة المنظمات العالمية والدول المتقدمة وخاصة أثناء الكوارث الطبيعية[6].

رابعا: العوامل التكنولوجية: التكنولوجيا هي مجموعة الوسائل التي يستخدمها الإنسان لبسط سلطته على البيئة المحيطة به لتطويع ما فيها من مواد وطاقة حتى تتوفر له حياة رغدة متحضرة آمنة[7].

---

[1] - موسى الفياص، عسير أبو رمان، **الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص**، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009، ص03.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تحليلية وتقييمية لآثار استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي**، السودان، 2009، ص50.

[3] - عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر(دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره، ص31.

[4] - الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، بيروت، لبنان، 2014، ص03.

[5] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير**، روما، 2016، ص01.

[6] - عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر(دراسة تحليلية)**، مرجع سبق ذكره ، ص32.

[7] – محمد السيد عبد السلام، **التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص54.

حيث تساعد التكنولوجيا على تحسين حياة الإنسان وذلك بتحسين استثمار الماء، والتربة الزراعية، لتوفير ما يحتاجه من غذاء كاف وصحي باستخدام الهندسة الوراثية ونظم الإكثار من زراعة الأنسجة وتقنيات المخصبات الزراعية لزيادة إنتاجية الأرض، وتقنيات نظم الري الحديثة المرشدة لاستخدام موارد المياه المحدودة ونظم الزراعة الطبيعية، وتقنيات معاملات ما بعد الحصاد للنفاذ للأسواق التصديرية[1].

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي هو الضعف في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الإنتاجية والكفاءة مقارنة مع المعايير العالمية، وبالتلازم هناك ضعف أيضا في الصناعات التحويلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني مما يؤدي إلى تقليل القيمة المضافة للإنتاج ومن ثم عائد الاستثمار[2].

خامسا: أسعار الطاقة: يعتبر الارتفاع الكبير والمتسارع في أسعار مواد الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، فقد شهد سعر النفط ارتفاعا كبيرا منذ عام 2003، إلى أن يتجاوز 150 دولار للبرميل سنة 2008، ثم تراجعت الأسعار بعد ذلك، ولكنهما مازالت عند مستويات مرتفعة نسبيا مع استمرار معدلات النمو الاقتصادي لبعض الدول النامية مثل الهند والصين ويزداد الطلب على الطاقة والنفط بشكل خاص ويوجد ارتباط شديد بين تقلبات أسعار الطاقة وتكاليف عمليات الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية، نتيجة الارتفاع تكاليف بعض المدخلات مثل الأسمدة والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع[3].

وتشير التوقعات الي زيادة إرتفاع أسعار النفط مع تزايد حدة الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط، وتوقف بعض الدول عن تصدير كل من الغاز والنفط، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف الإنتاج المحاصيل الزراعية وقل استهلاك الأفراد من المنتجات الزراعية واعتمادهم على منتجات اقل تكلفة مناسبة لدخولهم وعودة الزراعة إلى العهود القديمة في السيطرة على الأرض وعلى المزارعين وعلى الأدوات الزراعية[4].

سادسا: العوامل المادية والمالية: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة لا تتناسب مع الأهمية الاستراتيجية للقطاع من حيث دوره في تحقيق الأمن الغذائي[5].

ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الاستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية، وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى، وذلك في غالبية الدول العربية، ووفقا لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية فان حجم هذه الاستثمارات يتراوح بين 913 مليون واقل من 100 مليون دولار بإجمالي مبلغ نحو 1719 مليون

---

[1] - تزاتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014، ص06.

[2] - الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان، 2009**، ص09.

[4] – محمد شايب، نعيمة بارك، **الأمن الغذائي وإشكالية إرتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد65، 2014، ص ص 60،61.

[5] - كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ماجستير علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012، ص39.

دولار لعشر دول فقط عام 2006، من بينهما تونس، السودان، سوريا، مصر، المغرب ويوصف القطاع الزراعي في هذه الدول على انه ذو ثقل من حيث قيمة إنتاجه، وتجدر الإشارة أن القطاع الخاص قد ساهم بحوالي686 مليون دولار في هذه الاستثمارات، بمعدل 40% منها مقابل نحو 46% للقطاع الحكومي وتأتي حقيقة الاستثمارات من المصادر التحويلية الأخرى، وهي التحويل المشترك 9% والأجنبي 5%[1].

ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضآلة الاستثمارات وعجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها هي سوء هذه المؤسسات والنقص في اعتماد المصارف المختصة بالإقراض الزراعي، وارتفاع فوائد المصارف التجارية غياب خطة شاملة لسياسة الاقراض المؤسسية، وعدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين إضافة إلى عدم وفائهم بتسديد القروض الممنوحة[2].

سابعا: العوامل السياسية: هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول، فمثلا تخلق النزاعات تكاليف هائلة ومتعددة الجوانب مثل المعاناة الإنسانية المباشرة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يمكن أن تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير[3].

حيث تشير الإحصائيات أن الغالبية العظمى من الأشخاص يعانون بصورة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث يقدر حالي 489 مليون شخص من أصل 815 مليون يعانون من قصور في التغذية، وان 122 مليون طفل من أصل 155 يعانون من التقزم[4].

أما في المنطقة العربية فتساهم الصراعات داخلها منذ عدة سنوات على نحو خطير في توسيع هوة انعدام الأمن الغذائي، لاسيما في كل من العراق والسودان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن والصومال، حيث يتواجد في سوريا ما لا يقل عن 6.3 مليون إنسان جائع يحتاجون للمساعدات الغذائية ناهيك عن التدمير الذي صاحب المنشآت القاعدية، والتخلي عن الأراضي الزراعية بسبب النزوح والهجرة، فضلا عن التراجع في الانتشار مع ارتفاع حالات عدم اليقين[5].

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص12.

[2] – تواتي علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي و إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، 2014/2013، ص20.

[3] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **السلام والأمن الغذائي**، روما، 2016، ص16.

[4] - الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[5] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم**، روما، 2016، ص41.

المطلب الثاني: وسائل تحقيق الأمن الغذائي

يعتمد تحقيق الأمن الغذائي على تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد والإمكانيات الزراعية المحلية بغية توفير الغذاء للسكان بالكمية والنوعية وفقا لاحتياجاتهم ووفقا للمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكنا، ولقد حاولت الكثير من المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية للتصدي لمشكلة الغذاء ومحاولة وضع اسس عملية ناجحه لحلها، ونذكر من أهم هذه المنظمات:

أولا: الأجهزة الدولية ودورها في حل مشكلة الغذاء:

1- **منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO)**:تعتبر منظمة (الفاو) من أكبر المؤسسات الدولية المختصة في قطاع الغذاء والزراعة على مستوى الدولي، فهي الوكالة الرائدة في اهتمامها بمجال الزراعة النباتية والحيوانية والثروة البحرية والتنمية الريفية، إلى جانب اهتمامها بمختلف القضايا ذات العلاقة بموارد الغذاء كالأراضي والمياه، وبالرجوع إلى غايات التأسيس التي قامت من اجلها المنظمة، نلاحظ أن مهامها تكمن في تحسين مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى تحسين الظروف لسكان المناطق الريفية، وذلك للتخفيف من معدلات الفقر والمجاعة من خلال تعزيز التنمية عن طريق تشجيع الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وإيجاد استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي العالمي مع الحفاظ المستمر على الاستثمار الأمثل للمواد الغذائية وإدارتها بشكل مستدام[1].

ولقد سعت منظمة (FAO) إلى إحداث آلية لخدمة الأمن الغذائي نذكر منها ما يلي[2]:

- في حالة نفاد المخزون الاحتياطي بالاستهلاك تلتزم الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعويض هذا المخزون.
- في حالة عجز الدول الفقيرة عن توفير الاحتياطي الغذائي ،تقدم المنظمة المساعدة لهذه الدول.
- دعم كل مبادرة من شأنها تدعيم الاكتفاء الذاتي في الدول المحتاجة.
- تقديم المساعدات الغذائية للأقطار التي تتعرض لأزمات غذائية.

وبشكل عام يمكن إيجاز الأدوار التي تقوم بها المنظمة في الوطن العربي لتحقيق برامج الأمن الغذائي وهي :

1-مساعدة الحكومات العربية في وضع سياسات المعونة الغذائية على المدى القصير والطويل.

2-متابعة الحكومات في ضمان تنفيذ السياسات التي يضعها كل من مجلس "برنامج الغذاء "والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الغذاء والزراعة.

3-تنظيم ملتقيات للحكومات بشأن التشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك للإطلاع على البرامج والتجارب لكل الدول.

[1] - محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، **أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية آل البيت، المجلد42، العدد03، الأردن، 2015، ص696.

[2] - محمد رفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص38.

4-تقديم مقترحات لتحسين وتعزيز فاعلية التنسيق بين سياسات وبرامج المعونة الغذائية في مختلف الظروف التي تتعرض لها أية دولة عربية.

5-تقييم أداء الحكومات على ضوء البرامج اللازم إتباعها لتخفيف عجز الفجوة الغذائية في العالم العربي.

6-مساعدة مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية العربية في دراسة وتوفير مختلف الوسائل القادرة على رفع الكفاءة الغذائية الاقتصادية ،سواء المتعلق بالإنتاج أو التصنيع أو الرعاية التجارية.

2- برنامج الغذاء العالمي: صدر هذا البرنامج عن منظمة الأغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة(FAO)سنة 1962 ومن أهدافه[1]:

- تشجيع الإنتاج الزراعي.
- تحسين الوضع الغذائي في الدول الفقيرة.
- الاحتفاظ باحتياطي غذائي لمساعدة الدول الفقيرة.

ويرمي البرنامج من وراء ذلك إلى تثبيت أسعار الغذاء في العالم ومجابهة حالات الطوارئ، ويشدد البرنامج على أن المساعدة في مجال التنمية الزراعية هي أفضل الوسائل للوصول إلى الأمن الغذائي، حيث تستطيع الدول الفقيرة استغلال مواردها وتنميتها بهدف زيادة الإنتاج و تقوية ركائز الأمن الغذائي فيها وتقليل درجة الاعتماد على الغير.

3- مجلس الغذاء العالمي: تأسس هذا المجلس سنة 1974 بدعم من الدول المصدرة للنفط (الاوبك)، وهو مجلس تابع للأمم المتحدة، وهو يمثل وجهه النظر القائلة بعدم الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب، بل تقديم المساعدات الغذائية لها لاسيما في حالات الطوارئ، وقد نادي هذا المجلس بالاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتيجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الامتيازات التالية:

- ضرورة دعم و إقامة الاحتياطي الغذائي، فمن برنامج التنمية الوطنية للدول المعنية.
- على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة.
- تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الفلاحي.
- أن تتم هذه الجهود بالتنسيق مابين المؤسسات الدولية المعنية لما يتعلق بتخطيط وتنفيذ برنامج الأمن الغذائي.

4- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)[2]: تم تأسيس هذا الصندوق عام 1977، وهو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، تقدم الدعم للسكان الفقراء في الدول النامية كصغار المزارعين والرعاة الرجال والنساء والجماعات الأخرى الأكثر فقرا من سكان الريف، وقد حقق الصندوق مهمته في رفع مستوى الإنتاج الغذائي لهؤلاء السكان وتحسين تغذيتهم والتحقق من مستوى الفقر وذلك من خلال تحويل المشاريع التي تزيد من مستويات دخولهم.

[1] - بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2] - ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، **دور مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) في تنمية محليتي بارا وام روابه بالسودان**، ماجستير علوم التخطيط التنموي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، 1996، ص 12،11.

بلغ مجموع الدول الأعضاء في الصندوق عند تأسيسه 91 دولة ارتفعت إلى 162 دولة مقسمة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: تضم الدول الصناعية، **الفئة الثانية** :تضم الدول المصدرة للنفط، **الفئة الثالثة**:تشمل بقية الدول النامية.

بلغ رأس مال الصندوق عند إنشائه 899 مليون دولار، ولقد تم تحديد موارده ست مرات وغطت مساهمات الفئتين الأولى والثانية من الدول الأعضاء موارد الصندوق، تندرج المشاريع التي حولها الصندوق ضمن 9مجالات رئيسية هي، التنمية الزراعية والتنمية الريفية والإعتمادات ومشاريع الري وتنمية الثروة الحيوانية والبحث والإرشاد والتدريب ومصائد الأسماك والتسويق والتخزين والتعليب.

يركز الصندوق من خلال برامجه لمكافحة الجوع والفقر وسوء التغذية في الدول النامية على إستراتيجيتين رئيسيتين هما :

- **الإستراتيجية الأولى**: تتعلق بعمل الصندوق للنهوض بالمستوى الاقتصادي للمرأة الفقيرة وتهدف هذه الإستراتيجية بشكل عام إلى تنمية دور المرأة الريفية في عملية التنمية والتركيز على دورها في مجال زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والاشتراك في عملية تصميم وتنفيذ المشاريع الزراعية في الريف والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.
- **الإستراتيجية الثانية**: تتعلق بالبرنامج الخاص بالصندوق من أجل مساعدة البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر ويهدف البرنامج إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي في هذه الدول وتقديم المساعدة التقنية والقيام بالدراسات ومدى الجدوى لإعداد وتنفيذ المشاريع الزراعية.

5- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (SCARDA)[1]:

يعد المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إلكاردا) الذي أسس في عام 1977م واحدا من خمسة عشر مركزا للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية حيث يقوم المركز بخدمة العالم النامي ككل لتحسين شتى المجالات الزراعية كما يعمل على خدمة البلدان النامية في المناطق الجافة في مجال تحسين كفاءة استعمال المياه، وتطوير البحوث والتدريب كما انه يعمل على زيادة الإنتاجية والإنتاج وتحسين نوعية الأغذية، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المحلية .

يساهم في رعاية المجموعة الاستشارية التي تضم هذا المركز كل من البنك الدولي ومنظمة الأغذية الزراعية التابعة للأمم المتحدة (FAO)،وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

6- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (IFPRI)[2]: أنشئ هذا المعهد سنة 1975م حيث يهدف إلى وضع حلول سياسية قائمة على الأبحاث للحد من الفقر على نحو مستدام وإنهاء الجوع وسوء التغذية في البلدان النامية، يعمل فيه حوالي أكثر من 600 موظف يعملون في أكثر من 50 دولة، وهي شركة عالمية تعمل في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية.

[1] - المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، التقرير السنوي 2003، سوريا، 2004، ص02.

[2] - موقع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، تاريخ الإطلاع2018/07/29، 20:16 سا:.ttp://www.ifpri.org/about

تتمثل مهمة المعهد في تحديد وتحليل الاستراتيجيات و السياسات القطرية و الدولية البديلة ، الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية في الدول النامية على أساس مستدام مع تركيز خاص على بلدان الدخل المنخفض والسكان الفقراء والإدارة السلمية لقاعدة الموارد الطبيعية التي تدعم الزراعة.

7-فرقة العمل الريفية المستوى التابعة للأمم المتحدة[1]:

أدى الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية في العالم والأزمة المترتبة عليه إلى قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في أفريل 2008 بإنشاء فرقة رفيعة المستوى معنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم التي يترأسها الأمين العام للأمم المتحدة، وقد ضمت هذه الفرقة الرفيعة المستوى، كلا من رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن الجهات المعنية في أمانة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وتمثل الهدف الأساسي من إنشاء هذه الفرقة هو تحقيق الأمن الغذائي في العالم برؤية شاملة وموحدة، وهذا من خلال وضع خطة عمل ذات أوليات ولتنسيق لتنفيذها.

وقد اعتمد اجتماع وزراء الزراعة في المجموعة العشرين المنعقدة يوم 23 جوان 2011 العديد من التوصيات التي طرحها التقرير المشترك بين الوكالات، ومن هذه التوصيات[2]:

– الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية: تعهدت حكومات المجموعة بتنفيذ مختلف الإجراءات لدفع عجلة الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الأغذية لتعزيز الاستدامة وزيادة مرونة نظام الأغذية والزراعة، مع الاهتمام بالمزارعين من كلا الجنسين، وتشمل هذه الإجراءات تعزيز البحوث الزراعية والابتكار وتهيئة بيئة تمكن من تشجيع الاستثمار العام والخاص في الزراعة.

– المعلومات الشفافة فيما يتعلق بالأسواق: إصدار المجموعة لنظام المعلومات في الأسواق الزراعية لزيادة التعاون بين المنظمات الدولية والبلدان الرئيسية، المصدرة والمستوردة للغذاء والقطاع الخاص بهدف توفير معلومات دقيقة وشفافة في السوق ويعتمد هذا النظام على آليات المعلومات القائمة وتستضيفه منظمة الأغذية والزراعة.

– تنسق السياسات الدولية: وهذا من خلال إنشاء منتدى للاستجابة السريعة في إطار نظام معلومات الأسواق الزراعية، وسوف يعمل هذا المستوى في تعاون وثيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي من اجل زيادة التقارب بين السياسات الأولية.

– الحد من أثار تقلب الأسعار على الفئات السكانية الأشد ضعفا: وهذا من خلال إيجاد أدوات لإدارة المخاطر و المساعدة على تعميم إدارة المخاطر، من اجل أصحاب الحيازات الصغيرة، والمواصلة لإستكشاف آليات لمواجهة التقلبات الدورية في البلدان الضعيفة، في حال تعرضها لصدمات خارجية بما في ذلك ارتفاع أسعار الأغذية.

[1] – موقع فرقة العمل الريفية المستوى التابعة للأمم المتحدة، تاريخ الإطلاع2018/07/30، 18:00سا: www.un.org

[2] – منظمة الزراعة والأغذية العالمية، **تقرير حول إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2011**، روما، ص41.

– التنظيم المالي: هو اتخاذ لجميع الإجراءات المناسبة لتحسين منتظم ومراقبة أسواق المنتجات الزراعية الآجلة والمشتقة.

ثانيا: الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي عربياً

1– مجهود جامعة الدول العربية[1]: عرضت جامعة الدول العربية على القمة العربية المتحدة في عمان الأردن سنة 1980م برنامجها التحضيري المتعلق بالأمن الغذائي ومشروعيته وتم إقراره كما تم إقرار برنامج التنمية المتكاملة للأمن الغذائي وفق إستراتيجية مؤلفة من خمسة برامج رئيسية تمثلت في:الحبوب، البذور الزيتية، والسكر والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي إضافة إلى برنامج قومي للمخزون الاحتياطي.

وتضمنت هذه البرنامج 153 مشروعا موزعا على الأقطار العربية وفق الميزة النسبية للإنتاج في كل قطر وقد حددت استثماراتها، 33.25 مليار دولار، وقدرت عائداتها بـ:8.25 مليار دولار، وقد حددت مدة تنفيذ هذه المشروعات بعشرين عاما (1980–2000).

وقد كلفت القمة كلا من المنظمات العربية للتنمية الزراعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذه البرامج والمشروعات، وقد تم تكوين فرقة عمل لمتابعة هذا التنفيذ، وبدأ التحضير لدراسة المشروعات الاقتصادية وتحديد سبل التحويل من المصادر العربية والأجنبية وبدأ بالفعل اعتماد 25 مشروع بتكلفة 2.44 مليار دولار، إلا أن التنفيذ عرف عقبات عديدة من أهمها تمرد الدول العربية في إيفاء التزاماتها المالية، والاختلافات السياسية العربية والأوضاع الإقليمية والدولية المتوفرة مما افقد هذه الجهود التكاملية جدواها فذهبت البرامج، وبقيت مشكلات الأمن الغذائي.

وقد قامت كذلك جامعة الدول العربية بإنشاء خطة عمل مشتركة بينها وبين الاتحاد الإفريقي حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث تم اعتمادها من قبل وزراء الزراعة الأفارقة والعرب بقرار شرم الشيخ في الاجتماع العربي الإفريقي الوزاري المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في 16 فيفري 2010 تركزت مجالات العمل المشتركة على :

1– **التكثيف الزراعي (تبادل الإمدادات)**: من خلال التركيز على الإمدادات بمستلزمات الإنتاج والري والإنتاج الزراعي وتعزيز وتسهيل الاستثمار الإفريقي العربي المشترك.

2– **الاحتياطي الغذائي الطارئ والاستراتيجي**: تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الغذاء في المنطقتين حيث يجب تكوين احتياطي غذائي استراتيجي بوسائل فعالة موحدة لاستخدامه في فترات المجاعة والجفاف وغير ذلك من حالات الطوارئ الغذائية.

3– **التجارة والنفاذ للأسواق**: وهذا من خلال اتخاذ إجراءات تطوير البنية التحتية الريفية وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في مجال التصنيع الزراعي وهذا من اجل زيادة الدخل والأمن الغذائي.

[1] - هاجر بوزيان، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2014/2013، ص ص 34،35.

4- **البحث والتطوير الزراعي ونقل التكنولوجيا:** و هذا من خلال إعطاء المزيد من الاهتمام والتركيز على نشر وتطويع وتبني مجموعة من التكنولوجيات في المحاصيل الإستراتيجية.

5- **القضايا المتقاطعة:** ومن بينها معالجة القضايا العابرة للحدود على نحو متناسق مثل الآفات والأمراض والأوبئة وإزالة الغابات والتصحر هذا من جهة أخرى ومن جهة ثانية تعزيز قدرة وكفاءة المؤسسات في القطاع الزراعي وتحسين مهارات المنتجين[1].

2- جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية[2]: اتفقت الدول العربية على إنشاء منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية لإيجاد إطار وآلية لتنمية الروابط وتنسيق التعاون الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي العربي حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية على الإنشاء بموجب قراره (2635) في 11/ 03 / 1970 م واتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا لها وباشرت المنظمة عملها في 1972.

تكمن الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للمنظمة هو الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد القادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي من خلال :

- انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية
- تنسيق السياسات الزراعية العربية المشتركة
- زيادة القدرة على توفير الغذاء والأمن للسكان
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية وتسعى المنظمة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي

عن طريق العمل في عدة مجالات نذكر منها[3]:

1_ مجال المعلومات: تقوم المنظمة برصد ومتابعة التطورات والمتغيرات الدولية وتأثيراتها على الزراعة وتقوم بأعداد قواعد المعلومات و البيانات عن الزراعة العربية وإحصائها وتحديثها سنويا وإتاحتها للمهتمين ومتخذي القرار.

2_ مجال إعداد المشروعات القطرية والتنفيذية والتعاقدية: تقوم المنظمة بإعداد وثائق المشروعات وكذا دراسات الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية للعديد من المشروعات المشتركة والمشروعات التنموية التي تتم تنفيذها في الدول العربية حيث قامت المنظمة خلال أربعة عقود بتنفيذ أكثر من (1232) مشروع تنموي منها (206) مشروع قومي و(80) مشروع قومي بتمويل مشترك و(946) مشروع قطري.

[1] - طارق بن موسى الزجدالي، **الأمن الغذائي والتعاون الإفريقي العربي**، المنتدى الرفيع المستوى، حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، ليبيا،25/26ديسمبر 2010،ص16.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **جهود المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، الملتقى العالمي حول مهددات الأمن الغذائي العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 6-8 ماي 2013، ص ص 10-11.

[3] - الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، **التقرير السنوي 2010**، الخرطوم، السودان، 2010، ص05.

3_ مجال التجارة والاستثمار الزراعي والسمكي: ساهمت المنظمة بإعداد الدراسات على المستويات القطرية والقومية حول تطوير وتنسيق وتبادل السلع والمنتجات الزراعية تطوير النظم التسويقية الزراعية كما تناولت دراسات المنظمة في هذا الصدد التجارة الزراعية العربية البينية ومحدداتها وسبل تطويرها بالإضافة إلى إعداد استراتيجيات للترويج للاستثمار الزراعي في الدول وإعداد خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي في الدول العربية وإعداد قانون استرشادي للاستثمار الزراعي يتم الاعتداء به لصياغة قوانين الاستثمار الزراعي على المستويات القطرية.

4_ مجال السياسات الزراعية والتشريعات: بذلت المنظمة جهودا في مجال إعداد وتنسيق السياسات الزراعية وهذا خلال عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين وقد تناولت تلك الدراسات التطور في السياسات الاستثمارية والإنتاجية والسعرية والتسويقية وسياسات البحوث والتمويل والسياسات التجارية كما قامت ببذل الجهود في مجال تنسيق التشريعات والقوانين الزراعية العربية وبخاصة تلك المتصلة بالمحاجر البيطرية والزراعية واستخدام المبيدات ومدخلات الإنتاج الزراعي.

5_ مجال التدريب والتأهيل: نفذت المنظمة في نهاية عام 2012 نحو (1395) دورة تدريبية منها (181) دورة قومية و(1214) دورة قطرية استفاد منها نحو (28500) من الكوادر العربية العاملة في مختلف المجالات الزراعية والحيوانية والسمكية.

6_ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين: من بين جهود هذه المنظمة وتحقيق رؤيتها وأهدافها هو وضع هذه الإستراتيجية واعتمادها في القمة العربية المنظمة بالرياض عام2007م ودعت المنظمة للشروع في تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة وتقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7_ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي: تزامنا مع إعلان الرياض بخصوص تعزيز التعاون لمواجهة أزمة الغذاء العالمية فقد كلفت لجنة التنسيق العليا للقمة العربية الاقتصادية والتمويه والاجتماعية المنظمة بإعداد هذا المشروع وتم عرضه على القمة العربية المنعقدة في الكويت شهر جانفي 2009 التي أصدرت القرار رقم (ق.ق.6 دع (1) 42- 20/ 1/ 2009) بخصوص البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي القاضي بإطلاقه وتكليف المنظمة بمتابعة و تنفيذه بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

8_ مبادرات المنظمة الرامية لتعزيز مجال مسارات الأمن الغذائي العربي: أعدت المنظمة ثلاث مبادرات قدمها منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري للقمة العربية للتنمية المنعقدة في الرياض خلال 13/12 جانفي 2013 وهي :

- مبادرة إنشاء شركة عربية لإنتاج البذور والتقاوي.
- مبادرة لإنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتسهيل تجارة الثروة الحيوانية و منتجاتها.
- مبادرة لإحداث آلية عربية لتحقيق التنمية الزراعية و الأمن الغذائي العربي.

3- جهود الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي: تأسست الهيئة العربية عام 1976م وهي مؤسسة مالية ذات شخصية قانونية واعتبارية مستقلة ماليا وإداريا مقرها بالخرطوم جمهورية السودان حيث تهدف هذه الهيئة إلى:

- المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي.

- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء مع مراعاة توفير اكبر قدر من المواد الغذائية.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.

يتمحور نشاط الهيئة على الاستثمارات في مختلف مجالات الإنتاج النباتي الإنتاج الحيواني التصنيع الزراعي و الغذائي والأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي (خدمات، مستلزمات) الأنشطة المائية (أبحاث برامج تنموية ،نقل تقنيات تدريب).

بدأت الهيئة جهودها الاستثمارية في السودان عام 1978 بحكم إمكانياتها الزراعية الكبيرة ثم توسعت عام 1986 ليشمل بقية الدول العربية وقد بلغت نسبة الاستثمارات في السودان نهاية عام 2001 م نحو 71% وفي بقية الدول الأعضاء نحو 29%.

تم توزيع النشاط الاستثماري للهيئة على نحو خمسة قطاعات رئيسية هي:

الإنتاج النباتي 38 % الإنتاج الحيواني 21%، التصنيع الزراعي37%، برامج تنمية التجارة العربية 02% الخدمات الزراعية 2%[1].

بلغت جملة استثمارات الهيئة المباشرة في عام 2001 نحو 108 مليون دينار كويتي تعادل نحو 352 مليون دولار ،تشكل القروض الموجهة لدعم الشركات نحو 143 م دولار .

تتنوع استثمارات الهيئة في نحو 13 دولة عربية، حيث حضت السودان بالحصة الأكبر من هذه الاستثمارات حيث تحدد طبيعة وحجم مساهمات الهيئة، وفق مجموعة المعايير[2]:

- وجود مناخ استثماري مناسب.
- التوافق مع الأهداف وبرامج الهيئة.
- ثبوت الجدوى الفنية المالية للمشروع.
- وجود جهة مروجة مستعدة للمساهمة في المشروع.
- حجم التكلفة الاستثمارية.

[1] – الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، **إستراتيجية الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي 2002–2012**، الخرطوم، السودان، 2012، ص06.

[2] - المرجع نفسه ،ص07.

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال ما تقدم في هذا الفصل، أن قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها على المستويين العالمي والعربي لما لها من أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، وترتبط قضية الأمن الغذائي بتطور القطاع الزراعي في كافة الدول العربية، وفي ظل ما يشهده العالم من متغيرات أثرت على إمدادات الغذاء وأدت إلى ارتفاع أسعاره، فان الدول العربية تعمل على تطوير إنتاج وتجارة السلع الغذائية لزيادة قدرتها على توفير الغذاء الأمن والمستدام لمواطنيها

وبالرغم من أن قضية الأمن الغذائي لا تعود صعوبتها أو تعقيداتها أو عدم وجود حلول لها، بل لأن الوطن العربي يقع ضمن الدول النامية التي تحرص الدول المتقدمة على إبقائها داخل حلقة التبعية ففي الوقت الذي يموتون فيه ملاين البشر جوعا في إفريقيا تقوم هذه الدول بإتلاف ملاين الأطنان من الغذاء والمنتجات الزراعية بحجة الحفاظ على الأسعار

وعليه أصبح من الضروري على الدول العربية حتى تحظى بمقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي أن تحقق حداً أدنى من الاكتفاء الذاتي، خاصة أن مشكلة الأمن الغذائي العربي لا تحتاج إلى البحث عن موارد جديدة بقدر ما هي تحتاج إلى رؤية بأعين جديدة تسعى نحو تدارك التدهور الحالي في مواردها ومقوماتها لتخلصها من عجزها الغذائي

الفصل الثاني

واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية

مقدمة :

تأتي أهمية موضوع الغذاء في الوطن العربي كنتيجة لتزايد المستمر في أعداد السكان وما يتطلبه من زيادة إنتاج الغذاء بنفس المعدل للحد من الفجوة الغذائية والتي يتم محاولة سدها عن طريق الإستيراد وما يستتبع ذلك من عجز في الميزان التجاري، كما تعكس فجوة الغذاء في الأقاليم العربية مجموعة من المتغيرات من أهمها الإمكانات الموردية المتاحة والمستوى التقني السائد فضلا عن نمط السياسات الإقتصادية ومدى فاعليتها، ويعد حجم الفجوة أحد أهم مؤشرات الرئيسية لإمكانات تحقيق الأمن الغذائي العربي

ورغم الاهتمامات الكبيرة التي إستحوذتها قضية الأمن الغذائي العربي وتوفير الغذاء الكافي لنحو 412 مليون عربي في السنوات الأخيرة وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل تحسين المستوى المعيشي للسكان في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والعالمية، فان استمرار نمو السكان في البلدان العربية، وتراجع حصيلة السياسات الزراعية المطبقة في تحقيق أهدافها، اثّرت دوما على مجهودات تقليص الفجوة الغذائية العربية التي استقرت عند نحو 32,81 مليار دولار خلال عام 2016 مقابل 33,50 مليار دولار عام 2015، حيث شهدت تراجع في قيمة الفجوة لكن بنسبة ضعيفة جدا بالمقارنة بحجم الإستثمارات والمبالغ المالية الضخمة التي صرفت على القطاع.

وعليه، تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الاول: ممكنات الموارد الزراعية العربية

المبحث الثاني: تشخيص الوضع الغذائي في البلدان العربية

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات تحقيق الأمن الغذائي العربي

المبحث الأول :ممكنات الموارد الزراعية العربية

يعتبر القطاع الفلاحي احد اهم القطاعات الاستراتيجية في الوطن العربي وذلك نظرا لما يتوفر عليه من لمقومات الطبيعية والبشرية تؤهله ان يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية .

المطلب الأول : الموارد الطبيعية

أولا: الخصائص البيئية والمناخية[1] : تزخر بعض الدول العربية بموارد طبيعية هامة ومتنوعة تشكل العمود الفقري لاقتصاداتها ومصدر العيش لسكانها، وتتنوع هذه الموارد تبعا للتباين في البيئات المتعلقة بالموقع الجغرافي المتميز في الدول العربية وترامي أطرافها في القارتين الإفريقية والآسيوية، ومن جانب آخر فإن بعض هذه الموارد تتميز بالهشاشة نتيجة للظروف البيئة القاسية من حيث المناخ الجاف والتربة القليلة الخصبة، ويعتبر هذا النوع أحد أبرز الخصائص الطبيعية حيث تضم الدول العربية خمسة أقاليم مناخية هي:

- المناخ المتوسطي البحري المعتدل، يغطي سواحل الدول العربية المتوسطية حيث يتسم هذا المناخ بالاعتدال والأمطار الجيدة التي لا تتجاوز معدلها السنوي 1000 ملم.
- المناخ المتوسطي القاري، تتراوح فيه الأمطار بين 600 ملم و 1000ملم حيث يتركز في السهوب الداخلية.
- المناخ الجبلي، يتميز بالأمطار والثلوج التي تغطي الجبال العالية في لبنان وسلسلة جبال الأطلس عبر كل من تونس والجزائر والمغرب.
- المناخ المداري الموسمي ذو الإمطار الصيفية و يمتد من جنوب شبه الجزيرة العربية الى وسط و جنوب السودان و الصومال .
- المناخ الجاف الذي تقل فيه الأمطار عن 100 ملم سنويا و هو يغطي حوالي 80% من المساحة الإجمالية للوطن العربي حيث الحرارة المرتفعة وشدة الجفاف و طول فترته وهو ما يضعف الغطاء النباتي.

وتلعب خصائص المناخ الجاف دورا رئيسيا في بنية مكونات التربة الكيميائية والعضوية حيث تتركز الاملاح فيه بوجه خاص في الطبقات الطبيعية نتيجة التبخر خلال فترة الجفاف والحرارة، بالإضافة الى ضعف العناصر الغذائية كالآزوت والفسفور، والجدول التالي يوضح مساحة الأقاليم البيئية والمناخية في الدول العربية.

[1] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2016، ص ص 73،74.

الجدول(2-1): الأقاليم البيئية و المناخية في الدول العربية

الاقاليم البيئية و المناخية	معدل الامطار السنوي (ملم)	المساحة (مليون كلم)
الرطبة / المتوسطي البحري	100	0.3
شبه الرطبة / المتوسطي القاري	1000_600	1.0
شبه الجافة / شبه رطبة / المداري المتوسطي	600_300	1.2
شبه الجافة	300_100	2.1
الجافة	100>	9.7
المجموع	-	13.3

المرجع : صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 74

لذلك يبقى اقليم المشرق العربي ومناطق التساقط الجيد في المغرب العربي وبعض مناطق التساقط الصيفية، هي المناطق التي تتوفر فيها كمية الأمطار بشكل كاف للنشاط الزراعي، حيث يتميز تساقط الامطار في الوطن العربي عن غيره من معظم مناطق العالم بالاتي :

- تدني كمية الهطول المطري التي تتلقاها وحدة المساحة.
- تذبذب الهطول وعدم انتظامه مكانيا وزمانيا.
- صعوبة الاستفادة من معظم كميات الهطول لأنها تسقط على مساحات واسعة صحراوية في اغلبها وبعيدة عن مناطق النشاط والاستقرار البشري.
- تبخر و فقدان نحو90% من كميات الأمطار المتساقطة لأسباب مناخية بالدرجة الأولى.
- التباين الشديد في متوسط الهطول المطري بين05 مم سنويا في الربع الخالي والصحراء الكبرى ، وبين اكثر من 1000مم سنويا في مرتفعات جنوب السودان و المرتفعات العربية في بلاد الشام [1]

[1] - ابراهيم احمد سعيد ، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3،4 2011، ص 560.

ثانيا :الموارد الطبيعية:

1- الأراضي الزراعية: تمتلك البلدان العربية مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بنحو71.1 مليون هكتار وهذا بنسبه 5 %من المساحة الإجمالية للبلدان العربية والمقدرة بـ : 1.4 مليار هكتار، حيث تشمل الرقعة الأرضية الزراعية العربية على مساحات للزراعات المستديمة والمساحات للزراعة الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة وتنقسم المساحة الزراعية (المستدامة و الموسمية) الى أراضي مروية وأخرى مطرية، وتقدر المساحات المرورية في الدول العربية عام 2013 بحوالي 14.24 مليون هكتار تمثل ما نسبته من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي كما تشكل نحو 5.3% من إجمالي المساحة الجغرافية في الوطن العربي بينما بلغت مساحه الأراضي الزراعية المطرية سنه 2016 نحو40.1 مليون هكتار وتمثل 56.5% من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي.

وتتباين نسبه الزراعة المروية بين الدول العربية من دول معتمده كليا على الزراعة المروية كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول أخرى تتراوح نسبه الزراعية المروية فيها بين 94.1%و10.00% وتقع ضمن هذه الفئة معظم الدول العربية الأخرى بينما تنخفض هذه النسبة في كل من ليبيا والسودان وموريتانيا عن 10% تمثل موارد الأرضية الزراعية نسبه ضئيلة من المساحات الإجمالية للدول العربية نظرا لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة التي لا يبلغ هطول الإمطار فيها 150 ملم في السنة مقابل 300 ملم المناطق الشبه جافة وتتعرض الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية إلى عوامل التدهور وضعف الغطاء النباتي حيث تتعرض التربة للانجراف والتملح والتلوث وبعض ممارسات الاستغلال الجائر مما يضعف القدرة الإنتاجية بسبب تدهور صفاتها، والجدول التالي ويوضح الأراضي الزراعية واستخداماتها في الوطن العربي:

الجدول(2-2):الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية خلال السنوات(2010، 2012 و2013)

	2010	2012	2013	2014	2015	النسبة المئوية 2015 -2010	نسبة التغير % 2018 – 2014
المساحات الزراعية الكلية	68.486	68.97	69.692	70.531	71.100	0.8	0.8
1- الأراضي الزراعية	8.996	9.231	9.40	9.400	9.600	1.3	2.1
أ- الزراعة المطرية	5.937	6.092	5.700	5.700	5.800	-0.5	1.8
ب- الزراعة المروية	3.059	3.139	3.700	3.700	3.800	4.4	2.7
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59.490	52.740	60.292	61.131	61.500	0.7	0.6
أ- الزراعة المطرية	35.474	32.905	36.701	33.486	33.90	-0.9	1.2
ب- الزراعة المروية	10.444	10.798	11.037	10.187	10.600	0.3	4.1
ج- الأراضي المتروكة بورا	13.572	16.037	12.554	17.458	17.00	4.6	-2.6

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017 قطاع الزراعة والمياه**، الخرطوم، ص305.

بالرغم من المساحات الهائلة التي تحويها البلدان العربية من الأراضي الزراعية بمختلف أنواعها إلا أنها تتعرض إلى مجموعه من التعديات كالاستغلال العشوائي والجائر لهذه المواد مما أسهم في زيادة عوامل التدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي وزيادة تعرض التربة للانجراف وتملح وتلوث الأراضي المروية وتناقص التنوع الحيوي وتدهور صفات التربة وضعف قدرتها الإنتاجية .

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الأراضي الزراعية العربية فتشير الإحصائيات الى أن هناك تناقص في متوسط نصيب الفرد من هذه الأرضي على المستوى العربي بين عامي 2011/2010 من نحو0.17 هكتار الى 0.16 هكتار، في حين تراجع هذا المتوسط على المستوى العالمي بنفس المعدل تقريبا من 0.21 هكتار الى 0.20 هكتار ويختلف هذا المتوسط من دولة عربية الى اخرى، فبينما يبلغ في كل من السودان وتونس وليبيا نحو نصف هكتار، فانه ينخفض الى اقل من0.07 هكتار أي حوالي70م^2، فيما يقرب من نصف عدد الدول العربية، والشكل التالي يوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في بعض البلدان العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي عام 2011.

الشكل (2–1): نصيب الفرد من الأرضي الزراعية في بعض الدول العربية مقارنة بالمستويين العربي والعالمي لعام 2011

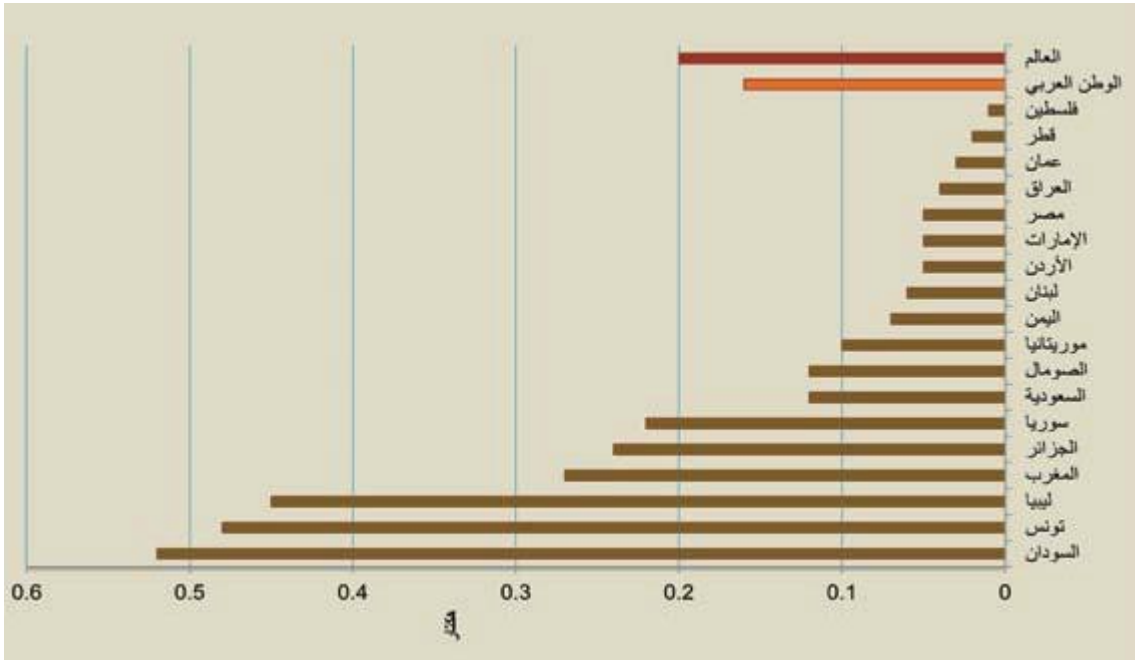

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**،ص 07.

2– **المراعي**: تعتبر المراعي ذات اهميه بالغه في الوطن العربي، كونها توفر النصيب الاكبر من الموارد العلفية للماشية بالإضافة لمساهمتها في توظيف نسبه كبيره من العمالة الزراعية فضلا عن كونها تلعب دورا اساسيا في المحافظة على البيئة وحمايتها، هذا بالإضافة الى دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية والمياه وتحقيق التوازن المناخي.

يتموقع الوطن العربي بين خطي طول 17.00 شرقا وبين خط الاستواء إلى 35.36 شمالا، أي انه يشتغل شمال إفريقيا والجزء الجنوبي الغربي من أسيا، أما الموارد الرعوية الطبيعية فتنحصر في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتراوح معدلات أمطارها بين 100و 400 ملم وهذه المناطق تعتبر هامشيه ولا تصلح للزراعة[1]. تقدر مساحه المراعي الطبيعية في الدول العربية عام 2014 حوالي 32% من المساحة الإجمالية للوطن العربي إذ تساهم بنحو 35 % من الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية وترتفع هذه النسبة في بعض الدول العربية التي تمتلك موارد رعوية مثل السودان و العراق لتبلغ 70%و 75% على التوالي، وتعتبر إنتاجيه المراعي في الدول العربية ضعيفة إذ تمثل حوالي خمس إنتاجيه المراعي في الدول المتقدمة وحوالي ربع إنتاجيه المراعي في الدول النامية ويعود سبب إلى[2]:

– انخفاض معدلات الإمطار في الدول التي تمتلك موارد رعوية حيث تقع غالبية هذه الموارد في المناطق الجافة وشبه الجافة.

– سوء الإدارة و الممارسات الخاطئة كالرعي الجائر والمبكر.

– عدم وضع الخطط والبرامج لتطوير وتنظيم استغلالها بناء على أسس علمية وتنظيمية.

– نقص الموارد المائية

– الحرائق وتحويل بعض الأراضي الغابية الى اراضي زراعية.

وقد نجم عن هذه المعوقات انخفاض الكثافة الرعوية وتراجع معدلات الاستفادة منها حيث تتجاوز الحمولة الحيوانية للمراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 25% من طاقتها الاستيعابية الحالية، وتتركز نحو95% من جملة المراعي العربية في تسع دول هي: السعودية، العراق، الصومال، السودان، سوريا، موريتانيا، المغرب، تونس والجزائر والشكل التالي يوضح نسبه مساحه المراعي في الوطن العربي والعالم ككل.

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد**،2016، ص75.

[2] - المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2016، ص02

الشكل(2-2):نسبه مساحه المراعي إلى المساحة الجغرافية في الدول العربية مقارنه بالمستويين العربي والعالمي عام 2011.

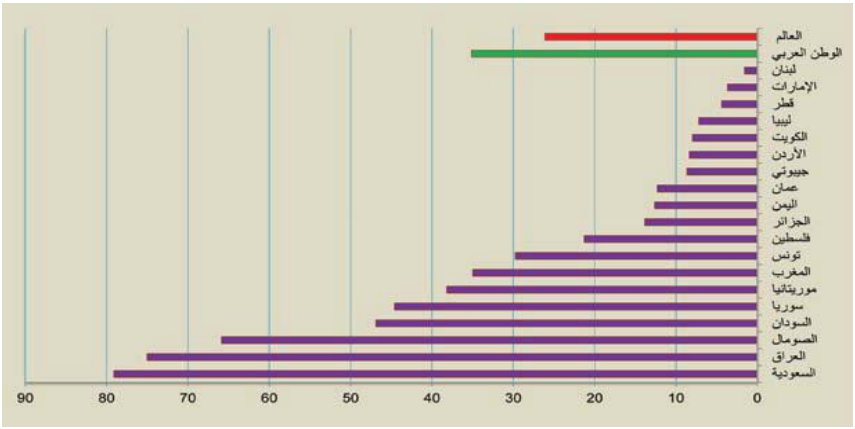

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص 09 .

الجدول(2-3): المساحات الرعوية في الدول العربية لسنة :2015

الإقليم	المساحة الإجمالية (م.هكتار)	مساحة المراعي (م. هكتار)	النسبة
المشرق العربي[1]	73	11	2.8
المغرب العربي[2]	605	80	20.2
شبه الجزيرة العربية[3]	312	186	46.8
المنطقة الوسطى[4]	340	186	30.2
المجموع	1330	120	100.0

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وتتمثل مجالات التنمية وتطوير المراعي الطبيعية في الدول العربية في تطبيق الدورات الرعوية لتحديد مناطق ومواسم الرعي والتوسع في زراعة الشجيرات الرعوية العلفية ذات الإنتاجية المرتفعة والتي تتواءم مع الظروف البيئية والمناخية وتطبيق أساليب الاستثمار والإدارة المحسنة للمراعي من خلال التوسع في عمليه الاستزراع وتعزيز خدمات التوعية والإرشاد ونشر أساليب مراقبه ومكافحه التصحر وصيانة الموارد الطبيعية على أسس مستدامة.

3- **الغابات:** يتميز الوطن العربي بموقع فريد في الكرة الأرضية وبحكم موقعه الجغرافي فانه يضم غالبيه البيئات والمناخات المتميزة هذا الاختلاف والتنوع الوسطي انعكس على وجود غطاء نباتي متنوع وفريد على شكل غابات ومراعي ونباتات بريه وزراعية وبالرغم من انحسار مساحات الغابات في اغلب الدول العربية إلا انه لا يمكن إغفال

[1] - الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان.

[2] - تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا.

[3] - الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت، اليمن.

[4] - جيبوتي، السودان، الصومال، مصر.

جود كم هائل من الأنواع والأصناف النباتية الغابية التي تأقلمت عبر السنين في البيئات المختلفة و المناخات المتنوعة في وطننا العربي[1].

والغابة عبارة عن مجتمع نباتي كثيف يشغل مساحه واسعة من الأراضي تعود السيادة فيه للأشجار الكبيره أو النباتات الخشبية ولها بيئة طبيعية خاصة بها تتطور وتتغير باستمرار حيث تحتل هذه الغابة مساحات شاسعة في المنطقة العربية بحوالي 48 مليار هكتار لسنه 2014 أي بنسبه36 %من المساحة الإجمالية وتعتبر هذه النسبة منخفضة ويتميز توزيع الغابات في الدول العربية بالتباين إذ تغطي حوالي 12% من المساحة الإجمالية للسودان والصومال وجيبوتي واقل من01% من مساحه الجزيرة العربية وتتركز الغابات في السودان والصومال وموريتانيا حيث تتعرض الغابات في الدول العربية إلى الكثير من التعديات كالإزالة والاستغلال التجاري والجائر والتحطيب والحرائق والأمراض، وكمحصلة لهذه التعديات فقد تدهورت وتناقصت مساحه الغابات في بعض الدول العربية مثل المغرب وموريتانيا وسوريا ولبنان والأردن وقد تراجعت مساحه الغابات خلال السنوات الخمس الماضية بما يقارب 46.7 مليون هكتار بخسارة سنوية تقدر بنحو 9.3 مليون هكتار ومن الآثار السلبية كذلك اختلال التوازن الطبيعي والبيئي والإخلال بالنظم الحيوية وبنظم التربة الطبيعية والمناخ وهذا بالإضافة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تبرز نظرا لحرمان العاملين في هذا المجال من مصادر رزقهم وفرص عملهم وتتمثل فرص تطور الغابات وزيادة مساحها وتطور إنتاجيتها في رسم وتنفيذ الخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الريفية المتكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات الريفية بالإضافة إلى تعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات وتشجيع زراعه الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية واستصلاح المزيد من الأراضي المناسبة لاستغلالها كغابات.

ثالثا: الموارد المائية: حق لكل البشر على وجه البسيطة التي نحيا من ثرواتها وانطلاقا من ذلك فقد تداعت المؤتمرات العالمية التي انعقدت حول البيئة في دعوه العالم كافه لضمان التامين مياه وفقا لما يعرف بأهداف الألفية .

فالماء يشكل الركن الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم اجمع بصوره عامه وفي الوطن العربي بصوره خاصة بسبب امتداد معظم أراضيها عبر مناطق جافه وشبه جافه تتسم بندرة الأمطار وبالتالي ندرة الموارد المائية المتاحة إضافة إلى تكرار في دورات الجفاف نتيجة التغيرات المناخية التي بدأت تسود العالم والوطن العربي مما ينجم عنها من نقص وتفاوت في معدلات الإمطار مما يؤثر سلبا على الموارد المائية من جهة على الإنتاج الزراعي من جهة أخرى مما يزيد من تفاقم الأزمة المائية[2].

تتصف الموارد المائية في الوطن العربي بالندرة سواء بصوره مطلقه من حيث تدني متوسط نصيب الفرد أو نصيب وحده المساحة من المياه أو بصوره نسبيه مقارنه بمناطق العالم الأخرى وتتفاقم هذه الندرة على كافه المستويات بمرور الزمن ففي حين تعادل مساحه الوطن العربي10.8% من مساحه اليابسة فانه يحتوي على0.7% فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم ويتبقى2.1%من إجمالي أمطار اليابسة وتقدر الموارد المتاحة في الوطن العربي

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أطلس الغابات في الوطن العربي**، المجلد01 ، ط1، الخرطوم، 2010، ص01.

[2] – المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، القاهرة**، مصر، 2010، ص146.

من جميع المصادر بنحو 257.5 مليار م^3 في السنة يتم استخدام حوالي 160 مليار م^3 منها لجميع الأغراض تمثل نحو 62.1 %من إجمالي المتاح حيث يستغل حوالي 90 %منها في الزراعة والمتبقي في الصناعة والاستعمالات المنزلية[1].

ويبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من المياه بنحو (1000متر مكعب)في السنة في ثلاثة أقاليم (شبه الجزيرة، المغرب الأوسط، ويزيد قليلا في المشرق العربي) حيث يعتبر تحت خط الفقر المائي[2].

الجدول(2–4): نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية

الأقاليم	جملة الموارد المائية (مليار م^3)	نصيب الفرد (م^3 سنويا)
المشرق العربي	79.89	1108.80
شبه الجزيرة العربية	15.41	241.53
الأوسط	103.00	814.16
المغرب العربي	59.22	708.93
الوطن العربي	257.52	744.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وتنقسم مصادر المياه في الوطن العربي إلى ثلاثة مصادر التقليدية وهي[3]:

1– مياه الأمطار: تقع اغلب ارضي الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 300ملم سنويا و أن حوالي67 % من الأراضي العربية يقل معدل سقوط الأمطار فيها عن 100 ملم سنويا وعموما تتراوح كميه الأمطار المتساقطة من حوالي 1500 ملم/السنة على مرتفعات اليمن لبنان الجزائر تونس إلى اقل من 5 ملم/سنة على مناطق شمال السودان وجنوب كل من مصر وليبيا ليصل إجمالي معدل كميات الأمطار المتساقطة على ارض الوطن لحوالي 221.3 مليارم^3 سنويا، حيث يحظى إقليم الوسط الغربي 58.92%بعد أن استقبلت أراضيه 130.4 مليارم^{3}سنويا ويليه إقليم المغرب العربي23.56% إذ استقبلت أراضيه 52.1 مليار م^3 ثم يليه إقليم شبه الجزيرة العربية بـ : 21.4%،[4] و الجدول التالي يوضح ذلك :

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **واقع الأمن الغذائي العربي، 2016**، مرجع سبق ذكره، ص02.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **واقع الأمن الغذائي العربي، 2012**، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] – سلسلة عالم المعرفة، **أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)**، الكويت، 1996، ص13.

[4] - بوفاس شريف، **الأمن الغذائي في الوطن العربي (الواقع والتحديات)**، مداخلة في الملتقى الوطني اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي، جامعة بسكرة، 30 نوفمبر و 01 ديسمبر 2011ص03.

الجدول(2-5): معدلات الأمطار حسب الأقاليم المناخية في الوطن العربي

الأقاليم	الدول	كمية الأمطار سنويا (مليار م^3)	نسبة إلى الإجمالي
الأوسط	السودان، مصر، الصومال، جيبوتي، ليبيا	130.4	58.92
المغرب العربي	تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا	52.1	23.56
شبه الجزيرة العربية	السعودية، الكويت، الإمارات	21.4	9.67
المشرق العربي	البحرين، قطر، عمان، اليمن	17.4	7.85

المصدر: : أ.بوفاس شريف، **الأمن الغذائي في الوطن العربي (الواقع والتحديات)**، مداخلة في الملتقى الوطني اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة: نحو تحقيق الأمن المائي، 30نوفمبر و01 ديسمبر 2011، جامعة بسكرة، ص03.

2- الموارد المائية الجوفية: يعرف حوض المياه الجوفية بأنه طبقه أو عدد طبقات حامله للمياه الجوفية تكون بشكل طوبوغرافي أو تركيبي يسمح لها بتخزين حجم معين من المياه كما يسمح لهذه المياه، بالحركة بحكم نفاذية الطبقات المكونة للحوض ويمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية :

- طبقات ذات موارد متجددة: ويقصد بها تلك الموارد التي لا ينجم عن الاستثمار فيها لفترات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية بها .

- طبقات ذات موارد أحفوريه: وهى التي ينجم عن استثمارها بمعدلات طويلة هبوط في منسوب المياه الجوفية، مثل تلك الواقعة في إقليم شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، ونظر لوقوع مختلف تلك الطبقات في المنطقة الجافة من الوطن العربي فان مقدار تغذيتها يكون ضعيفا.

لقد أوضحت الدراسات الجيولوجية بالاعتماد على احدث التقنيات التكنولوجية كالتصوير الجوي من خلال الطائرات والأقمار الصناعية والمعلومات المتجمعة من خلال الحفر المباشر بحث عن الماء والنفط أو مكامن الثروة المعدنية وجود مستودعات مياه جوفيه طبيعيه بعضها ذو امتداد محلي والبعض الأخر ذو امتداد إقليمي وبالتالي فان الاشتراك الدولي في إداره المياه لا ينقصر على الأنهار وإنما يمتد إلى المياه الجوفية المشتركة بين الدول، وتقدر كميات المياه الجوفية المتجددة بحوالي 419 مليار م^{3}سنويا أما المياه المخزنة فتصل إلى7733 مليار م^3، وتتباين عمليات توزيعها بين البلدان العربية فيأتي إقليم المغرب العربي في مقدمه الأقاليم العربية من حيث الموارد الجوفية المتجددة إذ تبلغ 17.4مليار م^3، بينما يأتي القطر المغربي في مقدمه البلدان العربية من حيث امتلاكه للموارد المائية المتجددة حيث تصل إلى ما يقارب2.5 مليار م^3، أما من حيث الموارد المخزنة فان الإقليم الأوسط يأتي في مقدمة الأقاليم العربية إذ

يبلغ المخزون النهائي لديه 6439 مليار م^3، والجدول التالي يوضح الأرقام المتعلقة بحجم المياه الجوفية المخزنة والمتجددة في الأقاليم العربية .[1]

الجدول(2– 6): المياه الجوفية المخزونة والمتجددة في الأقاليم العربية

الوحدة: مليار م^3

الأقاليم	المياه الجوفية		
	المخزونة	المتجددة	المستغلة
المشرق العربي	13	8.5	66
الجزيرة العربية	361	4.8	4.7
الأوسط	6439	11.2	8.7
المغرب العربي	920	17.4	15
المجموع	7733	41.9	35

المصدر : أبو فاس الشريف، **الأمن المائي في الوطن العربي الواقع والتحديات**، مربع سابق ص 4.

أ– الموارد المائية السطحية (الأنهار):

لا يتجاوز عدد الأنهار المستديمة في الوطن العربي خمسين نهرا بما في ذالك روافد النيل و دجله والفرات ، وتتمثل الأنهار الرئيسية في الوطن العربي في نهر النيل أطول الأنهار العربية وأغزرها، والفرات الذي ينبع من تركيا ويدخل سوريا من تركيا فالعراق ويصب في الخليج العربي، كما انه يتلقى روافده من الدول الثلاثة، ودجلة الذي ينبع من تركيا ويدخل إلى العراق بعد أن يمر مسافة صغيره في سوريا ويلتقي الفرات في العراق.

يقدر إجمالي المياه السطحية المتجددة في الدول العربية بنحو 296 مليار م^{3}سنويا من إجمالي الموارد المائية ، يستخدم منها حوالي 50% ويذهب الباقي هدرا وضياعا ، وتستحوذ الزراعة على حوالي88 % من تلك الكميات يليها الاستخدامات المنزلية بنسبه 7% و الاستخدامات الصناعية بنسبه5% ، ويتصف استخدام المياه في الري بكفاءة متدنية تتراوح بين 50– 60 % نظرا لانتشار طرق الري السطحي التقليدي الذي يستحوذ على نحو ثلاثة أرباع مساحه الأراضي المروية في الدول العربية، وبالمقابل يستحوذ الري بالرش على نحو 15 %من تلك المساحة والري الموضعي والسطحي بالليزر على10 %، و يساهم الري السطحي في هدر كميات كبيره من المياه وزيادة ملوحة التربة، واستنزاف العناصر الغذائية منها وانخفاض إنتاجية الأراضي وعائد المياه.[2]

[1] – أبو فاس شريف، **الأمن المائي في الوطن العربي– الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 04

[2] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 54

وبعبارة أخرى، أكثر من نصف المياه السطحية تنحصر في كل من العراق ومصر، و إذا ما انظم إليهما السودان والمغرب، فان حصتهما من هذه المياه ترتفع إلى نحو 73.1 %، في حين يتوزع الربع الأخير بين البلدان العربية الأخرى، وهذا بناءا على الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (2-1) المتعلق بالموارد المائية المتجددة في الأقاليم العربية واستغلالها الفعلي.

وقد انعكست هذه الكميات من المياه على متوسط نصيب وحده المساحة أو نصيب الفرد من المياه ، يعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية ويتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق، فضلا عن تفاقم هذه الندرة على المستويات كافه مع مرور الزمن على الرغم من أنها العامل المحدد للأمن الغذائي العربي في متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي ، مقارنه بنظائره على المستوى العالمي والذي يبلغ واحد 1/ 15من حيث نصيب الفرد من المياه، أي نحو 1058 م^{3}سنويا مقابل أكثر من 7 م^{3}على المستوى العالمي [1].

وفي ظل التحديات التي تواجه الدول العربية التي تتمثل في ارتفاع معدلات استهلاك المياه وما يلاحظ من تذبذب في معدلات سقوط الأمطار وتأثر المنطقة العربية بظاهرة تغير المناخ وتبعاته على الإنتاج الزراعي، والنمو السكاني و الزيادة في الطلب على الغذاء، فانه من المتوقع أن يزداد الوضع المائي سوء مما يتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهه هذا الوضع والتي تتمثل في:

- تنسيق السياسات والاستراتيجيات المائية على مستوى الدول العربية .
- تخفيض الفاقد من المياه من خلال توفير الصيانة المستمرة لشبكه المياه.
- إعادت استخدام المياه لأغراض زراعيه من خلال المعالجة البيولوجية.
- إستخدام أنظمه الري بالتنقيط على نقاط واسع في المناطق المروية والتحول نحو المحاصيل الزراعية الأقل طلبا للمياه .
- إيجاد وسائل تقنيه جديدة للاستفادة من مياه الأمطار وكل المياه المالحة.

[1] - سالم توفيق النجفي، **سياسات الأمن الغذائي العربي، حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير، رؤية مستقبلية**، مرجع سبق ذكره، ص 70

- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من منطلق التكامل المائي بينهما، والاعتماد على الثقافة الحديثة في إستخدامات المياه المتجددة وغير المتجددة لتقليص العجز المائي[1].

المطلب الثاني: الثروة الحيوانية والسمكية

يعد قطاع الثروة الحيوانية واحدا من بين القطاعات الاقتصادية الأساسية بنسبة مساهمة كبيرة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل وسبل العيش الكريم لقطاع هام من السكان الريفيين، وغيرهم من السكان العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمات المرتبطة بهذا القطاع، فضلا عما يساهم به في توفير الموارد المالية من العملات الأجنبية التي تعزز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول.[2]

أولا: الثروة الحيوانية البرية: يقدر الرصيد العربي من الثروة الحيوانية المتكونة من الأبقار الجواميس والأغنام والإبل بنحو 356.03 مليون رأس عام 2016، حيث يعتبر هذا العدد مرتفع بالمقارنة بما كانت عليها سنة 2015 والذي يقدر بـ: 352.40 مليون رأس، حيث تعتبر هذه الثروة معتبرة ويعود سبب ذلك في انتشار مجموعة من الأنظمة الرعوية المختلفة والتي تزيد من حصة الثروة الحيوانية حيث تحتوي المنطقة العربية على أربعة نظم وهي:

1- **النظام الرعوي الرحال**: يشكل حوالي 80 % من النظم المطبقة لتربية المجترات الصغيرة حيث ينتشر هذا النظام في المناطق البدوية والصحراوية وعلى أطراف المدن، ويتميز هذا النمط بعدم الاستقرار، حيث تتحرك القطعان بحثاً عن المراعي.

2- **تربية المواشي حول المدن بهدف إنتاج وتسويق الألبان** :يعتبر هذا النمط مهددا لهذه الثروة نضرا للتوقف عن نشر التراكيب الوراثية نتيجة توقف تناسل الإناث، والإفراط في تغذيتها للحصول على إنتاجية مرتفعة من الحليب.

3- **النظام الإنتاجي الشبه المكثف التقليدي** : يتم تربية حوالي 75% من الأبقار ضمن هذا النمط لدى صغار المزارعين حيث صغر الحيازة الحيوانية التي لا تتجاوز 30رأسا، حيث يعتمد المربي على خبرته الذاتية في التربية

4- **التربية المكثفة في الإنتاج** : يتم في إطاره تربية حوالي 20% من الحيوانات، ويتميز هذا النظام بتطبيق الأسس العلمية في التربية والرعاية.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سبق ذكره، ص 79

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة لإنتاج وتسويق وتجارة الحيوانات الحية واللحوم وتصنيع المنتجات الحيوانية والأعلاف والمستلزمات والخدمات البيطرية بين جمهورية مصر وجمهورية السودان**، الخرطوم، 2004، ص01.

شهد الإنتاج الحيواني في عام 2016 تطورات ايجابية إذ سجل زيادة تقدر بنسبة 20% بالمقارنة مع عام 2015 ، ويرجع هذا التحسن إلى تطوير مستوى الخدمات البيطرية وإنشاء وسائل التربية والإكثار الحديثة في بعض الدول العربية، فضلا عن التوسع في استخدام الثقافة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي، وكان محصلة هذه التطورات تحقيق زيادة في إنتاج اللحوم والبيض.

فمن خلال الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (2-2) المتعلق بتطور أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 2005_2016، نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور أعداد الماشية خلال الفترة محل الدراسة كالأبقار مثلا نلاحظ أن النسبة المئوية العامة في معظمها بالسلب بنحو9.77% إلا أن في داخل هاته الفترة هناك تذبذب حيث تنقسم إلى ثلاث فترات (2008/2005) هناك تزايد في أعداد البقر، (2012/2009) انخفاض في أعداد الأبقار.

تنتشر الثروة الحيوانية بمختلف أصنافها على كافة نطاق الرقعة الجغرافية العربية، بحيث يتركز صنفي الأغنام بنحو179.1مليون رأس والماعز بحوالي 90.7 مليون رأس في المغرب العربي وبلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، والأبقار والجاموس بنحو 59.1 مليون رأس في كل من السودان ومصر ودول المغرب العربي، ثم الإبل بنحو 16.6 مليون رأس حيث تربى بشكل واسع في العراق وشبه الجزيرة العربية حوالي 92% من ابل العالم بينما لا تمثل أعداد الجاموس سوى 1.1% تقريبا من جملة أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية [1].

ويتطلب تطور الإنتاج والإنتاجية للثروة الحيوانية اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها [2]:

- تحسين أساليب الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، من خلال تطوير تقنيات الانتخاب والتربية والتهجين.
- توفير الموارد العلفية المختلفة كالأعلاف الخضراء والأعلاف الخشنة الجافة والأعلاف المركزة وكلا المراعي الطبيعية
- حماية وتطوير وترشيد استغلال المراعي الطبيعية والاستفادة من بقايا المحاصيل ومن المخلفات الزراعية والصناعية لتصنيعها وتحويلها إلى الأعلاف مركزة كالمولاس و اليوريا.
- توفير الرعاية الصحية الملائمة وتعميم الخدمات البيطرية والتركيز على الإجراءات الوقائية لحماية الثروة الحيوانية.

[1] – بوثلجة عائشة، **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] – صندوق النقد العربي، **تقرير الإقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة**، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 86.

- تدريب وتأهيل المزارعين على الاستفادة المثلى من مواردهم المتاحة، والاستخدام المستدام للأراضي وتوفير وسائل التحويل لصغار المربين لتمكينهم من تحسين أوضاعهم وتطوير إنتاجهم.
- إقامة مشاريع جديدة لتسويق المنتجات الحيوانية من أبقار وأغنام حية، ألبان، جلود لزيادة القيمة المضافة وتوفير عائد مجزي للمربين.

ثانيا: الثروة السمكية :تعتبر المسطحات المائية موطنا هاما لأعداد ضخمة من الكائنات الحية من حيوانات ونباتات واسماك، وقد أصبحت هذه المواطن مصدر لحصول الإنسان على غذائه وخاصة الأسماك، وتعد الدول العربية من البلدان المشرفة على المسطحات المائية بمختلف أشكالها، من بحار ومحيطات بشواطئ طويلة الامتداد، وتعتمد معظم هذه الدول الساحلية في اقتصادها على الثروة السمكية، نظرا لتنوعها و زخر البحار بها.

1- الإمكانات العربية في مجال الثروة السمكية : يزخر الوطن العربي بموارد كبيرة من الثروة السمكية التي توفر بروتينات صحيا للسكان، حيث تتنوع الموارد البحرية والمياه الداخلية ومشاريع الاستزراع السمكي، ويبلغ طول السواحل العربية حوالي23ألف كلم تشمل سواحل بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي كما يتوفر لديها مجاري مائية داخلية من الأنهار والتي تقدر أطولها بحوالي 16.6 ألف كلم[1] ومسطحات مائية من الخزانات والسدود بحوالي2.4 مليون هكتار.

يتكون طول الساحل العربي من أربعة أجزاء، منها منطقة السواحل العربية المطلة على المحيط الهندي وإقليم عدن، ومنطقة البحر الأحمر ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة المحيط الأطلسي، حيث يتمتع المغرب بأطول ساحل يمتد على مسافة 3500 كلم، على جهتين بحريتين، الأولى على المحيط الأطلسي وموريتانيا والثانية على البحر الأبيض المتوسط، كما يبلغ طوله ساحل الجزائر حوالي 1200 كلم، وتونس بـ:300 كلم، و ليبيا بساحل طوله 1685كلم، وفي الشرق نجد لبنان سوريا فلسطين، حيث تطل هذه البلدان على البحر الأحمر، أساسا، وعلى المحيط الهندي نجد مصر، السودان، ودول الخليج، ويتمتع اليمن بساحل طوله 2250 كلم، أما الصومال يقع على الجنوب الغربي من المحيط الهندي يمتد ساحله على طول 3300 كلم و يبلغ طول ساحل جيبوتي بـ300 كلم [2].

2- تطور الإنتاج السمكي في المنطقة العربية : يقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2016 بنحو 5.0 مليون طن أي بزيادة قدرها 5.7 %بالمقارنة مع العام السابق ويرجع سبب هذه الزيادة إلى إرتفاع الإنتاج في

[1] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] - بوثلجة عائشة ، **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 98.

مصر وموريتانيا والمغرب بنسبة 4.2%و 5.8%على التوالي والشكل التالي يوضح تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية.

الشكل (2-3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة (2016/2010)

الوحدة: ألف طن

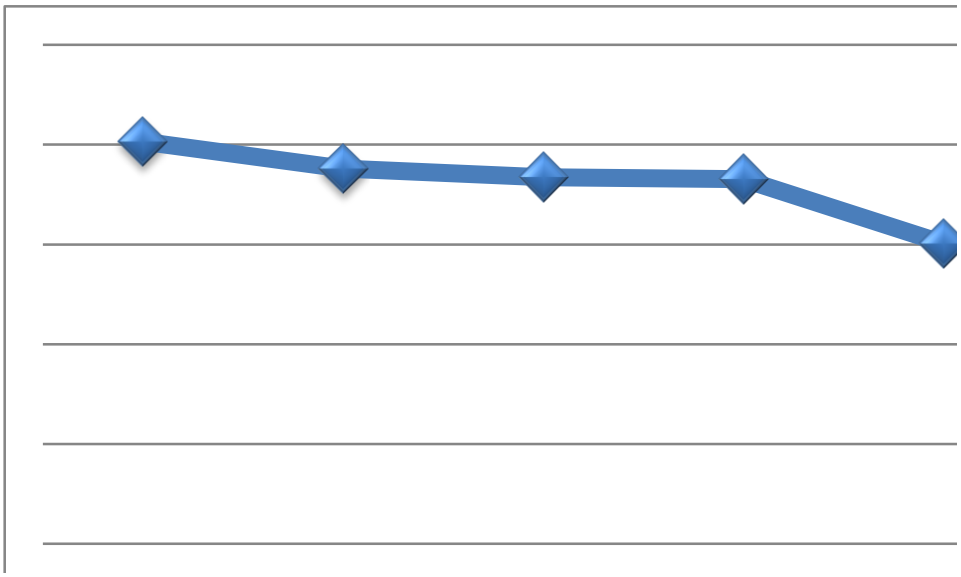

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017**، مرجع سبق ذكره، 59.

ويتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعة الدول العربية المنتجة، إذا بلغ إنتاج الدول العربية الرئيسية* عام 2016 حوالي: 76% من إنتاج الدول العربية، في حين يمثل إنتاج الدول العربية ذات الإمكانات الإنتاجية العالية** حوالي 14% من إنتاج الدول العربية، ويمثل إنتاج الدول العربية ذات إمكانات الإنتاجية المتوسطة والضعيفة[1]*** مابين 100 ألف طن و1000طن و300طن، أي حوالي 10% من الإنتاج العربي الإجمالي، وقد سجل إنتاج الأسماك في بعض الدول العربية انخفاضا سنة 2016، بالمقارنة بالعام السابق مثل لبنان بنسبة 37%وموريتانيا بنسبة 4.1 %والإمارات بنسبة 1%والجزائر والبحرين بنسبة:8 %.

من خلال البيانات الموجودة في الملحق رقم (2-3) المتعلق بتطور الإنتاج السمكي في الوطن العربي وكذا توزيعه الجغرافي على مستوى المنطقة العربية، نلاحظ أن الإنتاج عرف نمو مستمرا في معظم الدول العربية حيث ارتفع من5,029.8 ألف طن سنة 2005 الى غاية 3,532.3 ألف طن سنة 2016 وهذا بمعدل نمو 45%، ويتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعة الدول العربية المنتجة، إذ بلغت نسبة مساهمة كل من مصر والمغرب

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

* – المغرب ، مصر ، موريتانيا

** – عمان ، اليمن ، تونس ، السودان

*** – الدول العربية الأخرى

وموريتانيا في الإنتاج السمكي لعام 2016 حوالي: 31.6%، 30.4%، 14.1% من إنتاج الدول العربية، في حين يمثل إنتاج الدول العربية ذات الإمكانات الإنتاجية العالية والتي هي عمان، اليمن، تونس السودان، بنسب مساهمة تقدر بحولي: 4.8% - 3.8%- 2.6%- 2.4%، من إنتاج الدول العربية، بينما يتراوح إنتاج باقي الدول العربية ذات الإمكانات الإنتاجية المتوسطة والضعيفة بين 100 الف طن و300طن بنسبة مساهمة في الإنتاج العربي يقدر بـ:10% .

وقد سجل الإنتاج السمكي في بعض الدول العربية إنخفاضا خلال سنة 2016 ، والتي من بينها لبنان بنسبة 37%، وسوريا 4.1%، الإمارات 01% والجزائر والبحرين بنسبة 0.8% .

وتمثل أهم المعوقات التي تحيل دون الاستغلال الأمثل للثروة السمكية في الدول العربية، وانخفاض معدلات الإنتاج بالمقارنة مع الإمكانات والمخزون المتوفر، هو بدائية أساليب و معدات الصيد البحري، وضعف استخدام التقنيات المتطورة في الصيد، وتلوث المياه، وضعف الاستثمار الخاص والحكومي في هذا القطاع، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها صيادي الأسماك، والنقص في العمالة المدربة والمتخصصة ونقص المسوحات المشتركة للموارد السمكية، وتدني الخدمات التسويقية، وضعف قنوات وإمكانات التحويل الميسر للصيادين، وعمليات الاستغلال الجائر التي تمارسها الشركات الدولية في المياه والإقليمية العربية[1]

المطلب الثالث : الإمكانيات البشرية والبحوث الزراعية

أولا: المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري العنصر الحاكم و الفاعل في عملية التنمية، في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي ومن ثم فإن أهميته تكمن في الكم العددي، وإنما تجاوزه إلى أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصه وسماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى استقراره وقدرته على الإنتاج

1- **القوى العاملة** : يعد الوطن العربي من المناطق التي لديها أعلى معدلات نمو سكاني في العالم ، هذا النمو يمكن أن يصنف إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[2] :

- **المجموعة الأولى:** تتميز بمعدلات خصوبة عالية وانخفاض في معدل الوافيات في محيط اجتماعي وثقافي متوسط إلى منخفض كما في الأردن وعمان وسوريا واليمن.

[1]- الصندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد 2016** ، مرجع سبق ذكره، ص 59

[2] - مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2012/2011 ص 131

- **المجموعة الثانية:** تتميز بوجود خصوبة ومعدل وفايات منخفض في مستوى اقتصادي واجتماعي متوسط كما في العراق، مصر، لبنان، دول المغرب العربي.
- **المجموعة الثالثة:** تتميز بخصوبة عالية مع انخفاض سريع في معدل الوفيات في محيط اقتصادي و اجتماعي عال كما في الكويت وقطر والبحرين والسعودية والإمارات.

بلغت أعداد سكان الوطن العربي في عام 2016 حوالي 412 مليون نسمة منهم 169.86مليون نسمة سكان ريفيون يشكلون نحو 41.23 % من إجمالي السكان، وتعتبر معدلات نمو السكان في الوطن العربي مرتفعة نسبيا[1]، ففي الفترة بين عامي (2015/2000) زاد عدد سكان المنطقة العربية إلى أكثر من 100 مليون نسمة ليصل إلى نحو400 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ العدد بحلول عام 2030 إلى أكثر من 500 مليون نسمة43% منهم يعيشون في المشرق العربي، و33%منهم في المغرب العربي، 16%منهم في مجموعة البلدان الأقل نموا، خصوصا في الصومال واليمن وجزر القمر، و8% في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتباين التحول الديموغرافي للبلدان العربية تباينا كبيرا، فيتراوح متوسط الأعمار بين17سنة في الصومال و32 سنة في تونس، كما يتراوح معدل الخصوبة الكلي بين1.7 مولود لكل امرأة في لبنان و 6.4 مولود لكل امرأة في الصومال، وفي لبنان المتوقع أن تصل نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم60 عاما إلى 20 %بحلول عام 2030 بينما يتوقع أن تكون النسبة في الصومال 04% .[2]

فمن خلال الإحصائيات الموجودة في الملحق رقم (2-4) المتعلق بالتغيرات والتوقعات السكانية للعالم العربي نلاحظ أن إجمالي عدد السكان الذين يقل سنهم عن 15 سنة في تنقص مستمر حيث بلغ سنة 2000 حوالي 39 مليون نسمة، حيث انخفض هذا العدد الى 33 مليون نسمة ومن المتوقع ان يصل العدد الى 29 مليون نسمة في حدود عام 2030، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول التي انخفض فيها عدد السكان الذين يقل أعمارهم عن 15 سنة فكان سنة 2000 حوالي 32 مليون نسمة، انخفض الى 19 مليون نسمة سنة 2015 تليها دول المغرب العربي حيث كان العدد 34 مليون نسمة ليصل الى 28 مليون نسمة سنة 2015، بينما تراوح العدد في دول المشرق العربي حوالي 39 مليون نسمة سنة 2000 انتقل الى 36 مليون نسمة سنة 2015.

أما عن عدد السكان الذين يزيد أعمارهم عن 60 سنة، فتعتبر دول المغرب العربي من بين الدول التي ترتفع فيهم هذه النسبة بشكل ملحوظ حيث بعدما كان حوالي 7مليون نسمة سنة 2000 ازداد الى حوالي 9 مليون نسمة سنة 2015 ومن المتوقع أن يصل الى 14 مليون نسمة سنة 2030، ويرجع سبب انخفاض أعداد السكان

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **واقع الأمن الغذائي العربي ، 2016**، مرجع سبق ذكره ، ص04

[2]- صندوق الأمم المتحدة للسكان ، **العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان**، ادوار الحكومات و المجتمع و الأسرة ، القاهرة ، 2017،ص 04

الذين يقل أعمارهم عن 15 سنة وكذلك أعداد السكان الذين يرتفع أعمارهم عن 60 سنة هو ثقافة تحديد النسل المنتشرة في المنطقة العربية بالإضافة الى تحسن المستوى الصحي والذي تخفض من الوفيات ويزيد من نسبة الولادات.

2- **القوى العاملة في الزراعة:** بلغ عدد السكان الزراعيين في الدول العربية سنة 2015 حوالي86.8 مليون نسمة بالنسبة 20%من إجمالي القوة العاملة الكلية، كما تمثل تلك القوى، التي تضمن شريحة السكان الزراعية الذين تتراوح أعمارهم بين 15و65 سنة، حوالي60 %من إجمالي السكان الزراعيين وكما يلاحظ أن نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأضعف بالمقارنة مع دول أخرى، والجدول التالي يبين عدد سكان الزراعية والعاملين في القطاع الزراعي في مختلف الدول خلال سنة 2015.[1]

الجدول(2-7):عدد السكان الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية والدول الأخرى خلال 2015

الوحدة: مليون نسمة

	إجمالي عدد السكان الزراعيين	إجمالي عدد القوى في كافة القطاعات	العاملون في القطاع الزراعي	نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى إجمالي القوة العاملة %	نسبة القوة العاملة في الزراعة إلى السكان الزراعية %
الدول العربية	86.5	130.4	26.1	20.0	30.2
الدول النامية	261.0	250.4	131.0	52.3	50.2
الدول الصناعية	34.0	480.0	16.0	3.3	47.1

المصدر: الصندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد** 2015، مرجع سبق ذكره، ص56

نلاحظ من خلال الجدول انه من أصل 48 مليون عامل في قطاع الزراعة، كان منهم حوالي26 مليون عامل فقط بنسبة 54%يعملون فعليا في مجال الزراعة، و تمثل النسبة المتبقية قوة عاملة متعطلة على المساهمة في النشاط الزراعي، ويبين هذا الوضع مدى حجم الطاقة البشرية المعطلة، والتي تمثل بطالة تزداد تفاقما طالما أن فرص العمل الجديدة غير مهيأة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من العاملين الجدد الداخلين إلى سوق العمل.

إن هذه الوضعية الغير طبيعية والمتمثلة في الأعداد الكبيرة من البطالين في القطاع الزراعي الريفي ينتج عنه ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر مما تسيب في أثار اقتصادية واجتماعية سلبية تحدث تشوهات في نمط توزيع الموارد البشرية في الاقتصاديات العربية فضلا عن حدوث تشوهات في سوق العمل الزراعي العربي، وتعود هذه الظاهرتين إلى انحراف معدل الأجور الاسمية عن قيمتها الحقيقية، مما ينتج عنهما كذلك تحديات ترتبط بالأمن الغذائي العربي بل

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 55

تتعدى إلى قضية الأمن القومي العربي أيضا، مثلما حدث في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، والتي كانت اغلب أسبابها منحصرة في كل من الفقر والجوع والحرمان.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوة العاملة في الدول العربية إذا تجاوزت النسبة ثلثي عدد العاملين في كل من جيبوتي وجزر القمر، وحوالي نصف عدد العاملين في كل من موريتانيا والسودان، كما تتراوح هذه النسبة بين 35% و 185 %في كل من اليمن وعمان والمغرب ومصر والجزائر وتونس وسوريا، في حين تتراوح بين 1إلى 6% كل من الأردن والعراق والسعودية والإمارات وليبيا ولبنان والكويت والبحرين وقطر.

فمن خلال إحصائيات الموجودة في الملحق رقم (2-5) المتعلق بالعمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربي نلاحظ أن إجمالي العمالة الزراعية في الوطن العربي تمثل حوالي 20% من إجمالي القوة العاملة الكلية سنة 2015، كما تمثل تلك القوة التي تضم شريحة من السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة، حوالي 60 % من إجمالي السكان الزراعيين، بالإضافة الى ذلك يلاحظ أن نسبة القوة العاملة الى إجمالي السكان الزراعيين في الدول العربية هي الأضعف بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ يتضح من الجدول أنه من أصل قوة عاملة زراعية قدرها 48 مليون عامل كان منهم حوالي 26 مليون عامل فقط ناشطين اقتصاديا في القطاع الزراعي وتمثل النسبة المتبقية قوة عاملة متعطلة غير مساهمة في النشاط الزراعي.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي الى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة الى اخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة ثلثي إجمالي عدد العاملين في جيبوتي وجزر القمر وحوالي نصف عدد العاملين في موريتانيا والسودان، وتتراوح تلك النسبة بين 34.5% و 18.3% في كل من اليمن وعمان والمغرب، مصر الجزائر وتونس وسوريا، كما تتراوح بين 5.3% و 2.4% في كل من الأردن، العراق، السعودية، الإمارات وليبيا وتنخفض تلك النسبة وتتراوح بين 1.4% و 0.6% في كل من لبنان، الكويت، قطر، البحرين.

3- **حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي:** بلغت حصة العامل الزراعي العربي من الناتج الزراعي عام 2015حوالي 5535 دولار محققة بذلك ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالعام السابق، و يتفاوت نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي فيما بين الدول العربية، إذا تتراوح بين 65058دولار في لبنان و 198دولار في جيبوتي، و تتراوح في دول مجلس التعاون الخليجي بين 44259 دولار في الكويت و2001 دولار في عمان، ويعود هذا التفاوت في نصيب العامل إلى اختلاف العوامل، والبنى الأساسية المتاحة ومدى جودة الأراضي الزراعية ومدى كفاءة المزارع و نصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي والسياسات الزراعية والسعرية والاستثمارية، واستخدام التقانة

الزراعية الحديثة، ومدى توفر الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها[1]، وكل هذه الإحصائيات نجدها في الجدول الموجود في الملحق رقم (2-6) المتعلق بنصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية (2005/2015.

4- **إنتاجية العامل الزراعي**: تسمح كفاءة قوة العمل الزراعية في الوطن العربي من خلال نصيب الناتج الزراعي في الناتج المحلي على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العربي، مع العلم أن هذا لا يعكس وضع القطاع الزراعي بقدر ما يعكس نصيب بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي والقومي خاصة في الدول النفطية، لأن الدول النفطية أساسا ليست دولا زراعية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع الزراعة أن تنافس أسعار النفط، وفي الوقت نفسه كذلك لا تستطيع أسعار المنتجات الزراعية أن تنافس أسعار النفط ومدخلاته في الدول الزراعية التي يدخل في إنتاجها النفط والغاز باعتبارها مصدرين مهمين من مصادر الدخل كما هو الحال في سوريا والعراق، أو أن تنافس دخل السياحة كمصدر حيوي من مصادر الدخل في تونس ومصر[2].

فمن خلال البيانات الموجودة في الملحق رقم (2-7) المتعلق بالكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية نلاحظ إنتاجية العامل الزراعي تتسم بالانخفاض في معظم الدول ذات الموارد الزراعية مثل مصر والمغرب والسودان وسوريا والجزائر وتونس، حيث بلغت سنة 2015 بحوالي 0.30% بينما تتراوح على صعيد الدول العربية فرادى بين 0.5%,0.6% في جيبوتي وعمان و2.54% في لبنان، بالإضافة إلى هذا الضعف هناك تفاوت في إنتاجية العامل الزراعي بين الدول العربية، حيث يتعدى هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل أهمها :

- نصيب المزارع من الأراضي الزراعية .
- جودة الأراضي الزراعية ومدى كفاءة المزارع.
- العوامل المناخية والبنى التحتية .
- مدى نصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي والأبحاث والمعلومات والإرشاد
- الخلل في السياسات الزراعية والسعرية.
- ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية لصغار المزارعين.
- السياسات الاستثمارية القطاعية الغير متوازنة.
- الضعف النسبي للاستثمارات في الزراعة و تدني استخدام التقنيات الزراعية الحديثة[3] .

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] – إبراهيم سعيد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**، مرجع سبق ذكره ، ص 578

[3] – صندوق النقد العربي ، **التقرير العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 81

المبحث الثاني: تشخيص الوضع الغذائي في البلدان العربية

بالنظر للموقع التي تحتله الدول العربية، والمساحة الشاسعة التي تشغلها والإمكانيات الهامة والهائلة التي تحويها والتي تساعدها على تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها مازالت تعاني من نقص ملحوظ في تأمين الغذاء لسكانه، إذ لا يكفي ما ينتجه من غذاء لإطعام كل السكان، وتتفاوت نسب النقص من دولة الى أخرى رغم ما تبذله من جهود لزيادة الرقعة الزراعية وتقليل استيراد المواد الغذائية في الوقت الذي أصبح فيه هاجس تحقيق الأمن الغذائي مشكلة تؤرق جميع المسؤولين في الوطن العربي.

من خلال هذا المبحث نستعرض واقع الإنتاج الزراعي ومؤشرات عرض السلع الغذائية بالإضافة الى الفجوة التي تعاني منها المنطقة العربية.

المطلب الأول: واقع الإنتاج الزرعي العربي.

أولا: الإنتاج النباتي: تتميز المنطقة العربية بقدرات زراعية كبيرة تمكنها من احتلال الصدارة في الإنتاج النباتي بأنواعه المختلفة وجودته العالية وكمياته المعتبرة وذلك حسب خصائص كل دولة، حيث تقدر المساحة المحصولية للمنطقة العربية سنة 2016 بنحو 51.2 مليون هكتار، تحتل المحاصيل الزراعية الغذائية حوالي 94.4% من إجمالي المساحة الزراعية الكلية، بينما تمثل باقي المساحة مجموع حاصلات الأعلاف والخضر والفواكه والألياف[1]، والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية في الوطن العربي.

الجدول(2-8): تطور أهم المجموعات المحصولية في الوطن العربي

الوحدة: ألف هكتار

	متوسط الفترة (2005-2009)		متوسط الفترة (2010-2016)	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	30232	52578	33452	5422
الدرنات	561	11555	638	10103
المحاصيل السكرية	407	-	472	-
البقوليات	1276	1369	1433	1375
البذور الزيتية	6782	6624	8530	6775
الخضر	2428	49662	2414	52301
الفواكه	-	23998	-	31882

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2006**، مرجع سبق ذكره، ص76.

أ- **إنتاج الحبوب**: تمثل محاصيل القمح والشعير والأرز والذرى الشامية والرفيعة من أهم المحاصيل ضمن مجموعة الحبوب من حيث المساحة المزروعة وحجم الإنتاج، حيث قدرت المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 30.6 مليون هكتار لسنة 2016 بنسبة 60% من المساحة الإجمالية المزروعة حيث انخفضت عن العام السابق 2015 بنحو 8.8% حيث بلغت 33.6 مليون هكتار، فيما قدر الإنتاج العربي من الحبوب عام 2016 بحوالي 50.7 مليون طن بما يعادل 30% تقريبا من إجمالي إنتاج السلع الغذائية مسجلا تراجعا بنسبة 13% عن إنتاج 2015، ويرجع هذا الإنخفاض الى تراجع المساحة المزروعة وانخفاض في إنتاجية وحدة المساحة من حوالي 1734 كغ للهكتار عام 2015 الى 1655كغ للهكتار عام 2016، والشكل التالي يوضح التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي.

الشكل(2-4): التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي عام 2016

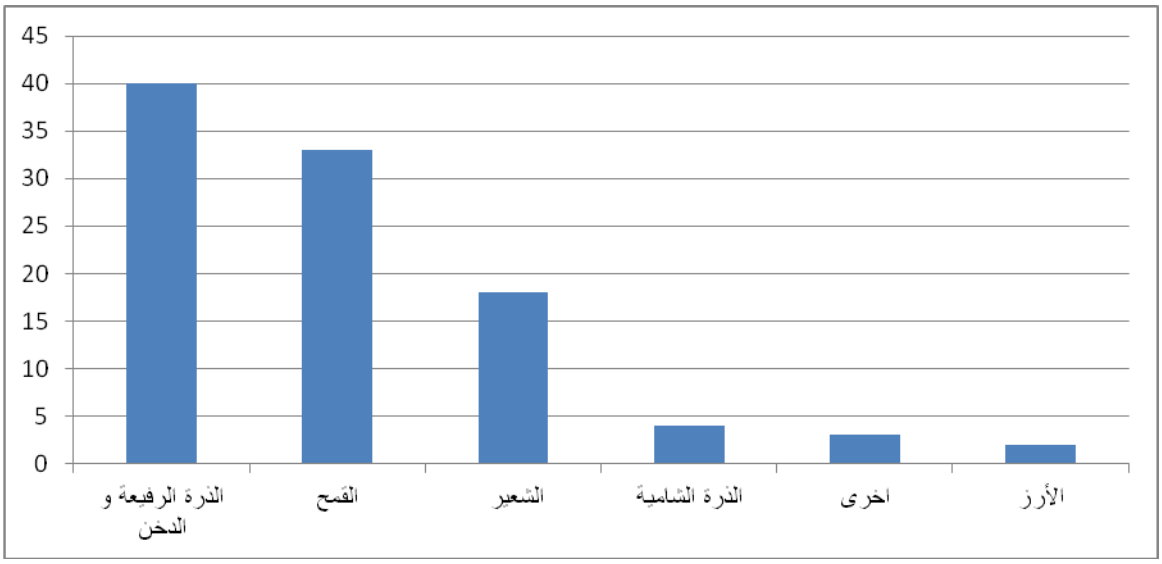

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص9

من خلال الشكل السابق المتمثل في التوزيع النسبي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي نلاحظ أن الذرة الرفيعة تستحوذ على النسبة الأكبر من المساحة المزروعة حيث تقدر بـ :40% تليها القمح بـ :33% ثم الشعير بـ :18% حيث تستحوذ السودان على المساحة الأكبر المخصصة لزراعة الحبوب بنحو 38% في الوطن العربي، تليه المغرب بـ :15% ومصر بـ : 10% والعراق بـ : 9.5% والجزائر بـ :8.4 % وسوريا بـ :08% وتساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 89% تقريبا من إجمالي مساحة الحبوب في الوطن العربي[1].

أما بالنسبة لإنتاجية الحبوب في المنطقة العربية، فتشير تقديرات الإنتاج النباتي أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت إرتفاعا في عام 2016 بالمقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع القمح بنسبة 22% بسبب إرتفاع مستوى الغلة

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**، ص9.

بنسبة 1.4% والمساحة المحصولية بنسبة 0.8% وقد انحصر ذلك الإرتفاع في عدد من الدول العربية التي تعتبر منتجة رئيسية للقمح مثل مصر والمغرب، كما ارتفع إنتاج الذرة الشامية بنسبة 1.2% نظرا لارتفاع الغلة بنسبة 1.8% .

وقد سجل محصول الشعير إنخفاضا كبيرا بحوالي 5.0% نظرا لإنخفاض المساحة والغلة بنسبة 2.4% ، 2.6% على التوالي بسبب الظروف المناخية غير المواتية، وسجلت المحاصيل المطرية والمروية الأخرى تطورات متباينة، والجدول التالي يوضح إنتاج محاصيل الحبوب في الوطن العربي.

الجدول(2-9): إنتاج الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة (2005/2015)

الوحدة: مليون طن

الحبوب	متوسط الفترة (2005-2009)	متوسط الفترة (2010-2015)	2015	2016	التغيير بين عامي 2015و2016 %
القمح	23.70	26.87	27.63	23.2	(%16)
الشعير	5.015	6.3	9.06	4.03	(%55.5)
الذرة	7.821	7.57	7.16	7.73	%8.0
الأرز	7.424	6.08	6.19	6.21	%0.2
الذرة الرفيعة	6.887	5.9	4.17	8.12	%94.17
المجموع	50.853	55.04	58.28	50.73	(%13.0)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، أعداد مختلفة.

من خلال بينات الجدول المبين أعلاه، يتضح لنا أن الحبوب حققت إنتاجا مقدرا بـ : 50.853 مليون طن خلال الفترة (2005-2009)، ليرتفع خلال الفترة (2010-2014) محققتا إنتاجا يعادل 55.04 مليون طن بمعدل نمو يقدر بـ : 8.23% ، وخلال سنة 2011 حقق إنتاج الحبوب تحسنا ملحوظا بزيادة تقدر بـ: 5.1% بالمقارنة بسنة 2010، حيث يعود هذا التحسن الى مجموعة من العوامل في مقدمتها السياسات الزراعية التي تنتهجا الدول العربية، بالإضافة الى استخدام البذور المحسنة ذات إنتاجية مرتفعة ومقاومة للجفاف، والظروف المناخية المواتية في الدول العربية، بينما شهد الإنتاج خلال سنتي 2015 و2016 إنخفاضا في مادة القمح معدل نمو سالب يبلغ 16.0% حيث يعزى هذا التراجع الى انخفاض المساحات المزروعة بهذا المحصول من نحو 10.63 مليون هكتار عام 2015 الى 10.36 مليون هكتار عام 2016 [1].

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012** ، ص59.

ب- **المحاصيل السكرية:** تعتبر المحاصيل السكرية من المحاصيل الحقلية الهامة في الوطن العربي من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، وتشتمل هذه المحاصيل على: (قصب السكر، الشمندر السكري)، كما يعتبر السكر من السلع الغذائية الهامة في الوطن العربي باعتباره مصدرا هاما للطاقة التي يحتاجها الجسم .

تبرز أهمية السكر كسلعة إستراتيجية في الوطن العربي من خلال الطلب المتزايد والذي يرافقه عجزا في الإنتاج وعدم إمكانية تلبية الاحتياجات السنوية نتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخل.[1]

تعتبر المحاصيل السكرية في الوطن العربي من المحاصيل الأقل انتشارا في الزراعة العربية، حيث تكاد تقتصر زراعتها بصفة رئيسية في أربعة دول هي: مصر، السودان، المغرب، سوريا، بالإضافة الى أربعة دول تزرع تلك المحاصيل في مساحات محدودة نسبيا هي: تونس، لبنان، الصومال، سلطنة عمان، وتضم هذه المجموعة أهم محصولين سكريين هما: قصب السكر، والشمندر السكري (البنجر السكري).[2]

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية سنة 2016 نحو 491.2 ألف هكتار، حيث تشكل 0.91% من المساحة المزروعة الكلية في الوطن العربي، وتستحوذ كل من مصر والسودان والمغرب وسوريا الحصة الأكبر من المساحة المخصصة لهذه الزراعة بنحو 98% وهي تزيد عن عام 2015 بنسبة 21%، والجدول التالي يوضح إنتاج المحاصيل السكرية ومساحتها في الوطن العربي للفترة(2005-2016).

الجدول(2-10): إنتاج المحاصيل السكرية في الوطن العربي للفترة (2005-2016)

الوحدة: م.طن

السلعة	متوسط الفترة (2005-2009)		متوسط الفترة (2010-2014)		2015		2016	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
المحاصيل السكرية	0.407	غ م	0.478	غ م	0.407	غ م	0.491	غ م
قصب السكر	0.219	23.54	0.226	23.42	0.236	22.75	0.230	24.41
الشوندر السكري	0.179	8.70	0.249	12.82	0.299	15.39	0.258	13.61
السكر المكرر	3.06	غ- م	غ- م	3.18	غ- م	3.9	غ- م	3.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج السكر شهد إرتفاعا خلال الفترة من 2005 الى 2015، حيث كان خلال متوسط الفترة الأولى (2005-2009) حوالي 3.06 مليون طن ليرتفع متوسط الفترة الثانية (2010-2014) ليصل الى حوالي 3.18 مليون طن لينخفض سنة 2015 حوالي 3.8 مليون طن، ويرجع هذا التذبذب الى جملة من المعيقات أهمها تراجع في المساحة المزروعة بنحو 20 ألف هكتار بالإضافة الى الظروف المناخية المتقلبة

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تحسين إنتاجية المحاصيل السكرية في الوطن العربي**، جمهورية السودان، ديسمبر، 2001، ص01.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015**، ص09.

التي تشهدها المنطقة العربية، وقد بلغت نسبة مساهمة مصر في الإنتاج العربي من السكر نحو (63%)، تليها السودان بـ (21%)، حيث يغطي هذا الإنتاج حوالي (28.3%) من الاحتياجات العربية من السكر المكرر.[1]

جـ- البقوليات: تعد البقول من العناصر الغذائية في النظام الغذائي للإنسان منذ قرون، ومع ذلك لا تحظى هذه البقول على العموم بالاعتراف اللازم بقيمتها الغذائية، كما أن استهلاكها لا يلقى استحسانا في كثير من الأحيان رغم أنها تلعب دورا هاما في الأنظمة الغذائية الصحية، وفي إنتاج بطريقة مستدامة والأهم من ذلك في تحقيق الأمن الغذائي .

وتعتبر البقول ثالث أكبر مجموعة في الحياة النباتية، حيث تصنف الى عائلة الفصيلة البقولية، او الحبوب البقولية، وتتضمن هذه الفصيلة أكثر من 20 ألف فصيلة و700 نوع يصنف القليل منها فقط على أنه نباتات بقولية مثل: مجموعات البقية(VICIA)، والحمص (CICER)، والعدس (LENS)، والبسلة الهولندية (CAJANUS)[2].

وعلى الرغم من الأهمية الغذائية لسلع مجموعة البقوليات كمصدر للبروتين النباتي إلا أنها تشغل مساحة قليلة في الزراعة العربية، حيث بلغت نحو 1.31 مليون هكتار لمتوسط الفترة (2008-2013) ونحو 1.31 مليون هكتار سنة 2015، ويعتبر الفول والعدس والحمص من أهم المحاصيل البقولية في الوطن العربي، إذ تشغل مجتمعة نحو53% من مساحة البقوليات، وتساهم بنحو 92% من إنتاج البقوليات، وتتصدر المغرب ومصر إنتاج البقوليات عربيا بمساهمة بلغت نحو 23.7% لكل منها، وقد بلغ إنتاج الوطن العربي عام 2015 نحو 1.3مليون طن أي ما يعادل 24.3% من كمية الإنتاج العالمي،[3]والجدول التالي يوضح مساحة وإنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016).

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] – منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **البقول بذور مغذية لمستقبل مستدام**، روما ، 2016، ص08.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص15.

الجدول(2-11): مساحة وإنتاج البقوليات الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون هكتار

السلعة	متوسط الفترة (2005 -2009)		متوسط الفترة (2010-2014)		2015		2016	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
البقوليات	1.27	1.36	1.34	1.35	1.47	1.37	1.34	1.28
الفول الجاف	0.43	0.67	0.42	0.58	0.4	0.52	0.42	0.48
العدس	0.20	0.15	0.2	0.16	0.18	0.12	0.20	0.14
الحمص	0.21	0.15	0.19	0.15	0.16	0.15	0.18	0.15
الفاصوليا الجافة	0.13	0.13	0.14	0.16	0.16	0.21	0.18	0.22
البازلاء الجافة	0.09	0.06	0.11	0.08	0.11	0.08	0.12	0.09

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن البقوليات تحتل صدارة الإنتاج في الوطن العربي، إلا أن الملاحظ هو تطور هذا الإنتاج خلال الفترة (2005-2015) بينما باقي المنتجات الأخرى شهدت تذبذبا في كميات الإنتاج حيث نلاحظ أن محصول العدس شهد استقرارا خلال الفترة 2005-2014 وبعد ذلك إنخفاظ ليحقق مساحة إنتاج قدره 0.18 مليون هكتار ليرتفع سنة 2016 بمساحة تقدر بـ : 0.20 مليون هكتار حيث يعزى هذا التذبذب الى عدة عوامل أهمها توجه معضم الدول العربية الى الإهتمام بزراعات أخرى أكثر قيمة وإدرار للأموال إضافة الى ذالك نقص حجم الاستثمارات في جانب إنتاج محاصيل البقوليات.

د- الخضر والفواكه:

1- **مجموعة الخضر:** تشهد الخضر انتشار واسع في زراعتها بجميع الدول العربية نظرا للطلب المتزايد عليها وملاءمة الظروف المختلفة لإنتاجها تحت أنماط زراعية مختلفة منها التقليدي ومنها الحديث، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الخضر عام 2016 نحو 2.29 مليون هكتار تتوزع على جميع الدول العربية، وتتراوح بين (588.8) ألف هكتار في مصر الى نحو (1.02) ألف هكتار في البحرين.[1]

تتميز الخضر بأهميتها الغذائية إذ أن الطلب عليها يتزايد بمعدلات عالية مع تزايد أعداد السكان وتحسن مستويات دخولهم وزيادة الوعي التغذوي، كما تتميز بانتشار إنتاجها في كافة الدول العربية بحيث حقق الوطن العربي ككل درجة عالية من الإكتفاء الذاتي من الخضر إذ بلغت نحو 105.6% في عام 2015 نتيجة لارتفاع الإنتاج بين

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**، ص14.

عامي 2014و 2015 بنسبة 3.3% وبذلك يسجل إنتاجا بلغ 55.2 مليون طن يعادل 4.8 % من الإنتاج العالمي للخضر.[1]

جدول(2-12): المساحة المزروعة والإنتاج من محاصيل الخضر والفواكه في الوطن العربي

الوحدة: مليون هكتار

السلعة	متوسط الفترة (2005-2009)		متوسط الفترة (2010-2014)		2015		2016	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الخضر	2.42	49.66	2.37	52.59	2.4	52.89	2.29	56.05
الفاكهة	غ م	23.99	4.18	35.02	4.82	41.5	4.29	41.06
البطاطس	0.47	10.47	0.56	13.78	0.61	16.22	0.62	14.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الإنتاج في مادة الخضر في تزايد مستمر حيث كانت خلال الفترة(2005-2009) حوالي 49.66مليون طن إرتفعت الى 52.59 مليون طن في الفترة (2010-2014) الى أن وصلت الى حوالي 56.05 مليون طن سنة 2016، ويعزى هذا الإنتاج الوفير والمتزايد الى زيادة المساحة المزروعة من المحاصيل المعنية بالإضافة الى استعمال المتطور للمكننة الزراعية وكذلك استخدام مبيدات وأسمدة ذات جودة ونوعية عالية.

وعلى الرغم من أن زراعة الخضر تنتشر في جميع الدول العربية إلا أن هناك بعض البلدان العربية لها ثقل نسبي في زراعتها لاعتمادها على نظام الزراعة المروية، ووفقا لإحصائيات 2015، تتصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة للخضر بإنتاج يقدر بنحو 33.3% تليها الجزائر بنحو 22.6% ثم المغرب بـ 9.5% والسودان بـ 8.1% وتونس بنحو 5.3% من الإنتاج العربي للخضروات، وتساهم تلك الدول مجتمعة بنحو 78.8% من إنتاج الوطن العربي من الخضر.[2]

2- **الفاكهة:** تعتبر الخضر والفاكهة من السلع الغذائية الأساسية إذ أنها توفر الكثير من الاحتياجات الغذائية للإنسان بما في ذلك السكريات والبروتينات والأملاح والفيتامينات[3]، بالإضافة الى ذلك فإن إنتاجها في الكثير من بلدان العالم يلعب دورا اقتصاديا كبيرا في نهضتها، لما لإنتاج هذه الأشجار من علاقة مباشرة في زيادة الدخل القومي

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015**، ص12.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015**، ص12.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدراسة القومية لتطوير الأداء التسويقي لمحاصيل الخضر والفواكه في الوطن العربي**، الخرطوم، 1998، ص06.

ويتطلب إنتاج هذه الأشجار تشغيل الأيدي العاملة الفنية المؤهلة، واستخدام الأسمدة الكيميائية، ومبيدات الآفات وأنظمة الري الحديثة، وتربية الأشجار وتقليمها[1].

يتميز الوطن العربي باتساع رقعته وترامي أطرافه وتباين مناخه وأرضيته من منطقة الى أخرى، وهذا التباين أدى الى إمكانية التوسع في محاصيل الفاكهة المختلفة، حيث تقدر مساحة الرقعة الزراعية لمحصول الفاكهة بحوالي 4.2 مليون طن، وتتنوع حاصلات الفاكهة بدرجة واسعة إلا أن الثقل الإنتاجي الكمي منها يتركز في الموالح التي تشكل نحو 29.7% من الإنتاج، والعنب بـ 10.4%، ويتركز إنتاج الفاكهة في الوطن العربي في مصر بنحو 40% من جملة الإنتاج، ومن ثم المغرب بـ10.9% والجزائر 9.5% والسودان بـ 5.9%[2].

وتشير الإحصائيات أن حجم الإنتاج العربي من محصول الفاكهة هو في تطور ملحوظ حيث قدر الإنتاج خلال الفترة (2010-2015) حوالي 4.18 مليون طن ليرتفع خلال سنة 2015 فيصبح حوالي 4.82 مليون طن، ويعود سبب هذا التطور في الإنتاج الى الزيادة في المساحة المحصولية لتقدر بنسبة 16.6% خلال سنة 2014، حيث تعتبر هذه الفترة من أحسن الفترات في إنتاج محصول الفاكهة.

3- **البطاطس**: يعتبر هذا المنتوج مصدر جيد للطاقة الغذائية وبعض المغذيات الدقيقة، كما أنها تحتوي على نسبة عالية جدا من البروتين إذا ما قورنت بمحتوى الجذور والدرنات الأخرى، وهي منخفضة الدهن، ويعتبر محصول البطاطس(البطاطا) المحصول الرئيسي في إنتاج مجموع الدرنات في الوطن العربي، كما أنها تحضى باستهلاك واسع في أوساط المجتمعات العربية.[3]

تبلغ المساحة التي تزرع بها محاصيل البطاطس في الوطن العربي حوالي 0.62 مليون هكتار عام 2016، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بنسبة 27% من المساحة المزروعة بهذا المحصول في الوطن العربي، تليها الجزائر ثم المغرب بواقع 24% ، 17% على الترتيب ولم تختلف المساحة المزروعة كثيرا عما كانت عليها عام 2015، لكنها تزيد على المتوسط (2010-2014) بنحو12% .

أما عن المنتوج، فتنتج المنطقة العربية حوالي 3.8% من الإنتاج العالمي من البطاطس حيث كانت تتراوح في عام 2015 نحو 14.4 مليون طن بإنتاجية نحو 22.9طن للهكتار متفوقا بذلك على الإنتاجية العالمية بنحو 17.4%، حيث تقدر حصة كل من مصر والجزائر والمغرب نحو 75.4% من الإنتاج العربي من البطاطس بمساهمة

[1] – د.علائي داود البيطار، **أشجار الفاكهة:أساسيات، زراعتها، رعايتها، إنتاجها**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،2015،ص04.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2015**، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] – فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره،ص76.

تقدر بحوالي:32.0%، 31.2% و12.2% على التوالي بينما تتراوح مساهمة العراق، والسعودية، والسودان وتونس وليبيا ولبنان بين 3.3% و2.2% .

وتشير بيانات الجدول الخاص بتطور المساحة المزروعة والإنتاج في الوطن العربي من محصول البطاطس أن الفترة (2005-2015) في تطور مستمر وملحوظ حيث نلاحظ خلال بداية الفترة يقدر الإنتاج بـ 10.47 مليون طن أما في نهايتها فقد قدر الإنتاج بحوالي 13.78 مليون طن أي بنسبة زيادة تقدر بـ: 24.02%، أما سنة 2015 فقد ارتفع الإنتاج أيضا ليصبح حوالي 16.22 مليون طن بنسبة زيادة تقدر بـ:15.04 % ويعزى هذا الإنتاج الوفير والمتزايد الى زيادة المساحة المزروعة من المنتوج وكذلك اهتمام بعض الدول بهذا المحصول وتطويره وتخصيص له مبالغ لدعمه.

ثانيا: الإنتاج الحيواني والسمكي: يزخر الوطن العربي بثروة حيوانية هائلة، إلا أنها تتسم بانخفاض إنتاجيتها وبخاصة من اللحوم الحمراء والألبان حيث أن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية يعتمد على النظام الرعوي التقليدي، بالإضافة الى تدهور المراعي في المنطقة العربية وزيادة الحمولة عليها.

شهد الإنتاج الحيواني في عام 2016 تطورات إيجابية إذ سجل زيادة بنسبة 2.0% بالمقارنة مع عام 2015 ويرجع هذا التحسن الى تطوير مستوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديث في بعض الدول العربية، فضلا عن التوسع في استخدام التقانة الحديثة وبرامج التحسين الوراثي، وكان محصلة هذه التطورات تحقيق زيادات ملموسة في إنتاج اللحوم والبيض[1]، والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2016).

الجدول(2-13): تطور الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال (2005-2016)

الوحدة : مليون طن

المجموعات	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	4.505	4.843	4.866	3.872	3.938	4.013	4.136	4.16
اللحوم البيضاء	2.856	3.250	3.602	3.901	4.122	4.150	4.335	4.36
الألبان	24.974	26.608	26.084	26.221	26.984	27.635	27.099	27.67
البيض	1.388	1.560	1.732	1.786	1.805	1.831	1.791	1.80
الأسماك	3.676	4.136	3.921	4.294	4.621	4.587	4.660	5.02

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القطاع الزراعي**، 2017، مرجع سبق ذكره،ص58.

1- **إنتاج اللحوم الحمراء:** شهد الإنتاج العربي من اللحوم الحمراء والتي تشمل على لحوم البقر والجاموس والأغنام والماعز والإبل تذبذبا، فحسب بيانات الجدول السابق فقد حقق الإنتاج خلال متوسط الفترة (2005-2009) ما مقداره 4.5 مليون طن، ليرتفع خلال سنتي2010 و2011 ليصل إلى 4.8 مليون طن، لينخفض بين سنتي 2012و2013 ليحقق إنتاجا مقداره 3.93 مليون طن بنسبة إنخفاظ تقدر بـ: 18.75%، وبعد ذلك إرتفاع الإنتاج ليبلغ حوالي 4.01و4.13و4.16 مليون طن خلال السنوات 2014،2015،2016 على التوالي حيث يرجع هذا التطور الى الإهتمام الذي حظي به قطاع الإنتاج الحيواني والسمكي في العديد من الدول العربية لتحسين أوضاع هاذين القطاعين[1].

ويتوزع الإنتاج من اللحوم الحمراء في الوطن العربي على لدول حسب طاقة وقدرة كل دولة، حيث تحتل دولة السودان المرتبة الأولى في كمية الإنتاج من اللحوم الحمراء في الوطن العربي بطاقة إنتاجية قدرها 974 ألف طن، سنة 2015 بنسبة 23.54% من إنتاج الوطن العربي، تليها مصر بإنتاج قدره 797 ألف طن بنسبة 15.78% من إجمالي إنتاج اوطن العربي ثم المغرب بـ:387 ألف طن بنسبة 9.35 ألف طن من إجمالي الناتج العربي، ويتراوح إنتاج بقية الدول العربية الأخرى بين (260-100) ألف طن، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي.

فمن خلال البيانات المدرجة في الملحق (2-8) المتعلق بالتوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال (2005-2015)، نلاحظ أن هناك تذبذبا في إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي، فخلال الفترة(2005-2012) شهد الإنتاج في معظم البلاد العربية ارتفاعا ملحوظا، فالأردن مثلا كان الإنتاج خلال الفترة(2005-2009) حوالي 31.88 ألف طن ارتفع ليصل الى 44.52 ألف طن سنة 2012، وكذلك بقية الدول العربية شهدت نفس التطور، إلا أن بعد سنة 2012 عرفت كميات اللحوم المنتجة تراجعا لتصل في الأردن مثلا الى حوالي 21.41 ألف طن سنة 2015، حيث شملت هذه الظاهرة على مجموعة معتبرة من الدول العربية.

2- **إنتاج اللحوم البيضاء:** تعتبر صناعة الدواجن من الصناعات المنتشرة في الوطن العربي نسبة لكفاءة الإنتاج فيها مقارنة باللحوم الحمراء، بالإضافة الى إنتاجها في ظروف يتم التحكم فيها ولا يكون للتقلبات المناخية أثر فيها، الى جنب اعتمادها على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية[2]. حيث تشير الإحصائيات أن إنتاج لحوم الدواجن عرف تطورا طيلة الفترة (2005-2016)، فقد عرفت الفترة (2009-2009) إنتاجا وفيرا بحوالي 2.856 مليون طن ليرتفع الى 3.250مليون طن ثم الى 3.602 مليون طن ليصل الى 3.901 مليون طن خلال السنوات

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره، ص11.

2012،2011،2010 على التوالي، الى أن وصل الى حوالي 4.36 مليون طن سنة 2016، وقد أدى التطور في مجال إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي الى المساهمة بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم البيضاء ي الوطن العربي.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بالملحق (2-9) المتعلق بإنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)، أن مصر تحتل الصدارة في إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي بحجم إنتاج يقدر بحوالي 1319 ألف طن خلال سنة 2015 تليها المغرب بإنتاج يقدر بـ:610 ألف طن ثم السعودية بحوالي 576 ألف طن، حيث تساهم هذه الدول مجتمعة بنسبة 60% من حجم الإنتاج العربي، بينما يتراوح باقي الإنتاج بين (100-512) ألف طن في باقي الدول العربية والتي من بينها الجزائر، سوريا، ليبيا ، اليمن، تونس، الأردن، حيث تساهم هذه الدول مجتمعة بنحو 33% من إجمالي الإنتاج العربي.

3- **إنتاج الألبان:** تشهد صناعة الألبان ومنتجاتها في الوطن العربي تطورا مستمرا بفضل الجهود الجارية لتطوير نظم إنتاج تلك المجموعة من مجموعات السلع الغذائية[1]، حيث قدر الإنتاج خلال متوسط الفترة(2005-2009) بحوالي 24.9 مليون طن ليزداد الى حوالي 26.2 مليون طن،26.9 مليون طن، 27.9 مليون طن للسنوات 2014،2013،2012، على التوالي، حيث شهد إنتاج اللبان أعلى قدر خلال سنتي 2014-2016 بحوالي 27.9 مليون طن و27.6 مليون طن، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الألبان في الوطن العربي.

تشير بيانات الجدول بالملحق رقم (2-10) المتعلق بإنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015) أن السودان تحتل صدارة الدول العربية في إنتاج الألبان بحوالي 6.3 مليون طن بنسبة مساهمة في الإنتاج العربي تقدر بـ:23.29% سنة 2015، تليها مصر بحوالي 5.5 مليون طن بنسبة مساهمة تقدر بـ: 20.65% من إجمالي إنتاج الوطن العربي تليها الجزائر بإنتاج حوالي 3.8 مليون طن بنسبة 14.37% ، اما سوريا فقد حققت إنتاجا يقدر بـ: 2.4 مليون طن ما نسبته 9.38% من إجمالي الإنتاج العربي، أما إنتاج باقي الدول العربية من الألبان فقد بلغ ما نسبته حوالي: 32.31% من إنتاج الوطن العربي.

4- **إنتاج البيض:** أنتجت الدول العربية ما مجموعه 1.71 مليون طن من البيض كمعدل للفترة (2010-2014) مقابل 1.38 مليون طن كمعدل للفترة (2005-2009)، أي بزيادة ما مقدارها 19.23% بين الفترتين، وقد أنتجت الدول العربية ما مجموعه 2.1 مليون طن من البيض سنة 2015 أي ما يعادل 1.9% من الانتاج العالمي

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص19.

الذي بلغ 112.1مليون طن[1]، والجدول التالي يوضح إنتاج البيض في المنطقة العربية خلال الفترة(2005-2015).

من خلال تحليل بيانات الجدول بالملحق رقم (2-11) المتعلق بإنتاج البيض في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)، نلاحظ أن الجزائر تحتل الصدارة في إنتاج البيض بحولي 335 ألف طن بنسبة مساهمة في الإنتاج العربي تقدر 18.70% سنة 2015 تليها مصر بـ:292ألف طن بنسبة تقد 16.30% من إجمالي الإنتاج العربي ثم تليها المغرب بنحو 278 ألف طن بنسبة مساهمة 15.52% من إجمالي الإنتاج العربي، وبعدها تأتي مصر بإنتاج يقدر بـ : 292 ألف طن بنسبة مساهمة تبلغ حوالي 16.30% بينما تساهم كل من السعودية وتونس وسوريا بنسبة : 15.52% ، 12.56% ، 6.53% من الإنتاج العربي للبيض، بينما لا يتعدى الإنتاج في باقي الدول العربية الأخرى 100 ألف طن سنويا.

5- **إنتاج الأسماك:** تشكل منتجات الصيد البحري مصدر ا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تامين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة[2]، حيث شهد الإنتاج العربي من الأسماك بمختلف أنواعها ومصادرها تطورا متزايدا نسبيا، فقد بلغ الإنتاج نحو 5.02مليون طن عام 2016، بزيادة تقدر بنحو 7.7% عن الإنتاج عام 2015، والمقدر ب4.66 مليون طن، ومع ذلك فإن الإنتاج العربي لا يمثل سوى نحو 2.9% فقط من الإنتاج العالمي لعام 2016 الذي قدر بنحو 174.1مليون طن، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة بالمقارنة بالإمكانيات التي تحتويها المنطقة العربية في مجال الثروة السمكية وتربية المائيات، وهذا بسبب تهميشه ونقص تأطيره، إذ بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الأسماك في الوطن العربي.

فمن خلال بيانات الجدول بالملحق (2-12)المتعلق بإنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة(2005-2015)، يمكن القول بأن الصيد البحري في المنطقة العربية، خلال هذه الفترة شهد تطورا في حجم الإنتاج، فبعد ما كان الإنتاج يقدر بحوالي 3.6 مليون طن خلال متوسط الفترة(2005-2009) شهد إرتفاعا الى 4.6 مليون طن خلال الفترة (2010-2015) بنسبة زيادة قدرها 12.80%، كما أن هناك أربعة دول عربية تحتل الصدارة في إنتاج الأسماك ، هي مصر والمغرب وموريتانيا، عمان بحجم إنتاج على التوالي: 1519 مليون طن، 1369 مليون طن، 644 مليون طن، 257 مليون طن، بنسبة مساهمة تقدر بـ: 32.58% ،29.37%، 13.81% 5.51% من حجم الإنتاج العربي، بنما تأتي في المرتبة الثانية في مساهمتهم في حجم الإنتاج العربي من الأسماك كل

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] – د.فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص204.

من اليمن، تونس، الجزائر، السودان، بنسب مساهمة على التوالي:4.20%، 2.83%، 2.7%، 2.16% من حجم الإنتاج العربي، وتبقى باقي الدول العربية لا تتجاوز حجم الإنتاج 100 ألف طن.

ثالثا: التجارة الخارجية الزراعية والغذائية: يعتبر قطاع التجارة الخارجية أحد أهم قطاعات البنيان الاقتصادي لأي دولة، وهو ما يظهر بوضوح في موازين مدفوعات الدول بما فيها الميزان التجاري، الى جانب أنها تعبر عن قوة وأداء الاقتصاد الوطني للدولة، وتمثل التجارة في السلع الزراعية جزاء هاما من التجارة الخارجية، بإعتبارها ترتبط بالجانب الحيوي للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات لتحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء وتصدير الفائض بالنسبة للسلع التي تكسب الدولة ميزة نسية في إنتاجها[1].

وتشير مؤشرات وبيانات التنمية الزراعية في الدول العربية أن العديد منها وخاصة التي يحتل فيها القطاع الزراعي مكانه هامة في الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع مقدرات تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على حجم وقيمة الصادرات الزراعية العربية نحو الأسواق الخارجية، بالرغم من المجهودات والسياسات الإقتصادية التي بذلتها معظم الدول العربية لدعم وتشجيع الإنتاج الزرعي سوآءا في شكل دعم مباشر، أو من خلال تقديم إعفاءات وامتيازات ضريبية وغيرها، إضافة الى الدعم المقدم للمصدرين، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد عملت الدول العربية على إتباع سياسات انفتاحية وتحريرية على الأسواق الخارجية، سوآءا بانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، أو الدخول في شراكات اقتصادية سوآءا في شكل ثنائي أو في إطار إقليم، ومنها اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية أملا منها في أن يؤدي ذلك الى زيادة فرص تدفق صادراتها الى الأسواق العالمية.[2]

1- **الصادرات الزراعية العربية:** شهدت الصادرات العربية الكلية خلال السنوات 2005،2006،2007 تطورا ملحوظا حيث قدرت بـ: 592 مليار دولار، 647 مليار دولار، 780 مليار دولار، وهذا راجع الى انتعاش السوق النفطية وتحسن أداء اقتصاديات الدول المتقدمة النامية، وذلك بسبب إرتفاع قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن الزيادة المطردة في الأسعار العالمية للنفط، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، حيث شهدت سنة 2008 انخفاضا في الصادرات الكلية لتبلغ حوالي 772 مليار دولار بنسبة تراجع تقد بـ: 1.02% مقارنة بسنة 2007، ويعود سبب هذا التراجع الى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها تلك الفترة سنة 2008 وما نتج عنها من حالة ركود في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه الحالة سرعان ما تغيرت لترتفع الصادرات العربية الكلية، سنة 2009، الى حوالي 857 مليار دولار وبعدها انخفضت سنة 2010 لتصل الى حوالي 703 مليار دولار، لتعود وترتفع خلال السنوات

[1]- مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص110.

[2]- محمد حشماوي، الأخضر بن عمر، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى السواق الخارجية**، مجلة رؤى، جامعة الوادي، الجزائر، العدد09، 2015، ص88.

2011، 2012، 2013، محققة معدلات نمو إيجابية تقدر بـ: 16.64 %، 36.13%، 39.68% على التوالي مقارنة بسنة 2010، وخلال سنتي 2014و2015 سجلت الصادرات العربية منحى تنازلي لتحقق حوالي 929و626 مليار دولار بنسبة قدرت بنحو5.39%، 35.26% على التوالي وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2-14): الصادرات الزراعية العربية الى مجموع الصادرات العربية خلال السنوات (2005-2015)

الوحدة:مليار دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات الكلية	592	647	780	772	857	703	820	957	982	929	626
الصادرات الزراعية	11.18	13.14	13.93	11.42	17.00	21.17	25.66	26.65	31.00	23.08	27.00
% الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية	1.88	2.03	1.78	1.47	1.98	3.01	3.12	2.78	3.15	2.48	4.31

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الزراعية شهدت تطورا مستمرا خلال السنوات 2005-2006-2007 بحوالي 11.18 مليار دولار، 13.14 مليار دولار، 13.93 مليار دولار، على التوالي، ويعود سبب هذا الارتفاع الى الزيادات التي شهدتها الصادرات الزراعية لكل من سوريا والأردن وتونس والمغرب، والتي بلغت مجتمعة حوالي 63%، كما يرجع السبب كذلك الى إرتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، وإزالة القيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات[1]، لتنخفض الصادرات الزراعية سنة 2008 لتصل الى حوالي 11.42 مليار دولار، لترتفع مرة أخرى خلال السنوات 2009-2010-2011-2012-2013 بحوالي17.00 مليار دولار، 21.17 مليار دولار، 25.66 مليار دولار، 25.65 مليار دولار، 31.00 مليار دولار، ويعود هذا الارتفاع الى الزيادة في عائدات الصادرات الزراعية لكل من المغرب والإمارات ومصر والسعودية، والتي تمثل صادراتها الزراعية حوالي 60.2% من عوائد الصادرات الزراعية العربية، محققة زيادة بنسبة 15.2% و12.5%،3.7% على التوالي، في حين سجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وتونس تراجعا حوالي 17.0% و2.9% على التوالي خلال عام 2012 مقارنة بالعام السابق نظرا للإحداث الداخلية في تلك الدول، وخلال سنة 2014 انخفضت الصادرات الزراعية الى نحو 23.08 مليار دولار أي بنسبة 25.8% لتعاود الارتفاع سنة 2015 محققة ما

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية، 2008**، مرجع سبق ذكره، ص60.

قيمته 27 مليار دولار[1]، ولكن عموما يمكن الحكم على قطاع الزراعة في الدول العربية على أنه يشهد قصورا فيما يخص المساهمة في قيمة الصادرات العربية، ويعود سبب هذا القصور الى ضعف الإنتاج الزراعي من جهة، بالإضافة الى ضعف التسويق الزراعي في الدول العربية والذي يمكن حصر أسبابه في ما يلي[2]:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
- نقص المختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الإهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية.

2- **الواردات الزراعية العربية:** إن دراسة تطور الواردات الزراعية العربية كفيلة بمعرفة مدى تغطية الصادرات الزراعية للواردات الكلية والزراعية لمجموع الدول العربية خلال الفترة (2005-2015).

الجدول(2-15): تطور الواردات الكلية والزراعية في الدول العربية

الوحدة: مليار دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات الكلية	318	336	496	576	566	590	722	752	770	808	766
الواردات الزراعية	39	39	46	65	64	69	77	96	96	108	98
نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية	12.26	11.60	9.27	11.28	11.30	11.69	10.66	12.76	12.46	13.36	12.79

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الواردات الكلية في تزايد مستمر، حيث كانت خلال سنة 2005 حوالي 318 مليار دولار وانتقلت الى 808 مليار دولار سنة 2014 ويرجع سبب هذا الارتفاع للواردات الى الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية[3]، إلا أن سنة 2015 شهدت انخفاضا في الواردات الكلية للدول العربية لتصبح حوالي 766 مليار دولار، أي بنسبة زيادة5.19 % مقارنة بسنة 2014، أما عن الواردات الزراعية العربية، فكانت مختلفة عن الواردات الكلية، فقد عرفت تذبذبا في قيمتها، حيث شهدت السنوات من 2005 إلى 2009 ثباتا ثم ارتفاعا تلاها انخفاضا في القيمة حيث كانت على التوالي 39 مليار دولار بشكل متكرر، ثم 46 مليار دولار، 64

[1] - فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها**، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] - بوثلجة عائشة، **اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

[3] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التجارة الخارجية للدول العربية 2010**، مرجع سبق ذكره، ص45.

مليار دولار، والسبب في هذه الزيادة الكبيرة هو إرتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية[1]، أما عن سنة 2010 شهدت ارتفاعا ملحوظا بحوالي 69 مليار دولار ليستمر هذا الارتفاع خلال السنوات 2011، 2012 بحوالي 77 مليار دولار، 96 مليار دولار أي بنسبة 11.59% مقارنة بسنة 2012، أما عن سنة 2014 فقد شهدت ارتفاعا بحوالي 108 مليار دولار، وبعدها انخفضت سنة 2015 لتصل الى حوالي 98 مليار دولار، وبعدها انخفضت سنة 2015 لتصل الى حوالي 98 مليار دولار، أما عن نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية، فكانت لا تتجاوز 14% وهذا خلال سنة 2014، وتعتبر هذه النسب مرتفعة، حيث يعود سبب هذا التزايد الى انخفاض حجم الإنتاج الزراعي مقارنة بحجم احتياجات السكان في المنطقة العربية مما أدى الى إرتفاع قيمة الفاتورة الغذائية وكذلك إرتفاع قيمة الواردات من مستلزمات وتقنيات الإنتاج الزراعي بأسعارها المرتفعة وكذا في ظل موجات ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية[2].

3- **التجارة الزراعية العربية البينية:** تلعب التجارة الزراعية العربية البينية دور هاما في تحقيق الأمن الغذائي العربي، إذ أن زيادة حجم التبادل في السلع الغذائية بين الدول العربية، يؤدي الى تقليص قيمة الفجوة الغذائية العربية بخفض الواردات من السلع الغذائية من خارج الوطن العربي، وعلى المستوى العربي، مازالت تشكل حجم التجارة العربية نسبا متواضعة على الرغم من وجود العديد من العوامل المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، والرامية الى زيادة مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العالمية، وقد يعزى ذلك الى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البينية ممثلة بالقيود السعرية الناجمة عن إرتفاع التكاليف الخاصة بالتجارة إما بسبب زيادة أسعار مدخلات عناصر الإنتاج، أو بسبب عدم التنوع في النمط الإنتاجي، وعدم التخصص نميك عن إرتفاع تكاليف الشحن بين الدول، وعدم توافر أنظمة النقل الفعالة فيما بينها خاصة في مجال الترانزيت، أو بسبب وجود قيود أخرى ممثلة أساسا بضعف التنسيق والعمل العربي الموحد والجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي، إضافة الى فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المتاجر بها بين هذه الدول[3]، والجدول التالي يوضح تطور حجم التجارة الزراعية العربية البينية.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **قطاع الزراعة والمياه 2008**، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] – بوثلجة عائشة، **دور الإستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، 163.

[3] – أ.بوغزلة طلال، **تقرير عن تكلفة التجارة العربية البينية(1995-2010)**، جامعة الدول العربية، مصر، 2014،ص07.

الجدول(2-16): قيمة الصادرات والواردات والتجارة الزراعية العربية البينية خلال (2005-2015)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الوردات البينية	2.40	0.33	6.83	2.96	48.62	48.62	4.14	6.79	9.65	10.74	8.52
الصادرات البينية	2.94	3.95	4.82	4.02	7.30	6.43	8.58	11.48	12.32	15.59	10.27
التجارة البينية	5.34	8.52	11.65	6.98	56.31	10.58	15.38	21.14	23.06	28.58	18.80

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول المشار إليه أعلاه، نلاحظ أن حجم التجارة العربية البينية تمثل نسبة ضئيلة إذ لا تتجاوز عشر التجارة الإجمالية للدول العربية في السلع الزراعية، وتتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة للأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية، ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات مرتبطة بمدى توفر الفائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها، والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية، الاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية، فيما بينها.

وقد شهدت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية تطورا ملحوظا في حجمها خلال السنوات 2005-2006-2007 لتبلغ حوالي 5.34 مليار دولار، 8.52 مليار دولار، 11.65 مليار دولار، إلا أن سنة 2009 شهدت تطورا ملحوظا في حجم التجارة الزراعية البينية لتبلغ حوالي 56.31 مليار دولار، لتنخفض سنة 2010 الى حوالي 10.58 مليار دولار لتستمر في الارتفاع لتصل سنة 2014 الى حوالي 28.58 مليار دولار وبعدها تعاود النزول الى 18.80 مليار دولار سنة 2015.

إن هذا التذبذب في حجم التجارة الزراعية بين الدول العربية يعود أساسا الى الضعف الحاصل في قطاع الزراعة بمختلف البلدان العربية وما يترتب عليها من إنخفاظ في نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية على مستوى الوطن العربي وخاصة بالنسبة للحبوب والزيوت والسكر، مما أدى الى خروج السلع الزراعية الى حد كبير من دائرة التبادل التجاري ، بين الدول العربية، بالإضافة الى ذلك هناك أسباب أخرى تضعف من حركة التجارة العربية البينية منها ضعف البنى التحتية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية مثل ضعف شبكات النقل والمواصلات ووسائل الاتصال الحديثة، كذلك حالة الخلافات السياسية وضعف التنسيق فيما بين الدول العربية، أثر بشكل كبير في حركة التجارة البينية، بالإضافة الى عامل تفضيل المستهلك العربي للمنتجات الغربية على المنتجات ذات المنشأ العربي[1].

[1] – بوثلجة عائشة، **اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بشأن الزراعة وأثرها على تجارة السلع الزراعية في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

المطلب الثاني : مؤشرات عرض السلع الغذائية

أولا: محددات الطلب على الغذاء في المنطقة العربية: إن إمكانية حصول المستهلك على السلع الغذائية من متضمنات الأساسية لمفهوم الأمن الغذائي، وبجانب توفر الغذاء وكفايته، ومن أهم العوامل التي تؤثر على إمكانات الحصول على الغذاء تلك التي تؤثر في الطلب على السلع الغذائية بما فيها أسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني ونمو انتاج الغذاء.

1. **عدد السكان ومعدل النمو السكاني:** يعتبر عدد السكان ومعدل نموهم من العوامل الهامة المؤثرة على حجم الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وفي ظل الزيادة المستمرة في إعداد السكان الدول العربية وارتفاع معدلات نموها مقارنة بالمعدلات العالمية، مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة محدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة في المنطقة العربية، فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض من السلع الغذائية، وبالتالي يؤدي ذلك الى استمرار الارتفاع النسبي لأسعر تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك[1].

ومن جهة أخرى، هناك علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان ومعدل النمو السكاني مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا من خلال ثلاث جوانب هي:

- **الجانب الكمي:** وهو أن زيادة عدد السكان يزيد في حجم الطلب على الغذاء.
- **الجانب النوعي:** يتمثل في اثر نوعية عدد السكان من حيث المستوى العلمي والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء، حيث يسبب انخفاض التعليم ونوعيته الى ظهور سلوك غير رشيد يتمثل في ميل الأفراد الأقل تعليما الى الاستهلاك الترفيهي لتغطية القصور في الجانب الثقافي لديهم، بالإضافة الى قلة مساهمتهم الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية لهم.
- الجانب التوزيعي: يتمثل الجانب التوزيعي الجغرافي للزيادة السكانية نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف الى المدينة، حيث أن ظروف العمل أفضل ومستويات الأجور مرتفعة عما هو عليه الحال في المناطق الريفة[2].

[1] – المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي2014**، ص14.

[2] – بلعزوز علي، قومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر–دراسة قياسية–**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28/29مارس2014، ص05.

الشكل(2-5): العلاقة بين الطلب على الغذاء وعدد السكان

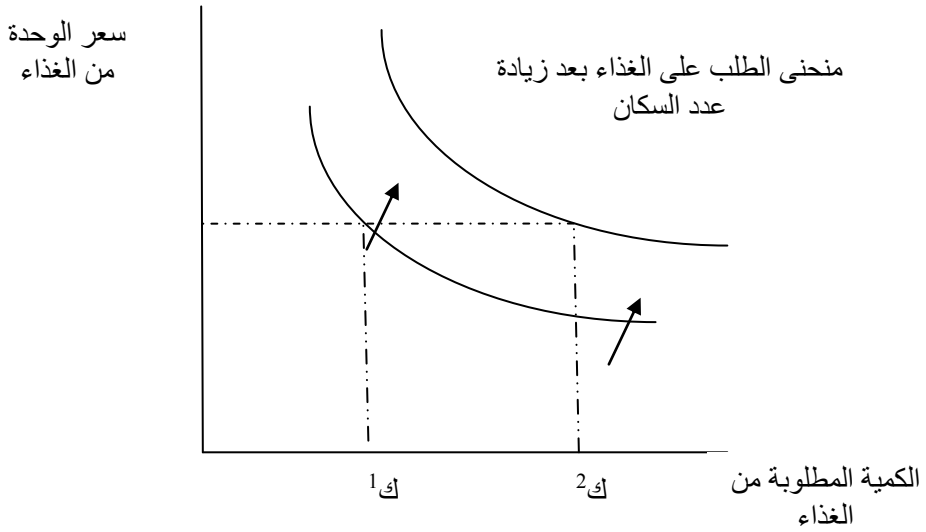

المصدر: السيد إبراهيم مصطفى وأخرون، **اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،ص 212.

وبخصوص الدول العربية يقدر إجمالي عدد السكان في العام 2015 بنحو 412 مليون نسمة ويعتبر معدل نموه البالغ 2.2% من بين اعلى المعدلات في العالم، ويقدر حجم القوة العاملة في الدول العربية بنحو 26.1 مليون عامل عام 2014، ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثير في حجم الطلب على السلع الغذائية الرئيسية مثل الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي الى إرتفاع الأسعار.

ويتركز نحو 82% من سكان الوطن العربي في ثمانية دول عربية وهي: مصر (22%)، السودان (11.5%) الجزائر(9.2%)، العراق(9%)، المغرب(9.2%)، والسعودية(7.3%)، وسوريا(6.8%)، واليمن(6.4%) وترتفع النسبة الى (88.8%) بإضافة سكان الصومال (3.6%) وتونس (3%)[1].

فمن خلال الجدول بالملحق (2-13) المتعلق تطور نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2005-2015)، نلاحظ أنه بالرغم من ارتفاع أعداد لسكان بمعدلات نمو كبيرة وثابتة تقريبا، إلا أنه في الجانب الآخر نلاحظ عدم ثبات معدلات نمو الناتج الزراعي، حيث يوضح الجدول أن الناتج الزراعي قد ارتفع من حوالي 70.278 مليون دولار سنة 2005 الى 128.389 مليون دولار سنة 2010 بزيادة نسبة تقدر بـ: 45.26% ويبقى هذا الإنتاج في الارتفاع ليحقق حوالي 141.134 مليون دولار سنة 2015، إلا أن هذا كله ليس كافيا لزيادة المتاح من السلع الغذائية، ويستلزم الأمر النهوض بالإنتاجية الزراعية من خلال صياغة إستراتيجية عربية للنهوض بالبحث ونقل التكنلوجيا الزراعية في الوطن العربي يكون فيها القطاع الخاص شريكا أساسيا وتحدد له موازنة سنوية

[1] – المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي2010**، ص26.

لمشاريع البحث ونقل التكنولوجيا فقط لتستدعي الحاجة لإنشاء أجهزة جديدة لوجود مراكز عربية مميزة للبحث ونقل التكنلوجيا يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذه الإستراتيجية[1].

2. **الدخل الحقيقي وأسعار الغذاء:** يعد دخل المستهلك العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلكين ولذلك فإنه من غير المتوقع حصول المستهلك على الغذاء المطلوب من غير الدخل، كتعبير عن القدرة الشرائية والاستهلاكية للمستهلكين، إلا إذا كان ذلك عن طريق الهبات.

ولا يمثل قيمة الدخل بمعزل عن المستوى السعري شيئا، فيعتبر السعر القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع وفي فهمنا لاعتبارات الأمن الغذائي نستطيع القول بأن دخل الفرد في البلد (أ) والبالغ 500 دولار شهريا هو أعلى من دخل مثيله في البلد (ب) والبالغ 450 دولار، إلا إذا ارتبط ذلك بالأسعار، فإذا كانت أسعار المواد الغذائية في البلد (ب) أدنى منها في البلد (أ) فإن مستوى المعيشة لمواطن البلد(ب) يمكن أن يكون حرا، إي أنه يخضع لعوامل السوق (العرض والطلب) وهذا ما يعرف بآلية السوق[2].

وعليه فإن مختلف أنواع الكميات والسلع الغذائية المكونة لسلة الغذاء تتأثر بمستويات الدخول بصفة أساسية بجانب تأثرها بعوامل أخرى خاصة في الأسر ذات الدخل المحدود، وفي هذا الصدد تتفاوت مستويات دخول الأفراد بدرجة كبيرة بين الدول العربية، حيث يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي تليها دول تونس، الجزائر، الأردن، فيما ينخفض نسبيا في دول أخرى مثل الصومال وبدرجة أقل في اليمن، وسوريا والسودان.[3]

يبين الجدول بالملحق (2-14) المتضمن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2005-2015)، تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2015، حيث نلاحظ أن نصيب الفرد في إرتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أنه بعدما كان المتوسط العام لسنة 2005 حوالي 3456.61 دولار وصل إلى غاية 7079.38 دولار سنة 2015، ويعود سبب هذا التزايد الى التنوع في مصادر الدخل بالإضافة الى كبر حجم القطاعات الإقتصادية للدول كذلك و إرتفاع أسعار البترول في بعض الدول المصدرة للنفط، حيث يصل متوسط نصيب الفرد الى أقصاه في كل من، الإمارات البحرين، السعودية، قطر، الكويت بنحو 43622.69-24448.12-24060.1-69191.6-30045.71 دولار على التوالي، بينما ينخفض نصيب الفرد بشكل واضح في كل من الجزائر وعمان وليبيا

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012** مرجع سبق ذكره ، ص34.

[2] – تواتي بن علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي وإستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة شلف، 2014/2013، ص175.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2016** مرجع سبق ذكره ، ص23.

بنحو 4176.21- 16756.93- 10263.54 دولار وبأكثر حدة في كل من العراق وموريتانيا واليمن بنحو 120.51- 1100.04- 1293.74 دولار وهذا لسنة 2015.

وبالرغم من كل هذا إلا أن متوسط الاستهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه للاحتياجات الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية في كثير من المجتمعات لأن الأهم توزيع مستويات الاستهلاك بين فئات الدخل المختلفة والتي تعتبر انعكاسا لمدى عدالة توزيع الدخل، ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل على أقل من دولار في اليوم يعتبر في فقر مدقع، ومن يحصل على اقل من دولارين فهو تحت خط الفقر، أي أن خطر الفقر المدقع يبلغ 365 دولار في السنة.[1]

3. **أوضاع الأمن الغذائي في السواق العالمية:** تستورد كافة الدول العربية الغذاء من خراج حدود الوطن العربي وبدرجات متفاوتة في سعيها لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة بخاصة الحبوب والزيوت والسكر، والمنتجات الحيوانية، ولذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي توثر تأثيرا مباشرا على إمكانيات الدولة لإتاحة هذه السلع لمواطنيها وكذلك قدرة مواطنيها في الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين[2].

وتعتبر أزمة 2008 أكبر مثال على تأثر المواطن العربي بتقلبات أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، حيث شهدت هته الأسواق إرتفاعا ملحوظا في أسعار السلع الغذائية الرئيسية والتي كانت في السابق تشهد حالة استقرار إلا أنه مع مطلع عام 2006 اتجهت أسعار الغذاء العالمية الى الإرتفاع السريع وغير المسبوق، وهذا وتائر متلاحقة حتى بلغت هذه الأسعار ذروتها مع نهاية النصف الأول من عام 2008، لتتجاوز معدل 75%[3] ، وبالتالي أثر ذلك على زيادة قيمة الواردات الغذائية العربية، مما يعني زيادة الفجوة الغذائية العربية وارتفاع تكلفة استيراد الغذاء.

توضح بيانات الجدول بالملحق(2-15) المتعلق بمتوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية أنه على الرغم من تراجع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية بين عامي 2015 و2016، إلا أنها لاتزال أعلى من مستوياتها خلال الفترة (2004-2006) التي سبقت سنوات الأزمة الغذائية العالمية، وقد تراجعت الأسعار بين عامي 2015و2016 نتيجة للتحسن المتواصل في الإنتاج وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي الأمر الذي أدى الى وفرة المعروض من السلع الغذائية.

[1] – إبراهيم سلمان، **الأمن الغذائي العربي والتغيرات الإقليمية العالمية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، بدون سنة نشر، ص 128.

[2] – المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير اوضاع الأمن الغذائي، 2013** مرجع سبق ذكره ، ص22.

[3] – محمد حمدي سالم، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية**، الهيئة العربية للاستثمار ولإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار العربي، سبتمبر،العدد06، 2008، ص59.

ثانيا: المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية ونصيب الفرد منه: تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسبا من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للفرد، هذا الجهد يختلف ثماره من دولة لأخرى، ويقصد بالمتاح للاستهلاك هي الكميات المنتجة محليا في الوطن العربي من تلك السلع مضافا إيها الكميات المستوردة، ومطروحا منها الكميات المصدرة فضلا عن التغير في كميات المخزون.

فمن خلال الجدول بالملحق (2-16) المتعلق بالمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)، نلاحظ أن السلع الغذائية المتاحة بكميات معتبرة في الوطن العربي هي:

- **القمح والدقيق:** يحتل هذا المنتج المرتبة الثانية في الكميات المتاحة خلال السنوات 2005-2016 حيث تراوح بين 48.63 مليون طن سنة 2005 و58.60 مليون طن سنة 2016 هذا بمعدل نمو حوالي 0.12% حيث تشكل هذه السلع نسبة 38.34% من أجمالي الاستهلاك للواد الغذائية في المنطقة العربية.

- **جملة الحبوب:** يتصدر الحبوب المراتب الأولى في الكميات المتاحة للاستهلاك خلال سنوات الدراسة حيث يتراوح بين 102.82 مليون طن سنة 2008 و 117.30 سنة 2016، وهذا بمعدل نمو حوالي: 0.11% وتشكل هذه السلعة نسبة 4.91% من إجمالي الاستهلاك للمواد الغذائية في الوطن العربي.

- **الخضر والفواكه:** تحتل المرتبة الثالثة بحوالي 46.12و 28.51 مليون طن على التوالي خلال سنة 2005 و58.00، 37.90 مليون طن خلال سنتي 2016 و2015 بمعدل نمو يبلغ حوالي 12.39% بالنسبة للخضر و 1.81% بالنسبة للفواكه.

- اما عن المرتبة الرابعة فهي **للألبان** ومنتجاتها بكميات متاحة للاستهلاك تقدر ب: 39.54 مليون طن سنة 2012 ومعدل نمو يقدر بـ : 0.11% أما عن الإجمالي المتاح فيقدر بـ : 11.88% من إجمالي الاستهلاك في المنطقة العربية.

بصفة عامة فإن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية شهد تطورا خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة 2005-2006-2007-2008 بكميات تقدر بحوالي: 260.48 مليون طن، 262.32 مليون طن، 263.97 مليون طن، 271.01 مليون طن، 282.77 مليون طن على التوالي، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث انخفض قليلا سنة 2010 ليصل الى حوالي 279.73 مليون طن، ويبقى المتاح للاستهلاك للمواد الغذائية خلال السنوات 2011، 2012، 2013 في تذبذب فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض متأثرا بكميات الإنتاج وبأسعارها في الأسواق العالمية، وبعد هذه الفترة شهد المتاح ارتفاعا مستمرا وبوتيرة ثابتة خلال السنوات 2014، 2015، 2016 بكميات تقدر بـ: 304.29، 308.71، 306.09 مليون طن.

1. متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في الوطن العربي:

يرتبط نصيب الفرد من مختلف المجموعات السلعية بما هو متاح من الاستهلاك والذي يرتبط بدوره بحجم المنتج ومنها المتوفر من تجارة الصادر والوارد من كل هذه السلع، كما يحدد نصيب الفرد من السلعة تطور عدد السكان في كل دولة.

نلاحظ من خلال الجدول بالملحق (2-17) المتعلق بمتوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية العربية خلال (2005-2016)، أن متوسط نصيب المستهلك العربي من المجموعات الغذائية خلال فترة الدراسة (2005-2016) سجلت معدل نمو موجب لكن بشكل متواضع يتراوح بين (0.10 الى 0.17%)، حيث انقسمت المجموعات الغذائية الى ثلاث مجموعات في نسبة متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات، حيث يحتل كل من الدقيق والخضر ، والفاكهة والذرة الشامية المراكز الثلاثة الأولى على التوالي في نسبة متوسط المتاح خلال فترة الدراسة ككل بكمية تقدر بـ: 152.91 كلغ/للفرد، 133.63 كلغ/للفرد، 91.31 كلغ/للفرد، 83.40 كلغ/للفرد، على التوالي، أما عن المجموعة الثانية والمتكونة من الرز والسكر (المكرر) فقد بلغ نسبة المتوسط المتاح للفرد كمية تقدر بـ: 28.43 كلغ /للفرد، و27.79 كلغ/للفرد، على التوالي بينما تتكون المجموعة الثالثة من الزيوت واللحوم الحمراء، واللحوم البيضاء، الأسماك بكميات تقدر بـ: 15.13 كلغ/للفرد، 13.27 كلغ/للفرد، 10.88 كلغ/للفرد، 8.95 كلغ/للفرد.

وتعتبر مادة القمح والدقيق من المواد التي شهدت إنخفاظ في متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك فيها حيث كانت حوالي174.50 كلغ/للفرد، سنة 2015 انخفضت الى 142.22 كلغ/للفرد، حيث تعتبر هذه الكمية كبية بالمقارنة من نظيراتها في العالم وذلك بأكثر من الضعف أي بنحو 111%، وفيما يخص سلعة الأرز فإن نصيب الفرد منها في الوطن العربي يقل عن المتوسط على المستوى العالمي إذ بلغ نحو 26.60 كلغ بما يعادل نحو 54.2% عل مستوى العالم.

أما عن المنتجات الحيوانية فقد شهدت تذبذبا في تطور نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك بشكل عام خلال الفترة 2005-2015، حيث شهدت بداية الفترة (2005-2008) تراجعا في نصيب الفرد فكانت اللحوم البيضاء حوالي 12.40 كلغ/للفرد، 10.90 كلغ/للفرد، 11.27 كلغ /للفرد على التوالي، أما عن اللحوم الحمراء فقد ارتفع نصيب الفرد في نفس الفترة ليسجل حوالي 15.30 كلغ/للفرد، 15.45 كلغ/للفرد، 16.00 كلغ/للفرد على التوالي.

2. **الميزان الطاقوي للفرد**:يوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون للمستهلك قدرت متوسطاتها اليومية عام 2016 بنحو: 3957.66 كلغ

كالوري، 118.98 غرام بروتين، 47.04 غرام دهون، وهي تزيد عن المعادلات العالمية في حالة السعرات الحرارية والبروتين التي تقدر بنحو 2870 كيلو كالوري، و80.5 غرام بروتين، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو 82.6 غرام دهون، والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون[1].

الجدول(2-17): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون

الدول	السعرات الحرارية (كيلو كلوري/يوم)	بروتين (غرام/يوم)	الدهون (غرام/يوم)
الأردن	3149.0	82.9	101.1
الإمارات	3215.0	98.2	102.7
البحرين	3321.0	105.0	87.0
تونس	3362.0	98.0	87.1
الجزائر	3296.0	92.0	76.6
جيبوتي	2526.0	63.5	59.9
السعودية	3122.0	87.0	96.2
السودان	2346.0	75.0	69.2
الصومال	1568.0	56.0	18.0
العراق	2489.0	61.4	69.0
عمان	3143.0	88.3	90.4
فلسطين	2392.0	62.0	41.0
قطر	3160.0	90.0	85.0
الكويت	3471.0	104.4	115.8
لبنان	3181.0	80.3	106.1
مصر	3517.0	104.2	62.4
المغرب	3334.0	95.6	65.2
موريتانيا	2791.0	80.1	79.6
الوطن العربي	2965.7	84.7	78.5
العالم	2870.0	80.5	82.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**،مرجع سبق ذكره، ص25

من خلال الجدول المتعلق بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في المنطقة العربية نلاحظ أن متوسط الفرد من السعرات الحرارية والبروتين والدهون المقدر بـ: 2965.7 سعره حرارية، 84.7 غرام بروتين تعتبر مرتفعة بالمقارنة بالمستوى العالمي والبالغ حوالي: 2870.0 سعرة حرارية، 80.5 غرام بروتين، بينما ينخفض متوسط الفرد من الدهون على المستوى العالمي حيث يقدر نصيب الفرد العربي حوالي 78.5 غرام بينما العالم يقدر بحوالي 82.0 غرام.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2016** مرجع سبق ذكره، ص29.

كذلك إذا ما نظرنا الى الدول العربية بشكل فردي فنلاحظ أن مجموعة الدول العربية السعرات الحرارية فيها تتجوز المتوسط العام للمنطقة العربية وكذلك العالم ككل، فنجد كل من الأردن ومصر ولبنان في المشرق العربي، وكل من تونس، الجزائر، المغرب، في المغرب العربي والإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت في شبه الجزيرة العربية، وينخفض المتوسط في باقي الدول العربية وهي الصومال، فلسطين السودان، في حين يرتفع متوسط نصيب الفرد من البروتين في كل من الإمارات والسودان والجزائر والمغرب، مصر والسعودية، البحرين، تونس، وينخفض بشكل كبير في كل من جيبوتي، العراق، الصومال، فلسطين عن المتوسط العربي الذي يقدر بـ: 84.7 غرام والعالمي بـ: 80.5 غرام.

أما عن الدهون فهناك مجموعة معتبرة من الدول العربية تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد متوسط العام للوطن العربي وللعالم ككل وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، قطر، الكويت، لبنان، حيث سعود سبب هذا التفاوت هو اختلاف مجموعة من العوامل وهي العادات الغذائية، تضاريس الحوال الجوية، أعداد السكان بالإضافة الى ذلك المتاح من السلع الغذائية لكل دولة.

ثالثا: فاقد الحصاد وحجم المخزون الإستراتيجي للغذاء: ترتكز عملية التنمية الزراعية في الوطن العربي على دعامتين رئيسيتين هما التنمية الرأسية والتنمية الأفقية، وتتم عملية التنمية الرأسية عن طريق الارتفاع بإنتاجية المساحة المزروعة باستخدام التكنولوجيات الإنتاجية المختلفة ، أما التنمية الأفقية فتتم عن طريق التوسع في المساحة المزروعة من خلال استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة. ويعتبر الفاقد من المحاصيل الزراعية بأنواعها عاملاً مشتركاً بين نوعي التنمية المشار إليهما حيث أن المحافظة على نوعية الإنتاج وكميته يساهمان في الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الزراعية بنوعيها، أما عن المخزون الإستراتيجي من الغذاء فتعتبر ركنا أساسيا من أركان استقرار الدولة، إذ يساهم في مواجهة الأزمات التي تحصل سوآءا كانت سياسية أو اقتصادية أو طبيعية بحيث يحقق المخزون نوعاً من الاستقرار لحين وجود حلول لتلك الأزمات.

1- **فاقد وهدر الغذاء في الوطن العربي**[1]: الفاقد يعني الكميات المفقودة من السلعة اثناء مرحلة الإنتاج وما قبلها وحتى ما بعد الحصاد(خلال سلسلة القيمة للسلعة)، أما الهدر فيعني الكميات المهدرة في مرحلة الاستهلاك النهائي وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن ثلث الغذاء المتاح للإنسان يتم هدره بما يعادل 1.3 مليار طن سنويا، حيث يتم هدر 45% من الفاكهة والخضر، ونحو 35% من الأسماك والمأكولات البحرية، ونحو 30% من الحبوب و 20% من منتجات الألبان و 20% من اللحوم تهدر سنويا على المستوى العالم.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، ص 78

وتتأثر عملية الحصاد بثلاث مراحل وهي: مرحلة ما قبل الحصاد، وتعتبر مرحلة التجهيز للنضج والقطف وتتعلق بالاهتمام بعمليات التربية وحماية المنتج من الإصابات والضرر بسبب الحشرات والأمراض والظروف الجوية، ومن ثم مرحلة الحصاد نفسها وهي مرحلة هامة جدا تتعلق بالتوقيت السليم بالدرجة الأولى حسب نوع المنتج وظروفه المناسبة للحصاد، وتشتمل بالاعتبار العمالة المدربة وطريقة الجمع والقطف إما باليد أو باستخدام الآلات الحديثة وكذلك مرحلة ما بعد الحصاد وتشتمل التبريد التجفيف والتمليح والتدخين والتخزين والفرز والنقل[1].

كما تشير هذه الإحصائيات الى أن الفاقد من الأغذية والهدر الغذائي من منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا يقدر بأكثر من 60 مليار دولار أمريكي سنويا وبما يصل الى 250 كيلوغرام للفرد الواحد، وتصدر منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا 36 مليون طن من القمح في السنة، غير أنها تهدر أكثر من 16 مليون طن في السنة، مع أن منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا هي مستورد صاف للأغذية، إلا أن الفاقد والمهدر لديها يبلغ 20% من الحبوب و 50% من الفاكهة والخضار و 16% من اللحوم و 27% من الأسماك وثمار البحر، وتظهر التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا الهدر الغذائي عمق المشكلة، ففي كل مرة يسجل فيها فاقد الأغذية تفقد معه جميع الموارد الطبيعية المستخدمة لنمو هذا الغذاء وتجهيزه وتوضيبه ونقله وتسويقه، فمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا تهدر مثلا حوالي 42 كلم2 من المياه سنويا بسبب الفاقد من الأغذية والمهدور منها، ولهذا تأثيرات كبرى في منطقة تعد إحدى أكثر مناطق العالم شحا في المياه، والجدول التالي يوضح الفاقد والهدر من الإنتاج الغذائي العربي.

الجدول(2-18): فاقد وهدر السلع الغذائية الرئيسية بالوطن العربي عام 2017

الوحدة: مليون طن

المجموعات الرئيسية	الإنتاج	مرحلة الإنتاج	مرحلة مابعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الإستهلاك	ٱجمالي	% إجمالي الفاقد والهدر
مجموعة الحبوب	47.96	2.874	3.838	0.955	1.919.	4.793	14.38	18.62
البطاطس	13.62	0.20	0.31	0.39	0.16	0.23	1.29	1.67
جملة البقوليات	1.38	0.004	0.002	0.002	0.001.	0.001	0.01	0.01
البذور الزيتية	7.72	0.179	0.46	0.54	0.15	0.15	1.48	1.92
جملة الخضر	71.36	10.254	4.48	5.61	7.29	6.17	33.80	43.78
جملة الفاكهة	37.10	3.284	3.01	3.61	4.49	3.89	18.28	23.68
جملة اللحوم	9.79	0.098	0.02	0.43	0.43	0.6	1.58	2.04
الأسماك	5.23	0.031	0.2	0.4	0.4	0.2	1.23	1.59
الألبان ومنتجاتها	28.00	0.458	1.66	0.55	1.94	0.55	5.16	6.68
الإجمالي	222.16	17.38	13.98	12.49	16.78	16.59	77.21	100.00

المصدر: المنضمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2017**،ص 79.

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، ص 96.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفاقد والهدر من الإنتاج الغذائي العربي قد بلغ حوالي 77.21 مليون طن بنسبة 34.75% من إجمالي الإنتاج من هذه السلع والمقدرة بنحو 222.16 مليون طن عام 2017، ويمثل الفاقد في المراحل التي تسبق عملية الاستهلاك (الإنتاج، الحصاد والتخزين، التصنيع، التعبئة، التوزيع) ما نسبته 78.53% من إجمالي السلع الغذائية الرئيسية، مما يعني أن هناك فواقد كبرى نوعا وكما حتى قبل أن يصل الغذاء الى المستهلك.

وتحتل الخضر المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في كمية الفاقد والهدر في الوطن العربي بنسبة 34.78% وتليها مجموعة الفواكه بنسبة 23.68% ومن ثم الحبوب بنسبة 18.62% بينما يمل الفاقد والهدر في الألبان واللحوم والبذور الزيتية والبطاطس والأسماك والبقوليات ما نسبته 6.68% ، .1.0% 1.59% ، 1.67%، 1.92% ،2.04% من إجمالي الفاقد والهدر بالوطن العبي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية على الترتيب.

إن أهم أسباب تدهور الجودة وزيادة نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية والحيوانية ترجع الى نقص العمالة المدربة وإجراء عملية التداول بعنف، وضعف كفاءة عملية التخزين وسوء إدارة التحكم بالحرارة والرطوبة وضعف مستوى الفرز والتغليف والتعبئة، إضافة الى تدني كفاءة وسائط النقل والناقلين، بينما تتمثل أهم معوقات ما بعد الحصاد (الهدر) في قلة البحوث المتخصصة في هذا المجال، وضعف البنية التحتية الأساسية مثل الطرق ووسائط النقل والتخزين، وعدم توفر التدريب للعاملين والمختصين في هذا القطاع والمواد التدريسية المتخصصة في المعاهد والجامعات وكذلك ضعف وعي المستهلك والمجتمع لأهمية معاملات ما بعد الحصاد، وضعف البيانات والمعلومات التسويقية للمتغيرات في السواق العالمية، إضافة الى دور لقطاع الخاص العامل في مجال التخزين والتبريد والتسويق[1].

وعليه وجب على الدول العربية بذل جهود فاعلة في التقليل من الكميات الكبيرة من الفاقد في السلع الغذائية وذلك من خلال مجموعة من التدابير أهمها[2]:

- رفع الوعي لدى المستهلكين والمنتجين.
- تطوير البيانات التحتية مثل المخازن المبردة والصوامع ووسائل النقل المبردة والمجهزة.
- تطوير الخدمات التسويقية ونظم قواعد بيانات المعلومات التسويقية.
- تحسين العمليات الزراعية في مراحل ما قبل وبعد الحصاد.
- الارتقاء بكفاءة التصنيع الغذائي.
- تطوير نظم تقييم فاقد وهدر الغذاء.

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**،مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، ص 23.

2- **حجم المخزون الاستراتيجي**: يرتبط مفهوم المخزون الإستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي وهو أمر متعارف عليه دوليا، وهو عبارة عن سلع غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين. وذات نمط غذائي سائد. حيث يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومات، وتكون زائدة عن احتياجات الأسواق الآنية الطبيعية، وتستخدم في حالات معينة مثل (الكوارث الطبيعية، الحروب، الإرتفاع المفاجئ غير الطبيعي في الأسعار، تغير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حالة عدم إنتاجها).[1]

وتصنف المخزونات الغذائية الى قسمين هما:

-**مخزونات احتياطية لكبح الأزمات**: وهي الاحتياطات التي تخزنها الدولة بغية المحافظة على استقرار أسعار السلع، الغذائية والحيلولة دون انفلاتها وارتفاعها فوق مستوى معين حماية للمستهلك، مع الحرص على عدم انخفاضها دون مستوى معين حماية للمنتجين.

-**مخزونات غذائية للطوارئ**: وهي الاحتياطات الإستراتيجية الحكومية من الأغذية التي يتم تخزينها تحسبا للطوارئ والأزمات، تعتبر الحركة في حجم المخزون من المؤشرات الهامة لأوضاع الأمن الغذائي فهي تعكس أوضاع المعروض من السلع الغذائية ومدى توفرها وكفايتها لمقابلة الطلب عليها[2]، وترتبط كميات المخزون من السلع الغذائية بالتغيرات الموسمية التي تحدث في كميات إنتاجها، وتستخدم الدول المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض مستويات الأسعار تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون، اما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة، لذا احتلت قضية الاحتياطي الغذائي أو المخزونات الاستراتيجية أولى أولويات صناع القرار سوآءا على المستوى العربي أو العالمي لاسيما بعد الأزمات العالمية، وتتراوح فترة المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية ما بين 03 أشهر الى حوالي 12 شهر.

[1] – فلاح سعيد جبر، **الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 18، العدد الثاني، سبتمبر 1997، ص 119.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2015**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الجدول (2-19): تطور حجم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (2005-2016)

الوحدة: ألف طن

السلعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة التغير
القمح	75393.97	11290.32	12107	16394	14250.5	15400.3	18304.5	55300	56600	1549.06	1310.45	-98.26
الأرز	3016	3075	3049	3992.81	3764.82	1091.7	1010.8	1813.6	2600	252.61	266.35	-91.17
الزيوت النباتية	-	-	616.8	9218.31	114.166	270.4	267.7	270.4	300	799.61	823.6	33.53
السكر (المكرر)	360.4	403	437.8	434.6	507.662	693.5	666.6	617.5	360	275.8	323.1	-10.35

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، أعداد مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول أن محصلة الحركة في حجم المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية في بعض الدول العربية، تشير الى تراجع شديد، حيث شهد مخزون القمح انخفاض كبير يقدر بنسبة: 98.26%، فبعدما كان حوالي 75 ألف طن سنة 2005 انخفض الى حدود 12 ألف طن خلال السنوات 2006 الى 2011، ويعود سبب هذا التراجع الى الأزمة الغذائية العالمية والتي أدت الى انخفاض المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية نتيجة لإنخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها وكذلك الأرز بـ: 91.17% ، السكر بـ: 10.35%، ومن بين الأسباب التي أدت ايضا الى تراجع المخزون هو ازدياد حجم الإستهلاك بالمقارنة مع حجم الإنتاج للمحاصيل الزراعية، ومجموع الحبوب، السكر.

أما عن الزيوت النباتية، فقد شهدت خلال السنوات 2007 الى 2015 نموا إيجابيا في المحصلة بنسبة تقدر بـ: 33.53%، إلا أنه اذا أخذنا مراحل النمو بشيء من التفصيل نجد أنه هناك تذبذب في حجم الإنتاج فنلاحظ أن 2006 بلغ الإنتاج 616 الف طن لينخفض الى حدود 114 ألف طن لسنة 2009 وبعدها شهد نموا مستمرا الى 300 ألف طن سنة 2013، 800 ألف طن سنة 2014، 823 ألف طن سنة 2015، ويعود سبب هذا التحسن في الإنتاج في الوطن العربي الى الإهتمام المتزايد بتطوير المخزون العربي من السلع الغذائية الرئيسية بالإضافة الى التحسن في معدلات تساقط المطار وزيادة المساحة المزروعة بهذه المحاصيل.

تواجه الدول العربية بصفة عامة عداد من المخاطر المتصلة بإمدادات الحبوب وتقلبات اسعارها العالمية نتيجة اعتمادها على واردات الحبوب وبخاصة القمح، حيث تبلغ الطاقة التخزينية للاحتياطي الغذائي في الوطن العربي وفقا لدراسة البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حوالي ما يعادل إستهلاك القمح لمدة (06) اشهر ويكفي المخزون التقديري لمدة (04) اشهر ونصف، وعلى الرغم من أن الدول العربية تعتبر من اكبر الأقاليم المستوردة للقمح، إلا أن حجم مخزونها لحوالي 11 دولة من القمح قدر بنحو 4.44% فقط من المخزون العالمي للقمح خلال لسنة 2017.

ونظرا لتفاوت إمكانيات الدول العربية فيما يختص بمخزونات الاحتياطي الغذائي، فإنه قد يكون من المناسب أومن الضرورة إقامة مخزونات غذائية إقليمية تمكن من عقد صفقات الشراء الجماعية، وتساعد على مقابلة حالات الطوارئ الغذائية وموازنة أسعارها في الوطن العربي ويكون للقطاع الخاص الدو الرئيسي فيها[1].

المطلب الثالث : فجوة الأمن الغذائي العربية.

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الإقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، مما ادى ذالك الى وجود فجوة غذائية خاصة في مجموعة الحبوب الغذائية الرئيسية.

أولا: واقع الفجوة الغذائية في المنطقة العربية: يرتبط العجز الغذائي في المنطقة العربية لمحصلة الفرق بين الإنتاج المحلي والاستيراد (صافي الواردات) لمختلف السلع الغذائية، وبسبب تخلف القطاع الزراعي وعدم ومواكبته لمعدلات النمو السكاني وزيادة الطلب على السلع الغذائية الى وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الأساسية، وهذا العجز استمر لسنوات عديدة، والجدول التالي يوضح تطور الفجوة الغذائية العربية.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014**، ص 13.

الجدول(2-20): تطور حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية خلال (2005-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الفجوة	18.6	18.09	24.9	43.18	36.98	34.34	34.83	36.71	34.36	34.18	33.50	32.18
معدل النمو	-	0.16	37.64	37.41	-14.35	-7.1	1.42	5.4	-6.4	0.52	-1.98	-3.94

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، أعداد مختلفة

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة الفجوة الغذائية العربية في تطور وارتفاع ملحوظ، حيث عرفت الفترة (2006-2008) ارتفاعا كبيرا في حجم الفجوة الغذائية فكانت سنة 2006 حوالي 18.9 مليار دولار انتقلت الى 24.9 مليار دولار بنسبة إرتفاع تقدر بحوالي 37.64% ثم انتقلت الى 43.18 مليار دولار بنسبة زيادة تقدر بـ: 37.14% ويعود سبب هذه القفزة الرهيبة الى قيمة الفجوة الى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة سنة 2008، إلا أن هذا الاستمرار في الارتفاع لم يدم طويلا، حيث شهدت السنوات التي تلت الأزمة إنخفاظ في قيمة الفجوة الغذائية الى حوالي 39.98 مليار دولار سنة 2009 بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه سنة 2008 واستمر هذا التراجع الى غاية 2011 بقيمة 34.83 مليار دولار، لكنها إرتفعت مجددا سنة 2012 لتصل الى حوالي 36.71 مليار دولار، وانخفضت بعدها الى حوالي 34.36 مليار دولار سنة 2013، حيث يعود هذا التراجع في قيمة الفجوة الى الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتحسين وزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية من خلال برامج ومشروعات ذات علاقة بالأمن الغذائي والتي يمكن أن توضع في إطار مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.[1]

وبقيت قيمة الفجوة في انخفاض مستمر خلال السنوات 2014-2015-2016 الى حوالي: 34.18، 33.50، 32.81 مليار دولار ويعود سبب هذا التراجع الى الانخفاض في أسعار النفط بالإضافة الى التحسن في مستوى المخزون الإستراتيجي لبعض السلع الغذائية الرئيسية.

1. **تركيبة الفجوة الغذائية العربية:** تتشكل الفجوة الغذائية العربية من مختلف السلع المكونة لسلة الغذاء العربي والتي يمكن توضيحها في الجدول بالملحق (2-18) المتعلق بقيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال (2005-2015).

[1] - المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2013** مرجع سبق ذكره، ص29.

فمن خلال بيانات الجدول المشار إليه أعلاه، نلاحظ أن هناك عجز مزمن ومتفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية، في مقدمتها الحبوب بحوالي 71.2% من الإجمالي قيمة الفجوة لسنة 2015، ويحتل القمح من حيث الاهمية النسبية المركز الأول في قائمة السلع ذات الفجوة المرتفعة بنسبة تقدر بحواليك 44% من قيمة فجوة الحبوب ونحو 31.4% من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية، تليه اللحوم بنسبة 17.4%، والألبان بنسبة 8.7% والسكر بـ: 8.6% والزيوت بـ: 6.5%، ومن حيث تطور هذه الفجوة الغذائية العربية، فقد عرفت قيمة الفجوة ارتفاعا مستمرا خلال السنوات(2005-2009) فكانت سنة 2005 حوالي 18.6 مليار دولار، وانتقلت الى 24.9 مليار دولار ثم الى 36.38 مليار دولار، وبعدها انخفضت الى حدود 34.00 مليار دولار خلال السنوات 2010 الى 2014 لتعاود النزول خلال سنتي 2015و2016 بحوالي 33.50 مليار دولار و 31.81 مليار دولار حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الفجوة الغذائية حوالي 84.30 دولار عام 2015ونحو 79.75 دولار سنة 2016 محققا بذلك تراجعا نسبيا في المتوسط العام.

بينما نلاحظ كذلك من خلال الجدول أن جملة الخضر والفواكه قد حققت إكتفاءا ذاتيا تاما، وهذا خلال فترة الدراسة اي من سنة 2005 الى 2015 وذلك في حدود 03 الى 08 مليون دولار، كذلك عرف منتج البطاطس إكتفاءا ذاتيا هو كذلك خلال السنوات 2011-2012-2013-2014-2015بحوالي: 0.1-0.01-0.13-0.17-0.11-0.07 مليار دولار، أما عن اللحوم بمختلف أنواعها فقد كانت الفجوة في تطور وارتفاع مستمر خلال سنوات 2005 الى 2013 بحوالي 1.40 مليار دولار الى غاية وصولها 4.29 مليار دولار سنة 2013، وبعدها شهدت تراجعا خلال السنوات 2014، 2015، 2016، لتتراوح عند القيمة 6.80 مليار دولار، أما عن الأسماك فقد سجلت فائض في إنتاجها إلا أن هذا الفائض في تراجع مستمر فبعد ما كان حوالي 1.48 مليار دولار سنة 2005 انخفض الى 53 مليار دولار سنة 2010 ليبقى مستقرا خلال السنوات 2011 الى غاية 2013 ليعاود الارتفاع سنة 2014 ليحقق مبلغا يقدر بحوالي 1.42 مليار دولار وبعدها 1.31 مليار دولار سنة 2015 وينخفض الى 076 مليار دولار سنة 2016.

2. **التوزيع الجغرافي للفجوة الغذائية العربية:** تختلف مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية وفقا لأعداد السكان ومستويات دخولهم، والنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا بجانب حجم الموارد الزراعية الطبيعية المساحة وكفاءة استخدامها[1].

فمن خلال الجدول بالملحق (2-19) المتعلق بمساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال (2008-2015)، نلاحظ أن هناك أربعة دول تساهم في ما يقارب حوالي 50% من قيمة الفجوة الغذائية العربية، حيث

[1] – المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2016** مرجع سبق ذكره ، ص30.

تحتل السعودية المرتبة الأولى في نسبة مساهمتها في قيمة الفجوة بحوالي: 18.58% سنة 2016، والثانية هي الإمارات بنسبة 15.20% والجزائر 13.24% ومصر 12.09% وشهدت نسبة مساهمة الدول في قيمة الفجوة تذبذبا ملحوظا حيث كانت خلال سنة 2008 في كل من السعودية والجزائر ومصر حوالي: 19.60% 10.60%، 14.20% ، على التوالي، انتقلت الى 20.20%، 12.79% ، 15.18% سنة 2011،لتعاود وتنخفض الى 18.58%- 13.24% - 12.09% ، سنة 2016.

في حين عرفت بعض الدول العربية الأخرى زيادة في نسب مساهمتها، إلا أن المغرب شهدت انخفاضا في نسبة المساهمة من 8.3% سنة2008 الى 0.29% سنة 2012 ثم 02% سنة 2014، ويعود هذا التفاوت في نسب مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية الى عدة عوامل من بينها أعدا السكان وأنماط معيشتهم، بالإضافة الى ضعف الموارد الزراعية وعدم نجاعة السياسات الزراعية ومستوى دخولهم.

ثانيا: معدلات الإكتفاء الذاتي: إن معرفة نسب الإكتفاء الذاتي وتحليلها تعطي لنا صورة عن مستوى الإنتاج لمختلف السلع الغذائية، فتبين مقدرة الإنتاج المحلي على توفير الاحتياجات الاستهلاكية ومجابهة الطلب المتزايد، ومدى مساهمته في المتاح من الغذاء للاستهلاك[1].

الجدول(2-21): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعة السلع الغذائية في الوطن العربي (2005-2015)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموعة الحبوب	49.7	56.3	48.0	45.4	49.2	44.6	45.6	42.7	41.7	52.6
القمح والدقيق	49.9	58.0	46.8	41.7	49.8	42.8	43.6	46.4	40.6	51.5
الشعير	32.4	41.6	30.3	21.6	21.5	40.7	40.6	29.9	35.8	40.6
الأرز	70.6	74.6	73.8	74.1	58.6	55.9	596	68.8	60.1	62.5
الذرة الشامية	36.2	38.1	33.5	35.3	38.5	30.9	29.2	30.3	28.7	30.8
البطاطس	100.6	101.0	98.5	101.5	99.2	101.2	100.1	99.5	100.1	105.4
السكر (مكرر)	38.5	33.4	28.5	29.2	26.5	33.4	30.4	30.6	31.5	35.7
البقولية	56.2	59.8	64.5	56.2	57.7	55.5	50.9	53.6	58.3	65.2
الزيوت والشحوم	28.1	27.8	37.7	36.8	31.3	36.8	39.3	34.4	39.1	35.1
الخضر	100.1	99.7	102.5	101.8	103.2	102.7	100.9	100.1	100.0	113.1
الفاكهة	95.5	96.8	97.6	98.1	100.3	97.5	96.3	96.2	96.9	107.9
جملة اللحوم	80.9	81.3	81.6	81.9	78.5	75.5	73.3	73.6	73.9	77.5
الألبان ومنتجاتها	71.4	70.9	68.6	70.1	74.0	77.7	73.8	74.8	75.9	82.2
البيض	95.9	96.4	98.6	98.8	38.8	95.6	97.5	95.8	95.4	97.5
الأسماك	103.1	103.8	105.7	105.9	108.3	100.7	100.9	102.8	99.1	102.2

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2011** مرجع سبق ذكره ، ص51.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن في المجمل معضم السلع الغذائية الرئيسية حققت نسب اكتفاء ذاتي معتبرة ومتزايدة وهذا خلال فترة الدراسة باستثناء اللحوم الحمراء فقد شهدت تراجعا بسبب انخفاض في أعداد الثروة الحيوانية خلال السنوات 2010 الى 2015، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في نسب الإكتفاء الذاتي من الحبوب والسكر والخضر والفواكه، إلا أن معدلات الإكتفاء بقيت في مستوياتها أو حققت تراجعا كما هو الحال بالنسبة للقمح والبطاطس والبقوليات والزيوت النباتية والألبان، وبقيت السلع الغذائية تتوزع على ثلاث مجموعات من حيث نسب الإكتفاء الذاتي:

- **المجموعات الغذائية ذات معدلات الإكتفاء الذاتي المرتفع:** تضم هته المجموعة تلك السلع التي تزيد معدل الإكتفاء الذاتي فيها على 95% وتندرج ضمنها : البطاطس، الخضروات، الفواكه، البيض، السمك.

فالبطاطس مثلا فقد حققت إكتفاءا ذاتيا تاما خلال السنوات 2006،2005 في حدود 100%، إلا أنه لم يستمر هذا الوضع وبدأ في التذبذب خلال السنوات 2008-2012 في حدود 99% وبعدها عاود الارتفاع خلال السنوات 2014، 2015 ليحقق نسب 105.4%، 102.3% على التوالي، أما عن جملة الخضر فنلاحظ أنها قد سجلت في الفترة (2005-2013) استقرارا في معدلات الإكتفاء الذاتي في حدود 100% ليشهد قفزة نوعية سنة 2014 الى حدود النسبة 113.1% إلا أنها لم تدم طويلا لتنخفض سنة 2015 لتصبح 1105.6% أما عن الفواكه فقد شهدت السنوات الأولى من فترة الدراسة تزايدا في نسب الإكتفاء الذاتي من حدود 95% الى 100% بين السنوات 2005الى 2009، لتشهد إنخفاظ سنة 2010 لتصبح 97.5% لتعاود الارتفاع الى 107.9% و103.3% بين سنتي 2014و2015 وكذلك الأسماك التي سجلت معدلات تفوق 100% خلال الفترة (2005-2014) لتصل الى نسبة 105.9% سنة 2015ن أما عن البيض فقد حقق إكتفاءا ذاتيا في حدود 95 الى 98% خلال السنوات 2015-2015 حيث أن هذه النسبة بقيت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض في حدودها، وتعتبر الجزائر من بين الدول المكتفية ذاتيا من هذه السلعة.

- **المجموعات الغذائية ذات المعدلات المتوسطة:** تدخل ضمن هذه الفئة المجموعات الغذائية الرئيسية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي تتراوح بين 50% و90% وتشمل المجموعات الغذائية الفرعية التالية: مجموعة اللحوم الحمراء، الأرز، البقوليات، الألبان، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مادة الأرز شهدت تذبذبا في نسبة الاكتفاء، فنلاحظ في الفترة (2005-2008) نسبة مقبولة نوعا ما في حدود 72% لتنخفض هذه النسبة بين سنتي 2010-2011 بـ: 55.9% و59.6% لتعاود الارتفاع خلال السنوات 2012-2013-2014 لتصبح على التوالي: 68.8%-60.1%-62.1%، لتنخفض مرة أخرى بـ: 57.7% سنة 2015، أما عن البقوليات فقد حققت الدول العربية إكتفاءا ذاتيا يغطي نصف حاجياتها منها حيث تتراوح بين 56.2% 56.5% في الفترة

2005-2007 بينما تراوحت بين 56.3% سنة 2008، 50.7% سنة 2012 ، إلا أنه شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة 2013، 2014 الى حدود 62.5% لينخفض بعدها الى 57.7% سنة 2015، وبالنسبة للحوم فقد حققت معدلات اكتفاء معتبرة تراوحت بين 73.6% 81.9% خلال فترة الدراسة، لكن هذه النسب شهدت تذبذبا خلال السنوات 2005-2008 حيث تراوحت في حدود 81.5% لتنخفض بين سنتي 2009 الى 2014 الى حدود 74% لتعاود الارتفاع سنة 2015 لتصبح 80.0%، أما عن الألبان ومشتقاتها فقد شهدت الفترة 2005-2013 تذبذبا في نسب الإكتفاء الذاتي في حدود 68% الى 77% لترتفع الى 82.2%، 84.2% خلال سنتي 2014-2015، إلا أن هذا التذبذب غير ملائم في ظل استمرار أسعار الغذاء في الارتفاع وارتباط المتاح من الغذاء في الدول العربية بها.

- **المجموعات الغذائية ذات المعدلات المنخفضة:** تضم هذه المجموعة تلك السلع الغذائية التي يقل فيها معدلات الإكتفاء الذاتي عن 50% وتشمل كل من الحبوب والسكر وجملة الزيوت والشحوم، فمن خلال الجدول يتبين أن الحبوب تتصدر القائمة لما تمثله من ثقل اقتصادي وغذائي، بإعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا، ومع ذلك فإن نسبة الإكتفاء الذاتي من هذه المجموعة في تذبذب ملحوظ وفي ادنى مستوياته حيث شهدت الفترة (2005-2009) نسبة اكتفاء ذاتي تتراوح بين 56.3% و 48.0% لتنخفض الى 41.7% و45.6% للسنوات 2010- 2013 لتعاود الارتفاع سنة 2014 لحدود 52.6% وتنخفض بعدها الى حدود 45.6% سنة 2015، ويعود هذا التراجع في نسب الإكتفاء الذاتي الى تراجع في الكميات المنتجة خلال هذه الفترة مع استمرار العجز التجاري لنفس الفترة.

ثالثا: مؤشرات التبعية الغذائية العربية: يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من المواد الاستهلاكية الأساسية، وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان لنقص التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، ويضم هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية والتي يعبر كل منها عن بعد من الأبعاد لظاهرة التبعية الغذائية، إذ يلقي كل منها الضوء على مدى اعتماد بلد ما على الخارج في تدبير حاجاته الغذائية والتي تفيد في تقويم وضعية التبعية الغذائية في فترة زمنية معينة[1]، ولتحديد درجة التبعية الغذائية لمختلف الأقطار العربية وجب استخدام المؤشرات الغذائية التالية:

1. **مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء:** وهو معكوس نسبة الإكتفاء الذاتي الغذائي، وقد تم احتساب هذا المؤشر من نسبة الإكتفاء الذاتي لمجموع السلع الغذائية الرئيسية، وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس الأهمية النسبية لها على سلم الحاجات الأساسية، وبما أنه أصبح معروف أن جوهر مشكلة الغذاء تنبع من كون الغذاء

[1] – أحمد عبد الغفور، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008،ص255.

سلعة غير مرنة أي أنه لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد على مستوى العالم، وأن هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من أقطار العالم وبخاصة الأقطار النامية، وعليه يمكن استخراجه من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الإعتماد على الخارج} = \frac{\text{الكمية المستوردة}}{\text{الكمية المتاحة للإستهلاك}} \times 100$$

الجدول(2-22) : مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء

	عدد الكان (ألف نسمة)	الحاجيات الغذائية (طن)	المخزون الإستراتيجي	المؤشر
2008	342864.73	48001.06	8616.538	17.95
2009	353395.82	49475.41	8874.673	17.94
2010	361370.24	50591.83	8668.032	17.13
2011	362163.27	50702.86	18304.5	36.10
2012	371527.4	52013.84	19692.8	37.86
2013	369480.35	51727.25	56600	109.42
2014	377701.14	52878.16	1549.06	2.93
2015	387281.34	54219.39	1310.45	2.42

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، أعداد مختلفة.
- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نسب جملة الاعتماد على الخارج قد سجل ارتفاعا خطيرا خلال المدة 2005-2015 ففي محصول الحبوب شهد المؤشر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض من 48.8% سنة 2006 الى 64.57% سنة 2013 إلا أن المؤشر بصفة عامة في سلعة الحبوب يشهد ارتفاعا كبيرا، أما عن مادة البقول فقد ارتفعت النسبة من 56.97% سنة 2005 الى 64.62% سنة 2010 لتنخفض الى نسبة 28.38% سنة 2014، حيث شهد المعدل العام لمؤشر البقول 53.99% خلال مدة الدراسة، في حين بلغت مادة السكر معدلات قصوى في مؤشر الاعتماد على الاستيراد حيث تراوحت النسبة بين 83.61 و112.65% وكان المعدل العام لمؤشر هذه المادة هو 97.93 % خلال مدة الدراسة، أما مادة الزيتون فقد شهدت تذبذبا في مؤشرها، فكان المؤشر 79.46% خلال سنة 2005 ليرتفع الى 90.81% سنة 2008 وينخفض الى 84.16% سنة 2012، ليعاود الارتفاع سنة 2014 الى حدود 93.84% وهذا بمعدل عام 81.28%، بينما تعتبر مادتي اللحوم والألبان من المواد التي مؤشراتها بعيدة عن منطقة الخطر نظرا لانخفاض مؤشراتها، حيث حققت مادة الألبان مؤشر 35.42% سنة 2015 ليرتفع هذا المؤشر الى حدود 50.33% سنة 2011 ليعاود وينخفض الى حدود

26.21% سنة 2015 بينما المعدل العام لهذه المادة يبلغ 35.96%، أما بالنسبة لمادة اللحوم فتعتبر من بين السلع التي هي بمنئ على منطقة الخطر اي أن المنطقة العربية تعتمد على الاستيراد لاستهلاك هذه المادة بشكل قليل بالمقارنة مع مختلف السلع ذات الأهمية البالغة.

2. **مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات الكلية:** يفيد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها الكلية، وبالتالي كلما زادت قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية وكانت الدولة أقل حرجا من منظور التبعية الغذائية.

الجدول(2-23): مؤشر جملة مدفوعات الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات الكلية

	متوسط الفترة 2009-2005	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
الأردن	26.64	0.38	0.41	0.57	0.15	0.15	2.57
الإمارات	2.77	0.07	0.07	0.06	0.05	0.04	0.28
البحرين	4.09	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.39
تونس	9.00	0.09	0.09	0.15	0.09	0.06	0.86
الجزائر	9.56	0.12	0.07	0.18	0.11	0.15	0.93
جيبوتي	36.64	0.65	0.65	0.65	0.49	0.46	3.59
السعودية	5.61	0.05	0.06	0.06	0.06	0.09	0.54
السودان	3.13	0.00	0.06	0.10	0.12	0.03	0.31
سوريا	11.04	0.29	0.25	0.25	0.05	0.05	1.08
الصومال	1.01	1.16	1.16	1.16	0.88	0.84	0.57
العراق	5.79	5.89	5.89	5.89	0.06	0.06	2.14
عمان	3.31	0.03	0.02	0.02	0.02	0.05	0.31
فلسطين	28.45	0.47	0.48	0.22	0.08	0.07	2.71
قطر	1.32	0.01	0.02	0.02	0.01	0.03	0.13
الكويت	2.18	0.02	0.02	0.01	0.01	0.00	0.20
لبنان	31.86	0.40	0.73	0.87	0.83	0.81	3.23
ليبيا	4.48	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.42
مصر	25.74	0.36	0.49	0.47	0.35	0.46	2.53
المغرب	15.82	0.22	0.23	0.22	0.00	0.16	1.51
موريتانيا	33.90	0.24	0.24	0.24	0.17	0.16	3.18
اليمن	28.50	0.40	0.51	0.49	0.37	0.35	2.78
المجموع	13.85	052	0.55	0.56	0.19	0.19	1.44

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على **تقارير صندوق النقد العربي**، أعداد مختلفة.

يتضح من خلال هذا الجدول أن نسبة هذا المؤشر على المستوى العربي قد بلغ نحو 1.44% مما يعني أن الوطن العربي يعتبر في منطقة الأمان الغذائي في ظل إجمالي المدفوعات من الواردات الغذائية الى قيمة صادراتها بسبب إرتفاع قيمة الصادرات البترولية، كما تبين أن أكثر البلدان العربية أمانا بالنسبة لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة (2005-2015)، أما أكثر الدول العربية أمانا هي الإمارات ، قطر الكويت، عمان، السودان، بـ: 0.28% 0.13% ،0.20% ،0.31%، 0.31% على التوالي ويعود سبب هذا الأمان الكبير هو إرتفاع قيمة صادراتها بحكم أنها دول تعتمد على البترول في صادراتها وعليه تكون قيمة صادراتها مرتفعة، أما الدول التي تأتي في المرتبة الثانية والتي تعتبر هي كذلك في منطقة الأمان الغذائي هي: البحرين، السعودية، الصومال، ليبيا، تونس، الجزائر ينسب تتراوح بين 0.39% و 0.93% ويعود هذا الارتفاع القليل في نسبة المؤشر هو معضم الدول لديها تنوع في صادراتها ولكن بكميات متواضعة أدت الى انخفاض قيمة صادراتها وبالتالي إرتفاع المؤشر، أم المجموعة الثالثة من الدول العربية التي تعتبر في منطقة التبعية الغذائية العادية، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في كل منها نحو : 2.57% بالنسبة للأردن، 3.23% للبنان، و2.53% لمصر، 3.18% لموريتانيا، و2.78% لليمن، والملاحظ أن هذه الدول مؤشراتها مرتفعة نوعا ما بسبب تخبط معظمها في الحروب والنزاعات الأهلية أدت الى زعزعت الهياكل والقطاعات الإقتصادية لديها وبالتالي إنخفاظ قيمة صادراتها الى العالم الخارجي مما أدى الى إرتفاع قيمة هذا المؤشر الدال على أن هذه الدول لا تعتمد بشكل كبير في الاستيراد على القيمة المحصلة من الصادرات الكلية لديها.

3. **مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية:** يقيس هذا المؤشر إمكانية الدول العربية في مواجهة المشاكل الغذائية المتعلقة بنقص التمويل من المواد الغذائية للدول العربية لأسباب سياسية وعسكرية أو اقتصادية بدلالة المخزون الإستراتيجي من السلع الغذائية الى جملة الحاجات الغذائية، أي أنه إذا توقف الإمداد الغذائي عن طريق الاستيراد لأحد السباب المذكورة آنفا، هل يمكن للمخزون الإستراتيجي الغذائي المخصص لهذه الحلات أن يغطي هذا العجز أم لا، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول(2-24): مؤشر مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية من مادة القمح

	عدد الكان (ألف نسمة)	الحاجيات الغذائية (طن)	المخزون الإستراتيجي	المؤشر
2008	342864.73	48001.06	8616.538	17.95
2009	353395.82	49475.41	8874.673	17.94
2010	361370.24	50591.83	8668.032	17.13
2011	362163.27	50702.86	18304.5	36.10
2012	371527.4	52013.84	19692.8	37.86
2013	369480.35	51727.25	56600	109.42
2014	377701.14	52878.16	1549.06	2.93
2015	387281.34	54219.39	1310.45	2.42

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنضمة العربية للتنمية الزراعية:

- تقرير اوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذا المؤشر شهد خلال السنوات 2008،2009 استقرارا بـ: 17.95% ، 17.94% على التوالي لينخفض سنة 2010 الى 17.13% ، ليقفز بعدها الى حدود 36.10% 37.86% خلال سنتي 2011،2012 على التوالي، بعدها شهدت قفزة قياسية سنة 2013 ليبلغ حوالي 109.42% ويعود سبب هذا الارتفاع الى المخاطر والصراعات التي شهدتها المنطقة العربية، ليتهاوى مرة أخرى الى أدنى مستوياته سنة 2014، 2015 بـ: 2.93% ، 2.42% على التوالي، من خلال هذا التحليل نستنتج أن عدم قدرة الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قد يؤدي الى المجاعة وبالتالي حدوث ضغوط سياسية تؤدي الى عدم الاستقرار.

إن تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية يؤدي الى تفاقم درجة الانكشاف الغذائي وبالتالي يؤدي الى تطور التبعية الغذائية بشكل مستمر، فارتفاع كميات وقيمة المستوردات من السلع الإستراتيجية وارتفاع قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع نتيجة لطبيعتها التي تجعل الدولة تتحمل في كل سنة مزيدا من فروق الأسعار، مما يثقل كاهلها ويزيد من حجم ديونها الخارجية، والتبعية الغذائية بالإضافة الى استنزاف المستمر والمتصاعد للموارد الإقتصادية تتحمل بلا شك في طياتها مخاطر التبعية والمتمثلة في استعمال الدول المتقدمة للغذاء كسلاح للضغط على الشعوب المستوردة من أجل تطبيق سياساتها أو تأييدها أو السكوت عن ممارستها في العالم[1].

[1] – أحمد عبد الغفور، **نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، مرجع سبق ذكره،ص263.

المبحث الثالث: معوقات تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

من أهم العوامل التي أدت محدودية إنتاج الغذاء في العالم العربي وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية هي:

المطلب الأول: المعوقات الطبيعية والبشرية:

بالرغم من محدودية الموارد الطبيعية في المنطقة العربية فإنها تتعرض للعديد من مظاهر التدهور نتيجة إرتفاع معدلات النمو السكاني والضغط على قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة وبخاصة موارد الأراضي والمياه، ومن أهم تلك المظاهر تدهور التربة وشح المياه وإنخفاض المساحات الغابية نتيجة الأساليب الزراعية الخاطئة مثل تقليل فترات الإراحة، وعدم تعويض العناصر المغذية بشكل مناسب، وسوء إدارة المياه، والإفراط في الرعي، علاوة على إستخدام الأراضي الهامشية وما يعنيه ذلك من مزيد من تدهور الأراضي وتدني الإنتاجية، بالإضافة الى إستنزاف المخزونات السمكية نتيجة الصيد الجائر وإستخدام تقنيات الصيد غير المناسبة[1].

أولا– المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية: تعتبر الأرض والمناخ من بين أهم العناصر التي تؤثر على إنتاجية القطاع الفلاحي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي كما أنهما عنصرين يصعب التحكم فيهما، لهذا يجب علينا تفادي النتائج السلبية الناتجة عن التغيرات المفاجئة في هذين العنصرين ، فمثلا عندما نتحدث على الموارد الأرضية فإرتفاع ملوحة التربة تؤثر على تناقص الإنتاج الزراعي وتحد من التوسيع الزراعي، ففي العراق يعاني 73% من أراضيها المروية إلى نسب متفاوتة من درجات الملوحة، حيث تقدر مساحة الأراضي المالحة نحو 2.25 مليون هكتار منها 10% ذات ملوحة مرتفعة و 70% ملوحة متوسطة كذلك بالنسبة للأراضي الزراعية بمصر حيث تقدر نسبة التملح 32%.[2]

حيث أدت هذه الارتفاعات الى انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة إضافة الى ارتفاع تكاليف الصرف وتوفير أنظمة الري المتقدمة.[3]

كما تعاني مجموعة أخرى من الأقطار العربية من مشكل التصحر، حيث تبلغ مساحة الأراضي الجافة في العالم حوالي 54 مليون كيلومتر مربع أي حوالي 36.1% من مساحة العالم بـ : 5.169 كيلومتر مربع مهددة بالتصحر كل عام، أما في الوطن العربي فإن المناطق الجافة وشبه الجافة تشغل جانبا كبيرا ومؤثرا يقارب 60% من مساحة الوطن العربي، فيما تشغل الصحاري ثلثي المساحة الكلية بينما تقدر المساحات المهددة بالتصحر بنحو 20% من جملة المساحة الكلية للوطن العربي ويقع معظمها في إقليم المغربي العربي وإقليم حوض النيل والقرن الإفريقي[4]، وتتوزع الأقطار العربية من حيث نسبة المساحة المتصحرة الى عدة فئات، هي[5]:

---

[1] - طارق بن موسى الزدجالي، صلاح عبد القادر عبد الماجد، **الأمن الغذائي والتعاون الإفريقي**، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، طرابلس، ليبا، 25-2010/09/26، ص06.

[2]– لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3]– محمد رفيق حمدان، مرجع سبق ذكره ،ص150.

[4]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤثرات التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، جانفي 2003، ص 39.

[5]- محمود جميل الجندي، **أثر التوجيه الجغرافي في خطط التنمية في الوطن العربي (التصحر أنموذجا)**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 418، ديسمبر 2013، 62

- الأقطار التي ترتفع نسبة اللتصحر فيها الى أكثر من 90% من مساحتها الكلية وتشمل الإمارات والبحرين، وجيبوتي والسعودية والكويت ومصر.
- الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها مابين 76% و90% وتشمل الأردن والجزائر وعمان وليبيا.
- الأقطار التي تتراوح نسبة التصحر فيها مابين 50% و70% وتشمل تونس والمغرب وموريتانيا واليمن.
- الأقطار التي تقل فيها نسبة التصحر عن 50 % وتشمل السودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين.

وتعود أسباب مشكلة التصحر في الوطن العربي الى[1]:

- إنخفاض مستويات إستغلال مصادر المياه السطحية.
- تدني إنتاجية المراعي والغابات.
- تدني خصوبة التربية في الأراضي الجافة وفي تركيبتها.
- زيادة الإنجراف والتعرية المستمرة وزحف الرمال على الأراضي الزراعية.

أما بالنسبة للغابات فتفتقر الدول العربية الى وجود مساحات كثيفة من الغابات، نظرا لوقوع معظم أراضيها ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وتتسم نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة الجغرافية بالثبات النسبي، إذ بلغت نحو 7% تقريبا كمتوسط للفترة 1990-2010، كما تقلصت هذه النسبة كثيرا بعد إنفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان في 2011 وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% في المتوسط من المساحة الإجمالية لكل بلد، كما تتجه مساحة المراعي الطبيعية بالوطن العربي نحو الإنخفاض، ويعد هذا الإنخفاض ذا أثر كبير على الإنتاج الحيواني بالوطن العربي، إذ أنها تمده بنحو 39% من حاجاتها، وهي بذلك تساهم بشكل فعال في إمداد الوطن العربي اللحوم والألبان، كما تلعب دورا هاما في مجال حماية البيئة، إذ أنها تثبت التربة من الإنجراف وتحمي المنشآت المائية وتسهل تسرب المياه الجوفية وتوفر الظروف الملائمة للحياة البرية[2].

ويتركز حوالي 95 % من الغابات في ستة دول عربية هي السودان التي تستحوذ على 78% من مساحة الغابات في الدول العربية، تليه الجزائر والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن، وتتعرض الغابات في الدول العربية لانتهاكات عديدة كالاستغلال التجاري الجائر، والإزالة والتحطيب وعدم تجديد الغابات ورعايتها، ويبلغ المعدل السنوي لإزالة الغابات في الدول العربية حوالي 1.3% من مساحة الغابات الإجمالية، حيث يعتبر مرتفعا بالمقارنة مع المعدلات العالمية التي لا تتجاوز 0.2% سنويا.[3]

ثانيا: المعوقات المائية: تكتسب قضية المياه في الوطن العربي والعالم، أهميتها وخطورتها من تعداد الأبعاد المتعلقة بها فهي تشمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، فالنسبة للعالم ككل فتعتبر الأرقام المتعلقة بالمياه العذبة مقلقة، فهي لا تمثل أكثر من 3% من مجمل المياه الموجودة في كوكبنا الأرضي 77.6% من هذه النسبة على هيئة جليد

[1]- لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان، الخرطوم، السودان، دون سنة النشر، ص 10.

[3]- الصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سبق ذكره، ص ص 42- 43.

و21.8% مياه جوفية والكمية المتبقية والتي تمثل 0.6% هي المسؤولة عن تلبية احتياجات أكثر من ستة مليارات من البشر في كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي والصناعي وسائل الاحتياجات اليومية.

أما عن الوطن العربي فبالرغم من أنه يضم عشر مساحة اليابسة فإنه يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من 1% فقط من كل الجريان السطحي للمياه وحوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم.[1]

فمن البديهي أن تزايد السكان سوف ينعكس على طلب الماء، وبالتالي سوف يؤدي إلى الضغط على الموارد المائية و اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب عليها، فنصيب الفرد من المورد المائي المتجددة على الصعيد القومي لا يتجاوز الـ 1057م^2 في السنة، وبهذا فإن هذا النصيب هو أقل من خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو 1200 م^2 في السنة، وإذا ما أخذنا بالحساب التفاوت الكبير بين الموارد المائية لمختلف الأقطار العربية فإنه يتبين لنا أن قرابة 85% من سكان الوطني العربي يعيشون دون خط الفقر المائي،[2] بالإضافة إلى ذلك تبلغ مساحة الدول العربية بالإجمالي بـ 1.4 مليار هكتار، وهي موزعة بالنسبة للبنية الزراعية على النحو التالي:

الجدول(2– 25): التوزيع النسبي لمساحة الدول العربية وفق البيئة الزراعية السائدة

نوعية البيئة الزراعية	معدل هطول الأمطار ملم/سنويا	نسبة كل بيئة زراعية الى مجمل المساحة	صلاحية كل بيئة للإستثمار الزراعي
أرض صحراوية	أقل من 100ملم	%66.4	لاتصلح للزراعة ويمكن إستصلاح جزء منها في حالة توفر مياه الري
أرض قاحلة الجافة	100الى300 ملم	%15.6	تصلح للمراعي فقط في حالة حسن إدارتها للحفاظ على تجدد غطائها النباتي
أرض جافة وشبه جافة	300الى600 ملم	%10.6	تصلح لزراعة الحبوب والبقوليات الشتوية والربيعية والأشجار المثمرة والزيتون واللوزيات
ارض شبه رطبة الى رطبة	أعلى من 600 ملم	%7.8	تصلح لزراعة المحاصيل وبعض الخضروات والأشجار المثمرة باستثناء الحمضيات والخضروات والمحاصيل الأخرى التي تزرع ريًا
المجموع	-	%100	

المصدر: صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2010، ص43.

تقع تسعة دول عربية في بيئة صحراوية قاحلة وجافة وهي السعودية ومصر والإمارات والكويت وعمان وقطر والبحرين وجيبوتي وموريتانيا وتشكل مساحتها 31 % من إجمالي المساحة العربية، حيث لا تصلح أراضي هذه الدول للزراعة إلا إذا توفرت على مياه الري باستثناء نسبة ضئيلة في شرق السعودية وشمال موريتانيا لا تزيد على 1% من مساحة كل منها.[3]

---

[1]– ملفات خاصة: **شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم** ،متاح على:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/10c3a7a6-2ce5-42f5-a1b7-82abdadccb65
اطلاع يوم 2018/08/29: 13.00 سا

[2]- محمود زنبوعة، **الأمن المائي الغذائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا ، مجلد 23، العدد الأول ،2007 ،ص 182.

[3]- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 44.

ثالثا: معوقات مناخية: إن تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد والأمن الغذائي تعتبر من أكثر التحديات التي تواجه السياسية العالمية تعقيدا وترابطا وإلحاحا، وتتوقع الأوساط العلمية في العالم إرتفاع متوسط درجات الحرارة بما يتراوح من درجتين 2^0 الى 4^0 بحلول نهاية القرن، مما نتج عنه أخطار متعددة تهدد الإنتاج الزراعي

ولتغير المناخ بالفعل أثرا شديدا على ما يقارب بليون نسمة من فقراء العالم، وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى أن هناك حوالي 895 مليون شخص يعانون الجوع، وقد يرتفع هذا العدد بنسبة قدرها 20% بحلول عام 2050 إذا لم تتخذ تدابير جادة لمكافحة تغير المناخ.

والعلاقة بين تغير المناخ ونظم إنتاج الأغذية علاقة معقدة، فلتغير المناخ أثار سلبية على الزراعة، في حين أن الممارسات الزراعية ونظم إنتاج الأغذية مسؤولة عن إلحاق الضرر بالبيئة، وتؤثر في المحددات الإجتماعية والبيئية للصحة، وتعجل بتغير المناخ الذي يتسبب فيه الإنسان، وعلاوة على ذلك فإن هذا التغير يقوض التمتع بالحق في الغذاء، وهو تأثير يعاني منه بشكل غير متناسب من كانت مساهمتهم في حدوث الإحترار العالمي هي الأقل ومن هم الأشد هشاشة في مواجه تأثيراته الضارة[1].

إن سكان البلدان العربية وصانعي السياسات قد جربوا بالفعل أثار تغير المناخ من إرتفاع درجات الحرارة، الى زيادة حدوث الظواهر القصوى مثل الجفاف والفيضانات السريعة، والتي أصبحت هي السلوك الجديد، لقد كان العام 2010 هو الأكثر حرارة منذ أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر عندما بدأ العمل على إحصاء ذلك النوع من البيانات، حيث سجلت في ذلك العام 19 دولة إرتفعت فيها درجات الحرارة، خمس منها كانت عربية من بينها الكويت التي سجلت رقما قياسا بلغ 52.6^0 في العام 2010 وتلاها الرقم 53.5^0 في العام 2011 وتحظى الظواهر المناخية المتطرفة بتغطية إعلامية واسعة النطاق في الوسائل المحلية، فقد اظهر إستطلاع جرى في المنطقة العربية عام 2009 أن أكثر من 90% من الناس ممن لإستطلاع آرائهم يوافقون على أن تغير المناخ أصبح واقعا ملموسا ويعود السبب في ذلك الى حد كبير الى النشاطات البشرية، ويعتقد 48% منهم أن هذا التغير يشكل تحديا خطيرا لبلدانهم، وقد إنقسم المشاركون في هذا الإستطلاع الى قسمين متساويين حول مسألة ما إذا كانت حكومتهم تتصرف بالشكل المناسب من أجل معالجة وتوجيه قضايا تغير المناخ، وقد كان معظم الأفراد الذين شاركوا في عينة الإستطلاع ينتمون الى الفئة المجتمعية الأفضل تعليما وثقافة، لكنها أظهرت أن هناك أساسا متينا ورغبة جادة لإتخاذ إجراءات عملية بشأن تغير المناخ في المنطقة العربية[2].

رابعا: المعوقات المتعلقة بالمورد البشري: بلغ عدد السكان الزراعيون في الدول العربية عام 2009 حوالي 88.4 مليون نسمة أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 2% بالمقارنة بالعام السابق،[3] ويعود سبب ذلك التراجع إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، وإلى معاناة القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الانتاجية والدخل

[1] - الجمعية العامة للأمم المتحدة، **الحق في الغذاء**، تاريخ الإطلاع: 2019/04/10، على الساعة: 19:30 على الرابط: https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=55f2913b4

[2] - البنك الدولي، **تقرير حول التكيف مع المناخ في البلدان العربية**، واشنطن، 2012، ص17.

[3] - صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام وهذا بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي أغلبها إلى الهجرة والنزوح هربا من الظروف المعيشية القاسية، كما يعانون من مشاكل أخرى مثل ضعف الخدمات الضرورية في الريف من صحة وتعليم، وعدم التوازن في توزيع الموارد الاستثمارية مما خلف عدم التوازن في المستويات المعيشية والخدمية بين الريف والمدينة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والماهرة والمدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي عادة ما تكون إحدى أولويات أي مشروع استثماري، والملاحظ أن التكوين في قطاع الزراعة لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما كان الجب في رفع المستوى التقني والمستوى المهاري لدى العمال، ليس نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي من جهة أخرى.

كما اتضح جليا مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الانتاجية الزراعية، حيث نجد أن عددا من المعاهد لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية إذ نجدها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية بدلا من أن تكون مراكز تدريب الإطارات الميدانية.[1]

ومن هنا نجد أن نسبة القوى العاملة في الزراعة إلى القوى العاملة الإجمالية تتباين بدرجة كبيرة إذ تفاوتت من 2% إلى 7% من مجموع القوى العاملة في الدول العربية وتوزعت هذه النسبة في عام 2006 إلى ثلاث فئات وهي:

الفئة الأولى: الدول التي لا تقل نسبة القوى العاملة في الزراعة عن طريق 30% إلى القوى العاملة الإجمالية وهي الصومال، موريتانيا، السودان، المغرب، تونس، مصر، عمان.

الفئة الثانية: الدول التي تبلغ نسبة القوى العاملة في الزراعة بين 11% و 29% من القوى العاملة الإجمالية وتشمل ستة دول وهي اليمن، العراق، سوريا، الجزائر، تونس.

الفئة الثالثة: الدول التي لا تقل فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة عن 10% وهي ستة دول السعودية، الإمارات الأردن ليبيا البحرين لبنان.[2]

ومن المشاكل الصعبة المتصلة بالعمالة الزراعية هي إنخفاض مستوى إنتاجية العامل مما يؤدي الى تدني مستوى الإنتاج الوطني وعدم تلبية الحاجات الغذائية للسكان وبالتالي تضطر تلك الدول الى إستيراد الغذاء من الخارج وتتباين إنتاجية العامل الزراعي بين الدول العربية حيث يرجع أسباب هذا التباين الى تدني الإنتاجية الى ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والإجتماعية والضعف النسبي في الإستثمار الزراعي وعدم توفر الهياكل القاعدية بالإضافة الى الخلل في السياسات الزراعية والسياسات السعرية[3].

---

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز الدراسات الموحد العربي بيروت ، ط1، جويلية 2010، ص 313، 314.

[2]- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] - قصوري مريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص96.

المطلب الثاني :العراقيل المتعلقة بالخدمات المساندة للقطاع الزراعي

تعاني معظم الدول العربية من نقص الهياكل القاعدية بشكل متفاوت في بعض الدول مثل الصومال، موريتانيا والسودان، ويقل حدته في دول أخرى كما هو الحال في دول الخليج.

ويشكل القصور الشديد في هذه البنى الأساسية، عقبات في سبيل تطوير القطاع الزراعي في بعض الدول العربية مثلا، تتسم موانئها بنقص التجهيزات الضرورية،والطرقات السليمة، وتنعدم حركة المواصلات في موسم الشتاء في السودان والصومال .بالإضافة إلى مشكلات أخرى تعيق القطاع الزراعي وهي مشكلات التخزين بسبب عدم توفر الطاقات التخزينية للمحاصيل الزراعية وأيضا تتميز بعض الدول العربية بالتخلف وعدم توفر الصناعة الزراعية إلى جانب ذلك، تعتبر المعوقات المالية من أصعب ما يواجه القطاع الزراعي، ولاسيما تلك المتعلقة بانخفاض نسبة الاستثمارات في الزراعة، وكذا ضعف معدل التكوين الرأسمالي في المجال الزراعي وما قد ينجر عنه انخفاض في معدلات النمو، فضلا على محدودية العائد المالي للمزارع وعدم تمكنه من الحصول على التقنيات الزراعية المتطورة.أيضا، نقص الائتمان الزراعي الذي يتيح للمزارع استعمال مستلزمات الإنتاج المتطورة.

أولا: المعوقات التي تواجه التسويق الزراعي: لا تتناسب السياسات الحكومية في معظم البلاد العربية، مع الأهمية المحورية للزراعة وتطوير المنافذ التسويقية لها والمشكلة الأساسية تكمن في استمرار افتقار السياسات الاقتصادية في البلاد العربية عموما إلى البرامج التي تراعي أهمية العمليات الإنتاجية بحد ذاتها ولا يزال التسويق الزراعي يحتاج إلى الكثير من الاهتمام الحكومي لإزالة العقبات التي تواجه القطاع الخاص.

وتتسم المسالك التسويقية في معظم الدول العربية، بانخفاض الكفاءة ونقص المؤسسات المنظمة لعمليات توفير و تبادل المعلومات التسويقية بالإضافة إلى أن ضعف شبكات المواصلات يعرقل أنظمة التوزيع ويضاعف أيضا من التكلفة النهائية.

و هناك تفاوت كبيرة في مستوى الخدمات التسويقية في البلد الواحد، فقي مصر تفتقر الأسواق القريبة من مراكز الإنتاج، إلى خدمات التبريد فيما تمتاز الأسواق المركزية للجملة في كل من القاهرة والإسكندرية، بتطورها وارتباطها بشبكة جيدة من الطرق السريعة .والوضع الأفضل من ذلك في الأردن وسوريا حيث توجد مضلات متحركة في الحقول لجمع المحصول وللفرز الأولي قبل النقل إلى التعبئة .ومع ذلك توجد تقديرات تشير إلى أن خسائر عمليات ما بعد الحصاد للفاكهة والخضار في الأردن تصل إلى حوالي30 %سنويا.

وهناك كذلك ضعف واضح في وسائل تخزين الحبوب في عدد من البلدان العربية، ولا تقتصر نتائج ذلك على خسارة كميات من الغذاء فحسب، بل تؤدي أيضا إلى إضاعة الموارد التي تستخدم في إنتاج الغذاء، والتي كان يمكن أن تستخدم لإنتاج منتجات غذائية أخرى أو لإنتاج محاصيل مخصصة للتصدير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى محاصيل التصدير مثل الفواكه التي تمتاز بالحساسية تجاه رداءة أنظمة المعالجة والنقل وتخسر بسبب ذلك الكثير من قيمتها وقدرتها على المنافسة.

والواقع أن الهدر والضياع يمكن أن يصل إلى نسب كبيرة من الإنتاج لأنه يحدث في مختلف المراحل مثلما هو الحال بالنسبة للحبوب، حيث يسجل في كل من الحصاد اليدوي والتجفيف الحقلي والنقل وعند البذر والتجفيف والتخزين والطحن، وكل ذلك يمثل هدرًا في المواد الغذائية وضياعا في الجهد البشري المبذول، وفي الموارد المستخدمة من أجل الإنتاج . وتتفاوت البلدان العربية في مستويات الهدر بالنسبة للحبوب وترتفع خصوصا في من مصر والسودان و سوريا.

أما بنسبة إلى خدمات الفرز، فهي تكاد تنعدم في اليمن كما أنها غير منتشرة في الكويت، بينما توفر مثل هذه الخدمات في ليبيا و سوريا والمغرب وبشكل نسبي في لبنان.

وتعد خدمات التعبئة والتغذية، ضعيفة في اليمن والعراق وإلى حد ما في الأردن، بينما الوضع أفضل في كل من المغرب وسوريا حيث أصبحت تؤدى آليا، وثمة نقص كبير في التخزين المبرد في كل من لبنان والعراق وليبيا والجزائر، وهذا النوع من التخزين ضروري جدا لخدمة المنتجات المصدرة إلى الخارج.

وهناك مشروع رائع في الأردن تضمن إنشاء مخازن مبردة كافية للتسويق المحلي كما تضمن وحدة للتبريد في مطار عمان مخصص لخدمات الشحن الجوي.

والمشكلة الرئيسية هي في الارتفاع الكبير في كلفة الإنتاج، وفي هوامش الكلفة المتكبدة بسبب الافتقار إلى المرافق والبنى التحتية المناسبة، وغياب دور الدولة في توفير الدعم المناسب الذي يعوض عن ذلك، مثل أسعار الكهرباء والمحروقات والمياه والتكاليف الصحية للعمال وغيرها من الخدمات العامة.

ويمثل غياب التمويل المناسب عقبة أساسية للقطاع الخاص، وعلى مؤسسات التمويل أن تطور خدمات متخصصة في مجال توفير القرض والتسهيلات اللازمة.

أما بالنسبة لتصريف الإنتاج في الأسواق العربية، فهي مرتفعة كبيراً في تكاليف النقل، لأسباب ترتبط بشكل أساسي بضعف البنى التحتية، وتخلف المراقبة الحدودية والتعقيدات على المعابر خصوصا ما يتصل بالعراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فالدول العربية تعتمد في الوقت الحاضر، على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاتها من الغذاء، وهنا ينبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بهذا الوضع:

- أن التركيب السلعي للواردات الغذائية العربية يعكس أهمية السلع الضرورية للحياة والتي يصعب الاستغناء عنها، أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة إلا بقدر طفيف، مثل الحبوب التي تعتبر سلعة حساسة في نظام المستهلك.

- طبيعة الأسواق الغذائية العالمية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسية، وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق، والتحكم في أسعار السلع الغذائية واستخدام الغذاء كسلاح ضغط وعقوبة.

- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء، بسبب تعاملتها المنفردة مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية، وضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ثانيا: ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي: تعتبر زيادة الإستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعية العربية، ولكن لم يعط موضوع الإستثمارات الزراعية حقه من الإهتمام لدى المسؤولين العرب ولم يلق التجاوب والإندفاع من المستثمرين العرب أيضا، على الرغم من توافر الفرص المشجعة لذلك، إلا في السنوات الأخيرة التي بدت العودة والرجوع الى القطاع الزراعي ضرورة حتمية لمواجهة أزمة الغذاء، وقد أدى ذلك الى مراجعة الخطط والسياسات في مجال التنمية الزراعية وإنشاء عدة مؤسسات للإقراض والتمويل الزراعي.

ففي عام 2012 بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية لإثنتي عشر دولة عربية 7.3 مليار دولار تقريبا وقدر الإقراض من البنوك التجارية نحو 77% من جملة الإقراض في حين تأتي النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف[1].

ولهذا، تعتبر حصة القطاع الزراعي العربي من إجمالي الاستثمارات، ضئيلة وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها في الزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، حتى وإن اعتمدت في بعض الظروف على كثافة العمالة، إلا أن تمويل القطاع الزراعي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها :

- سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي.
- النقص في اعتمادات المصارف المختصة بالإقراض الزراعي.
- وارتفاع فوائد المصارف التجارية وغياب خطة شاملة للسياسات الإقراضية المؤسسية.
- عدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين.
- عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

ثالثا: قصور التمويل والإقراض الزراعي[2]: على الرغم من تعدد مصادر التمويل والإقراض الزراعي، سواءا المحلية المتخصصة أنو نضيرتها الإنمائية العربية والإقليمية والدولية، إلا أن قضية الفجوة التمويلية الزراعية مازالت تعد من أهم القضايا التي تؤثر في التنمية الزراعية على المستويات المختلفة، وبوجه عام تعتبر عناصر كفاية الموارد التمويلية وسياسات التوزيع القطاعي والجغرافي الزمني من أهم العوامل الحاكمة التي تؤثر على مخرجات ونتائج أعمال ودور هذه المؤسسات في إحداث التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي.

وعلى الرغم من نجاحات الجهود للعديد من مؤسسات التمويل التنموية، إلا أن تجربة التمويل والإقراض الزراعي مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات الخاصة والمشتركة، ولعل من أهم المظاهر السلبية ما تعانيه كثير من مؤسسات الإقراض الزراعي المحلية من ضعف في مواردها المالية وضعف وصول المزارعين والمستثمرين الزراعيين الى مصادر الإئتمان في كثير من الدول العربية الزراعية الرئسية، ويشير الوضع الحالي لبعض مؤسسات التمويل الزراعي

[1] - نصيرة قوريش، **أهمية الإستثمار الزراعي المسؤول لتحقيق الأمن الغذائي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 458، لبنان، أفريل 2017، ص81.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المحلية الى وجود إختلالات في أداء تلك المؤسسات، حيث يشهد تراجعا في التخصص الإقراضي للأنشطة الزراعية ممايساهم في إتساع الفجوة التمويلية في القطاع الزراعي.

وعلى الرغم من أهمية الإقراض المتوسط والطويل الأجل في تمويل بناء وتوسيع الطاقات الإنتاجية والبنية الأساسية، إلا أن معظم البنوك وصناديق التمويل الوطنية قد ركزت على الإقراض قصير الأجل لإنخفاض المخاطر المرتبطة به، وزيادة العائد من تدوير رأس المال في المدى القصير، من ناحية أخرى مازالت بعض البنوك الزراعية المتخصصة تعمل في إطار سياسة إقراضية وهياكل مؤسسية لا تتفق مع دورها في مواجهة المتغيرات المحلية والدولية، ولم تقم بتعديل قوانينها وأسلوب عملها وإعادة هيكلها بما يتفق مع تلك المتغيرات، هذا بالإضافة الى إستمرار مشاكل الضمانات كمعوق لوصول طالبي القروض، وبخاصة صغار المزارعين، لمصادر الإئتمان الزراعي.

وعلى صعيد آخر، فقد إفتقدت بعض المؤسسات الوطنية العربية المتخصصة في الإقراض الزراعي الى العمل وفقا للمنهج التكامل الديناميكي في مجال الإقراض الزراعي، وهو الذي يتضمن تقديم حزمة من الخدمات المتكاملة والتي تساعد على رفع الأهلية الإئتمانية للعميل وزيادة الكفاءة وضمان سداد القروض، حيث تقدم خدمات الإقراض المرتبطة بإستخدام تكنلوجيا متطورة، ومساعدة العميل في تسويق منتجاته.

وبصفة عامة ترجع أسباب القصور في التمويل الزراعي، إضافة للحالات السابقة الى العديد من العوامل من أهمها ضآلة المخصصات المالية المتاحة لمؤسسات الإقراض الرسمية، في الدول الزراعية الرئسية، وإحجام البنوك التجارية عن الإسهام الإيجابي في التمويل الزراعي خشية المخاطر التي تكتنف هذا النشاط، وإتجاه بعض المؤسسات الإقراضية الزراعية المتخصصة الى تقديم الخدمات الإئتمانية التجارية، والإهتمام بالأنشطة المصرفية الأخرى بهدف زيادة الربح، مثل تجارة مستلزمات الإنتاج والتمويل وشراء السلع الإستهلاكية في الريف وتمويل أنشطة سريعة العائد دون التركيز على الدور التنموي وأولوياته، وعدم التركيز عند تمويل الأنشطة على الأولويات في مشروعات الأمن الغذائي، وبالتالي فإن كفاءة مثل هذه المؤسسات التمويلية في أداء دور متخصص في التنمية الزراعية آخذة في الإنخفاض.

المطلب الثالث: مشاكل خاصة بالسياسات الزراعية:

يحتوي هذا العنصر على عدة عناصر جزئية مثل فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي، والتسويق الزراعي بالإضافة إلى تواضع التقدم التقني في الإنتاج الزراعي العربي وضعف الخدمات الزراعية المساندة.

أولا: فشل سياسات البحث والإرشاد الزارعي: إن نشر واستخدام التكنولوجيا الزراعية المحسنة والممارسات الزراعية الجيدة في مناطق مختلفة من العالم يعود لآلاف السنين، حيث ظهرت في عدة دول منها الصين وبلاد الرافدين ومصر والأمريكتين، ويعود أصل الإرشاد الزراعي إلى إيرلندا والمملكة المتحدة خلال منتصف القرن التاسع عشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم توسيع عمل الجامعات خارج الحرم الجامعي وداخل المجتمعات المجاورة، حيث تم منح الأراضي للجامعات التي أنشأت أصلا من مؤسسات تعليمية خلال العام 1860وأضيفت أنشطة البحوث في عام 1887وكانت أنشطة الإرشاد بدأت في 1890 ثم أضيفت رسميا في عام 1914لتصبح جزءًا من مهام الجامعة الرسمية.

يهدف الإرشاد الزارعي إلى تدريب العمالة الزراعية على أسس علمية حديثة ترتكز أساسا على تبني النماذج والتقنيات الزارعية الحديثة، بهدف تخفيض التكاليف وتحسين الإنتاجية النوعية، بالإضافة إلى التعرف على العقبات التي يصادفها المنتجون الزارعيون ومحاولة تشخيصها، ونقلها إلى مراكز البحث والإرشاد الزارعي لدراستها وتحديد الطرق المناسبة للتعامل معها، ويعتبر دعم البحث الزارعي سلاحا ذوا حدين فمن جهة يساهم في تحسين الأمن الغذائي العربي الذي تزداد حدته كل يوم، ومن جهة ثانية له دور فعال في تطوير القطاع الزا رعي، وبذلت الدول العربية جهودا كبيرة في هذا الشأن حيث فتحت أغلبها معاهد ومخابر مختصة في البحث والإرشاد الزارعي غير أنها لم تصل إلى مستوى تحقيق أهدافها المرجوة، وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها :

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي، وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية العربية، وتدني إنتاجية النشاط البحثي.
- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي، واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.
- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

ثانيا: تواضع التقدم التقني في الزراعة: يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في القدرة على التوسع في استخدام التقانات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي، ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من سلع الغذاء الرئيسية،حيث بلغ معدل استخدام الميكنة الزارعية لعام 2014 (الوحدة: جرار/1000هكتار) بحوالي 11 مقابل 20 عالميا، أما إستخدام الأسمدة بحوالي 844كلغ /للهكتار مقابل 141.3 كلغ للهكتار عالميا وهذا ما أثر على الإنتاجية التي بلغت حوالي 1.82 طن للهكتار مقابل 8.35 طن للهكتار عالميا.

أما فيما يخص المساحات المزروعة بالري الحديث، فتشير الإحصاءات الى أنها في تزايد مطرد، حيث بلغت حوال 4202 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2008-2010 وعلى الرغم مما حدث من تطورات هامة في مجال إستخدام التقنيات التي أثرت إيجابيا على الإنتاجية الزراعية في العديد من الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه مازالت هناك فجوة تقنية زراعية ملحوظة، وبخاصة في الدول العربية الزراعية الرئيسية التي تسودها الزراعة المطرية، وذلك وفق المعدلات السائدة لتطبيق التقنيات غير التقليدية[1].

وفي ظل محدودية الموارد المائية وإنخفاض العائد على إستخدام الأسمدة في الزراعة المطرية، وإرتفاع تكاليف الأسمدة الكيميائية، وشيوع نظم الزراعة التقليدية، فإن تبني التقانات الحديثة يظل أقل ربحية لدى صغار المزارعين، إلا ان هناك عوامل أخرى تحد من إنتشار التقانة الحديثة، ضعف خدمات الإرشاد والبحوث الزراعية، قلة فرص التمويل وإنخفاض قواهم الشرائية في أسواق المدخلات الزراعية وإرتفاع معدلات الأمية هذا بجانب ضعف الخدمات المقدمة للمرأة التي تساهم بأكثر من 70% من إنتاج الغذاء بأفريقيا، وفي معظم الحالات فإن فرصها غير متساوية مع الرجل

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 10.

في الحصول على لتمويل ومدخلات لإنتاج وخدمات الإرشاد الزراعي، ومما لاشك فيه فإن لتمكين المرأة ومدها بالخدمات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي دور كبير في تحسين الإنتاجية وزيادة إنتاج الغذاء بالمنطقة العربية.[1]

ومما يزيد من إتساع الفجوة التقنية القصور الواضح في الإستثمارات الموجه للبحوث والتطوير التقني الزراعي في البلدان العربية، وضعف الإرشاد الزراعي بصفة خاصة، ويمكن القول أنه من الممكن أن تزيد الدول العربية من الإنتاجية الزراعية عن طريق تطوير تطبيقات نقل التقنية الحديثة ويتم ذلك من خلال زيادة الإستثمار في هذه المجالات وتعزيز الحوافز المقدمة للبحوث الزراعية في البلدان العربية، وإشراك القطاع الخاص للإستثمار في الخدمات الزراعية.

وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات في مجال التطوير التقني للزراعة العربية، إلا أنه كان محدودا في القدر والأثر التنموي، وذلك قياسا بما يمكن تحقيقه، وقد كانت العلة دائما تكمن في ضعف أداء المثلث المؤسسي المناط بهذا التطوير سواء كانت من مؤسسات البحث والإرشاد أو التمويل الزراعي، هذا الى جانب شبه غياب لمؤسسات صغار الزراع، الأمر الذي يعني أن المدخل الحقيقي لإحراز تقدم ملموس في هذا المضمار ينبع عادة من النجاح في إصلاح المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، ويتضمن هذا الإصلاح ثلاث جوانب رئيسية، أولها التدريب المكثف والمتواصل للعاملين وإتاحة فرص الإحتكاك والتفاعل الخارجي لهم، أما ثانيا فيتمثل في وضع خطط وإجراءات ونظم عمل واقعية تتسم بدرجة عالية من المرونة والتناسق فيما بينها، وأن تتم متابعتها وتطويرها أول بأول، أما ثالثا فيتمثل في تخصيص الإعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق الأهداف بواقعية[2].

ثالثا: ضعف الإهتمام بالبحث العلمي[3]: على الرغم من أهمية البحث العلمي ودوره الفعال في إحداث تغيرات تقنية، إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة حيث أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي لم يتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 في العديد من الدول العربية، مقابل نحو 2.8% في الدول المتقدمة كما بلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث والتطوير العلمي في الدول العربية حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وتنتشر البطالة في أوساط الباحثين في بعض الدول العربية نظرا لعدم قدرة مراكز البحوث المتخصصة على إستيعابهم، وكنتيجة لضعف الإهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقني جاءت محصلة الأداء البحثي التطبيقي محدودة وضعيفة الفاعلية وليس لها أثر تنموي ملموس حيث لم تتجاوز مشاركة الباحثين العرب في الجهود البحثية العلمية في بداية الألفية الثالثة لتطوير التقنيات في مجال الإنتاج الزراعي0.3% مقابل 31% و10% في الولايات المتحدة والدول النامية.

وتعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الدول العربية من محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة، والتي من بينها نظم إستنباط الأصناف بإستخدام الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة وزراعة الأجنة وغير ذلك من مجالات التقنية التي أحدثت طفرة في العديد من الدول، وقد زاد من الأثر السلبي لهذه الظاهرة محدودية إحتكاك الباحثين العرب بنظرائهم على المستوى الدولي للتعرف على الإنجازات التي، تحققت

[1] - طارق بن موسى الزدجالي، صلاح عبد القادر عبد الماجد، **الأمن الغذائي والتعاون الإفريقي**، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025**، الخرطوم، أوت 2007، ص05.

[3] - صندوق النقد العربي،**التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008**، مرجع سبق ذكره، ص53.

وإمكانيات نقل وتوطين المناسب منها الى البيئات الزراعية العربية، هذا الى جانب أن العديد من الهيئات البحثية الزراعية العربية تعمل بدون خطط بحثية واضحة وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية لا تكاد تغطي النفقات الجارية للبحوث المعتمدة.

وفي إطار إهتمام الدول العربية بتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي، فقد تغيرت المفاهيم وفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الإسناد اللازم للمنتجين الزراعيين، وذلك للمشاركة في الإرتقاء بالتقنيات الزراعية المطبقة خاصة في مجالات الزراعة التصديرية، وتتمثل جهود القطاع الخاص بنقل وتوطين التقنية في مجال الإنتاج الزراعي في الدول العربية في إنتاج البذور والشتلات لأصناف نباتية ذات إنتاجية عالية بإستخدام نظم الإكثار الحديثة، وكذلك تقديم خدمات متطورة في الإرشاد الزراعي، وفي ترويج الصادرات الزراعية بتوفير المعلومات اللازمة لإرشاد المنتجين المصدرين، وتقديم الخدمات في مجال تصميم وتنفيذ شبكات الري المتطور وبوجه خاص في المناطق حديثة الإستصلاح.

وبالرغم من الدور الإيجابي الذي يؤديه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات نقل وتوطين التقنية، فإن عملية هذا الدور مازالت محدودة إذ تنحصر في مجالات الزراعة التصديرية ذات العائد الأعلى من ناحية وفي التعامل مع كبار المنتجين الزراعين من ناحية أخرى كما أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس أدوارا فعلية لخدمة أعضائها نظرا لضعف الدعم المالي المتاح لها، وفي هذا الإطار فإن تدعيم قدرة هذه المؤسسات يستلزم توجيه إهتمام خاص للتشريعات والنظم المنشأة لهذا المؤسسات من ناحية، والى كيفية تقديم الدعم والإسناد الذاتي لها لتستمر في أداء دورها من ناحية أخرى.

رابعا:تزايد حدة الفقر والجوع: يشكل الجوع والفقر حلقة مفرغة، فالجوع يطيل أمد الفقر، لأنه يخفض الإنتاجية والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج، ويحول دون حصوله على إحتياجاته من الغذاء من ناحية، ويؤدي الى إنخفاض قدرة المزارعين على توجيه مزيد من الإستثمارات في الزراعة، مما يقلل من الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى، ويؤدي كذلك الى إنتشار الأمراض والوفاة، وذلك من خلال الأمراض الناجمة عن نقص التغذية، هذا ويؤدي الجوع كذلك للإكتئاب وهوما يقوض جهود التنمية بما يحتم الى بيع الأصول وسحب الأطفال من المدارس والدفع بهم الى العمل والتشجيع على الهجرة الخارجية، والأسوء من كل ذلك يؤدي الى الفقر الدائم وإنتشار البغاء والإتجار بالأطفال كما يسهم في إندلاع الصراعات المسلحة، إن إرتفاع أسعار الغذاء الذي شهدته الفترة مابين عامي 2007 و 2008 وما تخلف عنه من نتائج على الأخص على الأسر الأكثر فقرا، قد أبرز عجز النظام الغذائي العالمي الحالي على حماية الأشخاص الأكثر ضعفا من تذبذب أسعار الغذاء[1].

وتتعدد أسباب الفقر إعتمادا على الضروف السائدة في كل دولة، ومن أهم هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الإستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية، ويتركز الفقر في الدول العربية في المناطق الريفية وتتفاوت كثافة الفقر من دولة الى أخرى، إذ لا تتجاوز نسبة الفقراء في كل من جيبوتي

[1] - منظمة الزراعة والأغذية، **مستقبل الغذاء والزراعة: التحديات والإختيارات من أجل الإستدامة العالمية**، مكتب الحكومة للعلوم، لندن، 2011، ص25.

والأردن وتونس 33%، وتتراوح تلك لنسبة بين34% و67% في كل من الجزائر ومصر والمغرب، بينما تزيد تلك النسبة عن 67% في كل من الصومال والسودان وسوريا واليمن وفلسطين[1].

ويعتبر القضاء على الفقر الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية، وذلك من خلال خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا الى النصف بين عامي 1990 و2015، ويمثل الفقر في البلدان العربية ظاهرة ريفية في المقام الأول، حيث يعاني جزء كبير من سكان الريف في الوطن العربي من الفقر وسوء التغذية لاسيما أن حوالي 80% من الإنتاج الزراعي هو بيد صغار ومتوسطي المزارعين، وحوالي 20% من القوى العاملة يعملون في القطاع الزراعي، ويصنف حوالي ربع سكان الوطن العربي من الفقراء، يعيش حوالي 76% منهم في المناطق الريفية، وتمثل فئة الفقراء في معظم الدول العربية في المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين لايملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول[2].

خامسا: الهجرة من الريف[3]: تمثل الهجرة من الريف الى الحضر، أهم التحديات التى تواجه خطط وبرامج تطوير الزراعة العربية في الوقت الحاضر، لما يترتب على ذلك من نقص في عدد القوى العاملة الزراعية الماهرة، وبالتالي إرتفاع أجور العمالة الزراعية المتوفرة بوجه خاص في موسم ذروة النشاط الزراعي، وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع الإستثمار في القطاع ، وتكمن أسباب ذلك في إرتفاع الأجور في المناطق الحضرية، حيث تتوفر فرص العمل المجزي في القطاعات الأخرى، هذا الى جانب التفاوت الكبير في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإجتماعية بين الريف والحضر، حيث لاتتجاوز نسبة السكان الريفيين الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 50%، ونحو 30% في مجال الصرف الصحي، وحوالي 60%في مجال الرعاية الصحية، ويعتبر إيقاف الهجرة من الريف الى الحضر والحد من نموها ضرورة ملحة للقطاعين الريفي والحضري على حد سواء، ويمكن معالجة ذلك من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المندمجة والمتكاملة والقادرة على تنمية الريف وتطويره، وتوفير فرص العمل اللازمة، وتحسين البنى الأساسية والمرافق والخدمات في الريف من شبكات الري والصرف والطرق، وتوفير منشأت التخزين والتوزيع، والمنشأت اللازمة في ميادين مياه الشرب والتعليم والصحة، ونشر ودعم الصناعات الريفية والحرف التقليدية والمحلية، ووضع وتنفيذ برامج تأهيل المرأة الريفية، وإشراك المجتمعات الريفية المحلية في كافة مراحل خطط وبرامج التنمية الريفية.

سادسا: غياب التكامل الصناعي – الزراعي[4]**:** يعتبر التصنيع مجالا بالغ الأهمية لإقامة الإستثمارات، وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضر والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان...الخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل للمستهلك ، لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج وإعتماد تقنيات تستهدف الإستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع، كما يمكن أيضا توجيه

[1] - صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2007**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص90

[3] – تواتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها**، الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، يوم 23-24 نوفمبر 2014، شلف- الجزائر.

[4] - فوزية غربي، **الزراعة وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر** - ، مرجع سبق ذكره، ص320.

الإستثمارات صوب الإنتاج الزراعي قبيل البذر والهجن للأصناف العالية الإنتاج من الخضر والمحاصيل، وإنتاج المبيدات والكيميائيات الزراعية التي لاتترك تأثيرات تسممية، فضلا على الإستثمارات في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها والطاقات المتجددة ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.

ولهذا، فمن الواجب أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع مختلف الفعاليات الإقتصادية الأخرى التي تشكل الإقتصاد الوطني لأي دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث إن إستمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية، كالصناعات الغذائية وما الى ذلك، فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون إعتماد الصناعة على المواد الأولية كبيرا، وخاصة أنها تمثل جزاء مهما من الصناعة في أول مرحلة من التصنيع ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الاخرى، هو كونه سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية وتطوير الريف وتضييق الفرق بين الريف والمدينة. وهذا بدوره يؤدي الى توسع السوق أمام المنتجات الصناعية، وزيادة التبادل، وتوسيع مجال التسويق، وهذا الأمر يترتب عليه تشجيع تطوير عملية التصنيع، وخاصة أنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي:

أولهما: السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج، مثل الأسمدة والمبيدات الكيميائية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعات الممكنة.

ثانيها: السلع الإستهلاكية المعمرة التي يستهلكها الفلاحون.

كذالك فإن زيادة معدل النشاط ومستويات الدخول في القطاع الصناعي لابد من أن تؤدي الى زيادة في الطلب على إنتاج الزراعة، كما أن إتساع أسواق الخضر يؤدي الى تنمية وسائل المواصلات، مما يؤدي الى نمو النشاط التجاري للمنتجات الزراعيةّ، ويعمل على دعم إقتصاديات الزراعة، وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بمستلزمات الضرورية لتطويرها، ولهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطور مماثل أو بمعدلات أكثر إرتفاعا للقطاع الزراعي.

خلاصة الفصل:

إن مشكلة الغذاء في الوطن العربي تنبع من إعتباره أحد المكونات الرئيسية للأمن الإستراتيجي، وتبرز هذه المشكلة بشكل أخطر إذا نظرنا الى مدى حاجة الدول العربية الى إستيراد الغذاء من جهة والى طبيعة الأسواق التي يجب أن نستورد منها من جهة أخرى.

حيث مازال الوطن العربي يعاني من نقص ملحوض في تأمين غذائه إذ لايكفي ما ينتجه من غذا لإطعام كل السكان، وتتفاوت نسبة النقص من دولة الى أخرى، رغم مايبذله من جهود لزيادة الرقعة الزراعية وتقليل حجم الإستيراد الغذائي.

وإنطلاقا مما سبق خلصت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

- الدول العربية لديها من الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية ومن التجارب ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- لم تحقق الزراعة العربية الأهداف المطلوبة، حيث أن هذه الدول تعاني من الكثير من القيود والمشكلات المزمنة التي تنمعها من تحقيق النهضة والتكامل الزراعي بينها.
- تعتبر مستويات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية منخفضة مما ادى إلى إتساع حجم الفجوة الغذائية وهذا كله بسبب إرتفاع حجم السكان ، وكذا إرتفاع مستويات دخولهم بالإضافة الهجرة من الريف الى الحضر.

وقد أثبتت التجارب الماضية لتجاوز أزمة الغذاء في الدول العربية عدم جدوى العمل بإنفراد لسد هذه الفجوة حيث باتت تحتاج الى عمل عربي مشترك لتحقيق التنمية الزراعية نظرا للتكامل الذي تتمتع به الأقطار العربية، حيث يسمح التفاوت الكبير الموجود في توزيع المقومات الطبيعية بين الدول العربية بجمع هذه الموارد بالكميات والأنواع للازمة لتنفيذ مشروع النهوض بالإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي المنشود.

الفصل الثالث

القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي

مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات أهمية على الإطلاق، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الإقتصادي، حيث شهد هذا القطاع تطورا كبيرا عبر مختلف مناطق العالم خلال الفترة الماضية، بسبب ما تم إدخاله من أساليب تكنلوجية حديثة ومتطورة إنعكست على أدائه بصفة عامة وزيادة إنتاجية المساحات من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاصة، كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم والتطور وتحقيق الرفاهية والولوج الى أرقى مستويات التنمية الإقتصادية لما يظفر به من إمكانات وقدرات إنمائية كبيرة.

ويمثل القطاع الزراعي القلب النابض لإقتصاديات العديد من الدول الأقل نمو في العالم، فهو على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ويوظف نسبة كبيرة من قوة العمل داخل مجتمعاتها، كما يعتبر مصدرا مهم للنقد الأجنبي كما يمكن لهذا القطاع أن ينتج معظم المواد الغذائية الأساسية التي يتطلبها الإقتصاد إذ يعتبر المصدر الوحيد للرزق والدخل لأكثر من نصف سكان هذه الدول، وهناك علاقات وثيقة تربط القطاع الفلاحي مع باقي القطاعات الأخرى للإقتصاد وهذا ما يخلق حافزا لزيادة توليد الدخل القومي للنمو الإقتصادي.

ومن خلال ماسبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مايلي:

المبحث الأول: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: سبل تنمية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي العربي

المبحث الثالث: الجهود العربية في مجال تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الأول: الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة عنق الزجاجة لبعث الأكسجين لباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الإقتصادية الشاملة والمستدامة دون إعتبار الفلاحة بداية أولويات التنمية، نظرا لإرتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن إعتبارها خط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات.

المطلب الأول: مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصادات العربية

تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

أولا: مساهمة الناتج الزراعي في تلبية الطلب على السلع الغذائية: يعتبر الناتج الزراعي المقياس الأمثل في مدى احتياج السكان للغذاء، حيث يسمح بتحديد مدى فعالية القطاع الزراعي ودرجة نموه، كما يقوم بتبيان الإمكانيات الزراعية والمادية والطبيعية التي تحتويها الدولة.

1- نسبة مساهمة الناتج الزرعي في إجمالي الناتج المحلي: يمثل الناتج الزراعي مؤشرا هاما ذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الزراعي، إذ كل دولة تسعى الى نمو ناتجها الزراعي، والمنطقة العربية ككل منطقة زراعية بامتياز، تمتلك مقومات زراعية هامة بالإضافة الى أنها بذلت جهود عبر مختلف سياسات الإصلاح.

وقد اتسم الناتج الزراعي في الوطن العربي بالنمو المتواضع حيث بلغ عام 2015 بالأسعار الجارية حوالي 142 مليار دولار بنسبة نمو تقدر بـ: 1.3% بالمقارنة مع العام 2014 [1]،والجدول التالي يوضح تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلاد العربية.

الجدول(3-1): تطور الناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2005-2015)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	1.166,512	2.070,437	2.389,234	2.633,529	2.734,061	2.727,449	2.429,069
الناتج الزراعي	70,763	125,829	124,557	129,334	136,251	140,232	142,000
نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي	0.66	6.1	5.2	4.9	5.0	5.1	5.8

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2015**، مرجع سبق ذكره، ص72.

من خلال الجدول المشار إليه أعلاه نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة بحكم أن قطاع الزراعة يعتبر من القطاعات الهامة المعول عليها في مختلف إقتصادات المنطقة العربية، إلا أنه بالرغم من ذلك يلاحظ على هذا الناتج النمو ولكنه بشكل متواضع حيث انتقلت قيمة الناتج من 70.763 مليار دولار سنة 2005 الى 142.000 مليار دولار سنة 2015، ويرجع سبب النمو المتواضع للناتج الزراعي الى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية مثل الجزائر والعراق، ويشكل الناتج الزراعي لهذه الدول مجتمعة حوالي 33.5% من الناتج الزراعي العربي لعام 2015.

وتتباين نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الدول العربية، إذ تكون النسبة مرتفعة في بعض الدول العربية مثل: جزر القمر، السودان، ليبيا، جيبوتي، الأردن، والعراق وتنخفض هذه النسبة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتراوح بين: 0.1% في قطر وحوالي 1.6% في عمان.[1]

2- نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي: من البديهي ان تتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ فيما بين الدول العربية، ويعكس متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي التطور الحاصل في قيمة الناتج المحلي الزراعي مقترنا بالتطور الحادث في عدد السكان في كل دولة أو على المستوى الوطن العربي، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي نحو 237 دولار عام 2005، ليرتفع الى حوالي 263 دولار عام 2006، حيث استمر هذا الارتفاع من 286 دولار الى 392 دولار للسنوات بين 2007 و2012 لينخفض بعد ذلك الى حوالي 389 دولار سنة 2013 مقارنة بالمستوى العالمي، وهذه الزيادة لها دلالة واضحة أن النمو في الناتج الزراعي أعلى من النمو في عدد السكان في المنطقة العربية، وهذه القيم محسوبة بالأسعار الجارية أي دون إزالة أثر التضخم كذلك، ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي تفاوتا واضحا فيما بين الدول العربية مع بعضها البعض نتيجة لأهمية قطاع الزراعة في كل دولة، وكذلك عدد سكانها[2].

فمن خلال البيانات الموجودة في الملحق (3- 1) المتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية خلال (2005-2015)، نلاحظ أن هناك تباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي بين الدول العربية بشكل واضح حيث يصل أقصاه في كل من السودان ولبنان والجزائر، السعودية والمغرب ومصر بمتوسط يقدر بين 423 و737 دولار للفرد، ويتراوح ذلك المتوسط بين 203 دولار و374 دولار، في كل من العراق والأردن، وعمان وجزر القمر والإمارات وتونس ومابين 161 دولار و190 دولار في كل من اليمن وموريتانيا والكويت، ويصل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي الى أقل من 100 دولار في كل من جيبوتي وليبيا والبحرين وقطر.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه 2015**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]- بوثلجة عائشة، **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 147.

ولكن هذا التفاوت لا يعكس الوضع الغذائي وإمكانيات الحصول على الغذاء في هذه الدول بصورة حقيقية وذلك راجع الى التفاوت في نسبة الناتج الزراعي الى الناتج الكلي لهذه الدول وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، فهناك دول ينخفض فيها الناتج الزراعي ولكن لها القدرة على توفير الغذاء من الأسواق لعالمية بفضل إرتفاع دخلها الإجمالي في حين هناك دول يرتفع فيها الناتج الزراعي ولكن قدرتها على استيراد الغذاء ضعيفة بسبب انخفاض ناتجها الإجمالي كما أنها مضطرة لتصدير جزء من إنتاجها الزراعي الأمر الذي يؤثر سلبا عل نصيب الفرد من الغذاء في الدول العربية[1].

3- نصيب الفرد من القيمة المضافة للقطاع الزراعي:القيمة الزراعية للعامل الواحد هي مقياس للإنتاجية الزراعية وتقيس القيمة المضافة في الزراعة إنتاج القطاع الزراعي منزوع منه قيمة المدخلات الوسيطية، وتشمل الزراعة القيمة المضافة من الغابات والصيد البري وصيد الأسماك فضلا عن زراعة المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، ويتم حساب نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بقسمة قيمة الناتج الزراعي على عدد العاملين الزراعيين.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول بالملحق(3-2) المتعلق بتطور نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005-2015)، نلاحظ أن نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة لقطاع الزراعي في تطور مستمر وملحوظ فبعدما كان حوالي 3.028 دولار سنة 2005 زاد وانتقل الى 3.241دولار سنة 2006، وبقي هذا التطور مستمر الى غاية سنة 2011 ليصبح حوالي 4.822 دولار لينخفض بعدها سنة 2012 ليصل لحوالي 4.812 دولار ليعاود الإرتفاع بعدها الى 5.535 دولار سنة 2015، أما عن تباين نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي بين الدول العربية، فمن خلال الإحصائيات المشار إليها في الجدول اعلاه يمكن أن تقسم الدول العربية الى ثلاث مجموعات وهي:

المجموعة الأولى: تتمثل في مجموعة الدول ذات المؤشر المرتفع من قيمة نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة حيث تراوح نصيب الفرد فيها بين 53.37 دولار و 25.49 دولار وتضم ثلاث دول هي : السعودية، الكويت لبنان، كمتوسط للفترة.

المجموعة الثانية: تضم الدول ذات المؤشر المتوسط، حيث يتراوح نصيب فيها بين 17.12 دولار و13.86 دولار وتضم خمسة دول عربية وهي: الإمارات والبحرين، العراق، قطر، ليبيا.

المجموعة الثالث: وهي مجموعة الدول المتبقية حيث تتمير بتدني نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الزراعة، حيث تتراوح بين (6.35 دولار و0.14 دولار)، وتضم إثنى عشر دولة وهي: الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان سوريا، عمان، جزر القمر، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

[1]- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

وتشير البيانات الى الاتجاه المتزايد لمتوسط نصيب الفرد طيلة فترة الدراسة، فكان معدل التغيير موجبا لغالبية البلدان العربية، حيث زاد المتوسط العام لنمو بنحو 39.79%.

إن قيمة هذا المؤشر يعبر على القدرة الشرائية للعامل في قطاع الزراعة حيث أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كان ذلك حافزا للنشاط أكثر، وعلى العكس كلما انخفض أدى ذلك الى توجه العامل الزراعي الى النشاط في قطاعات أخرى تعطي مقابلا أكبر.

ثانيا :مساهمة الزراعة في توفير الاحتياجات الغذائية ومناصب الشغل.

1- **دور القطاع الزراعي في توفير الغذاء:** للزراعة أهمية كبيرة، حيث أنها المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء وبالمواد الأولية، كما أن النباتات والحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتمادا أساسيا في الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري[1].

ولهذا أصبح من الضروري اليوم على كل دولة أن تسعى وتعمل ما بوسعها من خلال الإهتمام بالقطاع الزراعي لتأمين الحاجات الغذائية المتزايدة لسكانها خاصة بعدما عانت العديد من شعوب العالم وخاصة الدول النامية من أزمات غذائية حقيقية، أدى بها الى الاعتماد على استيراد الغذاء الأمر الذي يؤثر على تطور الدول، نظرا لتأثر مخزون البلد من العملة الصعبة والمخصصة لبناء قطاعات أخرى، حيث أصبحت تصرف العملة الأجنبية بصورة متزايدة على مستوى إستهلاك الغذاء للفرد، فبات من الضروري الآن على الدول المستوردة للغذاء أن تتخلص من هذه المشكلة لتتحرر من هيمنة الدول المنتجة للغذاء، والتي تحاول دائما استغلال هذه المسألة واستخدمها كسلاح للضغط، ومن هنا تظهر أهمية القطاع الزراعي في الحد من هذه المشكلة وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعني قدرة الإنتاج على تلبية الحاجات الغذائية الأساسية للسكان من مادة أو عدة مواد أو تصدير مواد تكون لها نفس المستوى من الأهمية، بحيث عوائد صادرات هذه الأخيرة تغطي تكلفة المواد المستوردة[2]، وهنا تبرز أهمية قطاع الزراعة كسبيل للرزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية وتتيح العمل لأكثر من 1.3 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين بها.

[1] - بوغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015/2014، ص150.

[2] - غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام الى المنظمة العالمي للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص37.

وعليه، فإن حالة الأمن الغذائي لأي دولة ما تقوم على عدة مؤشرات، كالفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج الغذائي المحلي عن مواكبة إستهلاك الغذاء، أما مؤشر الإكتفاء الذاتي فيعني قدرة الدولة على توفير إحتياجاتها من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي[1].

الجدول(3-2): نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب الغذائي في الوطن العربي

الوحدة: مليون.طن

المجموعة السلعية	2012-2007		2013		2014		2015		2016	
	المتاح للاستهلاك	%الإكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	%الإكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	%الإكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	%الإكتفاء الذاتي	المتاح للاستهلاك	%الإكتفاء الذاتي
مجموعة الحبوب	109.8	46.9	116.8	51.1	123.2	52.6	129.4	46.0	117.3	37.7
البطاطا	11.7	100.1	14.1	105.1	14.9	105.4	16.4	102.3	15.0	92.3
البقوليات	2.3	57.0	2.2	65.5	2.4	65.2	2.5	57.7	2.5	84.4
الخضر	50.7	101.9	49.7	108.9	49.7	113.1	51.8	105.6	58.0	100.2
الفواكه	30.7	97.58	31.0	107.3	31.8	107.9	36.0	103.3	38.0	99.8
جملة اللحوم	10.4	78.04	11.4	75.6	12.4	76.9	11.7	80.0	11.7	75.4
السكر المكرر	9.8	29.9	8.8	32.7	8.8	35.7	11.3	39.2	13.4	50.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، أعداد مختلفة
- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء لمختلف المواد الغذائية الأساسية في معظمها ضعيف ويختلف من مادة الى أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية التي حققت إكتفاءا ذاتيا في منتجاتها، وهي:

- **سلع ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع:** وهي السلع التي تتراوح معدلاتها بين (92.3% و 113.1%) وهي البطاطا والخضر والفواكه حيث تعتبر هذه السلع قد حققت إكتفاءا ذاتيا مرتفعا مما يعني التركيز مستقبلا في التصدير الفائض الى الخارج وتحسين القدرة التنافسية لهذه السلع.
- **سلع ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط:** وهي السلع التي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتتراوح معدلات الإكتفاء الذاتي بين (75.4%و84.4%)

[1] - رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العددان، 57-58، 2012، ص123.

وهي اللحوم بمختلف أنواعها و البقوليات، مما يعني تعزيز الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لزيادة الإنتاج من هذه السلع في ظل الثروة الحيوانية الهائلة التي تملكها بعض الدول العربية.

- **سلع ذات معدلات الإكتفاء الذاتي المنخفضة:** والتي تعتمد فيها الدول العربية بدرجة أكبر على الأسواق الخارجية لمجابهة احتياجاتها الاستهلاكية منها، وتشتمل على الحبوب و البقوليات و السكر، حيث تراوحت معدلاتها بين (29.9% و65.2%)، وهذا يعني التركيز على زيادة الإنتاج من هذه السلع وبخاصة زيادة الإنتاجية من وحدتي الأرض والمياه ومزيد من الإستثمارات في إنتاج هذه السلع.

أما عن المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية في الوطن العربي والمتمثل في الكميات المنتجة محليا من تلك السلع مضافا إليها الكميات المستوردة مطروحا منها الكميات المصدرة، فنلاحظ أن جملة الحبوب قد حققت تطورا إيجابيا فبعدما كان خلال متوسط الفترة (2007-2012)حوالي 109.8 مليون طن ارتفع الى حدود129.4 مليون طن سنة 2015، لينخفض بعدها الى 117.3 مليون طن، أما عن مادة البطاطس فقد شهدت هي كذلك تطورا ملحوظا فكانت خلال متوسط الفترة (2007-2012)حوالي 11.7 مليون طن انتقلت الى 16.4 مليون طن سنة 2015 لتنخفض الى 15 مليون طن سنة 2016، أما الباقي من الخضر والفواكه واللحوم والسكر فقد شهدت هي كذلك إرتفاع في الكميات المتاحة للاستهلاك من حدود 50.7 الى 9.8 مليون طن خلال متوسط الفتة (2007-2012) ارتفعت الى حوالي 58- 38- 11.7- 13.4 مليون طن خلال سنة 2016.

وعليه فالاستثمار في قطاع الزراعة والقطاعات الداعمة له يمكن أن يزيد من توفر الأغذية في الأسواق ويحافظ على إنخفاض الأسعار الاستهلاكية منخفضة، مما يجعل الغذاء في متناول جميع المستهلكين الريفي، والحضريين بأسعار ملائمة، مما يمكن المستهلكين من تحسين وجباتهم الغذائية مجموعة أكثر تنوعا، كما تساهم الإستثمارات الزراعية في الحد من تعرض الإمدادات الغذائية للصدمات ما يساعد على الاستقرار في الاستهلاك.[1]

2- **دور القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل:** تعتبر الزراعة قاعدة أساسية لتوفير مناصب العمل والتشغيل، خاصة أنه لايتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما تستوعب العمال الذين لايجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد الى آخر حسب الأنظمة الإقتصادية السائدة، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الزراعي أقل من 4% فقط (الو.م.أ اليابان، فرنسا و ألمانيا 2%، إيطاليا 3%، إسبانيا، 4%)، نتيجة التقدم العلمي في الزراعة كالآلات الزراعية، أما في

[1]- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

البلدان القائم إقتصادها على الزراعة فإنها تستوعب من 50 % الى 93% مثل (بوركينافاسو 92%، غينيا 80%) بإعتبار أن معظم السكان يقيمون في المناطق الريفية وإستخدامهم لأساليب الزراعة التقليدية[1].

وتشير الإحصائيات أن حجم القوة العاملة الزراعية في الدول العربية تقدر بحوالي 20% من إجمالي القوة العاملة الكلية لسنة 2015، كما تضم تلك القوة شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15و65 سنة ،حوالي 60% السكان الزراعيين والتي تعتبر هي الأضعف بالمقارنة مع الدول الأخرى.

الجدول(3-3): عدد السكان الزراعيين والعاملين في القطاع الزراعي العربي والدول الأخرى لسنة 2015

الوحدة: مليون نسمة

	إجمالي عدد السكان الزراعيين	القوى العاملة الكلية	العاملون في القطاع الزراعي	% العاملة في الزراعة الى إجمالي لقوة العاملة	% نسبة القوة العاملة في الزراعة الى السكان الزراعيين
2008	92	104	26	25.2	28.6
2010	84.1	113.2	25.3	22.3	30.1
2011	83.8	120.8	27.3	22.6	32.5
2012	84	126	27	21.4	32.1
2013	84.5	126.4	26.0	20.5	30.7
2014	85.6	128.6	26.1	20.6	30.4
2015	86.5	130.4	26.1	20.0	30.2

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، ص56.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد سكان الريف في المنطقة العربية في نمو متواضع بحوالي 1.1% في السنة، حيث يعود التواضع الى عدة أسباب منها استمرار الهجرة من الريف الى المدينة نظرا لاستمرار ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الريف، وفي مقدمتها خدمات التعليم والصحة وتوفير مياه الشرب والكهرباء، وانعدام فرص العمل المجدي وتمثل الهجرة من الريف الى المدن أحد المعوقات الأساسية التي تواجه خطط وبرامج التنمية بوجه عام وتطوير النشاط الزراعي بشكل خاص.

تشكل القوة العاملة الزراعية في الدول العربية نسبة ضعيفة بالمقارنة مع حجم العمالة الكلية حيث لا تتجاوز 30%، ونلاحظ أن حجم العمالة الزراعية في تطور ولكن بشكل ضعيف، بالإضافة الى أن نسبة العمالة الزراعية بالمقارنة بالعمالة الكلية فهي في انخفاض مستمر، وهذا راجع كله الى النشاط الموسمي لقطاع الزراعة الذي يعتد على الظروف المناخية، بالإضافة الى ذلك انخفاض العائد من النشاط الفلاحي بالمقارنة مع عائد النشاطات الإقتصادية الأخرى، ونقص الحوافز في هذا القطاع، كما نلاحظ أيضا أن نسبة العمالة الزراعية الى العدد الإجمالي للسكان

[1]- زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص50.

الزراعيين في الوطن العربي في تذبذب ملحوظ، فبعدما كانت النسبة 28.6% سنة 2008 ارتفع الى حدود 32%سنة 2011 لينخفض الى 30% سنة 2015.

هذا، وسجل نصيب العامل الزراعي في الوطن العربي من القيمة المضافة إرتفاعا مستمرا، حيث بلغت سنة 2015 حوالي 5535 دولار أي بمعدل 2.1% بالمقارنة بعام 2014، ويعود سبب هذا الارتفاع الى انخفاض عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتشار الزراعة المحمية التي تتميز بارتفاع الإنتاجية.[1]

ثالثا:مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المستدامة: يعتبر القطاع الزراعي في معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية باستثناء الدول النفطية منها، الممول الرئيسي للناتج الوطني، وبالتالي المجال الرئيسي للعمالة، والمورد الرئيسي للدخل والحياة للسكان الذين يتزايدون بنسب مرتفعة، وبناءاً على ذلك يمكن اعتبار التنمية الزراعية المستدامة للدول النامية والعالم العربي مفتاح التنمية الشاملة المستدامة، ما يتطلب حتما، المحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور لاستخدامها من قبل الأجيال المقبلة.

وعليه، يعتبر القطاع الزراعي مهم جدا في عملية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإهتمام بالتنمية الزراعية دون التأثير على البيئة وصحة المستهلكين، وأنماط الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الأرياف، وهذا ما قام به العلماء من خلال وضع نظام زراعي متوازن يلبي طلبات الأجيال الحالية والمستقبلية وتضمن لهم غداءا صحيا وبيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ومنتجة.

ومما سبق نستنتج أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بالبعد الإقتصادي للتنمية من خلال استدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، وبالبعد البيئي بالمحافظة على البيئة وتقليل تأثير النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية، وبالبعد الإجتماعي بالحصول على إنتاج غذائي صحي لجميع المستهلكين مع حفظ حقوق الأجيال المستقبلية وإستمرارها[2] مما يجعل الزراعة المستدامة نظاما زراعيا شاملا ومتكاملا لها أدوار مختلفة، هي:

1- الدور الإجتماعي للقطاع الزراعي: تؤثر الفلاحة على الحياة الاجتماعية لسكان الأرياف والقرى، كما لايقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها، بل يمتد الى كافة المدن والمناطق المأهولة بالسكان، ويشتمل هذا التأثير الجوانب التالية:

- **المساهمة في تقليص معدلات الفقر**:يشير المفهوم الجامع للفقر الى أنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة يمثل الحد الأدنى المقبول في مجتمع ما في فترة زمنية محددة، الأمر الذي تترتب عليه حالات انعدام أو تواضع

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2017، مرجع سبق ذكره، 56.

[2]- غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر-03-، 2012/2011،ص 44.

في مسألة الأمن الغذائي لدى الأفراد المنخفضي الدخل، ويقود البعض منهم الى الجوع، وهو ما يشير الى أن ظاهرة الجوع تتأتى من التباين الواسع في توزيع الدخل وانتشار الفقر[1].

وقد قدر معدل الفقر في الدول العربية ككل القائم على خط الفقر الدولي حوالي 7.4% عام 2012 مقارنة بحوالي 5.5% عام 1990، وتوجد أكبر معدلات الفقر في البلدان العربية الأقل نموا بمعدل متوسط بلغ حوالي 21.6% عام 2012، وباعتماد خطوط الفقر الوطنية، فإن متوسط معدلات الفقر في الدول العربية الأقل نموا بلغ عام 2012 حوالي 42.6%[2] .

وعليه، يعتمد معضم فقراء العالم على الزراعة وما يتصل بها من أنشطة لتدبير جزء من أسباب عيشهم ويكون للنمو الزراعي الشامل لأصحاب الحيازات الصغيرة، لاسيما النساء كأقصى قدر من الفعالية في الحد من الفقر المدقع والجوع عندما يؤدي الى زيادة العائد على العمل وزيادة فرص العمل للفقراء[3].

إن قدرة زراعة على توليد نمو إجمالي في الناتج المحلي الإجمالي يساهم في الحد من الفقر وخاصة في البلدان التي تعتمد إقتصاداتها على القطاع الزراعي (معظمها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) بالإضافة الى إسهامها في رفع معدل النمو الاقتصادي، وهذا بسبب تركز الفقراء في المناطق الريفية، أما البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة تحول (أسيا وشمال إفريقيا والشرق الأدنى)، تسهم الزراعة في النمو الإقتصادي بدرجة أقل، ولكن لما كان الفقر مازال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية فإن النمو الزراعي فضلا عن النمو في الإقتصاد الريفي غير الحقلي له آثار قوية على الحد من الفقر، وفي الاقتصادات المضفى عليها الطابع الحضري (أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية)، حيث يشكل الفقر ظاهرة حضرية، يمكن للقطاع الزراعي الأكثر إنتاجية أن يساعد على وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القدرة الشرائية للفقراء لحضريين الذين ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم على الطعام.[4]

من خلال الجدول المبين في الملحق (3-3)المتعلق بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية يتبين لنا أن حصة الفرد في الوطن العربي من الناتج الزراعي خلال سنوات الدراسة شهدت نوعا ما ارتفاعا ملحوظا دام لبضعة سنوات بدأت من سنة 2005 حيث كانت حصة الفرد حوالي 3.77 دولار انتقلت الى 5.88دولار سنة 2010 وبعدها الي 6.58، 7.33 دولار خلال سنتي 2011و2012 لتنخفض بعد ذلك الى7.31 دولار سنة 2013 وتتهاوى بعد ذلك لتصل سنة 2016 الى حدود 5.87 دولا ويعود سبب هذا التدهور والإنخفاض في حصة الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي الى مجموعة من الأسباب أهمها الظروف الداخلية التي تعيشها بعض البلدان العربية مثل

[1] – د.سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي(مقاربة الى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص110

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2016، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] – منظمة اللأمم المتحدة للزراعة ولأغذية (FAO)، **تقرير إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، ص 30.

[4] – نفس المراجع، ص 32.

سوريا واليمن وفلسطين والعراق وليبيا، حيث شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب النمو الشامل تحديا أمام عدد من البلدان العربية على صعيد جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، وكجزء من برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، فقد تم تحديد نحو 17 هدفا رئيسياو 169 هدفا فرعيا بغرض مكافحة الفقر والجوع.

- **المساهمة في تنمية المناطق الريفية:** تعتبر المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالا حيث لاتزال تعاني من انعدام أو نقص أو ضعف الخدمات فيها وتشمل خدمات البنى التحتية والرعاية السكنية والطبية وخدمات التعليم وخلافه، وقد بذلت الدول العربية خلال العقود الماضية جهودا مختلفة في مجال توفير وتطوير البنى التحتية والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، بواسطه المؤسسات الحكومية التي تعتبر الجهة الأولى المسؤولة عن توفيرها في معظم الدول العربية، وبالرغم من ذلك فإن الأمر يتطلب المزيد من الإستثمارات الحكومية والخاصة في هذا المجال، وبما يساهم إيجابيا في تطوير القطاع الزراعي العربي لاسيما مجال النقل البري والبحري والإتصالات وخدمات الكهرباء والماء[1].

ومما لاشك فيه أن تطور القطاع الزراعي والاهتمام به سيؤدي الى تنفيذ العديد من المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية، مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر، وكذلك عندما تكون الجهود موجهة نحو تطوير القطاع الفلاحي في القرى، فإن ذلك لن يكون قاصرا على الإنتاج الفلاحي وما يرتبط به من مشاريع، بل إن السكان الفلاحيين سينالهم نصيبهم من هذا التطور والمتمثل فيما سيتم استحداثه أو توفيره من خدمات أو تحسين الخدمات القائمة، ومثال ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الطرق والكهرباء والمياه والاتصال وغيرها من لخدمات الضرورية اللازمة لإستحداث التنمية الفلاحية والريفية المطلوبة[2].

وعليه، ترتكز أسس تنمية الريف على تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية الشاملة للحد من الفقر في الدول العربية على المشاركة والتنسيق بين المجتمعات والفئات المستهدفة وشركاء التنمية من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بحيث تشتمل هذه السياسات على عدد من الإجراءات التي تتمثل بالآتي:

- تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم من خلال تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، وإصلاح شبكات الري، ودعم المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم وتزويدهم بمدخلات الإنتاج الأساسية كالبذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية، بالإضافة الى تنشيط أجهزة البحث العلمي الزراعي والإرشاد، وإمداد المزارعين بالتقانات الحديثة كتقانات الري بالرش والتنقيط بأسعار مدعومة.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2]- عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة،2015/2014، ص102.

- تعزيز التنمية البشرية والريفية، وتتضمن تقليص الفجوة الخدمية والاستثمارية بين الريف والمدينة، وتوفير وتحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ وخدمات الطاقة والإتصالات والنقل، وإقامة مشاريع للإسكان الريفي وتوفير العناية الصحية والاستثمار في الخدمات التعليمية والتربوية وتعزيز المساواة بين الجنسين.
- دعم برامج تنويع مصادر الدخل، وتشمل إعادة توجيه نسبة من فقراء الريف للعمل في أنشطة غير زراعية مثل المشاريع الحكومية والأهلية وبعض الأنشطة التجارية والخدمية والمهارات الحرفية كون الاعتماد على الزراعة كمصدر للدخل لا يكفي للارتقاء بمستوى معيشتهم وتخليصهم من دائرة الفقر، كما يجب التركيز على فئة الشباب الريفيين العاملين الذين يمارسون أعمال غير زراعية حيث يمكن تحفيزهم على إقامة مشاريع إنتاجية تحقق لهم ولأسرهم مصدر دخل مستقر.
- دعم برامج تقليل المخاطر في المناطق الريفية، وتتضمن تحسين الأمن وتخفيض درجة التعرض للأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض وتأمين الاستدامة البيئية والإدارة السليمة على أن تكون طويلة الأمد، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة المالية العالية العائد، وبناء أصول الفقراء وتنويع الأنشطة الأسرية، وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين كالتأمين الصحي[1].

2- الدور البيئي للقطاع الزراعي: تعتبر الزراعة أكثر الأنشطة الإنسانية اعتماداً على البيئة، ومن ثم فإن الاهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية كبيرة ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي، ولكن أيضًا لضرورتها للمحافظة على بيئة أكثر توازنًا، وبالرغم من أن السياسات الزراعية التقليدية قد أحدثت طفرة كبيرة في الإنتاجية وحققت فائض واسع في إنتاج الغذاء في أجزاء كبيرة من العالم، فإن ذلك قد تم على حساب البيئة والأراضي الزراعية، حيث فقدت التربة مكوناتها الغذائية كما أدى تكثيف استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى تلوث التربة وفقدان التنوع البيولوجي وتصحر الأراضي الزراعية، وعليه وفي سبيل تنمية زراعية مستدامة التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، يجب المحافظة على الموارد وحميتها من التلوث والتدهور والاعتداء.[2]

إن أهمية الزراعة تتعدى عملية انتاج الغذاء البسيطة، فسلسلة عمليات الانتاج الزراعي الطويلة والمعقدة قد تترك تأثيرا سلبيا في البيئة المحيطة فعلى سبيل المثال فان الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية، والري بطرق غير سليمة، والاستخدام المكثف للمكننة في الزراعة، واستعمالات الارض بطريقة غير ملائمة، يمكن لهذه الامور، متفرقة

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

[2]- ماجد جورج، **التنوع البيولوجي الزراعي**، وزارة الدولة والشؤون البيئية، قطع الحماية البيئية، مصر، 2009، ص 01.

اوبمجتمعة، أن تؤدي الى تدهور المحيط البيئي ومن الجهة الاخرى فان الاقلاع عن الزراعة يهدد الانسان والحيوان وغذائه وقد يشكل أيضا تهديدا للتنوع الحيوي والمظهر الجمالي للغطاء النباتي الذي يترافق مع الزراعة.[1]

وعليه، يجب ان نبتكر نظاما زراعيا يتنج لنا الغذاء بطرقة تحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي لأن العمل بالنظام التقليدي الزراعي لم يعد خيارا متاحا، ولهذا وجب علينا اعتماد نظام التنوع البيولوجي في العملية الزراعية، حيث يشكل التنوع البيولوجي جزاءا لايتجزأ من صحة النظام البيئي، وهو أمر ضروري لزيادة إنتاج الأغذية على نحو مستدام وضروري لبناء سبل معيشة قادرة على الصمود.

والتنوع البيولوجي هو التنوع في الحياة النباتية والحيوانية في العالم بما في ذلك تنوعها الجيني وتنوع الأنظمة البيئية عندما يكون هناك تنوع غني في الأنواع والموائل والتركيب الوراثي، تكون النظم البيئية أكثر صحة وإنتاجية ويمكن أن تتكيف بشكل أفضل لتقاوم التحديات مثل تغير المناخ[2].

يوفر التنوع البيولوجي الزراعي الغذاء والمواد الخام لإنتاج السلع وعلاوة على ذلك فإن كل نبات وحيوان وكائن حي دقيق يلعب دوره في تنظيم الخدامات الأساسية للنظم الأيكولوجية مثل المحافظة على المياه وتحلل النفايات وتدوير المغذيات والتلقيح ومكافحة الآفات والأمراض وتنظيم المناخ ومكافحة تآكل التربة والوقاية من الفيضانات وامتصاص الكربون وأكثر من ذلك بكثير.[3]

المطلب الثاني:الناتج الزراعي ودوره في التجارة الخارجية للمنطقة العربية

تمثل التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات الهامة في الإقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحضى الموازين التجارية للمنتجات الزراعية بقدر اكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق إنجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية[4].

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية، وخاصة العملة الصعبة واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية، ويمثل الإستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا إليها صافي الإستيراد من هذه السلع، وفي حالة إرتفاع حجم الصادرات عن

[1] – عصام نوفل، **تنمية زراعية نحو بيئة مستدامة**، وزارة الزراعة، رام الله، فلسطين،ص 97، تاريخ الإطلاع 2018/12/23 ساعة 18:47على الرابط:https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper

[2] – منظمة الأغذية والزراعة، **التنوع البيولوجي للزراعة المستدامة**، إيطاليا، ماي 2018، ص06.

[3] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي**، كندا، 2010، ص05.

[4] – حمشاوي محمد، الأخضر بن عمر، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى الأسواق الخارجية**، مجلة رؤى، جامعة الوادي، العدد09، ديسمبر 2015، ص88.

حجم الواردات تتحقق معدلات أعلى من الإكتفاء الذاتي، حيث يمكن الاستفادة من إعانات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي، بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية[1].

ولمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية، يجب إستعمال المؤشرات التالية ومن أهمها: معدلات نمو الصادرات والواردات الزراعية، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ومساهمة كل من الصادرات والواردات الزراعية في الصادرات والواردات الكلية، نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية بالإضافة الى نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية وأخيرا مساهمة التجارة الخارجية الزراعية في التجارة الخارجية الكلية.[2]

1- مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات: تعد مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات الهامة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الإقتصاد الوطني، وتمثل الصادرات بصفة عامة مصدرا أساسيا من مصادر جلب العملة الصعبة لتغطية مبالغ الإستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت الأسواق الوطنية على استيعابها، نتيجة الإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، ويبين الجدول التالي مدى مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في الصادرات الكلية.

الجدول (3-4): تطور الصادرات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار

البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الكلية	654	704	966	964	1,016	1,291	897	786
الصادرات الزراعية	21	21	27	24	33	44	39	37
الصادرات الغذائية	16	17	21	19	24	27	27	28
نسبة الصادرات الزراعية الى الكلية	3.18	3.01	2.76	2.54	3.26	3.39	4.34	4.69
نسبة الصادرات الغذائية الى الكلية	2.49	2.40	2.14	2.02	2.39	2.10	2.99	3.25

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات الكلية شهدت تطور ملحوظ خلال الفترة (2005-2016)، حيث بعدما كانت خلال متوسط الفترة (2005-2009) حوالي:654 مليون دولار انتقلت الى أقصى قيمة لها، وذلك خلال سنة 2014 بحوالي: 1,291مليون دولار، أي بنسبة نمو تقدر بـ: 97.26%، ويعود سبب

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012**،ص 176.

[2]- زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص59.

هذا التطور الى ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية لدى البلدان ذات الإمكانيات التصديرية، فقد سجلت الصادرات الزراعية البحرينية والإماراتية زيادة بنسبة 19.2% و 12.5% على التوالي من جراء إرتفاع حركة إعادة التصدير السلع الزراعية عبر تلك الدول الى دول أخرى، وسجلت الصادرات الزراعية العراقية زيادة بنسبة 15.8% وبنسبة 20.1% في ليبيا، وبنسبة 15.2% للمغرب، وللجزائر بنسبة 14.7%، ولجيبوتي 12.2% وللصومال 11.3%، أما باقي الدول العربية التي حصلت فيها زيادة الصادرات فقد ارتفعت الى مادون 10% وهي الأردن والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، ويرجع ذلك الى الأحدث الداخلية التي شهدتها تلك الدول.

هذا وتحتل كل من المغرب والإمارات المرتبة الأولى والثانية بين الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية بقيمة بلغت حوالي 7060 مليون دولار، و6567 مليون دولار على التوالي عام 2016، تليهم كل من مصر والسعودية بقيمة بلغت حوالي 5704 مليون دولار، و4336 مليون دولار على التوالي، بينما باقي الدول العربية لم يتجاوزون ما قيمته 2000 مليون دولار.

أما عن مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية، فق شهدت النسبة انخفاضا من نحو 3.18% خلال متوسط الفترة(2005-2009) الى نحو 2.54 خلال سنة 2012، ويعود سبب هذا الانخفاض الى زيادة الصادرات الكلية للدول العربية وخاصة النفطية منها بنسب أكبر بكثير من زيادة الصادرات الزراعية، إلا أن هذه الإنخفاض لم يدم طويلا، فقد شهدت الصادرات الزراعية إرتفاعامن 3.26% سنة 2013 الى 4.69% سنة 2016، ويعود سبب هذا الإرتفاع الى تدني قيمة الصادرات الكلية نظرا لإنخفاض أسعار البترول مع نوع من الثبات للصادرات الزراعية العربية مما نتج عنه إرتفاع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية.

أما عن نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية، فقد شهدت هي كذلك انخفاضا من 2.49% خلال متوسط الفترة (2005-2009) الى 2.02% خلال سنة 2012، لتعاود بعد ذلك للارتفاع من 2.39% سنة 2013 الى 3.25% سنة 2016، ويعود السبب في الانخفاض والارتفاع في نسبة المساهمة في الصادرات الكلية هو ماتشهده الصادرات الزراعية من حركة بالإضافة الى إنخفاض في قيمتها الكلية[1].

2- مساهمة الزراعة في تخفيض الواردات: إن الإهتمام بالقطاع الزراعي وفتح مجال واسع للاستثمار فيه يؤدي الى رفع مستوى الإنتاج الزراعي وبالتالي يساعد على تخفيض حصة الواردات الزراعية والغذائية بالإضافة الى المحافظة على استقرار أسعار السلع الزراعية، خاصة وأن الإنفاق على المواد الغذائية يمتص جزءا كبيرا من دخول الأسر

[1]- حمشاوي محمد، الأخضر بن عمر، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى الأسواق الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص89

الفقيرة، غير أن إرتفاع أسعار معضم هذه السلع في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة قيمة الواردات من هذه السلع ويظهر هذا من خلال الجدول الآتي الذي يبين تطور الواردات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2005-2016).

الجدول(3-5): تطور الواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال (2005-2016)

الوحدة: مليون.دولار

البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات الكلية	460	590	699	833	775	925	872	790
الواردات الزراعية	51	69	83	92	103	125	112	106
الواردات الغذائية	42	59	68	77	80	101	99	93
نسبة الواردات الزراعية الى الكلية	11.08	11.69	11.87	11.04	13.29	13.51	12.84	13.41
نسبة الواردات الغذائيةالى الكلية	9.13	10	9.72	9.24	10.32	10.91	11.35	11.77

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الواردات الكلية شهدت تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة (2005-2016) فبعدما كانت حوالي 460 مليون دولار خلال متوسط الفترة (2005-2009) ارتفعت لتصل الى ما يقارب 925 مليون دولار بنسبة نمو تقدر بـ: 101.08% ويرجع سبب هذا النمو الى إرتفاع الواردات الزراعية بسبب أسعار السلع الغذائية العالمية خلال الأزمة المالية 2008 والتي أدت الى تطور أسعار الغذاء في الأسواق العالمية بشكل كبير في عام 2008 مما أدى الى نشوء أزمة غذاء حادة في ذلك العام وكمحصلة لذلك سجلت فاتورة واردات الغذاء في الدول العربية قيمة مرتفعة حيث بلغت إجمالي الواردات الغذائية العربية حوالي 34 مليار دولار خلال الفترة (2000-2010)، في حين لم تتعد قيمة صادراتها الغذائية 11 مليار دولار، إلا أن هذا الارتفاع في الواردات الكلية لم يدم طويلا فقد شهد عامي 2015 و2016 انخفاضا في قيمتها بـ: 872 مليون دولار و 790 مليون دولار على التوالي، وهذا بسبب التحسن في معدلات تساقط الأمطار والجهود التي تبذلها الدول العربية لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية.

ويساهم إقليم شبه الجزيرة العربية بنحو 47.1% من إجمالي الواردات الغذائية بالوطن العربي، بينما تشكل نسبة مساهمة كل من إقليم المغرب العربي والإقليم الأوسط وإقليم المشرق العربي ما نسبته 19.17%، 18.40، 15.22%، على الترتيب[1].

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، ص55.

هذا وتحتل كل من السعودية والإمارات ومصر المراتب الثلاثة الأولى بين الدول العربية المستوردة للمنتجات الزراعية بقيمة تقدر بـ: 19238.20 مليون دولار، 15715.90 مليون دولار، 11420.30 مليون دولار على التوالي، تليهم كل من العراق والجزائر والمغرب بحوالي: 9096.3 مليون دولار، 985.7 مليون دولار 5510.4مليون دولار على التوالي.

وعليه، تعتبر الدول العربية مستورد صافي للغذاء وتعتبر كذلك من أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم حيث تمثل وارداتها حوالي ربع إجمالي واردات الحبوب في العالم، وهذا بمتوسط يتجاوز 63 مليون طن سنويا في حين لا تتعدى صادراتها 4 مليون طن سنويا، مما يضعها كمستورد صافي للحبوب بحوالي 60 مليون طن سنويا.

فالدول العربية تستورد أكثر من 50 % من إحتياجاتها من القمح لتلبية الطلب المحلي، وحوالي 44 % من احتياجاتها من الأرز، وحوالي 67 % من إستهلاك الذرة، بينما تستورد تقريبا كل إحتياجاتها من الشعير. وتمثل هذه السلع الأربع المكونات الرئيسية لواردات الحبوب للدول لعربية، حيث تمثل مجتمعة حوالي 99 % من واردات الحبوب وحوالي 98 % من الاستهلاك الكلي للحبوب في الوطن العربي[1].

أما عن نسبة مساهمة الواردات الزراعية من الواردات الكلية، فقد شهدت النسبة من 11.08 % خلال الفترة (2005-2009) الى 13.41 % عام 2016، وسبب هذا الإرتفاع في نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية هو الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما نتج عنها من إرتفاع أسعار المواد الغذائية وبحكم أن الوطن العربي يعتمد في غذائه على الاستيراد، أدى ذلك الى إرتفاع نسبة مساهمة الواردات الزراعية في الواردات الكلية.

وفيما يخص نسبة مساهمة الواردات الغذائية في الواردات الكلية، فقد شهدت هذه النسبة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة (2005-2016)، حيث بعدما كانت النسبة حوالي9.13% خلال متوسط الفترة (2005-2009) ارتفعت الى 10% سنة 2010 ثم انخفضت الى حدود 9.24 % سنة 2012 لتعاود الارتفاع الى حوالي:10.91%، 11.35%، 11.77% خلال السنوات 2014-2015-2016، ويعود سبب هذا التذبذب هو تأثرها بالأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من إرتفاع أسعار المواد الزراعية الى مستويات عالية التي شهدتها المنطقة العربية آنذاك، وبحكم أن جل المواد الزراعية هي مواد غذائية فقد أدى ذلك الى تأثر المواد الغذائيةومن ثم تأثر الواردات الكلية.

3- تطور الميزان التجاري وحجم التجارة الزراعية العربية: تجارة السلع الغذائية تمثل أحد أهم المصادر الهامة لتوفير الغذاء في الوطن العربي، وتعكس مؤشرات التجارة الخارجية محصلة تفاعل تطورات العرض والطلب على السلع

[1]- أحمد بدوي، **تداعيات إرتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادت الدول العربية**، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2013، ص ص 8-9.

الغذائية، إذ تقوم الدول العربية بتصدير السلع الغذائية التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية وتنافسية، كما تقوم باستيراد سلع غذائية لتغطية العجز في الإنتاج.

الجدول(3-6): تطور الميزان التجاري الزراعية في الوطن العربي خلال (2005-2016)

الوحدة:مليون دولار

البيان	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو 2010-2016
الصادرات الزراعية	21	21	27	24	33	44	39	37	76.19
الواردات الزراعية	51	69	83	92	103	125	112	106	72.55
رصيد الميزان التجاري الزراعي	-30	-48	-56	-72	-70	-81	-73	-69	70.00
حجم التجارة الزراعية	72	90	110	116	136	169	151	143	73.61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية**، أعداد مختلة.

من خلال الجدول التالي نلاحظ أن الصادرات الزراعية العربية في المجمل قد شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة (2010-2016)، حيث كانت حوالي 21 مليون دولار سنة 2010 إرتفعت لتصل الى 37 مليون دولار سنة 2016 وهذا بمعدل نمو وصل الى 76.19% بينما في الجهة المقابلة، فقد شهدت الواردات الزراعية العربية هي أيضا إرتفاعا كبيرا ، فبعدما كانت حوالي 69 مليون دولار سنة 2010 انتقلت الى 106 مليون دولار سنة 2016 وهذا بمعدل نمو سالب يقدر بـ: 72.55%، لكن عندما نلاحظ بشكل أدق نجد أن هذه الفترة مقسمة الى قسمين هما:

الفترة الأولى (2009-2014): تميزت هذه الفترة بالارتفاع في قيمة كل من قيمة الصادرات والواردات الزراعية، حيث ازدادت قيمة الصادرات بنسبة 16.8% عام 2009، وفي المقابل إرتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية بنسبة 7.7%، وقد أدى ذلك الى زيادة قيمة العجز(صافي الواردات) بنسبة 4.4% مقابل 16.4% للعام السابق 2008، ويعود سبب إرتفاع نسبة العجز الى إرتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية عام 2009 وإنخفاظ إنتاج عدد من السلع الغذائية في عدد من الدول العربية، وكنتيجة لذلك فقد بلغت نسبة الصادرات الى الواردات حوالي 29.5% لعام 2009[1]، وقد استمر هذا العجز الى أن وصل سنة 2012 قيمة سالبة تقدر بحوالي: 81 مليون دولار.

الفترة الثانية (2015-2016): تميزت هذه الفترة بالتراجع في قيمة كل من الصادرات والواردات الزراعية، فبعدما فكانت قيمة الصادرات خلال سنة 2014 حوالي 44 مليون دولا انخفضت الى 39 مليون دولار عام 2015 ثم انخفضت مرة أخرى الى 37 مليون دولار سنة 2016 بنسبة تراجع تقدر بـ: (15.90%)، وفي المقابل انخفضت

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011**، مرجع سبق ذكره ، ص58

كذلك قيمة الواردات الزراعية من 125مليون دولار سنة 2014 الى 112 مليون دولار سنة 2015 ثم الى 106 مليون دولار سنة 2016 بنسبة نمو سالبة تقدر: (15.2%)، ونتيجة لهذا التطور، فقد انخفض عجز الميزان التجاري الزراعي من حوالي 81 مليون دولار الى حوالي 69 مليون دولار أي بنسبة تراجع بلغت حوالي 8.5%، ويعود هذا التحسن في إنخفاظ كلفة الواردات الزراعية نظرا لإنخفاض أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية بسبب الفوائض في الإمدادات وزيادة الإنتاج لعدد من المحاصيل الزراعية.

يتباين قيمة العجز التجاري الزراعي فيما بين الدول العربية وفقا لإمكانيات الإنتاج الزراعي، ومكونات تجارة السلع الزراعية ونوعيتها والمعاملات التسويقية، وتتصدر السعودية الدول العربية في قيمة العجز بحوالي 15.5 مليار دولار، تليها الجزائر 10.8 مليار دولار، ثم مصر بحوالي 8.8 مليار دولار، وحوالي 5.4 مليار دولار في الإمارات.

يمثل العجز التجاري الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2015 حوالي 41.0% من إجمالي العجز التجاري العربي، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية العربية في نفس العام حوالي 152 دولار، وبالمقابل بلغ متوسط نصيب الفرد من صافي تلك الواردات في الدول العربية ذات الموارد الزراعية حوالي 91 دولار، وحوالي 472 دولار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 151 دولار في باقي الدول العربية الأخرى[1].

وعليه، نستخلص أن مساهمة الإنتاج الزراعي في ترقية الصادرات الزراعية وفي تقليص حجم الواردات من السلع الغذائية يبقى ضعيفا، وهذا نتيجة لضعف القطاع الزراعي على مستوى معضم الدول العربية بالإضافة الى ازدياد الطلب على هذه السلع، مما ادى ذلك الى زيادة الفجوة الغذائية والتبعية الى الخارج[2].

ولهذا، ومن أجل تطوير تجارة السلع العربية يتطلب تحرير كلي للتجارة الخارجية للسلع الزراعية فيما بين الدول العربية، وإلغاء كافة الضرائب والرسوم الجمركية والغير جمركية تنفيذا لاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول والتكتلات الإقتصادية، بالإضافة الى الحد من التدخل الحكومي وإعطاء مزيد من الأدوار للقطاع الخاص في التجارة الخارجية، والحد من العوائق المختلفة في عمليات الاستيراد والتصدير، والعمل بمبدأ التخصص والميزة النسبية للمنتجات الزراعية ذات القدرة التنافسية، بالإضافة الى تحسين الإنتاج ودعم التصدير، والعمل على فتح أسواق جديدة للصادرات، ودعم البنية التحتية للخدمات التسويقية، وإصدار القوانين والتشريعات والأنظمة التي تتفق مع السياسة التجارية الدولية[3].

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2017**، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]- غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، مرجع سبق ذكره ، ص62.

المطلب الثالث: الطبيعة التكاملية بين الزراعة والصناعة

تمتلك الزراعة مقومات أساسية إذا ما تم تنميتها وتطويرها والاستثمار فيها فإنها تعمل على تحريك النشاط الإقتصادي بشكل عام، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة، ومن تلك العوامل المورد الطبيعي والمتمثل في الأراضي الزراعية، والمياه والنباتات والحيوان والعوامل الجغرافية والمناخية، أما المورد البشري، فيتمثل في العامل وهو المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي، أما عن المورد الرأسمالي في التراكمات الرأسمالية نتيجة العمليات الإنتاجية السابقة والتي يمكن تحويلها من نشاط لآخر.

هذه العوامل التي يمتلكها القطاع الزراعي إذا وظفت بشكل منظم وسريع فإنها تؤثر في النمو الإقتصاد القومي الحقيقي، فإزدياد مساحة الأرض الزراعية المستغلة في العملية الإنتاجية تؤثر بدرجة ملحوظة في زيادة الإنتاجية الزراعية في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية، وزيادة الإنتاج الزراعي يعمل على تحرير العامل من القطاع الزراعي الى القطاعات الخرى ومنها قطاع الصناعة، وهذا يقضي الى زيادة الإنتاجية في الإقتصاد ككل وذلك بعد تدريبهم وإكسابهم الخبرة اللازمة، وزيادة التراكم الرأسمالي وكذلك بقية العوامل الأخرى فإنها تمارس تأثيرا أساسيا على سرعة التنمية من خلال كونها محددات لسرعة التقدم الزراعي وبالتالي سرعة التصنيع المعتمد على قطاع الزراعة[1].

وإذا كان التصنيع وسيلة مهمة لتنمية أساليب الإنتاج السائدة وتصحيح الإختلالات الهيكلية، فإن نجاح عملية التصنيع لايمكن أن تتحقق إلا بتوفر بشروط معينة، وأهم هذه الشروط هو حصول تنمية زراعية متقدمة في الإنتاج وفي مستوى الإنتاجية الزراعية بمعنى أن نجاح الثورة الصناعية يتوقف بالدرجة الأولى على وجود ثورة زراعية متقدمة تسبق العملية الصناعية[2].

ومن الأمور المهمة التي يلعب فيها القطاع الزراعي دورا كبيرا، هو كونه يساهم في بناء قاعدة للتصنيع بل ركائز أساسية للإقتصاد ومن بينها:

أولا: تزويد الصناعة باحتياجاتها من المواد الخام أو الأولية: تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية لما تقدمه من مدخلات في العمليات الإنتاجية التصنيعية، وتوفير ذلك القدر الذي تحتاجه الصناعات المحلية وتوسعاتها المنتظرة، إذ تعتمد أهم الصناعات المحلية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية على المنتجات الزراعية، فصناعة السكر مثلا تعتبر من أهم الصناعات الغذائية وذات الطلب الدولي الكبير عليها وهي من الصناعات الاستراتيجية،

[1]- حمريط رشيد، **دور الإستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة–الزراعات الصحراوية–(ولاية بسكرة نموذجا)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص 57،58.

[2]- سايح بوزيد، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص40.

بحيث تعتمد بصورة أساسية على محصولي قصب السكر وبنجر السكر، حيث يحظى بإهتمام جميع الدول سواءا المنتجة أو المستهلكة له بإعتباره من المواد الغذائية الهامة لكل القطاعات والشرائح الإجتماعية، ولذلك تصنف صناعة السكر كإحدى الصناعات الإستراتيجية في العالم وإحدى الدعائم الأساسية للأمن الغذائي والنهوض بالاقتصاديات الوطنية[1]، حيث تشير الإحصائيات أن الدول العربية أنتجت خلال عام 2016 حوالي 3.6 مليون طن مقابل 3.5 مليون طم خلال عام 2015، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 2.1% من الإنتاج العالمي، ويتركز إنتاج السكر في خمس دول عربية ويمثل إنتاج مصر حوالي 63.6% من إنتاج الدول العربية ككل، تليها المغرب والسودان وسوريا والصومال، بحوالي 16.7% و16.6% و2.5% و0.6% على التوالي، والجدول التالي يوضح تطور صناعة مادة السكر في الوطن العربي والتي تمثل مدى إعتماد الصناعات الغذائية على المادة الخام الزراعية.

الجدول (3-7): تطور صناعة السكر في الوطن العربي

الوحدة: ألف طن

السنوات	الإنتاج	الإستهلاك	الصادرات	الواردات	للمتاح للإسهلاك للفرد
2010	2.905	10.974	2.750	11.003	39.3
2014	10.825	12.000	3.965	13.323	32.1
2015	10.902	12.110	10.902	12.110	32.5
2016	12.609	12.609	4.345	13.323	32.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: **صندوق النقد العربي**، أعداد مختلة.

يعد قطاع الصناعات الغذائية في الوطن العربي من الصناعات الحديثة سريعة النمو، ويعتبر ثاني الصناعات التحويلية التقليدية من حيث المساهمة في الناتج الصناعي وتوفير فرص العمل بعد صناعات تشكيل المعادن، وشمل هذا القطاع صناعات السكر، الزيوت مطاحن الغلال، صناعة الألبان ومشتقاتها، المشروبات بأنواعها، المعلبات الغذائية وغيرها من الصناعات الأخرى.

وبالتالي يمكن القول بأن هناك تنمية صناعية بشكل واسع عندما تستخدم الدول مواردها الوفيرة للصناعات التي تتطلب بشكل مكثف هذه الموارد، والصناعات التي من المرجح أن تنجح في البلدان النامية هي في الواقع تلك التي تجعل الإستخدام المكثف نسبيا للموارد الخام والعمالة غير الماهرة والإستخدام الأقل نسبيا لرأس المال والعمالة الماهرة التي على ماتبدو نادرة، وفي هذا الصدد فالوفرة النسبية للمواد الخام الزراعية وإنخفاض تكلفة اليد العاملة في البلدان النامية يخلق إمكانية الصناعات الزراعية في هذه البلدان.

[1]- علاء الدين اللذيذ، **الدليل الصناعي العربي لصناعة السكر**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، جامعة الدول العربية، مصر ، نوفمبر 2018، ص8.

وتنتشر هذه الصناعات في جميع الدول العربية تبعا لوفرة المدخلات ومقدار الطلب والقدرة التنافسية، وفرص الإستثمار، كما تتسم معظمها بأنها صغيرة ومتوسطة وتكاد تكون محلية لمحدودية مساهمتها في التجارة الخارجية لأسباب من أهمها إنخفاض مستوى الجودة، إرتفاع التكاليف، وضعف القدرة التنافسية مع المنتجين الكبار، وطبيعة المزايا في تلك الصناعات، وبالرغم من ذلك هناك جهود حثيثة تبذل لتطوير قطاع الصناعات الغذائية نظرا لتزايد الطلب القوي على الغذاء والمنتجات الغذائية وإتساع الفجوة الغذائية، وعلى سبيل المثال فإن الإمارات العربية المتحدة تتجاوز عدد منشأت الصناعات الغذائية فيها 438 منشأة، تبلغ إجمالي الإستثمارات فيها 44 مليار درهم، 80% منها إستثمارات محلية.

وفي مصر تجاوز عدد العاملين في الصناعات الغذائية ربع مليون عامل، وتجاوز عدد منشآت الصناعات الغذائية في فلسطين 2200 منشأة، وتونس 11 ألف منشأة، والسعودية 24 ألف منشأة يعمل فيها حوالي 190 ألف عامل والأمر كذلك في باقي الدول العربية حيث كشفت مؤشرات الصناعات الغذائية عن معدلات نمو متصلة تتراوح بين (5-10)% سنويا، وهذا النمو مرشح للإرتفاع مع النمو السكاني والتحولات المستمرة في السلوك الاستهلاكي للسكان نحو الأغذية الجاهزة[1].

وبالتالي، فإن الصناعات الغذائية في مجملها تعتمد على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانه هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي من خلال ما يقدمه من مدخلات للتصنيع الغذائي[2].

ثانيا:أثر التصنيع على القطاع الفلاحي: تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من المكائن، والالات، والأسمدة الكمياوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن اقتصاديات الزراعية مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع، وبالخصوص الصناعة الغذائية والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي[3].

وعليه، تعتبر عملية التصنيع وسيلة مهمة لرفع معدلات التنمية الإقتصادية ورفع مستويات المعيشة كما انها وسيلة مهمة للتشغيل والقضاء على البطالة في المجتمع من خلال إستثمار الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية في هيكل إنتاجي يتناسب مع ظروف البلدان المتخلفة، إلا انها لم تنجح تجربة التصنيع في معظم البلدان النامية في العقديين الماضيين

[1]- إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، جامعة الدول العربية، مصر، أفريل2017 ص13.

[2]- فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 42.

[3]- فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص45.

حيث لم تجن من تجربتها التصنيعية سوى الشقاء والبؤس بدل أن تتمتع بمزاياه، وهذا الفشل سببه إهمال القطاع الزراعي في عملية التنمية، حيث كان من الأولى الإهتمام والإعتناء به، ومن خلاله كان يمكن لها تنمية القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الصناعي[1].

ومع أن القطاع الصناعي مرهون بنجاح القطاع الزراعي إلا أن القطاع الصناعي يؤثر بدوره على الزراعة فهو يزود هذا القطاع بالمستلزمات الضرورية كالآلات والمكائن والأسمدة الكيماوية والمبيدات والقوة الكهربائية، وغير ذلك من ملحقات التصنيع، وإستخدام هذه المستلزمات السابقة أدى الى تحقيق آثار إيجابية عديدة في المجال الزراعي، ومن مبينها ما يلي:

- أدى إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي الى زيادة كبيرة في إنتاجية العامل الزراعي، حيث أنه بإمكانه في ظل هذه المستلزمات أن يقوم بمفرده بزراعة ما كان يزرعه في الماضي عدد كبير من الأفراد.
- من خلال الآلات والمكائن المتوفرة أمكن إستغلال مساحات واسعة من الأرض البور التي يمكن إحياؤها في الماضي نظرا لبعدها عن أماكن السكان أو لأنها قليلة الخصوبة.
- يتمكن الفلاحون في ظل الصناعات الحديثة من بناء الحواجز وحفر القنوات والمصارف بسهولة وسرعة مما يساعد على إستمرارية خصوبة الأرض والتربة وعلى تقليل الفاقد من الموارد المائية.
- من خلال المنتجات الصناعية يمكن مقاومة الأمراض والآفات والحشائش وتقليل أخطارها مما يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي.
- وهناك آثار إيجابية عديدة أيضا للقطاع الصناعي على الزراعة سواءا كانت مباشرة أوغير مباشرة من بينها زيادة وتقدم وسائل النقل والاتصال، مما يجعل العالم بمثابة قرية واحدة وأصبح من السهل الانتقال من بلد إلى آخر ونقل السلع بين الأماكن المختلفة، وما نتج عن ذلك من إتساع الأسواق أمام المنتجات الزراعية المختلفة.

وعليه، فقد قطعت الثورة التقنية الأولى في الزراعة خطوات هائلة، فخلال الفترة الممتدة بين عامي 1961و2004 ارتفعت محاصيل الحبوب في شرق آسيا بنسبة 6.8% سنويا، أو أكثر من 300% على مدى هذه الفترة، وذلك بفضل الممارسات الزراعية الحديثة ذات الإنتاجية الأعلى، إلا أن التحديات تبقى أكبر من الإنجازات فيجب على العالم أن ينتج أكثر بنسبة 80 % من الأغذية بحلول عام 2050.

[1]- سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص39.

وهذا كله، نتج عنه تحقيق الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا الزراعية نمو بنسبة تزيد عن 80% سنويا منذ عام 2012 مما أدى الى الإهتمام بهذا المجال من طرف رجال الأعمال والمستثمرون.[1]

ومن هنا، نستنتج أن للزراعة أثر كبير في التنمية الصناعية عن طريق إستيعابها للمنتجات القطاع الصناعي فعندما تبدأ الزراعة في تطوير نفسها ورفع كفاءتها الإنتاجية تزداد القدرة الشرائية لدى المزارعين الذين يتحولون بالتدريج من فلاحين يعتبرون الزراعة مجرد طريقة للحياة (حيث يكون الإنتاج الإستهلاكي الذاتي في المقام الأول)، الى مزارعين محترفين ينتجون للسوق أساسا ويبدأ هذا النوع الجديد من الزراع في الإقبال على الشراء من منتجات القطاع الصناعي سواءا ما يلزم الإستعمال المنزلي أو ما يختص بالعمل كالآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، ومعدات إنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية والوقود وغيرها في قطاع الزراعة.

وبذلك تصبح الزراعة سوقا رائجا للمنتجات الصناعية تعتمد عليها في ترويج مصنوعاتها وتستكمل بها قدرتها على التصدير وتساعدها على الإزدهار[2].

[1]- ماتيو ديك ليرسك وآخرون، **الزراعة: مستقبل تكنلوجيا الزراعة**، القمة العالمية للحكومات، الإمارات العربية المتحدة، دبي، فيفري 2018،ص 11.

2- حميط رشيد، **دور الإستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة–الزراعات الصحراوية–ولاية بسكرة نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة 2014/2013، ص 58.

المبحث الثاني:سبل تنمية القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي العربي

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تحوزها الدول العربية، والمجهودات المبذولة منها بغرض تجسيد الأمن الغذائي، إلا أن مسألة العجز الغذائي لاتزال تعتبر بمثابة تحد يواجه هده الدول، نظرا للزيادة الكبيرة التي يعرفها عدد السكان، إضافة الى تعدد إحتياجاتهم بالإضافة الى العديد من الصعوبات التي تواجهها الأمر الذي يتطلب ضرورة تكامل جهود جميع الدول العربية في مختلف القطاعات لتجسيد الأمن الغذائي، وفيما يلي عرض آليات تنمية القطاع الفلاحي بإعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق وتجسيد الأمن الغذائي العربي.

المطلب الأول: ترشيد استخدام الموارد المائية:

عمليا، الزراعة هي أكبر مستهلك للمياه، حيث تستهلك حوالي 85% من المياه التي تحويها في المنطقة العربية بالإضافة الى ذلك أن إستعمال المياه في الزراعة غير كفؤ الى حد بعيد، إذ أن جزاء صغيرا فقط من المياه المحولة الى الزراعة يستعمل بفاعلية لزراعة النباتات، في حين تضيع البقية من خلال النتح المصحوب بالتبخر.

ومع النمو السكاني وإرتفاع مستويات الدخول، تزداد الحاجة الى الغذاء وبالتالي الى المياه الزراعية اللازمة للرى، وفي الوقت ذاته، تتقلص كمية المياه ذات النوعية المناسبة، وهناك أيضا إزدياد في الطلب لتحويل مزيد من المياه المستعملة في الزراعة الى إستخدامات حضرية وصناعية أعلى قيمة، لذلك فإن إنتاج المزيد بكمية أقل هو الخيار الوحيد، والجدول التالي يوضح إحتياجات بعض السلع الغذائية والزراعية من المياه.

الجدول (3–8): إحتياجات بعض السلع الغذائية من المياه

السلعة	01 كغ تفاح	01كغ جزر	01 كغ بطاطس	01 كغ طماطم	01 كوز ذرة	01 بيضة	01 رغيف خبر	1كغ لحم أبيض	1كغ لحم أحمر
معدل الإستهلاك من المياه	600	420	300	280	150	350	1700	5000	20000

المصدر: محمد بلغالي، **الإستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلام**، مخبر البحث في علوم المياه بالمدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، 2009، (LRS-EAU)،ص 03.

وفي الجهة المقابلة يعتبر الوطن العربي من أكثر المناطق فقرا للمياه، فهو يقع في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تمتد معظم أراضيها في منطقة حزام الصحاري المعروفة بندرة أمطارها وعدم انتظام كميات هطولها وتوزيعها الجغرافي مما يقلل من فرص الإستفادة منها، ومع أن سكان الوطن العربي يمثلون 5% من سكان العالم ومساحته تقدر بـ : 10% من مساحة اليابسة، إلا أن معدلات هطول الأمطار فيه تشكل حوالي 02% فقط من الإجمالي العالمي، ويأتي ذلك في الوقت الذي يعتمد فيه جزء كبير من الإنتاج الزراعي العربي على الأمطار وبالإضافة الى ذلك فإن حصيلة الوطن العربي تبلغ أقل من 01% من موارد المياه في العالم، كما أن المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه المتحددة يبلغ

760م^3 مقابل أكثر من 7000م^3 على المستوى العالمي، حيث من المتوقع أن يتراجع الى 624م^3 خلال فترة التي لاتتجاوز 2030، وتقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بحوالي 338 مليار م^3 في السنة، حيث تتكون هذه الموارد من المياه السطحية المتجددة (الأمطار والأنهار) والمياه الجوفية، والمياه غير التقليدية التي تتمثل في مياه التنقية التي تشكل نسبة ضئيلة[1]، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (3–9):الموارد المائية في الوطن العربي

الوحدة: مليار م^3

الإقاليم	المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه الغير تقليدية		إجمالي المياه المتاحة	نسبة من إجمالي المياه المتاحة
	الكمية	(%)	الكمية	(%)	الكمية	(%)	الكمية	(%)
المشرق العربي	66.951	32	0.109	0.3	0.048	0.4	67.108	26.1
شبه الجزيرة العربية	10.461	5	1.712	4.7	3.571	30	15.744	6.1
المغرب العربي	41845	20	4.370	12.0	595	5.0	46.810	18.2
الأوسط	89.966	43	30.224	83.0	7.689	64.6	127.879	49.7
الوطن العربي	209.223	100	34.415	100	11.903	100	257.541	100

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص11

ونظرا للإستهلاك المتزايد في الكميات المستخدمة من المياه من طرف السكان والذين هم بدورهم يتزايدون على نحو سريع، فإنه يتحتم على الزراعة أن تحسن كفاءة إستخدام وإنتاجية المياه فيها.

وتعتبر كفاءة استخدام المياه المعيار الرئيسي لتقييم إنتاجية نظم الإنتاج الزراعي في المناطق التي تتسم بمحدودية مصادر المياه، حيث تشكل المياه العائق الأكبر أمام الإنتاج، ولم يعد الهدف الرئيسي في الوقت الراهن تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة لأن الأرض ليست محددة للإنتاج بالدرجة نفسها التي تسببها المياه.

وللحد من ظواهر الإسراف والتبذير في إستخدام المياه من جهة، ومن أجل المحافظة على المصادر المائية وحمايتها من التلوث وترشيد إستخدامها من جهة أخرى، لابد من وضع خطة ترشيدية متكاملة هادفة لتشمل كافة الوسائل والأساليب وتمس كل الفئات والقطاعات، وتتمثل أهم آليات وإجراءات الخطة الترشيدية فيمايلي:

[1]– تنقوت وفاء، **الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة**، الملتقى الدول حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر2014.

أولا: تفعيل إدارة الطلب على المياه: وهو وجوب الإعتماد على وسيلة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي تقوم على أساس إدارة المياه والأراضي مع مراعاة الموارد الطبيعية ذات العلاقة على النحو يضمن الديمومة للأنظمة الأيكولوجية الأساسية، ولتفعيل هذه الخاصية وجب إعادة النظر في أسلوب التعامل مع المياه في مجالات مختلفة وقطاعات عديدة كقطاع الصناعة، الفلاحة والسياحة، وهذا لتحقيق التوازن المقبول بين الموارد المحدودة والطلبات المتزايد عليها في ظل التطور الاجتماعي.

ومن أجل تحقيق الأمن المائي في ظل محدودية المصادر فإن الأمر يتطلب التعاون والتكاتف بين الجهات المعنية وكافة مستخدمي المياه للوصول الى درجة متقدمة من الوعي المائي وتغليب مصلحة الأفراد عن مصلحة الفرد، وإعتبار هذه المياه ثروة لاتقدر بثمن لهذا الجيل وللأجيال القادمة، وهناك مجموعة من الإجراءات والممارسات من أجل ترشيد الطلب على المياه لإدراك الأهداف التالية:

- المحافظة على جودة المياه وحمايتها، والعمل على توافق نوعية إمدادات المياه مع النوعية التي يحتاجها الطالب أي التوفيق بين نوعية المياه وغرض إستعمالها.
- تحسين عملية توفير المياه من خلال مضاعفة كفاءة الإستخدام.
- الحد من فقدان كمية المياه أو تذبذب جودتها والإستمرار في توفير المياه في أوقات الندة والجفاف.
- إستخدام أنظمة الري الحديثة ذات الكفاءة العالية مثل الري بالتنقيط أو بالرش، وجدولت الري آلياً.
- تحسين كفاءة الإستخدام المياه وخاصة في مجال الري، مع ضرورة ديمومة الإستفادة من المورد المائي، وحمايته من كافة أشكال تبذير والتلوث، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الإستغلال السليم للمياه، مع تلبية مختلف الإحتياجات المائية.

ومن بين الأدوات المستخدمة في إنجاح سياسة تأمين إدارة الطلب على المياه تتحدد في النقاط التالية[1]:

- الحالات القادرة على تغيير البيئة التشريعية والمؤسساتية لتشمل بذلك سياسات وأدوات إصلاح حقوق المرأة وإشراكها في كيفية وطرق إستعمال المورد المائي، وإعادة النظر في القوانين الخاصة بمساعدة مستخدمي المياه (الريفيين والحضريين) وكذا اللامركزية وإدارة الري بالمشاركة.

[1]– فريجة محمد هشام، **ترشيد إستخدام الموارد المائية في الجزائر**، ملتقى دولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة، يومي 14و15 ديسمبر 2014، قالمة ،ص 13.

- الكافآت الخاصة بسوق المياه والتي تؤثر مباشرة على سلوكيات مستخدمي المياه بهدف حفظ المياه لإستخدامها، وتشمل الأدوات هنا (السياسات) إصلاح تسعير المياه وتقليص المساعدات على إستهلاك المياه بالمناطق الحضرية، والتكاليف البيئية، الضرائب والإعانات الأخرى.
- أدوات خارج النطاق السوق، وتشمل محددات الرخص ومراقبة التلوث ونضام الحصص.
- التدخل المباشر وتشمل برامج الصيانة والإصلاح.
- التوعية بقيمة الماء وآليات ترشيد إستخدامه.

ثانيا: حماية مصادر المياه من التلوث:تعتبر مشكلة تلوث المياه من أصعب المشاكل، فمن السهولة بمكان أن تتلوث مصادر المياه ومن الصعب تنقيتها من التلوث، فالمياه الملوثة مصدر إنتقال العديد من الأمراض وقد يحس المستهلك بالتلوث عند إستخدام المياه، وأهم مصادر التلوث هي:

- التلوث الجرثومي الذي ينتج عن تسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة الى المياه الجوفية، أو الى الأودية والسدود مما يؤدي الى تكاثر الميكروبات والجراثيم المسببة للأمراض.
- التلوث الكيميائي والذي ينتج عن تسرب المواد الكيمياوية والبترولية والمخلفات الصناعية والأسمدة والمبيدات التي تحتوي عادة على المعادن السامة وتصل الى المياه.
- التلوث الإشعاعي وينتج عن رمي المخلفات المشعة في الأرض دون التقيد بالشروط القانونية مثل مخلفات بعض المستشفيات التي تتعامل مع المواد المشعة وكذلك أعمال التعدين.

وهذا كله يحتم علينا التوجه نحو سياسة إدارة الطلب على المياهن والذي هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تحث الأفراد في أنشطتهم على تنظيم كمية وثمن المياهن والطريقة التي يصلون بها إليها ثم تصريفهان مما يخفف الضغوط على المياه العذبة ويحافظ على جودتها.

ثالثا: ترشيد مياه الإستهلاك: إن الماء هو أساس وجود الحياة على كوكب الأرض، وعليه يجب توفير الكميات اللازمة منه رغم العجز الذي تعاني منه معضم الحكومات، ورغم أن المياه لاتتوفر للمستهلك على مدار الساعة مع وجود خلل في نمط الإستهلاك والتوزيع، ورغم تعدد أوجه الإستعمالات المتمثلة خاصة في[1]:

- مياه الشرب ومياه النظافة ودورات المياه والحمامات.

[1]- فريجة محمد هشام، **ترشيد إستخدام الموارد المائية في الجزائر**، ملتقى دولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، مرجع سبق ذكره، ص14.

- مياه غسيل الثياب حيث تستخدم آلات مهدرة للمياه وغسيل الصحون والإستعمال اليدوي لتنظيف صحون الأكل بالطريقة اليدوية والتي هي مسرفة للماء.
- ري البساتين وحدائق المنازل والمنتزهات، وتنظيف أفنية المنازل وإستعمال المسابح ورصف الطرق عن طريق مياه الشرب.
- التسربات من قنوات المياه بدرجة كبيرة، هذا يساهم في هدر المياه خاصة مع عدم تجديد شبكات المياه والإعتماد على الشبكات القديمة.

ولتحسين كفاءة إستهلاك الماء بشكل أفضل، هناك مجموعة طرق نذكر أهماها[1]:

- القيام ببناء السدود والخزانات حيث تقوم بالعمل على تخزين المياه الفائضة.
- العمل على توعية الناس بأهمية المياه وأهمية ترشيد إستخدامها.
- العمل على إصلاح أي أعطال أو تسريبات القنوات والوصلات الخاصة بالماء.
- العمل على إيجاد مصادر ماء بديلة متنوعة مثل تحلية مياه البحر.
- معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة إستخدامها في الري والعمليات الصناعية.
- القيام ببناء الآبار التي يتم فيها جمع مياه المطار والعمل على إستخدام تقنيات الحصاد المائي.

وبالنسبة لإستهلاك الماء في القطاع الزراعين فهناك طرق نذكر منها:

- إستعمال طرق الري في سقى المزروعات والتي يمكن أن توفر فيها عمليات هدر واسعة للمياه لذا يجب العمل على ترشيد الإستهلاك.
- عمليات الري للنباتات يجب ان تتم في الصباح الباكر أو عند المغيب حتى لا تتعرض المياه الى عمليات تبخر عالية مما يضطر المزارع الى زيادة في عدد مرات السقي.
- الإبتعاد على الأساليب القديمة في الري وإستعمال أحدث الأساليب والتي منها الري بالتنقيط حيث تكون عمليات الفاقد فيه شبه معدومة وبالتالي التوفير والترشيد في إستخدام المياه الخاصة بالزراعة.

[1]- على علاء، **أهم ثلاث طرق لترشيد إستهلاك الماء**، مقال منشور على الموقع تاريخ الإطلاع : 2019/02/13 على الساعة: 18:43: www.edarabia.com

المطلب الثاني: تفعيل دور الإستثمارات الزراعية

من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفر الإستثمارات الضرورية، فكل تقدم في المجال الزراعي، مرهون بمزيد من الإستثمار بيد أن قطاع الزراعة ليس من بين القطاعات الجاذبة للإستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في إنخفاض العائد على رأس المال المستثمر وطول دورة رأس المال في بعض الأنشطة الزراعية، وتعرض الإستثمار الى مخاطر عالية، والزراعة العربية ليس فقط في حاجة الى مزيد من الإستثمارات بل هي في حاجة الى ضخ رأس مال كبير لنقلها من وضعها الحالي الى وضع يجعلها قادرة على المنافسة، فمازال راس المال الخاص يحجم عن التوجه نحو الزراعة، ولهذا وجب تحسين المناخ الإستثماري في القطاعات الزراعية العربية وجعله أكثر جاذبية للإستثمار، وهذا يتطلب خلق بيئة إستثمارية مناسبة، وهنا يقع العبأ الأساسي فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة[1].

وبما أن الإستثمار الزراعي له أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي فإن الدول العربية تسعى الى تحسين المناخ الإستثمار فيها، وإعطائه أهمية خاصة، حيث خضعت القطاعات الزراعية في الكثير من البلدان العربية الى برامج الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي لعلاج التشوهات في القطاع، وإعداد برامج الخصخصة وزيادة دور القطاع الخاص وتفعيله، ولقد حققت بعض البلدان العربية إنجازات واضحة في هذا الشأن ولكن تبقى الصورة العامة تؤكد على وجود العديد من أوجه القصور والمعوقات التي تتطلب مزيدا من الجهد.

يتسم القطاع الزراعي العربي بضعف الإستثمارات الموجهة إليه بما لايتناسب مع الأهمية النسبية لقيمة الناتج الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية خاصة الدول الزراعية الرئيسية، ومن الملاحظ بوجه عام أن البيانات حول الإستثمارات الزراعية تتسم بالقصور من ناحية، وعدم التكامل والوضوح من ناحية أخرى، وذلك أن غالبية الدول العربية وفقا لما هو متاح من بيانات حول عدد من الدول العربية، فإن حجم هذه الإستثمارات يتراوح ما بين 913 مليون، وأقل من 100 مليون دولار، بإجمالي يبلغ نحو 1719 مليون دولار لعشر دول فقط عام 2006 من بينها تونس – السودان– سوريا– مصر– المغرب– اليمن، ويصنف القطاع الزراعي في هذه الدول على أنه ذو ثقل من حيث قيمة إنتاجه، وتجدر الإشارة الى أن القطاع الخاص قد ساهم بحوالي 686 مليون دولار في هذه الإستثمارات، أي مايعادل نحو (40%) منها، مقابل نحو (46%) للقطاع الحكومي، وتأتي بقية الإستثمارات من المصادر التمويلية الأخرى، وهي التمويل المشترك(9%)، الأجنبي (5%)، والجدول التالي يوضح تطور حجم الإستثمارات في الوطن العربي.

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005–2025**، مرجع سبق ذكره، ص09.

الجدول (3-10):تطور الإستثمارات الزراعية في بعض الدول العربية خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:مليون دولار

الدولة	2014	2015	2016	معدل التغير بين 2014و2016
الأردن	27.96	17.65	23.45	-16.13
البحرين	1.20	1.20	1.20	0.00
تونس	600.06	588.01	541.68	-9.73
جيبوتي	-	-	12.48	-
السودان	4313.06	4209.30	2142.08	-50.34
العراق	329.08	97.52	97.52	-70.37
عمان	450.40	118.91	315.20	-30.02
مصر	1616.01	1776.01	1635.26	1.19
المجموع	**7337.78**	**6808.61**	**4768.87**	**-35.01**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، مرجع سابق ذكره، ص88.

أما بالنسبة للإستثمارات البينية العربية في قطاع الزراعة، فإن البيانات المتاحة عنها أكثر ندرة وأقل شمولية من حيث عدد الدول، ولقد تراجعت هذه الإستثمارات بدرجة غير مسبوقة، حيث بلغت قيمتها عام 2006 حوالي 735.5 مليون دولار لأربع دول فقط: الاردن، تونس، السودان، اليمن، تمثل حوالي (11.6%)من إجمالي الإستثمارات العربية البينية، والبالغة نحو 6.3 مليار دولار لإحدى عشرة دولة.

ويمكن تصور حجم الإستثمارات الزراعية العربية من خلال قيمة راس المال السهمي الذي يعبر حسب منظمة الأغذية والزراعة عن تقديرات للبيانات الخاصة بحصر وتقدير الأصول الرأسمالية التي تشمل تنمية الأراضي الزراعية (الأراضي المروية، الأراضي المستديمة)، الثروة الحيوانية، الماكينات والآلات والمحاصيل الزراعية والمباني الخاصة بالثروة الحيوانية والخدمات الخاصة بالنشاط الزراعي ويؤخذ التغيير السنوي في هذه الأخيرة الذي يعبر عن الإستثمار في الزراعة ويختلف تكوين رأس المال السهمي بين الدول العربية المرتفعة الدخل التي يمثل فيها توفر الماكينات والآلات 40% منه بينما تمثل هذه الأخيرة 03% في الدول المنخفضة الدخل[1].

[1]- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص230.

الجدول (3–11): رأس المال السهمي الزراعي لسنة 2008

الوحدة: مليون دولار

البلد	قيمة رأس المال السهمي
الجزائر	14081
جيبوتي	384
مصر	35992
العراق	31128
الأردن	1492
لبنان	2774
ليبيا	7309
المغرب	25487
فلسطين	676
سوريا	25030
تونس	9923
اليمن	11594
موريتانيا	4306
الصومال	13145
السودان	47540
الكويت	307
عمان	1311
قطر	189
السعودية	23239
الإمارات	3309
المجموع	259351

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الأمن الغذائي والزراعة**، ملحق.

أما فيما يخص القروض الزراعية، فقد بلغت سنة 2012، لإثنتي عشرة دولة عربية حوالي 7.3 مليار دولار تقريبا، وبلغ الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية نحو 88% من جملة الإقراض، في حين تأتي النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف.

وتهيمن القروض القصيرة على ثلثي القروض، حيث بلغت 67% مقابل 27% للمتوسط و 6.5% للطويلة الأجل، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الغذاء، فالبرغم من الجهود التي بذلتها البلدان العربية في

سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الإستثمارات في مشاريع إنتاج الغذاء، إلا أن إستجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية ضعيف جدا، لإتجاهها الى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي[1].

وتعود أسباب ضعف حجم الإستثمارات الموجه للقطاع الزراعي في المنطقة العربية الى مجموعة من العوامل نذكر منها:

- صعف الإستقرار السياسي والإقتصادي لاسيما بعد الإضطرابات التي شهدتها مجموعة من الدول العربية، الأمر الذي أدى الى إرتفاع معدلات التضخم وإنخفاض قيمة صرف عملاتها وتراجع الإستثمار فيها بشكل كبير كما هو الحال في سوريا التي قطعت شوطا كبيرا في المجال الزراعي إلا أن بعض المؤشرات تراجعت.
- ضعف معدل التموين الرأسمالي وقلة رؤوس الأموال المحلية والقومية المخصصة للإستثمار.
- غياب أوضعف التخطيط الإستثماري، وخرائط فرص الأستثمار ودراسات الجدوى الأولية للمشاريع الزراعية القابلة للتمويل البنكي، أو حتى نماذج أو أطر المشروعات الواعدة التي يمكن للممولين البحث في إمكانية الإستثمار فيها وبين متطلبات الإستثمار.
- غياب الثقة بين المستثمرين العرب والمؤسسات الإستثمار الزراعية العربية من جهة، وبين الحكومات العربية من جهة ثانية، لعدم وضوح التشريعات والقوانين، ولغياب البرامج الإستثمارية الإرشادية والضمانات.
- ضعف البنيات الأساسية التي تدعم الإستثمار في القطاع الزراعي، وخاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة (النقل، الإتصالات، التخزين، الموانئ والمطارات).
- عدم توفر الأجهزة التنفيذية الفاعلة لإعتماد التشريعات والقوانين الخاصة بالإستثمار في قطاع الزراعة في معضم الدول، إذ أن تنقيح وإعتماد هذه القوانين هي الخطوة الأولى في الطريق الصحيح ولكنها ما زالت تحتاج الى التدعيم بخلق الآليات التي تضمن تنفيذ هذه القوانين من أجهزة قضائية وأمنية تمتاز بالكفاءة والسرعة المطلوبتين وبتكاليف ملائمة يستطيع تحملها أغلب المتعاملين، هذا الى جانب ضرورة سن أو تطوير قوانين مساعدة وواضحة تتعلق بتنظيم الشركات والأسواق والعقود والملكيات الفردية وحالات الإفلاس والإحتكار والغش والتدليس والمواصفات وحماية المستهلك.
- تدني أداء الخدمات المساعدة خاصة الإرشاد والبحث والتمويل في القضايا التي تهم المستثمرين التي لها علاقة بالإستثمار الزراعي، وهذا يتطلب إنشاء جهاز خاص بالإستثمار الإرشادي، ليتمكن من التنسيق مع الجهات العامة والخاصة التي تهم المستثمر في قطاع الزراعة.

[1]- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص81.

– عدم وجود قاعدة تفصيلية من المعلومات والإحصاءات المتوافرة للمستثمرين ورجال الأعمال عن فرص الإستثمار الزراعي مع ضعف الترويج والتعريف بالمتاح منها داخليا وخارجيا.

– طبيعة النشاط الزراعي وتعرض المحاصيل الزراعية لتقلبات المناخ والأوبئة والأمراض وصفات منتجاتها تجعلها أكثر عرضة للمخاطر الأخرى كالتلف والتعفن في حالة ضروف طارئة، وهذا يؤثر عن الإستثمار في غياب نظم التأمين الزراعي والخدمات المساعدة و الكفؤة.

– المحاباة في السياسات والنظم الضريبية لمصلحة النشاطات الإقتصادية الريعية، في ظل نقص التشريعات والقوانين اللازمة لتوفير الأرضية التشريعية المناسبة .

– ضعف التنسيق (التكامل بين الدول العربية) الذي يؤثر على إنتقال رؤوس الأموال والعمالة والسلع الزراعية بطريقة منتظمة وميسرة رغم الكثير من المبادرات في هذا السياق.

– ضعف التأمين الزراعي وغياب السياسات التي من شأنها تفعيل دوره[1].

ومن أجل الخروج من هذا الوضع الذي اصبح مقلقا جدا، تسعى الدول العربية الى تطبيق العديد من البرامج والإجراءات التي تنهض بالقطاع الزراعي، والتي تعتمد في مجملها على أربعة مرتكزات: **أولا**، وفرة السلع الغذائية؛ **ثانيا**، الحصول عليها؛ **ثالثا**، الإستعمال؛ و**رابعا**، الإستقرار.

ويتم تحقيق ذلك من خلال بذل جهود أكبر في مجال الإستثمار الزراعي المسؤول، الذي هو محور إهتمام جميع الحكومات ومنها العربية، والذي أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما في 15 أكتوبر 2014 لتوجيه الإستثمار في نظم الزراعة والغذاء في جميع أنحاء العالم، والذي يعتمد على مجموعة من المبادئ التي تعالج في مجملها اوجه الإستثمار ونظم الزراعة وإنتاج الغذاء، سواء العامة أم الخاصة، الكبيرة والصغيرة، وفي كلا مجالي الإنتاج والتجهيز، حيث تتمثل المبادئ العشر فيمايلي[2]:

1- الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
2- الإسهام في التنمية الإقتصادية المستدامة والشاملة وإستئصال الفقر.
3- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4- إشراك الشباب وتمكينهم.
5- إحترام حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والوصول الى المياه.

[1]- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 233،234.
[2]- نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره،.ص ص 16،18.

6- صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة مستدامة وزيادة القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث.

7- إحترام التراث الثقافي والمعارف التقليدية وتشجيع التنوع والإبتكار.

8- ترقية النظم التأمينية والصحية للزراعة والأغذية.

9- إدراج هيكل للحكومة وعمليات وآليات للتظلم وتتسم بالشمولية والشفافية.

10- تقييم ومعالجة الآثار وتعزيز المسألة.

تهدف مبادئ الإستثمار الزراعي المسؤول والأنظمة الغذائية الى تشجيع الإستثمار في نظم الأغذية والزراعة التي تسهم في الأمن الغذائي والتغذية، وبالتالي دعم حقوق المواطنين في الحصول على غذاء كاف بصفة تدريجية تواكب التطور في سياق الأمن الغذائي، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب العمل في إطار المجلات التالية:

- العلاقة بين المياه والطاقة ،الغذاء.
- إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية وتحسين نوعية الغذاء.
- أنظمة زراعية توفر الطاقة ونظم الري الذكية (الزراعة الذكية مناخيا).
- الإستثمار في زيادة الكفاءة في مجال إستيراد سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية.
- الحد من الخسائر.
- تشجيع إستثمارات القطاع الخاص (توفير البيئة الملائمة).

المطلب الثالث: الإهتمام بالبحث العلمي في مجال الزراعة:

يعد البحث العلمي نواة ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، فعلاقة التنمية الإقتصادية والزراعية، والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته، وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسة التنموية، لها دور كبير في تطوير هذه التنمية وزيادة إسهامها في الدخل القومي للمجتمع، وبما أن التحدي الذي يواجه معظم دول العالم الآن هو تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر الهاجس الحاضر بقوة في جميع المخططات الدولية، فقد أصبح تكثيف العناية بالقطاع الزراعي والإستثمار في مجال الإبتكار والبحث الزراعين ضرورة ملحة وأحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم.

وعليه، فإن عملية الإنتاج الزراعي لاتكون بزيادة المساحة المزروعة بقدر ما تكون بزيادة التقنية الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي، وأن التقنية الزراعية الجديدة لاتنتقل من تلقاء نفسها الى حقول المزارعين حيث يمكن تطبيقها والإستفادة منها، فمراكز البحوث تحتاج الى خدمات إرشاد قوية، تعمل معها ميدانيا نحو حل المشاكل، وعليه فإن الإرشاد الزراعي يعتبر دعامة أساسية للبحوث والتنمية الزراعية، وهو مهمة صعبة في ظروف البلدان النامية فهو عمل

ميداني يمارس في ظل ظروف مناخية لوجستية صعبة تتطلب التعامل والتفاعل مع سكان الريف الذين معظمهم فقراء وأميون بهدف إحداث تغيير إيجابي في سلوكه (معارفهم، مهاراتهم، إتجاهاتهم)، وهو أيضا نشاط يكتنفه الصعوبة إذا ما قورن بالتعامل مع النباتات أو الحيوانات أو التجارب العلمية[1].

وتدل الدراسات التقييمية التحليلية لتقدير عدد الإستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية في بعض الدول مثل اليابان والولايات المتحدة أن ذلك العائد بلغ مستويات عالية قدرت سنويا بنحو 35% و65% على التوالي، كما أن عائد الأبحاث العلمية التقنية الزراعية والإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي كانت عالية أيضا، وتجدر الإشارة إل أن عائد الأبحاث الزراعية يكون كبيرا وملحوظا في المناطق التي يتم تنميتها وإستخدام مخرجات الأبحاث على نطاق واسع وفي مقدمتها المنطقة العربية حيث إنخفاض الإنتاجية وتدهورها.

وبالرغم من أهمية البحوث الزراعية ودورها الفاعل في إحداث تغيرات تكنلوجية، إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية التطبيقية أولوية متقدمة، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي لا تتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقابل نسبة تتراوح بين 2% الى 3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة[2]، وهذا أقل مما يوصي به البنك الدولي 1.5%والإتحاد الأوربي وكذا المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء وغيرها من المنظمات الدولية[3]، والجدول التالي يوضح حجم الإنفاق على البحوث الزرعية في بعض الدول العربية.

الجدول (3–13): الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي في بعض الدول العربية

الوحدة: مليون دولار

البيان	مصر	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
2000	298	104	102	46	23
2008	293	96	112	63	11

المصدر: مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا**، مرجع سابق، ص287

من خلال الجودل السابق نلاحظ أن دول شمال إفريقيا تولي إهتماما بالغا للبحث والتطوير الزراعي وهو ما من شأنه أن يساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي في المنطقة، وقد ترجم هذا الإهتمام الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إذ

[1]– مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا**– أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك جامعة شلف، 2015/2014، ص287.

[2]– صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013**، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]– فوزي نعيم محروس، **تقوية وتدعيم الرابط بين البحث والإرشاد**، إجتماع مسؤولي خبراء بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأردن، 2012، ص29.

تعتبر مصر متصدرة دول المنطقة في مجال الإنفاق على البحث والتطوير إذ خصصت سنة 2008 مبلغ 293 مليون دولار، وهذا ربما أمر طبيعي خاصة لما نعلم أن أول مؤسسة للبحث العلمي الزراعي في العصر الحديث قد تأسست بمبادرة من القطاع الخاص في مصر، وبالذات في تطوير زراعة القطن وذالك في بداية القرن العشرين، ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية بمبلغ قدره 112 مليون دولار، والمغرب في المرتبة الثالثة مخصصة حوالي 96 مليون دولار ثم تونس 63 مليون دولار وأخيرا وفي المرتبة الأخيرة ليبيا بمقدار 11 مليون دولار.

تسعى البحوث الزراعية الى تطوير الإنتاج والإنتاجية على أسس مستدامة، وتطوير أصناف المحاصيل المختلفة وتطوير الإنتاج الحيواني وتحسين إستخدامات موارد الأراض والمياه والغابات والمراعي من خلال زيادة إنتاجية المحاصيل وتطوير أصناف محسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية التي تأقلمت على أنظمة إنتاجية مختلفة، بتطبيقتها عمليا وعلميا في المناطق البيئية الزراعية، بحيث تكون مقاومة للإجهاد الحيوي(أمراض وآفات) والإجهاد الفيزيائي (تحمل الجفاف والحرارة والملوحة)، وتتصف بالتخزين الجيد وبنوعيات قابلة للتسويق وقادرة على المنافسة في أسواق التصدير وإستكشاف تقنيات إنتاج بديلة مع التأكيد على الصيانة وإستخذام المياه بكفاءة وتطوير مستجمعات مياه الأمطار وتحسين تقنيات حصاد المياه، بالإضافة الى تطوير أنظمة محسنة لتحقيق زراعة مستدامة ومنتجة بما في ذلك نظام إنتاج متكامل للمحصول والإنتاج البيئي والحيواني، ونظام تكامل الفاكهة مع الزراعة الغابية، وتكامل العلف مع النظام المزرعي ووقف التدهور البيئي عن طريق مشاركة المزارعين والزبائن المستفيدين، مما يؤدي الى تطوير عملية إدارة خصوبة التربة المتكاملة، بإستخدام عدد من الخيارات التي تزيد الإنتاج بطريقة مستدامة لزيادة المنفعة الى الحد المثل من الموارد الزراعية والمدخلات الزراعية، وكذا تطوير تقنيات الزراعة المعتمدة على تقليل إستخدام المبيدات وزيادة كفاءة إستخدام المياه وزيادة الإنتاج من وحدة المساحة لحده الأمثل، وتطوير وتحسين إستغلال الموارد الطبيعية بغرض تحقيق إستفادة وكفاءة أفضل[1].

وعليه، فإن البحث العلمي يجب أن يشكل مركز إستقطاب للجهود العربية المطروحة للإنطلاق والتحرك نحو المستقبل بشروط مناسبة كما تقوم به الأمم والشعوب الأخرى، وعليه فإن مسألة البحث العلمي يجب أن تواجه بخطط متوازنة ومتكاملة وطموحة على الصعيد العربي، وتتقدم على كثير من القضايا التي يجب على البحث العلمي العربي أن يتوجه نحوها وهي:

1- إيجاد البنية التحتية الأساسية للبحث العلمي.

[1]- جابري أميرة، **تمويل الإستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة- دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، 2016/2015، ص196

2- تأمين الباحث الذي يشكل الركيزة الأساسية للبحث العلمي من حيث الإعداد المناسب، أو من حيث العدد الكافي في التخصصات اللازمة للنهوض بالتنمية المستدامة المنشودة خاصة في المجالات التطبيقية الزراعية، ولايزال متوسط كثافة الباحثين العرب في مؤسسات البحث العلمي العربية يعادل الثلث فقط بالنسبة الى المستوى العالمي.

3- تأمين المتطلبات المالية الضرورية للبحث العلمي وللأطر البحثية، وللأسف فإن ماينفق على البحث العلمي في الوطن العربي لايتعدى 0.2% من الناتج القومي، في حين يصل ما تنفقه الدول المتقدمة الى 2.8% من دخلها القومي.

4- تأمين الشروط الإجتماعية والأمنية اللازمة للبحث العلمي

5- وضع إستراتيجية مناسبة لأولويات القضايا والموضوعات المقدمة للبحث العلمي

6- سن التشريعات المناسبة لضمان الملكية الفكرية.

7- الإستفادة من مخرجات البحث العلمي، فقد تبيَن حجم التدني في مساهمة الباحثين العرب في تطوير التقانة الزراعية والإنتاج الزراعي، فهي لاتشكل أكثر من 0.3%، في حين كان نصيب الدول النامية 10%، ونصيب الولايات المتحدة 31%.

وفي مجال البحث العلمي الزراعي تتقدم كثير من المسائل الحيوية التي يجب التوجه إليها لوضع إستراتيجية عربية متكاملة في البحث العلمي الزراعي والسير بها نحو الأمام بالمستوى المطلوب، وذلك بإتباع الآتي:

- زيادة دعم مراكز البحوث العربية الموجودة الآن مثل: أكساد، إيكارد وغيرها في الدول العربية الأخرى، وإيجاد روابط قوية منظمة ومبرمجة بين مراكز البحوث الزراعية القطرية وتوجيهها نحو التكامل لتكون اللبنة الأولى لإنطلاقة البحث العلمي الزراعي.
- توسيع المؤسسات الزراعية العربية وتفعيل نشاطها مثل: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي.
- التركيز على الخصائص الموروثة (الجينية) المحلية المتأقلمة مع خصائص المناخ المحلي.
- التركيز على زيادة القدرة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية الأساسية.
- التركيز على زيادة إنتاج محاصيل تتحمل الجفاف وتقلبات الطقس.
- التركيز على زيادة إنتاج محاصيل تتحمل الملوحة وخصائص التربة المحلية.
- التركيز على زيادة إنتاج النباتات العلفية دائمة الخضرة ذات الإنتاجية العالية.

- تحسين السلالات المحلية، ودعم الخصائص المرغوب فيها وتطويرها.
- التركيز على إستصلاح التربة الرعوية، وحمايتها، ومنع زراعتها بأي شكل كان.
- تأمين الدعم والمخصصات المادية والكافية للبحث العلمي.
- إشراك القطاع الخاص في البحث العلمي الزراعي، وإيجاد صيغة ربحية مناسبة[1].

المطلب الرابع: إستخدام التقنيات الحديثة في مجال الزراعة:

يشكل التطوير التقني للزراعة العربية تحديا كبيرا أمام مسيرة الأمن الغذائي العربي، خاصة وأن دول العالم تشهد تطورات تقنية متلاحقة، ولا تزال التقليدية هي الصفة الغالبة لمعظم قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي العربية ولاتزال إنتاجية الوحدة الأرضية لمعظم المحاصيل الرئيسية وإنتاجية الوحدة الحيوانية في الدول العربية تقل عن نظيرتها على المستوى العالمي، وتقل كثيرا عن نظيرتها في الدول المتقدمة[2].

حيث توضح مؤشرات إستخدام المكينة الزراعية والمتمثلة في عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة لكل ألف هكتار من الأراضي الزراعية، وهو مايعكس الكفاءة التقنية لقطاع الزراعة بإعتبار أن الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية، ويقدر متوسط إستخدام المكينة الزراعية في الدول العربية بنحو 09جرارات لكل ألف هكتار منزرع عام 2011، بينما يرتفع هذا المتوسط عالميا ليصل الى نحو 20 جرار لكل ألف هكتار.

وهناك تباين كبير في معدل إستخدام الجرارات بين الدول العربية وذلك لإختلاف طبيعة النظم الزراعية ومستوى المكينة الزراعية بين الدول العربية، والجدول التالي يوضح تطور عدد الجرارات في الدول العربية.

[1]- إبراهيم أحمد سعيد، **أهمية الإستثمارات في الأمن الغذائي (الإقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**،مجلة جامعة دمش، المجلد27، العدد 03+04، سوريا 011، ص ص 586،587.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، مرجع سبق ذكره، ص50.

الجدول (3-14): تطور عدد الجرارات الزراعية في الوطن العربي

الوحدة: ألف وحدة

الدولة	متوسط الفترة (2012/2008)	2013	2014	2015
الأردن	5439	5060	5293	5300
الإمارات	380	380	380	380
البحرين	17	16	16	16
تونس	40438	40438	40438	40438
الجزائر	103793	103635	105789	108551
جيبوتي	8	8	8	8
السعودية	1674	1674	1674	1674
السودان	32883	30657	32189	32189
سوريا	116627	115342	115342	115362
الصومال	1386	1371	1371	1371
العراق	76667	75534	75547	73898
عمان	1844	1477	1823	1841
فلسطين	7090	6287	6287	6287
قطر	48	52	52	52
الكويت	296	276	376	276
لبنان	17271	16258	16258	16258
ليبيا	39750	39750	39750	39750
مصر	129798	125131	127704	133298
المغرب	61000	61000	61000	61000
موريتانيا	402	394	394	400
اليمن	28987	29372	28419	28419
المجموع	**665798**	**654112**	**660010**	**666768**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية** 2016، ص119.

بالرغم أن هناك تطور وإزدياد ملحوظ في أعدا الماكينات المقتناة من طرف الدول العربية، إلا أن هناك عوائق كثيرة تقف وراء تطبيق المكننة الزراعية وذلك من أجل إستدامة القطاع الزراعي فيها، نجد مايلي[1]:

[1]- جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص197.

- وجود الحيازات الزراعية الصغيرة، إذ أن مردود المكننة الزراعية ينخفض بإنخفاض أو صغر المساحة الزراعية، وذلك بسبب إرتفاع نسبة التكاليف التقنية النوعية التي تقدر قيمة التكاليف المستخدمة في وحدة المساحة، وتكون هذه النسبة في الحيازة أقل بكثير منها في الحيازات الصغيرة.
- سوء إختيار المعدات الزراعية وإستثمارها أو إستخدامها بطاقتها الجزئية، إذ لابد من دراسة ملاءمة المعدات الزراعية المختارة وإختبارها، ولاسيما المستوردة مع الشروط المحلية للعملل وذلك أن معظم الآلات المستوردة مصممة لتعمل ضمن شروط بيئية ونوعية تختلف عن الشروط المحلية.
- تعدد مصادر العتاد الزراعي المستورد، ومن ثم فهو مرتبط بإمكان توافر القطع الغيار وتذبذب أسعارها وصيانتها.
- نقص الكوادر الفنية القادرة على إستثمار المعدات الزراعية وصيانتها بالشكل الأمثل.
- عدم وجود مراكز إختبار للمعدات الزراعيةن والتي من مهامها إختبار الآلات الجيدة المحلية والمستوردة.

يمثل إستخدام المخصبات الكيمياوية الشكل الثاني من أشكال الإستثمار في الزراعة، حيث تشير الإحصائيات المتاحة الى إستقرار معدل إستخدام الأسمدة الكيمياوية على المستويين العربي والعالمين حيث قدر المعدل على مستوى الوطن العربي بنحو 33.1 كلغ للهكتار الواحد عام 2011 مقارنة بنحو 35.3 كلغ للهكتار عام 2010، بينما بلغ المتوسط المستوى العالمي نحو 95 كلغ للهكتار عام 2011 مقارنة بنحو 94 كلغ للهكتار عام 2010.

الشكل (3–1): معدل إستخدام الأسمدة الكيمياوية في الدول العربية مقارنة بمتوسط إستخدامها عربيا وعالميا عام 2011

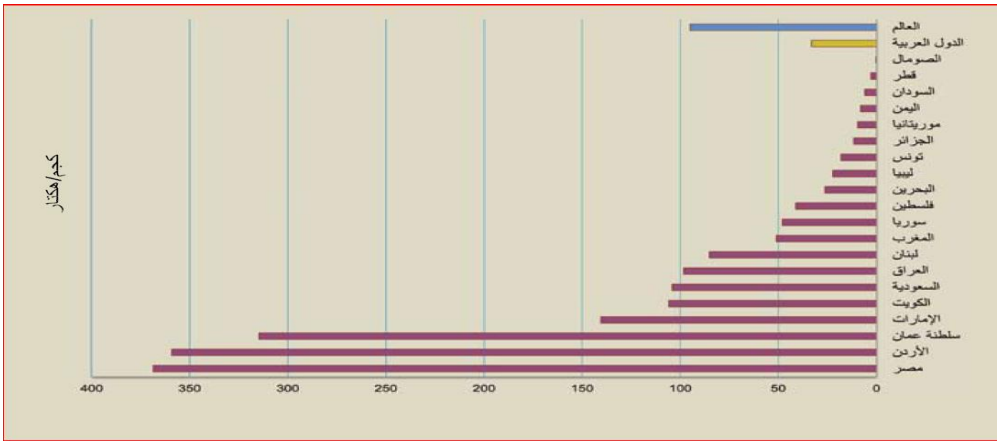

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2011**، مرجع سابق، ص12.

من خلال الشكل نلاحظ تباين إستخدام الأسمدة الكيمياوية في المنطقة العربية، حيث يصل إقصاه في مصر الأردن، وسلطنة عمان، بمعدل 367-359-315 كلغ للهكتار في كل منها على الترتيب، تلي هذه الدول كلا من الإمارات، الكويت، السعودية، والعراق بنحو 140.5، 106، 104، 98 كلغ للهكتار بكل منها على التوالي، وهي جميعا تفوق متوسط الإستهلاك العالمي والعربي، بينما يتراجع معدل الإستهلاك عن المتوسط العالمي قليلا، في لبنان

وذلك بنحو 85 كلغ للهكتار، في حين تراجع معدل الإستهلاك عن المتوسط العالمي ولكنه يفوق المتوسط العربي في المغرب، سوريا، وفلسطين متراوحا بين 41 و51 كلغ للهكتار، وينخفض عن المتوسط العربي في باقي الدول العربية ليصل أدناه الى 7كلغ للهكتار في كل من السودان، قطر والصومال.

أما عن البذور المحسنة، فتعد الركيزة الأساسية لقوة الإنسان، إذ أنها مستودع الإمكانات الوراثية لأنواع المحاصيل وأصنافها التي تنشأ عن التحسين المستمر و الانتخاب المتواصل على مر الزمن.

ولذلك يعتبر تحسين المحاصيل وتقديم بذور ومواد زراعية عالية الجودة لأصناف مختارة إلى المزارعين أمرا ضروريا لضمان تحسين الإنتاج المحصولي وتلبية متطلبات التحديات البيئية المتزايدة، ومن ثم فإن الأمن الغذائي يعتمد بالفعل على أمن البذور وتوافرها لدى المجتمعات الزراعية.[1]

كا تعتبر كذلك البذور المحسنة عنصرا أساسيا لزيادة الإنتاجية الزراعية الهكتارية من وحدتي الأرض والمياه في الوطن العربي، والجدول التالي يوضح متوسط الكيات المستخدمة من البذور والتقاوي المحسنة في بعض الدول العربية.

الجدول(3–15):الاحتياجات من البذور والتقاوي المحسنة في الزراعة العربية للفترة 2009 – 2011

مجموعات المحاصيل	الاحتياجات السنوية (ألف طن)	نسب الاستخدام (%)			نسبة العجز (%)
		الإنتاج المحلي	الاستيراد	المجموع	
الحبوب	2725.7	20.1	2.9	23	77.0
البذور الزيتية	140.2	7.0	2.5	10	90.5
البقوليات	60.3	53.0	2.0	55	45.0
البطاطس	700.5	23.6	49.3	73	27.1
الخضر	14.4	66.0	25.0	91	9.0
الإجمالي العام والمتوسط	3641.1	169.7	81.7	251.4	248.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الملتقى العلمي (مهددات الأمن الغذائي العربي)**، يومي08/06مارس 2013، الخرطوم، ص05.

تقدر الإحتياجات السنوية من البذور المحسنة من حاصيل الحبوب (القمح، الذرة الشامية، الشعير، الذرة الرفيعة والدخن، والأرز) في بعض الدول العربية بنحو 2726 ألف طن، وينتج منها نحو 20.1% وتستورد حوالي 2.9% منها فقط، أي أن التقاوي المحسنة المستخدمة تقدر بنحو 23% من إجمالي الإحتياجات .

بينما تنتج الدول العربية المتمثلة في الجدول معظم إحتياجاتها من التقاوي والبذور المحسنة لزراعة محاصيل الخضر وتقدر نسبة المنتج منها بنحو 66% من إجمالي الإحتياجات السنوية والمقدرة بنحو 14.4 ألف طن، كما تستورد من

[1]–منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **البذور**، تاريخ الإطلاع 2019/02/19 على الساعة: 17:10 على الرابط: http://www.fao.org/seeds/ar/.

بذور هذه المحاصيل نحو 25% من إجمالي إحتياجاتها، وبالتالي ينخفض العجز الكلي من بذور مجموعة الخضر الى نحو 9% فقط من حجم الإحتياجات السنوية[1].

وعلية، ولتجاوز الفجوة في التقينيات المستخدمة في المجال الزراعي يجب إحداث قفزة نوعية في الإنتاج والإنتاجية عن طريق الإهتمام بمجالات البحث الزراعي، وإنتاج وتوفير التقاوي المحسنة وإستنباط السلالات عالية الإنتاجية وإستنباط الأصناف النباتية الأقل إحتياجا للمياه، وتطوير نظم الصيد السمكي وأساليب الإنتاج ونظم الري والتسويق والإرشاد الزراعي وتوفير الكوادر البحثية المؤهلة[2].

المطلب الخامس: الإهتمام بتأهيل المورد البشري في المجال الزراعي

يعتبر الإستثمار في رأس المال البشري أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الزراعة المستدامة، ويعتبر التعليم الزراعي حجر الأساس في بناء زراعة حديثة ومتطورة، وهو يكسب هذه الأهمية كونه يجهز الكوادر البشرية من الفنيين الزراعيين على إختلاف مستوياته بالمعلومات العلمية والمعملية التي تجعلهم قادين على العمل بين الفلاحين والعمال الزراعيين وغيرهم من العاملين في الإنتاج الزراعي.

وبالرغم من وفرة الموارد البشرية لأرتباطها بالأعداد المتزايدة من السكان إلا أنه لأعتبارات تتعلق بإتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الإستثمارية عادة ماتوجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة الماهرة المدربة على إستخدام الأساليب التكنلوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ماتكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع إستثماري سواء برأس مال محلي أو أجنبي ومن الملاحظ أن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال، بسبب نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي، حيث نادرا ما يقبل الطلبة والمكونون على التكوين في هذا القطاع غير المفضل إجتماعيا وغير المغري ماديا كذلك فإن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي غالبا لايكملون تكوينهم، أو أنهم إذا أكملوها فإنهم لايزاولون نشاطا فلاحيا، فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية، 40 منهم فقط يمارسون في هذا الميدان[3].

ومن جهة أخرى، فالوطن العربي يحتوي على العديد من العمال الزراعيين والعلماء والباحثين والمهندسين العاملين في الحقل الزراعي ومراكز البحث والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب، فعلى صعيد قوة العمل الزراعي يوجد في الوطن العربي 30 مليون عامل حسب إحصائيات 2005 بحيث تشكل 31%من إجمالي قوة العمل العربي، وتختلف حصة العامل الزراعي من الأراضي الزراعية من قطر الى آخر، وهي تبلغ في المتوسط 2.39 هكتار للعامل الزراعي.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012**، مرجع سبق ذكره، ص50.

[3]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات المن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص286.

كما يوجد في الوطن العربي مايزيد على 70 كلية زراعة وطب بيطري تمد القطاع الزراعي بمهندسين وأطباء بيطريين في مختلف الإختصاصات، ويقدر عدد الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه في العلوم الزراعية المختلفة بأكثر من 15 ألف، وتوجد مراكز بحث زراعي في معضم الأقطار العربية مختصة بشكل أساسي في إستنباط السلالات النباتية والحيوانية ذات الإنتاجية المرتفعة والمتلائمة مع الأحوال المناخية في الدول العربية وتنتشر مراكز التدريب الزراعي في العديد من الأقطار العربية بالإضافة الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، حيث تم تدريب عدد كبير من الكوادر الزراعية العربية في المجالات المختلفة وفق إحتياجات الدول[1].

وبالرغم من كل هذا إلا أن المشروعات الإستثمارية الزراعية عادة ماتواجهها مشكل نقص العمالة المدربة والمؤهلة ذات المهارات العالية على إستخدام الأساليب التكنلوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ماتكون إحدى أولويات الأهداف المسطرة لأي مشروع إستثماري زراعي[2].

وعليه، ومن أجل معالجة الهوة الواقعة بين حجم العمالة المؤهلة في القطاع الزراعي وبين متطلبات هذا القطاع وجب القيام بمايلي[3]:

1) تدعيم المؤسسات العربية القطرية والإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برمج تدريبية متخصصة وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

- نقل التقانات
- صياغة وتحليل السياسات وإتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولة المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه.
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

2) الإهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات:

1- المزارعون.

2- المهنيون والحرفيون.

3- الباحثون.

4- واضعو السياسات وتخذوا القرارات.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**، الخرطوم، أوت 2007، ص13.

[2]- بوثلجة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**، مرجع سبق ذكره ص15.

3) النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق إحتياجات التنمية الزراعية العربية.

4) تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

5) إستحداث أساليب أكثر فاعلية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الإهتمام المشترك.

6) توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والإرتقاء بالإنتاجية وتحقيق الإستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

المطلب السادس: تنمية الريف وتفعيل دور المرأة الريفية

يعتبر الإعتماد على المرأة الريفية والإهتمام بتنمية الريف في الدول العربية وفي العالم ككل من بين أهم العوامل المساعدة على إرساء مقومات تحقيق الأمن الغذائي وكذلك النهوض بالتنمية الزراعية المستدامة.

أولا: تنمية الريف: تعتبر المناطق الريفية في جميع البلدان العربية من المناطق الأكثر إهمالا حيث لاتزال تعاني من إنعدام أو نقص أو ضعف الخدمات فيها وتشمل خدمات البنى التحتية والرعاية السكنية والطبية وخدمات التعليم وخلافه[1]، بالإضافة الى ذلك إنخفاض مستوى الدخول فيها بالمقارنة بالمناطق الحضرية وقلة فرص العمل وإنخفاض مستويات الأجور، الأمر الذي أدى الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى الحضر مما أثر سلبا على إنتاج السلع الغذائية، وتسبب في عدم إستقرار المجتمعات، ومن ثم فإن مواجهة هذا التحدي هو الإهتمام المتزايد بالتنمية الريفية والتعاون العربي في إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات مشتركة[2].

يعاني جزء كبير من سكان الريف في الوطن العربي من الفقر وسوء التغذية لاسيما أن حوالي 80% من الإنتاج الزراعي في الوطن العربي هو بيد صغار ومتوسطي المزارعين، وحوالي 20% من القوى العاملة يعملون في القطاع الزراعي، وذلك حسب إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2014، وصنف حوالي ربع سكان الوطن العربي من الفقراء، يعيش حوالي 76% منهم في المناطق الريفية، وتتكون فئة الفقراء في الدول العربية من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والذين لا يملكون حيازات زراعية ويمارسون الزراعة في أراضي مستأجرة أو بالمشاركة في المحصول، وينتشر الفقر بين الأميين والمتسربين من المدارس والبدو الرعاة الذين يعيشون في المناطق الهامشية والمتدهورة بيئياً، وقد أدت أرتفاعات اسعار الأغذية المتكررة بعد الأزمة الغذائية العالمية عام 2008، الى إنعكاسات سلبية مباشرة على دخل الأسر الريفية وحالتها الإجتماعية في الوطن العربي لاسيما ان الأسر الفقيرة تنفق مابين 35% الى 65% من دخولهم على الغذاء[3].

[1]- صندوق النقد العربي، **تقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2012**، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3]- صندوق النقد العربي، **تقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص90.

ويعد الفقر الريفي محور إرتكاز عند مناقشة ظاهرة الفقر في الدول النامية، ومن ثم فإن إستراتيجيات وسياسات وآليات الحد منه في الريفية يعد المدخل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة لا لصالح المناطق الريفية فحسب بل لصالح المجتمع بأكمله، فلا يزال نحو أكثر من 20% من سكان العالم يحصلون على دخل يومي أقل من دولار أمريكي، ويعيشون في فقر مدقع، منهم 940 مليون يعانون من نقص شديد في الغذاء، يقطن 75 % في المناطق الريفية.

وفي المنطقة العربية إرتبط الفقر الريفي تاريخيا بالتمايز الطبقي والإحتماعي بين أهل الريف، حيث تقوم الغالبية العظمى من فقراء وصغار المزارعين بزراعة مساحات صغيرة من الأرض، وتلجأ لتأجير جزء مقوة عملها للغير من أجل مقابلة إحتياجاتها المعيشية، ومع مرور الوقت تحولت شريحة أثرياء المزارعين الى طبقة الرأسمالية الزراعية، واصبحت تحتل مواقع مسيطرة في الهيكل الزراعي إستنادا الإمكانيات الإنتاجية الكبيرة[1].

وللحد من الفقر وآثارة ، قامت الدول العربية بوضع سياسات وإستراتيجيات التنمية الزراعية المعتمدة على المشاركة والتنسيق بين المجتمعات والفئات المستهدفة وشركاء التنمية من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بحيث تشمل هذه السياسات على عدد من الإجراءات التي تتمثل في[2]:

1– تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لتحسين أوضاع سكان الريف وتخفيف حدة الفقر بينهم من خلال تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي، وإصلاح شبكات الري، ودعم المزارعين بالقروض الزراعية الميسرة لتحسين أوضاعهم وتزويدهم بمدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية كالبذور والأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية، بالإضافة الى تنشيط أجهزة البحث العلمي والزراعي والإرشاد، وإمداد المزارعين بالتقانات الحديثة كتقانات الري بالرش والتنقيط بأسعار مدعومة.

2– تعزيز التنمية البشرية والريفية، وتتضمن تقليص الفجوة الخدمية والإستثمارية بين الريف والمدينة، وتوفير وتحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والموانئ وخدمات الطاقة والإتصالات والنقل، وإقامة مشاريع للإسكان الريفي وتوفير العناية الصحية والإستثمار في الخدمات التعليمية والتربوية وتعزيز المساواة بين جنسين.

3– دعم برامج تنويع مصادر الدخل، وتشمل إعادة توجيه نسبة من فقراء الريف للعمل في أنشطة غير زراعية، مثل المشاريع الحكومية، والأهلية وبعض الشاطات التجارية والخدمية والمهارات الحرفية وكون الإعتماد على الزراعة كمصدر للدخل لايكفي للإرتفاع بمستوى معيشتهم وتخليصهم من دائرة الفقر، كما يجب التركيز على فئة الشباب الريفيين العاملين الذين يمارسون أعمال غير زراعية حيث يمكن تحفيزهم على إقامة مشاريع إنتاجية تحقق لهم ولأسرهم مصدر دخل مستقر.

---

[1]– رائد فائز حتر، صلاح عبد القادر، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودوره المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2009، ص ص 01،02.

[2]– صندوق النقد العربي، **تقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016**، مرجع سبق ذكره، ص 91،92.

4- دعم برامج تقليل المخاطر في المناطق الريفية، وتتضمن تحسين الأمن وتخفيض درجة التعرض للأزمات الإقتصادية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض وتأمين الإستدامة البئية والإدارة السليمة على أن تكون طويلة الأمد، وذلك من خلال تشجيع الإستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة المالية العالية العائد، وبناء أصول الفقراء وتنويع الأنشطة الأسرية، وتوفير مجموعة متنوعة من آليات التأمين كالتأمين الصحي.

ثانيا: تفعيل دور المرأة الريفية في الإستثمار الزراعي: تلعب المرأة الريفية دورا بارزا في مجال توفير الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع الريفي، إذ تشارك الرجل في زراعة المحاصيل الحقلية وتربية الحيوان وكافة أعمال المزرعة، كما تقوم بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال، وقد تعاظم هذا الدور كثيرا لتصبح المرأة مالكة للحيازات الزراعية في العديد من الدول التي يتفرغ فيها الرجل لمهام البحث عن المرعى الجيد لما تملكه الأسرة من بهيمة الأنعام أو الهجرة للمدن للعمل في قطاعات الأقتصاد الأكثر إدرارا للدخل.

هذا وقد أكدت المنتديات والمؤتمرات العلمية التي إهتمت بقضايا المرأة على دورها المحوري في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية بشكل خاص، مما أدى الى بلورة وعي دولي عام وإهتمام خاص بضرورة تمكين المرأة من حيازة وإدارة موارد الإنتاج الزراعي وتعزيز مشاكتها في الأنشطة الإنتاجية[1].

وتشير العديد من الدراسات الى أن أكثر من نصف العمالة الزراعية في دول العالم عائد للنساء الريفيات مقابل النصف في الدول العربية، حيث تساهم المرأة الريفية في إنتاج الغذاء بنسبة متوسط عالمي بنحو 43% يتراوح بين 30-60% في إفريقيا و50% في شرق آسيا وأكثر من 20% في أمريكا اللاتينية بينما تصل نسبة مساهمة المرأة الريفية الى 80% من مجمل القوي العاملة النسائية في كل من الصومال والسودان والمغرب، وتتراوح بين 45% في العراق وبين 1%في الأردن[2].

وبالرغم من إستحواذ المرأة الريفية على حوالي 60% من تركيبة سكان الريف في الوطن العربي، إلا أن مشاركتها في ريادة الأعمال لاتزال واحدة من الموارد التي لم تستغل بشكل كبير في منطقة في حاجة ماسة الى مصادر جديدة للنمو ولتوفير الوظائف، وعلى الرغم من تزايد عدد النساء المتعلمات تعليما عاليا ممن يرغبن في العمل، فإن مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة هو الأدنى في العالم إذ يبلغ 24% مقارنة بأكثر من 60% في المتوسط في بلاد منظمة التعاون الإقتصادي، مما يضعف من القدرة على زيادة العمال، ومع وجود 12% فقط من النساء اللاتي يدرن مشاريعهن الخاصة، مقارنة مع 31% من الرجال فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بها أكبر فجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال في العالم، فضلا عن إرتفاع معدل إستنزاف الشركات التي تقود المرأة لذلك فإن تمكين المرأة من

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي**، لبنان، 7-9 أكتوبر 2012، ص01.

[2]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد2010**، مرجع سبق ذكره، ص57.

المشاركة الكاملة في الإقتصاد، سواءا في الوظائف إو في ريادة العمال، سوف يجلب عوائد إقتصاديةوإجتماعية كبيرة لمجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

وبالرغم من كل هذا، إلا أن المرأة الريفية العاملة في القطاع الزراعي تعترضها جملة من المشاكل، تتمثل فيما يلي:

1- التهميش، هي آخر المستفيدين من النمو الإقتصادي وعمليات التنمية، وغالبا ما يتم إغفالها في عمليات وضع الخطط التنموية وتوزيع الحيازات ونشر المعلومات والتعليم والتدريب على الطرق الزراعية الحديثة.

2- إستنزاف طاقاتها وقواها في أعباء الحمل والولادة وإدارة المنزل والعمل الزراعي والمساهمة في تربية الحيوانات التي تمتلكها الأسرة، مما يعرضها لأمراض نقص التغذية والإجهاد.

3- التميز الغذائي، ففي كثير من المجتمعات العربية لاتتناول المرأة طعامها إلا مما يتبقى وبعد أن يأكل الذكور والنساء والبنات والمرضي والمعوقون هم الضحايا الرئسيون لهذا "التميز الغذائي"، الذي ينجم عنه نقص التغذية وإعتلال الصحة المزمنة.

4- تغييب المرأة عن آلية المشاركة في إتخاذ القرار والتمثيل المجتمعي عن كل المستويات.

5- إغفال قيمة عملها، فعلى الرغم من ضخامة مساهمة النساء في الخلل الأسري والإنتاج الزراعي، فإن الرجال لتحكمون عموما ببيع المحاصيل والحيوانات وإستخدام الناجم عن ذلك، ويؤدي إغفال قيمة عمل النساء الى تحويلهن الى كيانات لاوجود لها في المعملاتالإقتصادية وفي تخصيص الموارد الأسرية وإتخاذ القرارات على المستوى المجتمعي.

6- سوء التغذية، حيث يبلغ عدد النساء اللاتي يعانين من سوء التغذية ضعف عدد الرجال الذين يعانون منه، وتزيد بمقدار الضعف إحتمالات موت البنات نتيجة لسوء التغذية مقارنة بالبنين، وصحة الأم حاسمة بالنسبة لبقاء الطفل على قيد الحياة، فالأم التي تعاني من نقص التغذية تلد طفلا دون الوزن الطبيعي، مما يؤدي الى زيادة خطر وفاته.

7- توجيه النسبة الكبر من المشروعات والبرامج التي تستهدف المرأة العربية نحو المجالات الخدمية(42.6%) مقابل توجيه حوالي 18% منها نحو القطاع الزراعي و22.2% نحو القطاع الصناعي، مما يشير الى تدني الإهتمام بالمشروعات التي تطور قدرات المرأة وتمكنها من المشاركة بفعالية في الأنشطة الإنتاجية.

8- إنخفاض الأجر مقارنة بالرجال، خاصة بالنسبة للعاملات الزراعيات.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**، مرجع سبق ذكره، ص83.

9- تدني الخدمات المقدمة لها بما في ذلك ضآلة حصولها على القروض وذلك لأسباب عديدة من أهمها عدم إمتلاكها الأرض، فقد أشارت إحدى الدراسات الى أن الإنتاجية الزراعية في إفرقيا جنوب الصحراء يمكن أن ترتفع بنسبة 20% في حال تمتع النساء بقدرة متساوية على الوصول الى الأراضي، البذور والأسمدة.

10- الفقر والتخلف والعنف.

11- قلة التعليم أو إنعدامه في أغلب الحالات.

ولتفعيل دور المرأة وجعلها مورد يعتمد علية في رفع التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في العالم ككل والوطن العربي خصوصا، لابد من تفعيل دورهن في النشاط الزراعي وتشجيع استثماراتهن سواءا الصغيرة التي تديرها ربات البيوت أو التي تملكها سيدات الأعمال، وهذا من خلال[1] :

- رفع مستويات التعليم وسط النساء الريفيات، بحيث يتبين بما لايدع مجالا للشك أن زيادة المعرفة تعني زيادة الإنتاج.
- خلق تعاونيات زراعية للمرأة الريفية، حيث تمثل التعاونيات الزراعية وسيلة مثلى لتنمية المرأة في الريف.
- تمكين المرأة من الوصول والحصول على الموارد مثل الأراضي والمياه والقروض والتقانات الزراعية.
- إطلاق برامج إرشادية وتدريبية زراعية خاصة بالمرأة الريفية العاملة في الحقل وفي المشاتل والحدائق المنزلية والعمل على رفع مستويات وعيهن الإنتاجي وتطوير قدراتهن من خلال إكسابهن معارف ومهارات زراعية حديثة.
- إظهار دور المرأة في الإحصائيات والسياسات والبرامج من خلال إنتهاج طرق التخطيط التشاوري والتشاركي وتحليل النوع.
- توفير الخدمات الصحية والإرشادية لهن عن طريق الجمعيات والوحدات وتشجيع النساء الريفيات على الإتصال بتلك الجمعيات.
- الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهن، حيث تعيش المرأة الريفية واقعا أليما رغم الجهود التي قامت وتقوم بها معظم الدول العربية في هذا المجال.
- بذل المزيد من المساعي في مجال توعية المرأة الريفية حول الغذاء والصحة وتنظيم الأسرة وترشيد الإستهلاك، حيث تشير الإحصائيات أن هناك نحو مليار شخص ناقصي التغذية، وأن أكثر من ثلاثة ملايين طفل يموتون كل سنة من جراء نقص التغذية قبل أن يكملوا عامهم الخامس.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المرأة والأمن الغذائي**، ورقة في يوم الزراعة العربي، الخرطوم، السودان، سبتمبر 2010، ص02

- إشراك المرأة في خطط وبرامج التنمية الزراعية الريفية، حيث من الواجب أن تغطي التنمية إحتياجات النساء وتطلعاتهن الطويلة الأجل، وسلطتهن في إتخاد القرارات، وقدرتهن على الوصول الى الموارد الهامة والتحكم بها مثل الأراضي وقوة عملهن الذاتية.
- إيلاء المرأة إهتماما دوليا ووطنيا خاصان لكون المرأة الريفية تتحمل أعباء العمل في الحقل وفي المنزل وفي تربية الحيوانات، كما أنها الأكثر تأثرا بنتائج نقص وسوء التغذية، وإنها لازالت تعمل في كثير من البلدان من دون أجر بإعتبارها زوجة مزارع وليست مزارعة أجيرة.

المبحث الثالث: الجهود العربية في مجال تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي.

على الرغم من اشكال التعاون والتنسيق التي تحققت بين الدول العربية في مجال تطوير التعاون الإقتصادي بشكل عام وتنفيذ المشروعات الزراعية المشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية، والإستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر المنظمات العربية الإقليمية العاملة في الحقل الزراعي، إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة في إنتاج السلع الغذائية، في حين تشير الإمكانات المتوفرة في الدول العربية الى أن المجال مازال واسعا للإستفادة من المميزات التي تتمتع بها المنطقة العربية لتحقيق الأمن الغذئي، وفيما يلي نستعرض أهم الجهود العربية في هذا المجال[1].

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المستدامة للعقدين 2005-2025

في ظل التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة، المبينية على المقومات والمؤشرات الخاصة بالقطاع الزراعي العربي والعمل العربي المشترك، ولإستغلال الإمكانيات والطاقات التي تزخر بها المنطقة العربية، إنعقد إجتماع لوزراء الزراعة العرب في دورته (28) عام 2005 بالجزائر لإعتمادإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للغقدين القادمين، حيث تتمحور هذه الإستراتيجية على مايلي:

أولا: التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة:

1- المياه، المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة:تعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية في معضم الدول العربية، وهي العنصر الأكثر ندرة، وتختلف مصادر المياه من دولة لأخرى وكذا الإستخدامات، حيث تعتمد عدة دول على الأمطار فقط، بالتالي فهي رهينة سقوط الأمطار.[2]

وبإعتبار أن المياه هي المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة فقد أعطيت لها أهمية بالغة في الإستراتيجية وذلك من خلال المحاور الفرعية التالية:

أ- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.

ب- تحسين كفاءة إستخدام مياه الري عن طريق:

- سياسة تأكيد المنظور الإقتصادي لإستخدام المياه.
- نظم معلومات عن إقتصاديات المياه في الأنشطة الزراعية.
- إستثمارات مشتركة لتطوير إستخدام المياه.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2008**، مرجع سبق ذكره، ص194.

[2]- محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئسيةلإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025**، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي22و23 نوفمبر 2011، ص 470.

- بحوث مشتركة لتطوير إستخدام المياه.
- تطوير تقانات وإستخدام وإدارة موارد المياه.

ج- تنمية التعاون العربي في مجال إستثمارالأحوض المائية المشتركة.

د- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه النشطة.

هـ- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.

و- التعاون العربي للتوسع في إستخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

ي- التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد إستخدام المياه في الزراعة العربية.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية: تتضمن محاور تنمية وحماية الأراضي الزراعية في المنطقة العربية في التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية العربية، وكذا المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية، إضافة الى تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة بإستعمال الأراضي في الأغراض الزراعية وغير الزراعية، وكذلك الإهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية، هذا وبالإضافة الى تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والإستخدامات غير الزراعية والرعي الجائر[1].

3- استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي: على صعيد القطاعات العربية ثبت من خلال تجربة العقود الماضية أن عدم تنسيق السايسات الزراعية العربية أضاع مكاسب كبيرة كان بإمكان الزراعة العربية تحقيقها، ولم يتقدم أي قطاع زراعي عربي ليصل الى المستويات التي حققتها الدول المتقدمة، فعدم وجود تنسيق في سياسة الإنتاج وإستغلال الموارد الأرضية والمائية أدى إلى زيادة معدل الهدر في إستخدام الموارد وأضعف قدرة الزراعة العربية على التقدم والمنافسة في الأسواق العالمية[2]، وجائت الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية لتعالج هذا الإشكال وفق المحاور الفرعية التالية:

أ- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في إستغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

ب- إستكمال المسوحات حصر وتصنيف الموارد الزراعية المتاحة للإستغلال التكاملي العربي.

ت- تضمين إستراتيجيات وسياسات التنمية الإقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القاديمين 2005-2025**، الخرطوم ، السودان، أوت2007، ص14.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم ، السودان، ديسمبر 2009،ص201.

4- التطوير والتحديث التقني للزرعة: وذلك من خلال المحاور الفرعية التالية[1]:

أ- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.

ب- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.

ج- التعاون العربي للنهوض القطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.

د- تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الإبتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

هـ- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي خدمة للتنمية الزراعية مع التركيز على :

- نقل وتوطين التقانات الملائمة لظروف الزراعة العربية.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة ذات الأولوية للزراعة العربية.
- زيادة الإستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس إقتصادية وتوفير مصادر التمويل.
- الإهتمام ببحوث التطوير وتنمية القطاع الخاص في هذا المجال.
- الإستفادة من نتائج البحوث والشبكات الدولية والمراكز البحثية العربية والإقليمية المتميزة.
- التنسيق والتعاون مع المراكز البحثية العربية الإقليمية والدولية.

5- أولويات التنمية القطاعية: ظهر خلل تنموي واضح بين جهود ونتائج تنمية الإنتاج الزراعي، وتلك الخاصة بتنمية خدمات التسويق إذ تم إستثمار أموال طائلة في مجالات تنمية الإنتاج والإنتاجية الزراعية دون أن يصاحب ذلك جهود في إستثمارات ملائمة لتنمية القدرة على تسويق وتصنيع هذا الإنتاج، هذا ما سبب في إهدار لشطر كبير من الإنتاج الذي تم تحقيقه، ومن ثم تقليص الأثر التنموي لما تم إنفاقه من إستثمارت في قطاع الإنتاج[2].

وعليه، فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة جائت بمعايير لتحديد الأولوية القطاعية للتنمية على المستويين القطري والعربي، والتي من بينها:

- برامج الزراعة المستدامة.
- الكفاءة الإقتصادية.
- توافر فرص التسويق الملائمة.
- فرص وإمكانات تحسين مستويات الإنتاج.

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره،ص15.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص199.

- البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.
- البعد الإجتماعي للتنمية.

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية: العنصر البشري هو العمود الفقري للعملية التنموية وهذه الأهمية لا ترتبط بكم هذه الموارد فحسب وإنما بالكيف كذلك لتشمل الخصائص الفنية والسمات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمهنية[1]، وعليه فإن عملية بناء القدرات وتنمية المورد البشري، تتم من خلال[2]:

أ- تدعيم المؤسسات العربية القطرية والعربية الإقليمية من خلل تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة وبخاصة في المجالات الرئيسية التالية:

- نقل التقانات.
- صياغة وتحليل السياسات إتخاذ القرارات.
- التعامل مع القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.
- مهارات التفاوض على النطاقين الدولي والإقليمي وذلك في القضايا المتعلقة بالزراعة والمياه والبيئة.
- تنظيم وإدارة القطاع الزراعي.

ب- الإهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسار التنمية الزرعية العربية المستدامة على مختلف المستويات: - المزارعون – المهنيون والحرفيون – الباحثون – واضعو السياسات ومتخذو القرارات.

ج- النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج التأهيل وفق إحتياجات التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د- تخصيص الموارد المالية لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

ذ- إستحداث أساليب أكثر فاعلية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الإهتمام الشترك.

و- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والإرتقاء بالإنتاجية وتحقيق الإستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

7- الإستثمار الزراعي المشترك: يتطلب تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية إستثمارات مالية كبيرة، ويعتبر ضخ المزيد من الإستثمارات وتحديد أولويات إستغلالها، وتحسين كفاءة توظيفها من أهم قضايا التنمية الزراعية العربية، وتشير خريطة توزيع الإستثمارات العربية القطاعية الى ضعف الإستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى

[1]- نفس المرجع، ص39.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره، ص16.

في معضم الدول العربية،[1] مما جعل بالدول العربية تخصيص محور في الإسترتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة يتضمن الفروع التالية[2]:

أ- توفير مناخ إستثماري ملائم ومستقر، لجذب إهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

ب- إعداد خريطة للإستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الإستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص إقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ج- تامين مخاطر الإستثمار الزراعي المشترك.

د- تحديث وتفعيل الإتفاقيات العربية في مجال الإستثمار، وبخاصة الإتفاقية العربية الموحدة لضمان الإستثمار في الدول العربية.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية: إن المعالجة الواقعية لأزمة الأمن الغذائي في العالم العربي تحتاج الى التنسيق المناسب والمتعدد الجوانب والقطاعات بين الدول العربية وفقا لؤية وسياسة عربية مشتركة تستهدف بنا القدرات على المدى الطويل، ومعالجة مواطن الضعف، وترتكز على سياسات وبرامج منسقة من جهة وكذا تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية، وهذا من خلال:

أ- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الدول العربية، والنفاذ بها للأسواق الخارجية.

ب- تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

ج- تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

د- إزالة كافة المعوقات أمام إنسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هـ- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

و- تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة الحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل وإستيراد وإستعمال المبيدات، والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا الى توحيدها.

9- التكيف مع المتغيرات الإقيمية والدولية المعاصرة والمستقبلية: تفرض المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على الزراعة العربية تحديا كبيرا، وفي ظل هذه المتغيرات المتتالية، وابرزها ظهور الأزمات الإقتصادية العالمية من فترة الى

[1]- المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره، ص16.

أخرى، وجب على الدول العربية الإسراع بمراحل للوصول الى الكيان الإقتصادي العربي الموحد[1]، وذلك من خلال مجموعة من المحاور الفرعية التالية[2]:

أ- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات، من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

ب- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصلحة العربية.

ج- إستحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

د- إعداد دراسة إستشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

هـ- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية، ومع الدول النامية للانضمام الى الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

و- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.

ي- إحداث مواد تخصيصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعة العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

ح- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربية والإتفاقيات والبروتكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

10- المساهمة في إزدهار الريف[3]: التنمية الريفية المستدامة هي التنمية القادرة على الوفاء بإحتياجات الحاضر دون التأثير أو الإخلال في قدرة الأجيال القادمة على تحقيق إحتياجاتها، ويعتمد النجاح في تنفيذ برامج التنمية من خلال الآتي[4]:

أ- إستحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

ب- الإهتمام بالأنشطة الريفية الإقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للإستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

ج- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وبصفة خاصة في المجالات التالية: التمويل-التسويق-التدريب وتنمية المهارات-تقديم الدعم المباشر في حالات الكوارث.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره، ص17.

[3]- المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **تعزيز دور التعاونيات الزراعية العربية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة**، الخرطوم، السودان، ديسمبر 1998، ص 05.

[4]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره، ص18.

د- خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

هـ- دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والإرتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.

و- إستحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمن الإجتماعي بالريف العربي.

ز- الإرتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

ي- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.

ح- دعم وزيادة فاعلية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية المستدامة.

11- مشركة المجتمع المدني والقطاع الخاص: كل الاستراتيجيات التي تتعلق بالتنمية الزراعية يجب أن تكون بمشاركة المجتمع المدني ولا يقل دور القطاع الخاص فيها[1]، ويتجلى ذلك في العناصر التالية:

أ- زيادة دور مساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية بخاصة في المجالات التالية: توفير مستلزمات الإنتاج- تقديم الخدمات المساندة للإنتاج والتسويق-التخطيط والمتابعة والتقييم- الإرشاد الزراعي.

ب- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.

ج- تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المهني العمالة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د- رفع قدرات منظمات المجتمع المهني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للإضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.

هـ- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

ثانيا: البرامج الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستديمة[2]: في إطار الرؤية المستقبلية، وتحقيقاً للأهداف المقترحة للإستراتيجية، تمت بلورة البرامج الرئيسية والفرعية التي تحدد مجالات وأولويات العمل بما يخدم تحقيق هذه الأهداف.

1- تطوير التقانة الزراعية العربية: يساهم هذا البرنامج في تحقيق أهداف الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الغذاء، هذا بالإضافة الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية، ومن المتوقع أن يساهم تنفيذ هذا البرنامج بفاعلية في تحقيق الإهداف الفرعية التالية: ترشيد إستخدام المياه، زيادة الإنتاجية الزراعية، خفض تكلفة

[1]- محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئسيةلإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025**، مرجع سبق ذكره، ص 475.

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025**،مرجع سبق ذكره، ص ص 21-51 بتصرف.

الإنتاج، تحسين دخول المزارعين، تحسين بنية المعلومات، المساهمة في الحفاظ على البيئة، زيادة القدرة على الإبتكار والتطوير.

2- تشجيع إستثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البئات الزراعية الملائمة: بحكم تدني حجم الإستثمارات في العديد من الأقطار العربية سواءا كانت حكومية أو قطاع خاص بالرغم من أن المنطقة تستحوذ على إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة، لهذا لجأ هذا البرنامج الى تسطير مجموعة من الأهداف لتحقيقها، أهمها:

- تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار في القطاعات الزراعية العربية بصفة عامة.
- زيادة القدرة الإستيعابية لقطاعات الزراعة العربية.

ويضم هذا البرنامج الرئيسي مكونين أو برنامجين فرعيين يمكن الإشارة إليهما فيمايلي:

- تطوير مناخ الإستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي في المنطقة العربية.
- تحديد الفرص الملائمة للإستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي والترويج لها.

3- تعزيز القدرة التنافسية للنواتج الزراعية: تعتبر القدرة التنافسية المدخل الرئيسي للدول قصد الإندماج في الإقتصاد العالمي وتعظيم المنافع الناشئة عن ذلك، وهذا من خلال السياسات القطاعية والكلية المتعلقة بالإقتصادات العربية في ظل إشتداد المنافسة من قبل إقتصادات وقطاعات زراعية أكثر تقدما وذات قدرة تنافسية عالية.

وعليه، جاء هذا البرنامج ليسطر بعض الأهداف التي تزيد من الصادرات الزراعية العربية سواءا في الإطار العربي أو على المستوى الصادرات الزراعية العربية الى العالم الخارجي، وذلك عن طريق تدعيم تنافسية المنتجات الزراعية العربية في أسواق الدول العربية في مواجهة الواردات وزيادة التجارة البينية العربية على أسس إقتصادية وزيادة قدرة الزراعات العربية على الإندماج في الإقتصاد العالمي والكتلات الإقتصادية الإقليمية.

4- تهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية: تعد السياسات الزراعية الحلقة الأهم في عملية الربط بين إستراتيجيات التنمية في الدول العربية وبين الخطط التنفيذية الضرورية لتحقيق الأهداف التنموية، وقد إتجهت السياسات الزراعية العربية مؤخرا نحو تحرير القطاع الزراعي وخصخصة المشروعات الزراعي، إلا أنها واجهت تحديات كبيرة، لهذا يتطلب الأمر تجميع وتكثيف الجهود لزيادة الوعي بإمكانية التوجه نحو التكامل الزراعين حيث جاء هذا البرنامج لتحقيق الأهداف الرئيسية للإستراتيجية والمتعقلة بزيادة القدرة على توفير الغذاء، وزيادة القدرة على التنافسية للمنتجات الزراعية، وتنسيق السياسات الزراعية.

5- بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يهدف هذا البرنامج الى تعزيز التنافسية للمنتجات الزراعية العربية التصديرية، بالإضافة الى تنسيق السياسات الزراعية العربية، والعمل على إستدامة الموارد الزراعية وتوفير الغذاء في المنطقة

العربية، مما ينتج على تطبيق هذا البرنامج تطوير الهياكل والنظم الموسسية الزراعية وتدريب وتأهيل الكوادر في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي، بالإضافة الى بناء كوادر إرشاد زراعي مختصة.

6- المساهمة في إزدهار الريف: يهدف هذا البرنامج الى دعم الإستقرار في المجتمعات الريفية، بالإضافة الى إستدامة الموارد الزراعية العربية، حيث يساهم تطبيق هذا البرنامج في: تخفيف حدة الفقر في الريف، الحد من البطالة بالإضافة الى زيادة نسبة مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية وكذلك تحسين المستويات المعيشية للسكان الريف والحد من الهجرة الريفية الى المناطق الحضرية.

7- تطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية: يهدف هذا البرنامج الى المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التالية والمتمثلة في توفير الغذاء وإستدامة الموارد الزراعية، إضافة الى تحقيق الإستقرار في المجتمعات الريفية حيث ينبثق من هذا البرنامج مجموعة من البرامج الفرعية هي:- مكافحة التصحر – إدارة المهددات والكوارث الطبيعية – الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية – الإدارة المتكاملة للموارد المائية – تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية.

المطلب الثاني: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

تولي الدول العربية ملف الزراعة والغذاء إهتماما متزايدا وغير مسبوق نتيجة المتغيرات والمستجدات والإزمات التي شهدتها دول العالم خلال السنوات الماضية، بما فيها المتغيرات المناخية، وإستخدام المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، وأزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية التى ضاعفت من الآثار السلبية لأزمة الغذاء وبخاصة على الفئات السكانية الأشد ضعفا وفي الدول التي تعتمد على الإستيراد في سد حاداتها من الغذاء.

وهذا كله أدى بالدول العربية نحو وضع برامج ومشروعات أكثر طموحة وفاعلية، ومن بينها البرنامج الطارئ للأمن الغذائي الذي أعلن عنه في قمة الكويت التي عقدت خلال الفترة 19-2009/01/20

أولا: أهداف البرنامج: في ضوء ماتضمنته المبررات سواءا من متغيرات ومستجدات أو من مشكلات مزمنة وإتساقا مع ما إتخذته الدول العربية ممثلة في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية من قرارات للحد من آثار الأزمة الغذائية ، تتحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج[1]:

- زيادة قدرة الدولة على الإعتماد على الذات لتوفير إحتياجاتها من السلع الغذائية الرئسية.
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع الرئيسية.
- إتاحة فرص إستثمارية ذات جدوى إقتصادية للشركات ورجال الإعمال في القطاع الخاص تعمل في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها وذات الصلة بالمجموعات المحصولية المستهدفة.

[1] – المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

- إتاحة فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة، والحفاظ على إستقرار الأوضاع السياسية والإجتماعية في المجتمعات العربية.

ثانيا: محتوى البرنامج: يتكون البرنامج الطارئ للأمن الغذائي من عناصر ومكونات محددة لكيفية تنفيذ هذا البرنامج بالشكل المطلوب، وتتمثل في:

1- الإطار السلعي للبرنامج: تتعد المنتجات الغذائية التي يتطلب الأمر الإهتمام بها من حيث زيادة القدرات الإنتاجية وتحسين الأوضاع ومستويات الأمن الغذائي العربي منها، غير أنه في إطار هذا البرنامج ، فإن منطق ترتيب الأولويات يقتضي تركيز الإهتمام على بعض المنتجات من منظور أهميتها الإنتاجية والغذائية، وهي:

- مجموعة حاصلات الحبوب وخاصة كل من القمح والشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة.
- المحاصيل السكرية والتي تشمل كلا من قصب السكر والشوندر السكري.
- محاصيل البذور الزيتية، وبخاصة كلا من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس والزيتون.
- مجموعة المنتجات الحيوانية مثل: لحوم الدواجن، الحوم الحمراء، منتجات الألبان.
- التمور.

2- الإطار الجغرافي: يشتمل البرنامج في الجانب الإنتاجي كلا من تونس، الجزائر، السعودية، السودان ،سوريا والعراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، سلطنة عمان، موريتانيا كما يخدم جميع الدول العربية الأخرى بإعتبارها مستفيدة من نواتج البرنامج .

3- الإطار الزمني للبرنامج[1]: يمتد الأفق الزمني للعمل في البرنامج الى (20) عاما من بدء العمل، ولقد حدد البرنامج ثلاث مراحل زمنية لتحقيق الأهداف الكمية والتنموية لمكونات البرنامج على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** مدتها 05 سنوات من بدأ البرنامج، تضم هذه المرحلة الأنشطة والعناصر التنموية ذات الطبيعة العاجلة لزيادة القدرات الإنتاجية بمعدلات مستهدفة تساهم في دعم الأمن الغذائي العربي، وتتمثل هذه الأنشطة والعناصر أساس الإنطلاق لآفاق تنموية أكبر في المراحل التالية للبرنامج.
- **المرحلة الثانية:** مدتها 05 سنوات، تتطور فيها الأنشطة والعناصر لتمتد الى مجالات تنموية أوسع نطاقا لتحقيق مستويات إنتاجية أعلى من سابقتها، ووفق أسس فنية.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة طويلة المدى يمتد أفقها الزمني حتى عام 2031 وهي مرحلة ذات طبيعة إستراتيجية تكتسب مجالات التنمية خلالها صفة الإستمرارية والإستدامة.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي**، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2009،ص06.

ثالثا: المكونات الأساسية للبرنامج: يقوم البرنامج المقترح على أربع مرتكزات أساسية تتمثل فيمايلي:

1- **الإرتقاء بكفاءة إستخدام موارد المياه المتاحة:** بهدف إستثمار الفائض منها في التوسع في الزراعات المروية سواءا كانت أراضي متروكة أو أراضي جديدة مستصلحة.

2- **تدعيم مؤسسات البحث ونقل وتوطين التقانات الزراعية المتطورة:** عن طريق تكوين وتأطير المزارعين بهدف رفع مهاراتهم ومعارفهم لرفع كفاءة القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته.

3- **تحسين مناخ الإستثمار الزراعي:** لجذب رؤوس الأموال العربية للإستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية المجموعات المحصولية (السلع) المستهدفة، عن طريق مشروعات إكثار التقاوي وإنتاج الأسمدة والكيمياويات الزراعية، وتصنيع المعدات والآلات الزراعية، ومشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.

4- **تطوير مؤسسات المزارعين:** ذلك لكونها أداة هامة لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية.

رابعا: إنجازات الدول العربية للبرنامج الطارئي للأمن الغذائي العربي[1]: إتخذت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار الدور المنوظ بها والمحدد ضمن قرار قمة الكويت سنة 2009 مجموعة من الإجرارات إشتملت على متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لمكونات البرنامج، حيث بلغ عدد المشروعات التي تم تنفيذها أو الجاري تنفيذها في الدول العربية 1989 مشروعا، منها نحو 1881 بلغ تكاليفها حوالي 31.93 مليار دولار، ونحو 108 مشروع غير محدد التكاليف، وقد قامت المنظمة بتقييم نتائج البرنامج في أغسطس 2016 على النحو التالي:

1- تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة: نفذت الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي منذ إنطلاق مرحلته الأولى نحو 1324 مشروعا، بتكلفة 11.283 مليار دولار لنحو 1229مشروعا والجدول التالي يبين توزيع المشروعات بين الدول العربية الأعضاء .

[1] – المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان 2016، ص 05.

الجدول(3-15): عدد مشروعات برنامج الأمن الغذائي العربي

الوحدة: مليار دولار

الرقم	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة	الرقم	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة
01	الأردن	08	0.076	**07**	العراق	79	1.118
02	تونس	27	0.62	**08**	عمان	12	0.053
03	الجزائر	9	66.90	**09**	ليبيا	13	0.49
04	السعودية	509	3.162	**10**	مصر	10	0.23
05	السودان	15	0.34	**11**	المغرب	533	4.376
06	موريتانيا	01	0.032	**12**	اليمن	10	0.49

المصدر: المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 05.

حيث قامت هذه المشروعات بتغطية مجالات تحسين إنتاجية محاصيل الغذاء الرئيسية، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية، وإنتاج البذور المحسنة، وزيادة كفاءة إستخدام الموارد الزراعية، وتطوير منتجات الصيد السمكي والتصنيع وإنتاج الألبان والداوجن، ومكافحة الآفات لزيادة الإنتاجية الزراعية.

2- إستثمار المزيد من الموارد الأرضية: بلغ عدد المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في هذا المجال 556 مشروعا، وقدرت التكلفة الإستثمارية لعدد 548 مشروعا منها نحو 11.95 مليار دولار في إثني عشر دولة عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

وقد غطت هذه المشروعات مجالات البناء وإنشاء السدود ومنشآت لحصاد مياه الأمطار، وإدخال نظم ري حديثة بهدف ترشيد إستخدام المياه، وتقليل الهدر في الموارد المائية، بالإضافة الى مشاريع لمعالجة مياه الصرف الصحي وإستخدامها لأغراض الزراعة.

3- المشروعات الإستثمارية المتكاملة : في إطار هذا المكون تم تنفيذ 109 مشروعا في عشر دول عربية هي: الأردن، تونس، الجزائر، السودانن العراق، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن، حيث بلغت التكاليف الاستثمارية لعدد 104 مشروع 8.699 مليار دولار والجدول التالي يوضع توزيع المشاريع.

الجدول(3-16): عدد مشروعات برنامج الأمن الغذائي العربي

الوحدة: مليار دولار

الرقم	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة	الرقم	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة
01	الإردن	5	0.076	**07**	العراق	6	0.96
02	تونس	03	0.15	**08**	ليبيا	3	0.26
03	الجزائر	02	0.014	**09**	مصر	9	2.08
04	السودان	39	3.042	**10**	اليمن	02	0.042
05	عمان	35	2.01	**11**	-	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سابق، ص 20.

شملت هذه المشروعات على بناء صوامع ومخازن الغلال، وتأهيل الطرق الزراعية، وإحداث شركات خدمات زراعية، ومشروعات إنتاج المحاصيل الغذائية.

رغم أن الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية قد أتمت المرحلة الأولى من البرنامج الطارئ للامن الغذائي العربي، وهي الآن في خطوات تنفيذ المرحلة الثانية، إلا أن النتائج المحققة في هذا المجال محدودة جدا بالمقارنة بحجم التمويلات والأهداف المسطرة، ويعود السبب في ذلك الى مايلي[1]:

- ضعف البنى التحتية في العديد من الدول ذات الإمكانات الموردية الكبيرة.
- نقص التمويل في الدول العربية ذات الموارد الطبيعية والبشرية.
- الحاجة لتهيئة المناخ الإستثماري الزراعي في العديد من الدول العربية.
- ضعف إقبال المستثمرين العرب على الإستثمار الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الواعدة.
- عدم إلتزام بعض الدول بقوانين ولوائح الإستثمار المعمول بها في دولهم.

[1] – المنظمة العربية للتنمة الزراعية، **التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المطلب الثالث: الخطة المشتركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في إفريقيا والمنطقة العربية

تتأثر إمدادات الغذاء في إفريقيا والمنطقة العربية بمستويات الإنتاج المحلي وقدرة الدولة على إستيراد الغذاء، ويعتبر تدني الإنتاجية الهكتارية وإنتاجية الوحدة الحيوانية من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على إمدادات الغذاء في إفريقيا والمنطقة العربية، وتشير الإحصائيات أن نحو 218 مليون نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء، أي نحو 30% من مجموع سكان القارة يعانون الجوع المزمن وسوء التغذية سنة 2009، وأن 80% من مزارع إفريقيا تبلغ رقعة كل منها أقل من هكتارين، كماتسود الحيازات الصغيرة في الزراعات العربية، وتقدر إنتاجية محاصيل الحبوب بنحو 1.5 طن للهكتار كمتوسط للمنطقتين مقارنة بنحو 3.5 طن للهكتار في العالم[1].

يتوفر لدى كل البلدان العربية والأفريقية جنوب الصحراء على مزايا نسبية مثالية للتعاون وتبادل المنفعة من حيث القدرة على التوسع الأفقي في الإنتاج، كما تتمتع هذه الدول بأكبر قدر من الأراضي الصالحة للزراعة، وبوفرة في موارد المياه والظروف المناخية مقارنة بالدول العربية، وبالتالي فإن لديها قدر أكبر على زيادة الإنتاجية وإنتاج الأغذية مع إستثمارات أقل نسبيا، وبالمقارنة فإن الموارد المتاحة لدى الدول العربية محدودة للغاية بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة لديها (بإستثناء السودان)، بينما يتوفر لدى البعض الآخر الموارد المالية للقيام بإستثمارات واسعة[2].

ولهذا ومن أجل تحقيق زيادة كبير في الإنتاجية الزراعية الكفيلة بالتخفيف من حدة الفقر والجوع وسوء التغذية، تم إعتماد الإستراتيجية التنموية الزراعية من قبل وزراء الزراعة العرب والأفارقة بقرار شرم الشيخ في الإجتماع العربي الإفريقي الوزراي المشترك للتنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي تم إبرامه بجمهورية مصر العربية في 16 فيفري 2010، وإعتمدتها المنطقتين العربية والإفريقية، وفيما يلي إستعراض لمبررات ومجالات وآليات التعاون في المنطقتين[3].

أولا: مبرارات التعاون الزراعي العربي الإفريقي:

1- توفر الإرادة السياسة: هناك إرادة سياسية قوية على مستوى قادة الدول بالمنطقتين تؤكد على أهمية تعزيز التعاون الإفريقي العربي، وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة ونمو التكتلات والتجمعات الإقتصادية، وقد إنعكست هذه الإرادة في العديد من الفعاليات المشتركة المستمرة لتعزيز وتوطيد العلاقة الراسخة بين المنطقتين.

[1] – طارق بن موسى الزدجالي، صلاح عبد القادر عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2]-Mahmoud Solh, **Arab-Africa Cooperation in Food Security**:**Mutual Challenges and Cooperation Opportunities in Cereal Production**, Arab/Africa- Economic Forum Beyond Promises: Moving forward towards an effective Arab/Africa Partnership , Kuwait,11-12 nov 2013, p04

[3] – طارق بن موسى الزدجالي، صلاح عبد القادر عبد الماجد، مرجع سبق ذكره، ص17-33 بتصرف.

2- قرب الموقع الجغرافي وعلاقة الجوار بين الدول العربية والإفريقية: إن الحدود المشتركة بين المنطقتين تستدعي الى تعزيز التعاون العربي الإفريقي لمجابهة المحددات والمشكلات ذات الإهتمام المشترك، وتحقيق الأمن الغذائي ودفع عجلة التنمية الزراعية في المنطقتين.

3- تشابه نظم الإنتاج الزراعي والأنماط المحصولية: إن التشابه في مختلف النظم الزراعية يعتبر عامل جيد يتطلب التعاون من خلاله من أجل إنتاج وتجارة المحاصيل الزراعية والغذائية.

4- إشتراك الدول العربية والإفريقية في موارد المياه السطحية والأحواض المائية: يدعو الى التعاون من أجل تطوير تلك الموارد ورفع كفاءة إستخداماتها في إطار التكاملي للتنمية الزراعية المستدامة وإنتاج الغذاء.

5- الحاجة الى إعداد وتنفيذ برامج مشتركة : للتصدي للمشكلات المشتركة التي تواجهها العدد من الدول العربية والإفريقية وبخاصة تلك المتصلة بالعجز الغذائي ومتطلبات تطوير النظم المزرعية والثروة الحيوانية والسمكية والنهوض بالمجتمعات الريفية والحد من الفقر.

6- **إحتياجات الدول الإفريقية والعربية للإستغلال التكاملي للموارد،** وإستغلال الموارد الزراعية غير المستغلة لزيادة الإنتاج الغذاء وتسريع وتائر النمو الإقتصادي فيها.

7- **حاجة المنطقة للإستفادة من الميزات النسبية المتوفرة لدى كل منها:** لتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي وبخاصة أن هناك فجوة غذائية مرتفعة، مع إنخفاض في معدلات الإكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية الرئيسية للمنطقتين.

ثانيا: مجالات التعاون الزراعي الإفريقي العربي: يعتبر الأمن الغذائي مصدر قلق كبير للبدان العربية الإفريقية بحكم الطلبات المتزايدة للغذء ، بسبب العدد المتزايد للسكان في حين أن إنتاجيتها الزراعية الخاصة بها مقيدة بطبيعتها والمتمثلة في الندرة، والحد من إعتمادهم الكبير على الواردات الغذائية والأسعار المتقلبة بدأت الدول العربية والإفريقية بالقيام بإستثمارات مشتركة خاصة في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى لضمان مصدر ثابت للغذاء[1].

1- التعاون في مجال الإستثمار الزراعي المشترك لتوفير الغذاء: تعتبر زيادة فاعلية الإستثمار المشترك في قطاع الزراعة، سواءا من قبل الحكومات أو القطاع الخاص في الدول العربية والإفريقية، أحد المجالات الرئيسية المستهدفة للتعاون الزراعي العربي الإفريقي، ويتأتى ذلك عن طريق زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالإستثمار الزراعي

[1]-Mahmoud Solh, **Arab-Africa Cooperation in Food Security:Mutual Challenges and Cooperation Opportunities in Cereal Production**, Reference, p17

والعمل على جذب الفوائض المالية العربية والأفريقية لإستثمارها داخل المنطقة العربية وافريقية، ولزيادة فعالية تلك المؤسسات في الدول العربية والإفريقية فإن الأمر يستلزم:

- تحسين مناخ الإستثمار على المستوى القطري بوجه عام.
- إعداد وتنفيذ إستراتيجيات للترويج للإستثمار الزراعي بالدول الإفريقية والعربية.
- توفير قاعدة من البيانات والمعلومات الإقتصادية والزراعية التي يمكن من خلالها التعرف على الوضع الإقتصادي العام في الدول أمام المستثمرين.
- النضر في إحداث صندوق تمويل إفريقي عربي متخصص للتنمية الزراعية والأمن الغذائي.
- الإهتمام بتمويل مشروعات التنمية في المنطقتين.
- تطوير الآليات الخاصة بالتعاون الزراعي العربي الإفريقي في مجالات الإتفاقيات سواءاكانت ثنائية أو إقليمية أو جماعية مثل إتفاقية تحرير التجارة الزراعية العربية والإفريقية.
- تشجيع الإتفاقيات القطاعية بهدف إستغلال الموارد الذاتية المتاحة في الدول العربية والإفريقية إستغلالا تكامليا طبقا لمبدأ الميزة النسبية.
- إحداث المزيد من التنسيق بين المنظمات والإتحادات العربية والإفريقية والهيئات والمؤسسات التنموية ومؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الإستثمار وإحداث البرامج والمشروعات المشتركة.
- تشجيع إنشاء مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية والأفريقية والتي من شأنها زيادة الإستثمارات

2- التعاون في مجال تدريب الكوادر المهنية والفنية العاملة في مجال التنمية الزراعية والريفية وحماية البيئة في الدول العربية والأفريقية عن طريق تنظيم دورات وورش العمل التدريبية.

3- التعاون في مجال التطوير التقني الزراعي السمكي، وتطوير الأسواق والنهوض بالخدمات الزراعية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية بهدف تلبية الإحتياجات الغذائية للمجموعات السكانية المتزايدة، والعمل على إجتثاث الجوع والحد من الفقر وتحقيق الإستقرار في المناطق الريفية.

4- التعاون في مجال مكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية العابرة للحدود.

5- التعاون في مجال تطوير التصنيع الغذائي والقيمة المضافة حيث تنخفض نسبة مساهمة التصنيع الزراعي والغذائي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التصنيع الكلي في معظم الدول الإفريقية والعربية.

6- التعاون في مجال تطوير قطاع الثرو السمكية في البحار والمسطحات المائية الداخلية.

7- التعاون في بناء المخزونات الإستراتيجية ومخزونات الطوارئ من السبلع الغذائية.

8- التعاون في مجال تحسين كفاءة الري ونقل المياه، وإستخدام التقانات المتطورة لتعظيم الإستفادة من المياه.

9- التعاون في مجال دهم وتطوير مرافق ومؤسسات الخدمات الزراعية المستدامة.

10- التعاون في مجال بناء قواعد المعلومات في المجالات ذات الإهتمام المشترك.

11- التعاون في مجال إجراء الدراسات التي من شأنها تعزيز التعاون الإفريقي العربي خاصة في مجالات وقضايا التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية.

12- التعاون في مجال التأقلم مع المتغيرات المناخية والحد من آثارها الضارة.

13- التعاون في مجال تنمية قدرات وتمكين المرأة.

14- التعاون في مجال التنمية الريفية حيث يمثل السكان الريفيون نحو 64% من إجمالي السكان بإفريقيا جنوب الصحراء، ونحو 44% من إجمالي السكان بالمنطقة العربية.

15- التعاون في مجال توفير البنايات التحتية من طرق وموانئ ومخازن وشبكات الإتصالات وامواصلات بمايساعد في توفير المدخلات وتسويق وتوزيع المنتجات الزراعية وربط مناطق الإنتاج بالسوق.

ثالثا: آليات التعاون الإفريقي العربي: إن التحديات العالمية للأمن الغذائي وإرتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة محاصيل الحبوب الرئيسية تؤثر تأثيرا خطيرا على كل من الدول العربية ودول جنوب الصحراء الكبرى كونها تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب حيث يعكس كل هذا الإهمال الكبير للقطاع الزراعي على مدى العقود العديدة الماضية[1]، وتعتبر وحدة التيسير الآلية الرئيسية للتنفيذ الفعال لخطة العمل المشتركة والتي من خلالها يتم تنفيذ كافة البرامج والمشروعات المشتركة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتعزيز مسارات الأمن الغذائي بالمنطقتين وفيمايلي بعض آليات التنفيذ الفرعية المقترحة في إطار وحدة التيسير.

1- إنشاء شبكة إفريقية عربية للبحوث ونقل التقانة: تهدف هذه الشبكة الى المساعدة في تنسيق ودعم التعاون في مجالات البحث والتطوير الزراعي(النباتي، الحيواني، والسمكي) في الدول الإفريقية والعربية، ويتم من خلال الشبكة تطوير تبادل الخبرات العلمية والبرامج والتقنيات الزراعية والسمكية، دعم القدرات البحثية الزراعية لتمكينها من توفير المعلومات المطلوبة لمتخذي القرار، والمساعدة على إجراء البحوث المشتركة وتدريب الباحثين وتقوية الصلة بين مراكز البحث الزراعي بالمنطقتين، وبينهما وبين مراكز البحوث الزراعية الإقليمية والدولية.

[1]-Mahmoud Solh, **Arab-Africa Cooperation in Food Security**:**Mutual Challenges and Cooperation Opportunities in Cereal Production**, Reference, p06.

2- إنشاء برنامج أفريقي عربي للتدريب الزراعي والسمكي: يهدف هذا البرنامج الى تدريب الكوادر الفنية والمهنية العاملة بالقطاع الزراعي في المنطقتين، وتدريب المدربين، وصغار المنتجين، والنساء الريفيات، وذلك للمساعدة في تنفيذ برامج التطوير التقني في إطار خطة العمل المشتركة.

3- إعداد دراسة جدوى إنشاء صندوق إفريقي عربي للتنمية: يهدف هذا الصندوق الى توفير الأموال اللازمة لمشاريع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بالمنطقتين وتساهم في الصندوق مؤسسات التمويل الإفريقية والعربية والدولية، ويمكن للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والجهة التي يرشحها الإتحاد الإفريقي الإستعانة بمن يرونه مناسبا للقيام بإعداد الدرسة.

المطلب الرابع: الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية

تمثل الثروة السمكية عنصرا هاما في تعزيز الأمن الغذائي، وتعتبر تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك منخفضة بالمقارنة مع المصادر الأخرى في غالبية الدول العربية التي تمتلك ثروة حيوانية كبيرة وليس لديها قدرة نسبية على إنتاج اللحوم، وتتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كلم، والمسطحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية والمزارع السمكية.[1]

وإستشعاراً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأهمية تطوير الثروة السمكية قامت بإعداد إستراتيجية عربية لتربية الأحياء المائية، بالإستفادة من المقومات والإمكانيات المتوفرة لنجاح تربية الأحياء المائية في معظم الدول العربية، وستتمكن هذ الإستراتيجية من تعزيز دور قطاع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي العربي والتنمية المستدامة، بالإضافة الى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للدول[2].

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في إطار إهتماماتها المتزايدة بتنمية قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي، بإعداد الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037) والتي تم إعتمادها من خلال القمة 28 المنعقدة بالأردن شهر مارس 2017، حيث تهدف هذه الإستراتيجية الى وضع الأسس الفنية والأطر المؤسساتية والتشريعية لتنمية وحماية الأحياء المائية، لضمان إنتاج مستدام للبروتين الحيواني، والذي يشكل أحد العناصر الرئيسية للأمن الغذائي، وفيما يلي أهم مبادئ وأهداف الإستراتيجية العربية لتربية المائيات بالإضافة الى البرامج التنموية لهذه الإستراتيجية[3].

[1] – صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول تطوير تقانات الإستزراع السمكي في الوطن العربي**، الخرطوم، السودان، جويلية 2008، ص 01.

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)**، الخرطوم، السودان، مارس 2017، ص ص 27،32 بتصرف.

أولا: المبادئ الموجهة للإستراتيجية: تقوم هذه الإستراتيجية على الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المهني والتعاون العربي المشترك المبنية على الأسس التالية:

- أن قطاع تربية الأحياء المائية له دور محوري في تحقيق الأمن الغذائي في معضم الدول العربية مما يتطلب توفير الظروف المناسبة لتنميه وتطويره.
- إعطاء أولوية لتربية الأنواع وإستخدام النظم التي تحقق عائد مناسب على المدى القصير والمتوسط ولها القدرة على المنافسة محليا ودوليا.
- إعتماد التطور التقني والبحث العلمي والإبتكار منهجا لرفع الكفاءة الإنتاجية.
- مراعاة المعايير الصحية والمحافظة على البيئة ومصالح المستخدمين للموارد الطبيعية.
- تطوير وتقوية القدرات التنافسية عن طريق تحسين قنوات التسويق ورفع جودة وسلامة منتجات تربية الأحياء المائية.
- المساهمة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية والحد من الفقر.
- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبيلية.
- تربية الأحياء المائية تساهم في لإيجاد أنشطة مساندة في جميع مراحل الإنتاج.

ثانيا: الأهداف :

- تحقيق التكامل العربي في وضع سياسات والتشريعات وتنفيذ الخطط والبرامج المشتركة في قطاع تربية الأحياء المائية بما يتوافق مع الأطر التنموية القطرية والإقليمية.
- الإستغلال الأمثل والآمن والمستدام للأحياء المائية المستزرعة في الوطن العربي.
- تعزيز مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي العربي.
- تشجيع القطاع الخاص العربي للإستثمار المشترك في قطاع تربية الأحياء المائية.
- بناء القدرات ودعم البحوث والإبتكار لتطوير تربية الأحياء المائية.
- المساهمة الفعالة في تنمية المجتمعات الريفية والحد من الفقر.
- تطوير التقانات والنظم لتربية الأحياء المائية.

ثالثا: البرامج والمجالات التنموية للإستراتيجية العربية لتربية المائيات: تحقيقا للأهداف المقترحة لهذه الإستراتيجية أعدت لها تسعة برامج رئيسية وتشمل كل منها على مجموعة من البرامج الفرعية.

1- برنامج تهيئة التشريعات والقوانين الخاصة بتربية المائيات: لاشك أن الأهتمام المتصاعد من قبل الدول العربية بقطاع الأسماك لدوره المتعاظم في الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية قد صاحب إهتمام متزايد

بوضع التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة له[1]، حيث يعتمد البرنامج المكون للإستراتيجية على تطوير التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية الخاصة بتربية الأحياء المائية، ويتكون هذا البرنامج على:

- وضع القوانين واللوائح والضوابط الإسترشادية المشتركة التي تضمن الإستخدام المستدام للاحياء المائية
- إيجاد وتفعيل دور اللجان المشتركة بين الأقطار العربية في مجال وضع السياسات وإعداد وتنفيذ الخطط والبرامج.
- تنسيق التشريعات الوطنية ذات الصلة داخل الدولة.
- وضع وتفعيل التشريعات والقوانين المنظمة للإستثمار وحركة الأموال.
- سن تشريعات وقوانين لسلامة وضبط جودة منظومة تربية الأحياء المائية.
- وضع تشريعات ذات الصلة بأمراض الأحياء المائية المستزرعة.
- سن سياسات وتشريعات التجارة الخارجية.
- وضع القوانين واللوائح الإدارية والمالية لتذليل الصعوبات ومعوقات الإستثمار.

2-برنامج الشبكة العربية لتربية الأحياء المائية: يهدف هذا البرنامج الى تعاون الدول العربية لتنمية وتطوير هذا القطاع، والذي يتكون من:

- إنشاء قواعد البيانات.
- تصميم وتطبيق إلكتروني يتاح لضبط الإتصال لدى الدول لإدراج البيانات بشكل دوري.
- تحليل البيانات والمعطيات وإعداد التقارير.

3- **برنامج تعزيز مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي:** يهدف هذا البرنامج الى زيادة إنتاج البروتين الحيواني لمواجهة زيادة عدد السكان وتحسين المستوى الصحي والثقافي وزيادة الدخل لمواجهة التغيرات في المعروض من المواد الغذائية نتيجة عوامل مختلفة، ويشتمل هذا البرنامج على وضع إستراتيجيات وخطط وبرامج وطنية لقطاع تربية الأحياء المائية تتوافق مع الأطر التنموية القطرية والإقليمية، ومكونات البرنامج، هي:

- تحديث ووضع الإستراتيجيات الوطنية لتربية الأحياء المائية.
- وضع برامج وخطط وطنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.
- دمج برامج قطاع تربية الأحياء المائية مع البرامج التنموية للدولة

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول تطوير تقانات الإستزراع السمكي في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4- **برنامج تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات الأحياء المائية:** يهدف هذا البرنامج لإنتاج أحياء مائية وفق ضوابط ومعايير سلامة وجودة الغذاء وبكلفة منافسة وبإمكانيات تسويقية تنافسية، حيث يتكون هذا البرنامج من:

- متابعة ورصد المتغيرات الإقيمية والدولية والتكيف معها.
- معايير ومقاييس جودة الأحياء المائية المستزرعة
- تطوير تكنلوجيا الصناعات الغذائية للأحياء المائية المستزرعة.
- تسويق منتجات الأحياء المائية المستزرعة

5- برنامج تشجيع الإستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية: يشتمل هذا البرنامج على[1]:

- تنفيذ المسوحات لتحديد مواقع أنشطة قطاع تربية الأحياء المائية والدراسات ذات الصلة.
- تحفيز وتشجيع الإستثمار.
- الدعم الفني والإقتصادي.
- إنشاء شركة عربية متخصصة لتنفيذ الإستثمار في قطاع تربية الأحياء المائية.

6-برنامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية: يشتمل هذا البرنامج على:

- تنمية القدرات والكوادر البشرية.
- تنمية وتطوير البنية المؤسسية.
- إنشاء وتطوير الجمعيات التعاونية لمربي الأحياء المائية.

7-برنامج التعليم والبحث العلمي والإبتكار: يتكون هذا البرنامج من :

- إحداث أقسام علمية متخصصة في مجال تربية الأحياء المائية في المؤسسات التعليمية.
- تطوير وتحديث المناهج والمقررات لتشمل برامج تربية الأحياء المائية.
- توجيه برامج البحوث العلمية التطبيقية وفق الإستراتيجيات الوطنية لتربية الأحياء المائية.
- إحداث صندوق لدعم البحوث والتطوير في مجال تربية الأحياء المائية.
- تعزيز ودعم التعاون في مجال البحث العلمي المشترك بين الدول العربية.
- تنظيم الندوات والدورات وورش العمل واللقاءات المشتركة.

8- برنامج تنمية المجتمعات الريفية والحد من الفقر[2]: يهدف هذا البرنامج الى تطوير وتحسين البنية التحتية وتحسين فرص العمل وتحسين الظروف المعيشية، ويشتمل هذا البرنامج على:

[1] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)**، مرجع سبق ذكره، ص 29

[2] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017-2037)، مرجع سبق ذكره**، ص30.

- مشروعات تربية الأحياء المائية التكاملية الصغيرة والمتوسطة.
- مشروعات تربية الأحياء المائية للمرأة الريفية.

9- **برنامج تطوير التقانات ونظم تربية الأحياء المائية** : يشتمل هذا البرنامج على:

- تقانات التفريخ والتحضين للأحياء المستزرعة.
- تقانات التغذية وتصنيع الأعلاف.
- تقانات التشخيص والعلاج لأمراض الأحياء المائية المستزرعة.
- تقانات نظم تربية الأحياء المائية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل للعديد من الجوانب المهمة في دراسة بداءا بالأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الإقتصادات العربية، بالإضافة الى الآليات والأدوات المستخدمة في هذا القطاع لتحقيق الأمن الغذائي العربي وكذلك الجهود العربية في مجال تحقيق الغذاء، حيث خلصنا الى النتائج التالية:

- إختلاف وتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الإقتصاديات العربية، إلا أن له القدرة الكافية على تحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان، إذا ما استغل بشكل جيد.
- رغم ماحققه القطاع الفلاحي العربي من نتائج إيجابية إلا أن المنطقة لا تزال تعرف عجزا غذائيا مستديما، يتطلب المزيد من الجهود القطرية، وكذا ضرورة النظرة التكاملية للزراعة العربية لتفادي أي مشكل على المستوى المحلي أو الدولي.
- إن القصور في التنمية الزراعية في الدول العربية أدى الى وجود عجز مستمر في الغذاء، بحيث بلغ هذا العجز مستويات مرتفعة في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والقمح.
- يعاني القطاع الزراعي من ضعف الإستثمارات والتخصيص الغير الكفء للإستثمارات المحدودة، مما يحد من تحقيق الأمن الغذائي بالرغم من المؤهلات المادية والبشرية والمالية التي تحوزها الدول العربية.
- ضرورة الإهتمام بالمورد البشري، من خلال تكوينه أولا، ثم تقديم له الحوافز المادية والمعنوية بالإضافة الى توفير له مستلزمات الإنتاج الزراعي للإنتاج بالطريقة والنوعية الجيدة.
- ضرورة الإهتمام بالبحث العلمي في مجال ازراعة، من خلال إنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة وتمويلها ماديا للمساهمة في تحسين الإنتاج من خلال إختيار أفضل طرق الزراعة من حيث المردودية والنوعية وأقل التكلفة.

الفصل الرابع

دراسة العلاقة التكاملية بين مؤشرات الأمن الغذائي والقطاع الفلاحي بالجزائر

مقدمة الفصل:

تعد إشكالية تنويع الإقتصاد الوطني قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح وإستمرارية العملية والتنموية في الجزائر خاصة في ظل تعاظم هيمنة قطاع النفط كمصدر وحيد وأساسي لإيرادات الميزانية العامة، ولتمويل العملية التنموية وما يحمله ذلك من أخطار مرتبطة أساسا بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية من جهة، وكذا محدودية هذه الموارد الطبيعية من جهة أخرى، ولذلك كان لزاما على الدولة البحث عن البدائل والسياسات المناسبة، التي تكفل الحد من هذه التبعية، وتضمن إستغلال كافة موارد المجتمع المادية والبشرية الإستغلال الكفؤا الذي يؤدي الى تحقيق التنمية الحقيقية، ويلبي إحتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية.

وبالنظر الى المقومات والإمكانيات التي تملكها الجزائر في القطاع الفلاحي سواءا الطبيعية منها أو البشرية وحتى المالية، فإن هذا القطاع يمكن أن يشكل أحد أهم المداخل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الترابط الأمامي والخلفي الذي يميز هذا القطاع مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى.

ومن هذا المنطلق، وبهدف النهوض بالفلاحة الجزائرية إنتهجت الدولة عدة سياسات في هذا المجال ضمن مخططات التنمية المحلية لتحسين الوضع الإقتصادي لاسيما من خلال توفير فرص التشغيل، وتحسين الميزان التجاري عن طريق تحقيق الإكتفاء الغذائي وزيادة عائدات الصادرات الفلاحية وتوفير فرص الإستثمار والتنمية.

وبناءا على ماسبق، تم تقسيم الفصل كمايلي:

المبحث الأول: إمكانيات الجزائر الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: التوصيف الإقتصادي والقياسي لعلاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي.

المبحث الثالث: تحليل درجة الإرتباط بين الأمن الغذائي ومرتكزات القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: إمكانيات الجزائر الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله من دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطية للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذا العاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع.

المطلب الأول:مؤهلات القطاع الزراعي الجزائري

تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية وبشرية هامة تساعدها في توفير الغذاء الضروري للسكان، حيث تعتبر من أكبر الدول العربية مساحة، حيث تقدر بـ: 238 مليون هكتار.

أولا: الموارد الطبيعية:

1- الأراضي الزراعية: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش 12شرقه، وبين دائرتي عرض 19و37شمالا يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم^2، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح مابين 1200 على خط الساحل، و1800كلم على خط تندوف غدامس، ويتميز سطح الجزائر بنطاقين طبيعيين ومختلفين من حيث الملامح والإنتشار السكاني والتركيز الإقتصادي.

أ- النطاق الشمالي: مساحته 400 ألف كلم^2 يغلب عليه الطابع الجبلي، يتمير بالمناخ المتوسطي، والغطاء النباتي كثيف، والزراعة واسعة، ويتركز في هذا النطاق 90% من جملة سكان الجزائر، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية، وشبكات البنية التحتية.

ب-النطاق الجنوبي: مساحته نحو 02 مليون كلم^2، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة، ذات مناخ جاف والغطاء النباتي محدود، والإستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض المناطق إستغلال البترول والغاز، ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر[1].

وتصنف الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر الى أربعة أصناف،هي:

- المساحات الزراعية الصالحة:تبلغ مساحة هذه الرقعة بحوالي 8.465 مليون هكتار، حيث تمثل 19.7% من المساحة الفلاحية الكلية، وتتوزع كالتالي

[1]- محمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، الجزائر ، بدون سنة نشر، ص 13.

الجدول (4-1): التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية في الجزائر

البيان	المساحة (هكتار)	نسبة من المساحة الصالحة للزراعة
مزروعات عشبية	4.403,937	%10.9
أراضي مستريحة	3.065,544	%7.1
مروج طبيعية	27.777	%0.1
الكروم	70.852	%0.2
أشجار الفاكهة	898.930	%2.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016**، رقم24، نشرة 2017، ص16.

- **أراضي غير منتجة تابعة للمزارع**: تشمل المزارع الفلاحية والمنحدرات وتقدر بحوالي:1.457,539 هكتار.
- **أراضي حلفائية**: مساحتها حوالي 2.498,140 هكتار.
- **أراضي غابية**: تشغل مساحة 4.232.658 هكتار.
- **أراضي غير منتجة**: أي غير موجهة للفلاحة وتبلغ مساحتها 720'188.554 هكتار وتمثل 79.2% من المساحة الإجمالية للبلاد.[1]

ومن خلال تتبعنا لتطور المساحات الصالحة للزراعة ، نجد أن التوسع في هذه الأراضي يتطور بشكل بطيئ من سنة الى أخرى بالرغم من الإمكانيات المادية والمالية الهائلة التي تسخرها الدولة لتوسيع هذ الرقعة، والجدول التالي يوضح هذا التطور

الجدول (4-2): تطور الأراضي المستعملة للزراعة في الجزائر

التعيين	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
1- المساحات الزراعية الصالحة	8.461,880	8.465,040	8.487,854	8.449,425
1-1 الأراضي الصالحة للحراثة	7.496,678	7.469,481	7.462,081	7.404,176
- مزروعات عشبية	4.453,225	4.403,937	4.368,417	4373,690
- أراضي سباتية	3.043,453	3.065,544	3.093,664	3.030,487
1-2 مزروعات دائمة	965.202	995.559	1025773	1.045,249
- مروج طبيعية	26.626	25.777	25.468	31.915
- الكروم	73.430	70.852	70.664	70.463
- حقول أشجار الفواكه	865.146	898.930	929.641	942.871
2- أراضي رعوية ومروج	32.969,435	32.965,976	32.968,513	32.910,650
3- أرضي غير منتجة تابعة للمزارع[2]	1.458,095	1.457,539	1.938,887	2.036,089

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016**، رقم24، نشرة 2017، ص18

[1] -L'Algérie , Ministre de l'agriculture et de développement rural, direction de statistiqueagricoles et des systèmes d'information**, superficie et production**, série « B », décembre2014,P06.

[2]- هذه الأراضي تشمل المزارع الفلاحية والعمارات والمنحدرات ومساحات الدرس وممرات ووديان.الخ

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في المساحة الزراعية الصالحة، حيث بعدما كانت حوالي 8.461 مليون هكتار بين عامي 2012و2013 إنتقلت الى 8.465 مليون هكتار بين سنتي 2013و2014 لترتفع وتصل الى 8.487 مليون هكتار خلال سنتي 2014و2015 لتنخفض بعدها الى حوالي 8.449 مليون هكتار بين عامي 2015و2016 وسبب هذا التذبذب هو نتجية للإستثمارات الموجه للقطاع الفلاحي من خلال صيغتي الإستصلاح الفلاحي والإمتيلاز إلا أنه في المقابل هناك عوامل طبيعية وبشرية تعيق عملية الإستثمار في المجال الفلاحي ومن ثم تحد من تطور حجم المساحة الزراعية الصالحة والتي من بينها إستغلال الأراضي الفلاحية في إستعمالات أخرى خارج القطاع الفلاحي بالإضافة الى العوامل الطبيعية التى تعيق الإستغلال.

ثانيا: الموارد المائية: تزخر الجزائر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، تعود بالأساس الى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، فكبر المساحة وتنوع التضاريس من العوامل المؤثرة على عملية التساقط المطري.

وتقدر قدرات الجزائر من الموارد المائية بـ 19.8 مليار م^3 منها:

– 14.336 مليار م^3 كموارد مائية تزخر بها منطقة الشمال، منها 12.30 مليار م^3 سطحية، يعبأ منها 6 مليار م^3 في السدود، و6.30 مليار م^3 تذهب الى البحر وتبقى 2.036 مليار م^3 كمخزون جوفي.

– 5.4 مليار م^3 في الجنوب، منها 0.4 مليار م^3 جريان سطحي و5 مليار م^3 مياه جوفية، وعليه من أصل تساقطات مطرية مقدرة بـ 94 مليار م^3 ، يمكن تعبئة 12.5 مليار م^3 سنويا[1].

ويمكن تقسيم الموارد المائية بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية:

1- مياه الأمطار: وهي أهم الموارد المائية في الشمال، حيث يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار مابين 95و100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، حيث أن 80 مليار م^3 منها يتعرض للتبخر، أي ما تمثل نسبة 80% الى 84% ، والباقي المتمثل في 16 مليار م^3، جزء منها البالغ 3.5 مليار م^{3}يذهب الى الطبقات الجوفية و12.5 مليار م^3 تتدفق في الأنهار والوديان، ليحتفظ منها بحوالي 5.2 مليار م^3 في السدود و7.3 مليار م^3 تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالية.

2- المياه السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة، حيث توزع جغرافيا من الشمال الى الجنوب، ومن الشرق الى الغربي، إذ تحتوي الأحواض

[1]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سابق ذكره، ص244.

المتوسطية(الشمال) على 11.1 مليار م^3، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث بلغ عددها حوالي 70 سد سنة 2013 بقدرة إستيعابية فاقت 7 مليار م^3 [13] .

3- المياه الجوفية: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية ومديرية تهيئة المنشأت الكبرى أن حجم الموارد المائية الجوفية في الشمال تقدر بحوالي 2 مليار م^3، يتم إستغلال 90% منها حاليا بواسطة أكثر من 5000 بئر يدوي وأنبوبي، وذلك لإستخدامها في الزراعة بما يقارب 15% ، أما المياه الجوفية المتواجدة في الجنوب الجزائري فتقدر بـ 05 ملايير م^3، وهي بعيدة عن سطح الأرض، حيث يقدر حجم المستغل منها بحوالي 725 مليون م^3 منها 505 مليون م^3 تستغل في السقي بواسطة أكثر من 742 بئرا.

ثالثا: الموارد البشرية: تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع .

وبالرغم من هذا فلم يعرف حجم القوة العاملة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات من القرن الماضي نظرا للمشاكل التي عرفها الإقتصاد الوطني آن ذاك، وتخلي الدولة عن هذا القطاع، ولكن عندما توجهة الدولة للإستثمار في القطاع الزراعي وذلك عن طريق البرامج التي سطرت له والتي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، عرفت القوة العاملة تطورا ملحوظا وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(4-3): تطور العمالة الفلاحية خلال الفترة 2006-2015

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القوى العاملة الكلية	9370.95	9968.91	10315.00	10544.00	10544.00	10662.00	11423.00	11964.00	17137.00	17360.00
القوى العاملة الزراعية	2110.95	2220.12	2421.00	2358.34	2358.34	2442.60	2476.50	2317.00	3401.00	3412.00
نسبة القوى العاملة الزراعية الى الكلية	22.52	22.27	23.47	22.36	22.36	22.90	21.67	19.36	19.84	17.65

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2017/2016.

[1]- معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، **الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي**، الملتقى الوطني حول **حوكمة المياه في الجزائر لتحقيق الأمن المائي**، المنعقد يومي 27و28 ماي 2013، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر ص04.

يمكن أنلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورات في حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي من سنة 2006 الى غاية سنة 2015، حيث نجد أن العمالة الزراعية إنتقلت من 2210 ألف عامل سنة 2006 إلى 2476 ألف عامل سنة 2012 ، ويعود سبب هذا التطور الملحوظ في حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى تطبيق الجزائر مجموعة من البرامج والتي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إلا أن هذا العدد إنخفظ سنة 2013 ليصبح 2317 ألف عامل أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 10.65% بالمقارنة بسنة 2012، ويعود سبب هذا التراجع الى عدة عوامل منها تراجع الفلاحين عن الإقبال على المشاريع الفلاحية بعد النتائج الأولية لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، إضافة إلى تقدم الفلاحين في السن وعدم قدرتهم على النهوض بالفلاحة بطرق حديثة، وفي سنة 2014 إرتفع حجم القوى العاملة إلى 3401 ألف عامل بنسبة إرتفاع تقدر بحوالي 2.47% لتعاود النزول الى ما يقارب11 %.

وعليه، فإن قوة أي دولة تكمن في مدى إهتمامها بالطاقات البشرية، وفي الجزائر فإن نسبة 70% من السكان هم شباب، علما أن هناك 6 آلاف مهندس فلاحي بدون عمل، وجود بطالة دلالاة على عدم إستغلال وتوجيه هذه الطاقات بشكل جيد، ومن جهة أخرى يتوفر القطاع على مليون فلاح و29 ألف مهني وألفي مؤطر[1].

رابعا: الثروة الحيوانية: يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية إستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن إستعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازة الفلاحية الصغيرة الواسعة الإنتشار، الى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت الى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من مختلف أنوع اللحوم، وعليه يمكن تلخيص الثرة الحيوانية التي تمتلكها الجزائر في الجدول التالي:

الجدول(4-4): الثروة الحيوانية البرية في الجزائر

الوحدة: ألف رأس

	متوسط الفترة 2012/2008	2013	2014	2015	2016	نسبة النمو 2016/2013
الأبقار	1423.49	1909.46	2049.65	2149.55	2081.00	%9
الأغنام	22640.58	26572.98	27807.98	28111.77	28136.00	%5.88
الماعز	4201.36	4910.70	5129.84	5013.95	4935.00	%0.5
الجمال	313.79	344.02	354.47	362.27	379.09	%10.17
الخيول	44.79	45.04	42.01	42.37	44.99	%-0.11

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

[1]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سابق ذكره، ص258.

من الجدول نلاحظ أن الثروة الحيوانية البرية في الجزائر في تطور مستمر فمثلا زاد عدد قطيع البقر من 1909 ألف رأس سنة 2013 الى 2081 ألف رأس عام 2016 بنسبة نمو 9% ، أما عن الأغنام فكانت حوالي 26572 ألف رأس سنة 2013 تطور الى 28136 عام 2016 بنسبة نمو 5.88% وهذا التطور راجع الى سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال تنمية الثروة الحيوانية، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يوفر كل الإمكانيات والدعم المالي والمادي للفلاحين من أجل تشجيعهم على العمل الفلاحي، إلا أن الملاحظ أن هذه الثروة متواضعة جداً بالمقارنة مع ما تملكة الجزائر من مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية، حيث أنه إذا فعّلت هذه الثروة وأستثمرت فيها حققت لنا نوع من الإكتفاء الغذائي، وهذا لا يمكن حدوثة إلا إذا توفرت الإرادة الفعلية لتحويل الطاقات المعطلة الى طاقات منتجة ودافعة الى عملية تحقيق الأمن الغذائي.

رابعا: الثروة السمكية: تزخر الجزائر بموارد كبيرة من الثروة السمكية التي توفر بروتينا صحيا للإنسان، حيث تتنوع الموارد البحرية والمياه الداخلية ومشاريع الإستزراع السمكي، وتغطي السواحل البحرية الجزائرية البالغ طولها 1200 كلم2 والمطلة على البحر الأبيض حيث تنتج حولي 500 ألف طن[1] من الإنتاج السمكي سنويا.

الجدول(4-5): تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإنتاج السمكي الإجمالي	139827	157309	149248	144815	132283	96927	106258	110855	104413	102561	106527	104100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2016/2014، مرجع سبق ذكره، ص40.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الإنتاج السمكي شهد إنخفاضا محسوسا ، فبعدما كان خلال السنوات الثمانينات والمقدرة بحوالي 300 ألف طن إنخفض ليصل الى ما يقارب 140 ألف طن سنة 2005 لترتفع خلال سنة 2006 لتبلغ 157 ألف طن، ثم يبدأ بالإنخفاض ليصل الى أدنى مستوياته سنة 2009 ليبلغ حوالي 97 ألف طن بنسبة إنخفاض بلغت 22% مقارنة بسنة 2008 ليعاود الإنتاج في الإرتفاع سنة 2011 ليبلغ 106 ألف طن ويبقى في هذا المجال طيلة سنوات الدراسة، وهو ما يفسر الإضراب الذي شهده الإنتاج الصيدي تراوحت أسبابه بين

[1]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص251.

تخلف الأساليب المستعملة في عمليات الصيد وضعف الإمكانيات الصيدية وقلة الإستثمارات في هذا المجال إضافة الى نقص الخبرة الفنية.

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تعاني الجزائر كباقي الدول العربية من حالة العجز الغذائي المزمن والمتزايد إلا أن هذا العجز ليس في كافة أنواع الإنتاج الغذائي النباتي والحيواني بل في البعض منه فقط، فالإنتاج الغذائي لا يكفي لتغطية الإستهلاك، مما يستدعي تغطية هذا العجز بالإستيراد الذي يكلف الخزينة العمومية الأموال الطائلة، لذا عملت الجزائر على معالجة هذا الإشكال بوضع إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، فكان جل إهتمامها هو تطوير القطاع الفلاحي بإعتباره أحد القطاعات الإستراتيجية.

أولا: السلع الغذائية النباتية: يقصد بالسلع الغذائية النباتية هي مجموعة سلع الحبوب والزيوت النباتية والسكر وهي السلع التي عجز عليها القطاع الفلاحي الجزائري على تغطية الطلب عليها، وكذلك مجموع السلع النباتية الأخرى والتي تشمل الخضر والفاكهة والبطاطس والبقوليات والتي تشكل أحد مصادر البروتين النباتي الهمة في العديد من الدول العربية، ولغرض معرفة حجم الفجوة الغذائية النباتية في الجزائر نقوم بتحليل تطور لإنتاج الغذائي النباتي خلال السنوات 2005-2016، وذلك وفق الجدول التالي

الجدول (4-6): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر 2005-2016

الوحدة: ألف طن

البيان	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفاكهة
2005	3527.44	2156.55	47.10	4128.47	2432.07
2006	4017.75	2180.96	44.07	3995.41	2791.14
2007	3601.91	1506.86	50.08	5524.28	2216.12
2008	1702.05	2171.06	40.17	6068.13	2653.51
2009	5253.15	2636.06	64.29	7291.30	3037.01
2010	4558.57	3300.31	72.32	8640.42	3350.13
2011	3727.99	3862.19	78.82	9569.24	3708.31
2012	5137.2	4219.5	84.3	10402.3	1585.7
2013	4912.2	4928.0	95.0	11866.4	1585.7
2014	3435.2	4673.5	123.5	13555.5	4498.8
2015	3760.9	4539.6	107.4	13805.6	4962.4
2016	2942.3	4782.7	88.5	14563.8	4802.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإرتفاع المتواصل للإنتاج من مجموعات السلع الغذائية النباتية خلال الفترة (2005-2016) وبنسب متفاوته فالبنسبة لمحاصيل الحبوب فقد شهدت تذبذبا واضحا في حجم الإنتاج خلال فترة الدراسة، مما جعل حجم الإنتاج غير منتظم وإن كان في الغالب هو الإرتفاع وهذا نتيجة عدم الانتظام في تساقط الأمطار التي ترتبط بها الزراعة الجزائرية، وبالرغم من كل هذا تحتل الحبوب مكانا إستراتيجيا في النظام الغذائي في الإقتصاد الوطني، حيث تقدر المساحة المخصصة لزراعة الحبوب بمختلف أنواعها بحوالي 3.200.930 هكتار، بنسبة 40% من المساحة الزراعية المستغلة، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، وشهدت هذه المساحة تطورا لتبلغ حوالي 3.385.560 هكتار خلال الفترة 2010-2017 بمعدل زيادة 6% [1]، وعموما شهد إنتاج الحبوب تطورا ملحوظا، فبعدما كان 3.5 مليون طن سنة 2005، إنتقل الى 5.2 مليون طن سنة 2009 بمعدل زيادة يقدر بـ: 48.57% وسبب هذه الزيادة هو التحسن في الظروف المناخية وتحسن هطول الأمطار، بالإضافة الى إهتمام الدولة بهذا المنتج من خلال السياسات والبرامج المنتهجة، لكن بقي الإنتاج في تذبذب بين الإرتفاع والنزول الى أن شهد خلال السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا ليصل الى حوالي 2.9 مليون طن سنة 2016 بنسبة تراجع 28.5% بالمقارنة بسنة 2009.

أما بالنسبة للمحاصيل النباتية الأخرى، فقد شهدت عموما هي أيضا تطورا ملحوظا، خلال الفترة 2000-2017 فقد إرتفعت المساحة المخصصة للخضروات بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 بالمقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، أما بالنسبة للبطاطا والبصل فقد زادت مساحتهما بنسبة 68% و35% على التوالي مقارنة بالفترات السابقة، وقد زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 حيث بلغ أكثر من 121% مقارنة بالفترة 2000-2009 ، وتقدر نسبة مساهمة البطاطا في إجمالي الخضر حوالي 36% حيث سجلت إرتفاعا قدره 143%، وتعود أسباب إرتفاع محصول البطاطا الى الزيادة في حجم المساحة المزروعة وكذا تحسن إنتاجية الهكتار، وكذلك بالنسبة لباقي الخضروات فقد شهدت هي أيضا تحسن ملحوضا من ناحية البذور المستخدمة وكذلك الأسمدة المستعملة بالإضافة الى طريقة السقي المستعملة كل هذه الأمور أدت الى زيادة الإنتاج الزراعي بالنسبة للخضروات، أما فيما يخص البقول فقد شهدت هي أيضا تحسن ملحوظا في حجم الإنتاج، فبعدما كان الإنتاج يقدر بـ47 ألف طن خلال سنة 2005 إنتقل وزاد حجم الإنتاج ليصل الى 64 ألف طن سنة 2009 ، وبقى هذا الإنتاج في تطور وزيادة خلال السنوات 2010-2016 ليصل الى حجم قياسي والمقدر بـ 107 ألف طن خلال سنة 2015، إلا أن هذا التراجع لم يدم وإنخفض الى حدود 88.5 ألف طن سنة 2016.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجلسات الوطنية للفلاحة، المركز الدولي للمؤتمرات، 2018/04/23 تاريخ الإطلاع 2019/03/10 الساعة 19:45 متاح على:
http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4608#1455603330305-d0968497-47721523150925681

وتعتبر الفواكه هي أيضا من المنتجات التي تمثل أهمية نسبية في الإنتاج الفلاحي حيث تمثل ربع الإنتاج الفلاحي، وقد شهد هذا الإنتاج تطورا ملحوظا خلال السنوات 2005-2016، فبعدما كان قد بلغ 24.3 مليون طن سنة 2005 إنتقل الى 33.5 مليون طن بنسبة زيادة تقدر بـ: 37.8% ويعود سبب الإنتاج الوفير والمتزايد هو الإهتمام الذي توليه الدولة لهذه الشعبة من خلال تكوين وإرشاد الفلاحين في كيفية الإهتمام بهذا المنتج بالإضافة الى إستخدام الحديث لعمليات التلقيح والتلقيم لأشجار الفاكهة كذلك إتساع الرقعة الزراعية المخصصة لهذا المنتج، وبقي هذا المنتج في تطور وزيادة ليصل الى 48.02 مليون طن سنة 2016 بنسبة إرتفاع تقدر بـ: 43.3 .% ويرجع أساسا هذا الإرتفاع كذلك الى البرنامج الوطني للتشجير المدعم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي من بين أهدافه هو إعطاء الأولوية للتشجير المفيد والإقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة والملائمة من أجل حماية المنتجات وضمان مداخيل دائمة للفلاحين[1].

ثانيا: السلع الغذائية الحيوانية: تعد اللحوم منتجاً ذو أهمية كبيرة على مستوى التركيبة الغذائية للمستهلك، فهو مصدر أساسي لتلبية حاجات الإنسان من البروتينات والدهون، وتتصدر قائمة الإنتاج الحيواني، وتنقسم اللحوم الى قسمين اللحوم الحمراء مصادر إنتاجها يرتكز على الغنم والأبقار في المرتبة الأولى، ليأتي بعدها الماعز والإبل والخيل، واللحوم البيضاء ومصادر إنتاجها يرتكز على الثروة الداجنة.

ولغرض معرفة حجم الفجوة الغذائية الحيوانية في الجزائر نقوم بتحليل تطور الإنتاج الغذائي الحيواني خلال السنوات 2005-2016، وذلك وفق الجدول التالي:

[1]- عامري زهير، مرجع سابق ذكره، ص177.

الجدول (4-7): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر 2005-2016

الوحدة: ألف طن

البيان	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الأسماك
2005	225.45	168.57	139.83
2006	209.08	118.70	157.31
2007	229.57	142.59	148.84
2008	235.93	142.08	142.04
2009	271.59	190.83	132.27
2010	263.26	296.40	130.12
2011	271.59	190.83	132.27
2012	240.90	365.40	108.20
2013	242.20	418.40	104.00
2014	486.30	284.80	100.2
2015	525.60	293.40	105.2
2016	537.60	302.80	102.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

تبين لنا الأرقام الواردة في الجدول أعلاه أن الإنتاج الحيواني عرف أداءا متباينا خلال الفترة 2005-2016، فبالنسبة للحوم الحمراء فقد شهدت إنخفاضا ن فبعد أن حققت إنتاجا يقدر بـ 225.45 ألف طن خلال سنة 2005 إنخفض ليصل الى 209.08 سنة 2006، وهذا بسبب تأجيل إستهلاك اللحوم الحمراء المجمدة التي لم تكن أسعارها في متناول المستهلكين[1]، ليعاود الإرتفاع ليحقق أقصى إنتاج له سنة 2009 بكميات تقدر بـ: 271.59 ألف طن وهذا بنسبة نمو تقدر بـ 29% مقارنة بسنة 2006، ليعاود بعدها التراجع سنة 2010 ليصل الى حوالي 263.26 ألف طن إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلا، ليرتفع بعدها بشكل مستمر الى حدوده القصوى ليصل الى 524.60 ألف طن سنة 2015 بنسبة نمو تقدر بـ : 99.27 %، ويعود هذا التحسن الملحوظ الى السياسات الحكومية التي أصبحت تنتهج مبدأ تشجيع القطاع الخاص لإقامة المشاريع الزراعية الحديثة في مجال الثروة الحيوانية، هذا إلى جانب إنتشار أساليب التربية الحديثة على نطاق واسع للحد من الفجوة الغذائية وفي مقدمتها تقديم الرعاية البيطرية، وتطبيق أساليب الإكثار الحديثة وتعزيز الإرشاد الفلاحي في هذا المجال.

[1]- مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي-حالة دول شمال إفريقيا**-، مرجع سابق ذكره، ص138.

أما عن إنتاج اللحوم البيضاء، فتعتبر من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، والذي بدأ يحتل مكانة إقتصادية متميزة، بحيث أصبح من القطاعات التجارية الهامة، وقد إكتسب أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينات وذلك لتزايد الطلب عليه، وهذا نتيجة لإرتفاع الدخول ومعدلات النمو السكاني، وخاصة في المناطق الحضرية، الى جانب تغير الأنماط الإستهلاكية، ولهذا فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء من خلال الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الإستثمار في هذا المجال، وكنتيجة لهذه الجهود فقد إرتفاع الإنتاج الى الحدود القصوى من 118.70 ألف طن سنة 2006 الى 296.40 سنة 2010 بنسبة نمو تقدر بـ: 143.70 % ليعاود الإنخفاض سنة 2001 الى 190.83 ألف طن، وهذا راجع الى تفشي بعض الأمراض التي تصيب الحيوانات الداجنة والتي من بينها أمراض أنفلونزا الطيور، مما أضطر الى التخلص من أعداد كبيرة من الطيور تجنبا لإنتشار المرض، بعدها بقي الإنتاج في تذبذب بين الإرتفاع والنزول ليستقر عند حدود 302.80 ألف طن بنسبة نمو تقدر بـ 58.67 %.

وبالنسبة للإنتاج السمكي، فيتوفر قطاع الصيد البحري الجزائري على مقومات هائلة نذكر منها مايلي[1]:

- مساحة بحرية خاضعة للفضاء الوطني، تتوفر على حوالي 9.2 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري.
- واجهة بحرية يتعدى طول ساحلها 1.280 كلم.
- كتلة حيوية أو مخزون صيدي يقدر بـ : 500.000 ألف طن.
- مخزون هام من الأسماك المهاجرة الكبيرة، وكذا أنواع أخرى من الأسماك ذات القيمة التجارية العالية (الأسماك البيضاء، القشريات، الأصداف، ...)
- مخازن هامة من المرجان الأحمر والإسفنجيات.
- حوالي 600 نوع من الطحالب البحرية التي يمكن تثمينها عبر تربية المائيات.
- هياكل قاعدية مشكلة من 10 موانئ مختلطة و 20 ميناء وملجأ صيد.
- أسطول للصيد البحري متكون من 2.661 وحدة.
- قدرات بشرية أو مجموعة صيادين يقدر عددهم بـ: 29.000 مسجل بحري.

ومع كل هذا ، ومن خلال بيانات الجدول السابق ، نلاحظ أن الإنتاج السمكي في الجزائر قد شهد تذبذبا خلال الفترة 2005-2016 فبعد ما كان 139.83 ألف طن سنة 2005 إرتفع الى حوالي 157.31 ألف طن سنة 2006 بنسبة نمو تقدر بـ: 12.50% ليبدأ بعد ذلك في الإنخفاظ والتقهقر ليصل أدنى مستوياته سنة 2014

[1]- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، الجزائر، 2003، ص17.

والتي تقدر بـ: 100.2 ألف طن بنسبة نمو بالسالب 36.30 % ويعود سبب هذا التراجع في كميات إنتاج الصيد البحري هو بالصيد الجائر بالأساس بالإضافة الى الطرق التقليدية المستعملة في الصيد، وعدم الإهتمام بالإستثمار في تربية المائيات، ومع هذا فقد إزداد هذا الإنتاج ولكن بنسب قليلة خلال سنتي 2014 و2015 بـ 105.2 و 102.1 ألف طن على التوالي، وتعود هذه الزيادة المعتبرة في حصيلة الإنتاج السمكي هو الإهتمام بقطاع تربية المائيات في السنوات الأخيرة، حيث شهد إنتاج تربية المائيات زيادة معتبرة في الإنتاج بنسب نمو 187 % وهذا نتيجة مباشرة الإنطلاق في العديد من الإستثمارات في مجال تربية المائيات من مختلف الشعب، التي تجاوز إنتاجها 4200 طن عام 2017[1].

ثالثا: التجارة الخارجية الغذائية الجزائرية: إن مختلف السياسات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر في مجال تشجيع التجارة الخارجية لها دور فعال في تحقيق فائض في الميزان التجاري ومن بين هذه السياسات هو تخفيض حجم الرسوم الجمروكية وتقديم الدعم والحوافز للمنتجات الموجة للتصدير، وهذا كله نتج عنه تحسن مساهمة القطاع الزراعي في حجم التجارة الخارجية، من خلال عمليات التصدير والإستيراد، والتي سنبينها فيما يلي

1- الصادرات الغذائية: تعد مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الزراعي في تنمية الإقتصاد الوطني، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية إذا عجزت الأسواق المحلية على إستيعابها، وهذا نتيجة الإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وتتكون صادرات الجزائر من الإنتاج الزراعي في الخمور، والتمور، الحمضيات، الجلود، الزيوت، البطاطا، ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الغذائية في الجزائر.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجلسات الوطنية للفلاحة، المركز الدولي للمؤتمرات، 2018/04/23 تارخالإطلاع2019/03/12 متاح على الساعة : 19:36 http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4608#1455603330305-d0968497-47721523150925681

الجدول (4-8): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر 2005-2016

الوحدة: ألف طن

البيان	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفاكهة	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2005	13.98	0.12	0.44	0.33	10.94	-	0.01	2.25	25.56
2006	7.13	0.15	1.87	1.99	12.30	-	17.03	2.32	15.49
2007	7.18	0.02	0.22	2.32	13.13	-	0.10	2.19	18.01
2008	12.13	0.01	-	0.76	10.09	-	0.00	312	20.48
2009	6.03	0.00	0.09	5.25	9.02	12.73	0.02	2.14	16.81
2010	8.34	0.05	0.09	5.25	9.02	6.20	0.02	1.70	16.81
2011	8.34	0.05	0.09	5.25	9.02	6.20	0.02	1.49	16.81
2012	8.3	0.1	-	2.8	20.6	288.3	0.6	1.6	0.3
2013	8.3	0.8	-	4.6	14.7	288.3	0.6	1.0	0.1
2014	1.0	0.6	-	3.2	25.8	483.6	1.8	0.5	5.2
2015	4.4	0.0	-	3.6	28.5	389.9	1.4	0.5	4.7
2016	3.4	2.6	-	3.4	31.3	472.8	1.0	1.0	4.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الصادرات الغذائية متواضعة جدا ولا تغطي في أحسن الأحوال 3.99 % من الواردات الغذائية، ولا تمثل أكثر من 1.05% من مجموع الصادرات الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة، وتعتبر صادرات التمور والحمضيات والخمور من أهم الصادرات الغذائية في الجزائر، وهذا بسبب تدني حجم صادرات الجزائر من السلع الغذائية الى إرتفاع الطلب على المواد الغذائية مصحوبة بإرتفاع عدد السكان ،والذي يقابله ضعف نمو القطاع الفلاحي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي، كما يمكن أن يكون إرتفاع الدخل الفردي وتغير السلوك الإستهلاكي للأفراد خصوصا بعد الأسواق التجارية للمنتجات الفلاحية حيث أصبح المستهلك يفضل المنتجات المستوردة على المنتجات المحلية رغم إرتفاع أسعارها[1].

2- الواردات الغذائية: إن نجاح الإستثمار الزراعي تنتج عنه تغير في حجم الإنتاج مما يؤدي الى تغطية الطلب المتزايد على السلع الغذائية وبالتالي تقلص في حجم الواردات منها، غير ان هناك عوامل تعرقل عملية تخفيض حجم الواردات والتي من بينها إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، والتي تودي في إرتفاع حجم الواردات والجدول التالي يوضح تطور الواردات الغذائية في الجزائر .

[1] - زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي جامعة معسكر، 2016/2015، ص181.

الجدول (4-9): تطور الواردات الغذائية في الجزائر 2005-2016

الوحدة: ألف طن

البيان	الحبوب	البطاطس	البقوليات	الخضر	الفاكهة	السكر	اللحوم	الأسماك	الألبان
2005	8290.88	71.59	196.95	15.23	258.65	915.81	95.12	20.55	2459.88
2006	7270.96	99.64	163.82	31.77	252.81	977.80	66.48	14.40	2477.11
2007	7051.52	201.29	191.02	14.97	288.03	1121.86	65.05	18.04	3835.62
2008	8891.49	68.82	186.95	17.51	282.16	1026.25	57.95	18.20	3856.14
2009	7925.19	124.92	175.11	30.82	354.76	1133.31	62.30	28.22	2752.26
2010	7946.15	113.26	206.06	30.82	354.76	1240.09	62.77	25.55	2752.26
2011	7946.15	113.26	206.06	30.82	354.76	1240.09	62.77	29.17	127.63
2012	9912.50	156.4	176.5	39.3	451.5	1562.1	72.6	29.3	2873.9
2013	7501.90	75.0	185.9	43.3	355.8	1301.8	49.7	24.3	2000.0
2014	12497.7	123.7	193.6	54.2	511.9	1642.2	82.8	34.1	1031.8
2015	13915.7	153.1	231.0	63.1	461.8	1036.8	69.2	0.5	847.2
2016	13440.3	87.5	197.3	66.4	296.0	1061.5	66.8	0.6	901.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الإطلاع على حجم المبادلات التجارية نلاحظ سيطرة الواردات الغذائية على حجم الواردات الكلية، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2005-2016 تذبذبا في حجم النشاط التجاري مع الخارج، فبعدما كانت الواردات الغذائية تقدر بـ 3277.10 مليون دولار سنة 2005 إرتفعت إرتفاعا قياسيا لتصبح 7191.50 ألف دولار سنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ: 119.44% ويرجع هذا التطور الكبير في حجم الواردات الى الأزمة الغذائية التي شهدها العالم آن ذاك وماترتب عنها من إرتفاع في اسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية الذي إنعكس على فاتورة الواردات، إلا أن سنة 2009 عرفت تراجعا في قيمة الواردات لتبلغ حوالي 5477.59 مليون دولار بنسبة إنخفاض تقدر بـ: 23.8% وهذا راجع الى إنخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية وتحسن الإنتاج لكن عادت الواردات للإرتفاع سنة 2010 لتصل الى 5515.01 مليون دولار بنسبة نمو تقدر بـ: 0.6% لتستمر في الإرتفاع لتصل الى 9618.20 مليون دولار سنة 2014 بنسبة نمو تقدر هي كذلك بـ:74.44 %، إلا أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا، فقد إنخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، والتي تحتل المرتبة الثالثة في المساهمة في الواردات الكلية بحصة قدرها 17.0% من إجمالي الواردات، بـ : 1.60 مليار دولار، أي بتراجع من 10.55 مليار دولار سنة 2014 الى 8.95 مليار دولار سنة 2015 ويرجع هذا الإنخفاض الذي يفسره 22.8% من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا الى إنخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون دولار)[1].

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي**، نوفمبر 2016، ص62.

يتصدر القمح قائمة الواردات الغذائية بقيمة 207.5 مليار دج، ثم تليه مادة الحليب 99.4 مليار دج والسكر 82.7مليار دج، القهوة 22.7 مليار دج، الزبدة، 8.7 ملاير دج، الشعير 8.4 مليار دج، الشاي 1.5 مليار دج.

3- الميزان التجاري الغذائي:تبنت الجزائر في سياساتها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها المنتجات الزراعية، من خلال تخفيض الرسوم الجمروكية، وتقديم الدعم والحوافز للتصدير، مما نتج عنه تحسن مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير وإستيراد هذه المنتجات، وبالتالي التخفيض العجز الواقع في الميزان الغذائي، وهذا ما سنتناوله من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-10): تطور الميزان التجاري الغذائي في الجزائر 2005-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد الميزان التجاري	3256.29	3313.86	4330.21	6745.40	4971.13	4581.17	3774.46	7235.7	5516.5	2919.6	3003.6	2805.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن الجزائر تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري الغذائي وهذا العجز في تزايد مستمر حيث بعدما كان يقدر بحوالي 3.25 مليار دولار سنة 2005، إرتفع هذا العجر ليصل 6.74 مليار دولار خلال سنة 2008، أي بمعدل نمو يقدر بـ: 107.38% ويعود سبب هذا الإرتفاع للأزمة الغذائية التي شهدها العالم خلال هذه السنة وما تابعها من آثار متمثلة في الإرتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية والتي تحوز على الجزء الأكبر من حجم الواردات الغذائية للجزائر، إلا أن الدولة في السنوات الأخيرة حاولت التقليل من حجم التبعية الغذائية لبعض المنتجات الزراعية التى كانت تعتمد عليها من الخارج لتحقيق الإكتفاء الذاتي فيها مثل البطاطا البيض، اللحوم...الخ، وهذا إعتمادا على الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي وإستغلالها بصورة عقلانية بالإضافة الى تشجيع الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي بتقديم الدعم اللازم لهم من خلال البرامج المطبقة مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا قيام الدولة بتوفير البنى التحتية الضرورية، وهذا ما تحقق فعلا والدليل على ذلك هو الإنخفاض الذي حصل للعجز الغذائي الى حوالي 2.8 مليار دولار بعدما كان 7.2 مليار دولار سنة 2012 بنسبة إنخفاض تقدر بـ :-61.11%.

4- الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية الجزائرية: تعتبر المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني حيث أن قصور الإنتاج الغذائي والإعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية لتغطية الطلب المحلي من المواد الغذائية، يؤدي الى تفاقم حجم الفجوة الغذائية، هذه الأخيرة تشكل هاجسا كبيرا في ظل إرتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة، وإنخفاض الإيرادات النفطية بفعل إنخفاض أسعار البترول من جهة أخرى.

والجزائر كغيرها من البلدان العربية، قامت بعدة إصلاحات وسياسات لمواجهة هذا العجز من خلال الإهتمام بالجانب الفلاحي، والتي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والتي آتت أكلها من خلال النتائج المحققة في زيادة الإنتاج الغذائي والتي سوف نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-10): تطور الإنتاج للإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الجزائر 2005-2016

السنوات	المجموعات الغذائية	المتاح للإستهلاك (ألف طن)	%الإكتفاء الذاتي	الفجوة الغذائية
متوسط الفترة 2005-2010	الحبوب	11663.71	31.96	68.04
	البطاطس	2438.49	94.95	5.05
	الخضر	5962.20	99.62	0.38
	اللحوم	438.92	85.60	14.40
	الألبان ومنتجاتها	5072.86	40.97	59.03
2011	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
	البطاطس	3975.40	97.15	2.85
	الخضر	9594.81	99.73	0.27
	اللحوم	660.49	90.5	9.5
	الألبان ومنتجاتها	3276.48	96.02	3.98
2012	الحبوب	15041.30	34.2	65.80
	البطاطس	4375.80	96.40	3.60
	الخضر	10438.90	99.60	0.40
	اللحوم	678.3	89.40	10.60
	الألبان ومنتجاتها	5937.4	51.60	48.40
2013	الحبوب	12405.80	39.6	60.40
	البطاطس	5002.20	98.5	1.5
	الخضر	11905.00	99.7	0.3
	اللحوم	709.70	93.10	6.9
	الألبان ومنتجاتها	5400.60	63.00	37.00
2014	الحبوب	15931.80	21.60	78.40
	البطاطس	4796.6	97.40	2.60
	الخضر	13606.5	99.60	0.40
	اللحوم	852.00	90.50	9.50
	الألبان ومنتجاتها	4675.70	78.00	22.00
2015	الحبوب	17672.20	21.3	78.7
	البطاطس	4692.60	96.70	3.30
	الخضر	13865.10	99.60	0.40
	اللحوم	886.90	92.40	7.60
	الألبان ومنتجاتها	4737.50	82.20	17.80
2016	الحبوب	16379.20	18.00	82.00
	البطاطس	4867.50	98.30	1.70
	الخضر	14626.90	99.60	0.40
	اللحوم	906.20	92.70	7.30
	الألبان ومنتجاتها	4616.5	80.60	19.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ، أن الحبوب من السلع الزراعية التي تحتل الصدارة في السلع الزراعية ذات الفجوة الغذائية المرتفعة، حيث تقدر بـ: 68.4% خلال متوسط الفترة 2005-2010، تليها الألبان ومنتجاتها بنسبة

تقدر 59.3%، و اللحوم بـ: 14.40% ويعود إرتفاع الفجوة بالنسبة للحبوب هو إعتباره الإنتاج الغذائي ذو الإستهلاك الواسع، حيث نلاحظ أن معدل الإكتفاء الذاتي فيها متدني جدا بالمقارنة مع السلع الزراعية والغذائية الأخرى، فقد سجلت معدلات الإكتفاء الذاتي للحبوب إنخفاض، فبعدما كانت النسبة 31.96% خلال متوسط الفترة 2005-2010 إنخفضت الى 21.60 % سنة 2014 وبقيت مستمرة في الإنخفاض حتى سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: 18.00 % وهذا دليل على أن الإنتاج الوطني من الحبوب لايغطي الطلب الوطني، مما إضطر الى اللجوء لعملية الإستيراد حتى يتم تغطية العجز.

أما عن باقي المنتجات فنلاحظ أن هناك تحسنا ملحوظا خاصة في منتجي الخضر والبطاطس حيث عرفت معدلات إكتفاء ذاتي عالية وصلت الى 99.7% سنة 2013 بالنسبة للخضر، أما عن البطاطس فقد حققت هي كذلك نسبة تقدر بـ: 98.5% سنة 2013، إلا أن هذه النسب العالية تشهد نوعا ما من التذبذب وهذا نظرا للمشاكل التي يعاني منها الفلاحون بسبب الفائض في الإنتاج وصعوبات التخزين والتسويق.

أما منتج اللحوم فقد عرف هو كذلك نسب إكتفاء ذاتي مرتفعة جدا، حيث شهدت هذه النسب إرتفاعا مستمرا من 85.60% خلال متوسط الفترة 2005-2010 الى 90.50 سنة 2011 ثم الى 93.10 سنة 2013 لكن هذه النسبة تراجعت الى 90.50 سنة 2014 لتعاود الصعود الى 92.70% سنة 2016، ويعود سبب هذا التذبذب هو الإنخفاض في إنتاج اللحوم الذي يرجع الى الأمراض التي تصيب بعض قطعان الماشية، كما تجدر الإشارة أن هذه النسب العالية من الإكتفاء الذاتي لاتعكس وفرة الإنتاج الوطني بقدر ما هي بسبب إرتفاع أسعار اللحوم في الجزائر، مما يؤدي الى نقص الطلب المحلي عليها[1].

[1]- مجدولين دهينة، مرجع سابق ذكره، ص258.

المطلب الثالث: المجهودات المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي في الجزائر

بعد أن تجاوزت الجزائر الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها ولو جزئيا في ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الإقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية السوداء والذي نتج عنه تبعية متزايدة للواردات خاصة القمح الصلب واللين وبودرة الحليب...، وقصد النهوض بهذا القطاع قامة الدولة بتغيير نظرتها للسياسة الفلاحية التي كانت تعتمد عليها، الى سياسة جديدة تبحث في التغييرات والآثار المهمة في البنية التحتية الي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، وهذا بغية تطوير القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وقد إتبعت الدولة عدة برامج في هذا الإطار، من بينها:

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: شرعت الجزائر إبتداءا من سنة 2000 باعتماد إستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي والمتمثلة في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك من أجل تحديث الزراعة قصد التوصل الى تحسين الأمن الغذائي.

وهذا المخطط (PANDA) عبارة عن آلية خاصة ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول الى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية وكذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والإستغلال الأمثل للقدرات الموجودة[1].

1- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يكمن الهدف الجوهري لهذا المخطط في ترقية القدرات التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الإقتصاد العالمي عن طريق الإستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وتكمن أهم أهدافه فيمايلي[2]:

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه.
- الإستخدام الحكيم والمستدامة للموارد الطبيعية.
- إبراز وتعزيز الميزة التنافسية للإنتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في التشغيل من خلال تعزيز وتشجيع الإستثمار.
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين.

[1]- كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 2006/2005، ص 07.

[2]- آمال حفناوي، **مشاريع الجزئر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو الإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11، 2013/03/12، جامعة سطيف01، الجزائر.

2- محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يمكن ترتيب عناصر الإستراتيجية الخاصة بالقطاع الفلاحي حول ثلاثة محاور:

يتمثل **المحور الأول** في ترقية المستثمرات العائلية في إطار المردودية الإقتصادية أي تحقيق الفائض في الإنتاج الفلاحي، وتحاول هذه الإستراتيجية توفير الشروط المادية والهيكلية لإعادة إنتاج موسع للمستثمرات ومعالجة العوامل الداخلية والخارجية التي تحول دون تطوير نشاطها أو تحد منه، ويجب على الدولة والسلطات العمومية أن تدعم هذا النوع من المستثمرات.

يتمثل **المحور الثاني** في تطوير الزراعات ذات الإنتاجية المكثفة التي تقوم على المساحات الكبرى والتي يمكن أن تحل محل الإستيراد، كما يجب توفير عوامل المنافسة في إطار الإنتاج المحلي.

أما **المحور الثالث** فيتمثل في ضرورة استمرار الفلاحة في المحافظة على الطابع المعيشي للقطاع والسعي في نفس الوقت لتطوير الفلاحة على نحو أشكال تتماشى مع مقاييس الإنتاجية.

وتظهر مشاكل الفلاحة بسبب ضعف روح المبادرة في القطاع الزراعي وعليه يتوجب العمل من أجل تطوير هذا الجانب لإخراج القطاع من الركود، وهنا يمكن للدولة أن تقوم بدورها الكامل كمنظم، ويتمثل هذا الدور في:

- تقنين العلاقة بين مالك الأرض والمستثمر حفاظا على مصالح الطرفين كذا المجتمع بأكمله.
- ضرورة توفير الوسائل اللازمة لتحسين المحاصيل الزراعية وتزويد الأرياف بأنجع التقنيات[1].

3- برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: حسب ما ورد في المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية2000 فإن هناك مجموعة من المناهج والتدابير ترافقها نصوص أخرى (مراسيم، قرارات، تعليمات) تسير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق الإستصلاح الفلاحي عن طريق الإمتياز وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير، وهي بذلك تمثل الإطار الذي يتم الرجوع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية[2]:

أ-دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الإقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

[1]- رشيد حمريط، مرجع سابق ذكره، ص 48.

[2]- المنشور رقم 332 في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ص74.

ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع: في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم إستغلال المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات...) والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ج- دعم إستصلاح الأراضي عن طريق منح الإمتياز: يهدف هذا البرنامج الى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الإمتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم483/97 المؤرخ في 1997/12/16 المحدد لكيفيات منح قطع أراضي قصد إستصلاحها بالمناطق الصحراوية والسهبية والجبلية.

كما يهدف الى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وإمتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج إستصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل.

د- البرنامج الوطني للتشجير: يهدف هذا البرنامج الى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والإقتصادي بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتونن التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، ...)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال إستغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و10000هكتار لغرس أشجار الفواكه، 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم و156 كلم للفتح المسالك الفلاحية وتهيئتها و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار، 1500 هكتار لتطوير العقار.

هـ- دعم إستصلاح الأراضي بالجنوب: تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الهداف أو من حيث شروط وطرق تنفيذه، وبالتالي فإن إستصلاح الأراضي حول الواحات ستتم في إطار الإمتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى فإنها تخصص للإستثمارات الوطنية الأجنبية، ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية، والمحافظة السامية لتطوير السهوب ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع[1].

ثانيا: قانون التوجيه الفلاحي: صدر قانون رقم 08-16 المؤرخ في 2008/08/03 المتضمن التوجيه الفلاحي في ظرف مهم بالنسبة للتحولات التي تعرفها الفلاحة الجزائرية، حيث يستمد هذا القانون مضمونه من برنامج السيد رئيس الجمهورية، ويعتبر إستجابة لحاجة ولضرورة تزويد البلاد بنطاق توجيهي قانوني وتنظيمي يؤطر المستقبل القريب والمتوسط.

1- مجدولين دهينة، مرجع سابق ذكره، ص164.

1- الأهداف الأساسية للقانون: يرمي قانون التوجيه الفلاحي الى تحقيق الأهداف التالية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير القطاع قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، مع ضمان حماية الأراضي والإستعمال الرشيد للمياه ذات الإستعمال الفلاحي.
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا إقتصاديا وإجتماعيا، ومستديما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات ويضمن تكريس قواعد الحماية الإجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

2- آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي: تتكون آليات التوجيه الفلاحي من :

- **أدوات التوجيه الفلاحي:** وهي مختلف المخططات التي تحدد التوجه الفلاحي الأساسي على المديين المتوسط والطويل، وتهيئة الفضاءات الفلاحية وكيفيات إستغلالها بطريقة مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة، وعلى المستوى الوطني، حيث تعتبر الأراضي الفلاحة التابعة للدولة أو الخواص مجال تطبيق الأدوات.

- **أحكام تخص العقار الفلاحي:** وهي كل القوانين والنصوص التنظيمية التي تحدد كيفية إستغلال الأراضي لفلاحية التابعة للدولة بهدف الحفاظ على هذه لثروة الهشة والقليلة المتوفرة على مستوى القطاع بالإضافة الى تنظيم عملية تحويل حق الملكية للعقارات الفلاحية وفقا للإجراءات المعمول بها.

كما لم تمهل هذه الأحكام أراضي الرعي، بحيث تم الإشاة إليها وتهيئتها كلما إستدعت حالة تدهورها كما يمنع أي إجراء يضرها، ويعاقب مرتكبها .

- **تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي:** تهدف هذه التدابير الى تثمين الإنتاج الفلاحي من خلال تنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، بالإضافة الى خلق علامات الجودة الفلاحية وتسمية المنشأ، والتي من شأنها التمييز بين نوعيتها وطرق إنتاجها (الفلاحة البيولوجية)، وكل هذا بهدف تحقيق الأمن الغذائي الصحي.

- **تأطير النشاطات الفلاحية والمهن[1]:** وهي مختلف التدابير والتنظيمات التي من شأنها أن تسهم في عملية ترقية وتطوير النشاط الفلاحي والمهني، حيث تركز بالخصوص على مايلي:

- المستثمرات الفلاحية والمستثمر.
- التنظيم المهني والفلاحي.
- حماية المستثمرين والفلاحين.

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، الصادرة بتاريخ: 2008/08/10،ص10.

- **التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل**[1]: تهدف تدابير التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد الخاصة بتنفيذ التوجيه الفلاحي الى:

- رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد.
- تثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد.
- تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي.

أما فيما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسيها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية، ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الدعم المالي للدولة والتمويل التعاضدي والقرض البنكي، حيث تنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته.

ثالثا: برنامج التجديد الفلاحي والريفي[2]: ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وتتركز أسس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الإجتماعي، كما تستند الى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الإقتصاد الوطني.

وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الآتي:

- التحسين المستدام للأمن الغذائي.
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية.
- مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

وفي إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) خصص لقطاع الفلاحة مبلغ 1000 مليار دج، موزع عبر هذه الفترة في المتوسط ككل سنة 302 مليار دج، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي قدر بـ: 185.3 مليار دج موزعة وفق الجدول التالي:

[1] – زهير عماري، مرجع سابق ذكره، ص88.

[2] – سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23-2014/11/24، شلف، الجزائر.

الجدول (4-11)المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي

تسمية العملية	المبلغ المالي المخصص	النسبة
سياسة التجديد الريفي	42 مليار دج	%18
سياسة التجديد الفلاحي	160 مليار دج	%69
برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	28 مليار دج	%13

وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاث ركائز أساسية هي : التجديد الفلاحي، التجديد الريفي وبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني

الشكل (4-1): مصفوفة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014

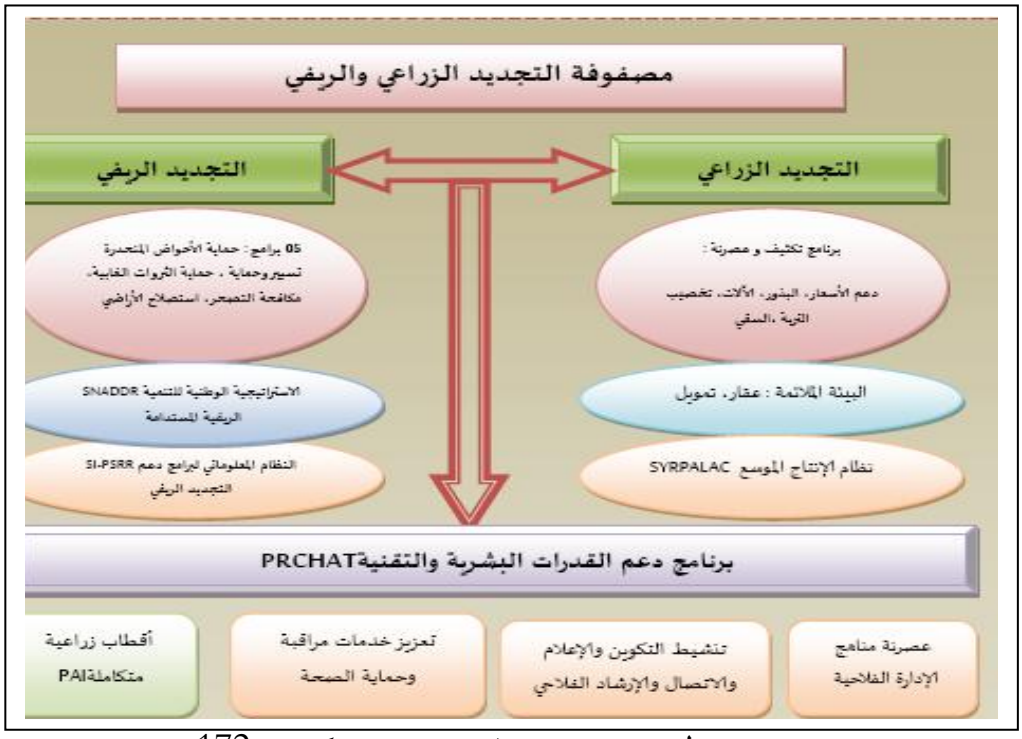

المصدر: دهينة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص172

1- التجديد الزراعي: يرتكز على البعد الإقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد حيث يهدف الى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، بالإضافة الى تأمين وإستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الإستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع، وكذلك عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات وإندماجها في مقاربة "فرع"، لتصويب أعمال دعم الإستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج الى الإستهلاك، وتجدر الإشارة الى أن هذه الركيزة تهدف الى إندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم

للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الإستهلاك الواسع تم إعتبارها ذات أولوية وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور الشتائل والمورثين.

2- التجديد الريفي: يهدف هذا التجديد الى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، حيث تم إنجاز سياسة التجديد الريفي من خلال البرامج المتكاملة، التي تم إنشاؤها من الأسفل نحو الأعلى تحت المسؤولية المشتركة لمصالح الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين والمواطنين والهيئات الريفية، وإن كان كل واحد من هذه البرامج يضم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية ، هي:

- تحسين ضروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتل والقصور)
- تنويع النشاطات الإقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي

3- برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني[1]: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للإندماج في تنفيذ هذ السياسة الجديدة، حيث يتجه هذا البرنامج الى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمثل أشكال تقوية القدرات البشرية في التكوين، الخبرة الإستشارية المتخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الإتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين، ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي.

وبهذا فهو يهدف الى :

- عصرة مناهج الإدارة الفلاحية.
- إستثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وتجدر الإشارة الى أنه إضافة الى الركائز الثلاثة السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمثل أساسا في:

[1] - سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، مرجع سابق ذكره،ص08.

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاه.
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- الميكانيزمات المختلفة لضمان الحماية والرقابة بإسم كل المواطنين.
- تنشيط الفضاءات المتختلطة(خاصة، عمومية)، لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

رابعا: سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري[1]: تم تبني هذه السياسة في البرنامج الحكومي لسنة 2014 وجعلها الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي 2015-2019، وهذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تتطلب هذه السياسة تدعيم وتكثيف الإطار التحفيزي والمرافقة للإستثمار الخاص والشراكة على حد سواء من حيث إتاحة وتسهيل الحصول على العقار الفلاحي، إستصلاح الأراضي، عصرنة المستثمرات الفلاحية وعصرنة الوحدات والبنى التحتية للصيد..الخ،

وتهدف هذه السياسة الى تذليل العقبات القانونية للإستثمار وتأطير إنجاز الفلاحين والصيادين، للبنى التحتية الضرورية لنشاطهم وتطوير الجهاز الوطني للضبط، وإن تحقيق هذه الأهداف تسمح من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي والصيدي وبالتالي تشجيع التنمية

1- المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية:

المحور1: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية.

المحور2: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشُعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البُنى التحتية الفلاحية والريفية والصيدية، و تطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية في المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

المحور3: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل التسيير المستدام للغابات ومعالجة الأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية

[1] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، الجزائر، سبتمبر 2015، ص ص2-7

وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة .كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للمياه والصيد المسئول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية وتطوير وسائل الوقاية ومكافحة التلوث البحري.

المحور4: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق :توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية، ضد الآفات و الكوارث الطبيعية ، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الانتاجية.

المحور5:إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

2- الأهداف المرجوة و آليات التنفيذ[1]:

الركيزة :1 الفلاحة و تربية الماشية: من خلال هذه الركيزة من السياسة تهدف الحكومة للوصول الى مستويات الإنتاج بالنسبة للمنتجات الأساسية وفق الجدول الآتي:

الجدول (4-12): حجم الإنتاج المتوقع

الحبوب	الخضر	التمور	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الحليب	الأسماك
67.3 م قنطار	157 م قنطار	10.2 م قنطار	6.4 م قنطار	5.8 م قنطار	4.3 مليار طن	200 ألف طن

أما عن آليات التنفيذ فتتم عملية مواصلة المشاريع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للإستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500.000 طن سنويا.
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجارو الكروم.
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر.
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين.

الركيزة 2 :الصيد وتربية المائيات: يتمثل الهدف الأساسي لهذه الركيزة في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات الى الضعف، أي ما يعادل 200.000 طن، بينما تكمن آليات التنفيذ في:

[1] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، مرجع سابق ذكره، ص 03.

- المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع إستثمار خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الإستزراع السمكي.
- إنجاز وتهيئة وتوسيع وإستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح).
- إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة.
- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات.
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة وإستغلال المرجان.

الركيزة 3 :الغابات والأحواض المائية المنحدرة: يهتم البرنامج الخماسي بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفين في تنفيذ مشاريع التنمية، أما عن آليات التنفيذ فتتمثل أساسا في:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000هكتار تابعة لعشر ولايات.
- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة ل 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة تعادل 5.3 مليون هكتار.
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر.
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الإستعمال على مساحة 246.000 هكتار.

الإجراءات المرافقة[1]:

1- **تدعيم البيئة التحفيزية:** سيتم تعزيز الإجراءات المرافقة بفضل إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين وتطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية، مواصلة مشاريع الشؤراكة العامة-الخاصة في إطار المزارع النموذجية، إعتماد إجراءات قانونية للتأمين الإجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين ومربي الماشية والصيادين.

2- **دعم تنظيم المهن:** وهي عملية تعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشعب بمجالس مابين المهن عملياتية التي من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية، أما بالنسبة للصيد فيجب العمل على تنظيم مهني الصيد وتربية المائيات وتحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

[1] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، مرجع سابق ذكره، ص 05.

3- **حماية الصحة والصحية النباتية:** تتم متابعة هذا الهدف عبر تقوية وعصرنة المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي وتوفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية وإستقرار المربين مطابقة الإدارة للمعايير الدولية إعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية وتربية المائيات، كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية وعصرنة مصالح الصحة النباتية والمراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية ومطابقتها مع المعايير الدولية.

4- **الكفاءات البشرية والدعم التقني أكثر ملائمة:** في مجال التكوين لابد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم.

أما فيما يخص التنشيط والإعلام والإتصال، تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكات، وتطوير القدرات وزيادة المعارف، أما بخصوص البحث التطبيقي وتثمين المكتسبات، فالمسعى يهدف الى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين ومربي الماشية والصيادين، وعليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

المبحث الثاني: التوصيف القياسي لعلاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي

يعد بناء نموذج قياسي لظاهرة ما جزءا من مكونات أغلب العلوم، فالعلاقات التي تحكم الظواهر تكون عادة غاية في التعقيد، إذا أخذت كما هي في واقعها الفعلي، والنموذج هو أداة لتمثيل ظاهرة معينة بالشكل الذي يبرز الظواهر السائدة، لغرض تبسيط وفهم وتحليل الظواهر المعقدة والمتشابكة في علاقاتها الواقعية الفعلية، بهدف الحصول على نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها على الواقع، وهذا يعني أن النماذج هي حالة مصغرة مبسطة عن الحالة الحقيقية.

المطلب الأول: الخلفية الإقتصادية لمتغيرات الدراسة

أولا: النموذج الاقتصادي لمتغيرات الدراسة: يعرف النموذج الإقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف تعليلها أو تحليلها أو دراسة درجة التأثير أو السيطرة عليها ...، وقد يكون الهدف من هذا النموذج هو تقدير قيم عددية بمعلمات علاقة بين متغيرات إقتصادية بغية التنبؤ أو التحليل الهيكلي أو تقييم سياسة إقتصادية[1].

يعتمد التحليل القياسي لهذة الظاهرة على الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية بشكل عامة والجزائر خصوصا ونمذجة العلاقة بينهما، حيث تم إختيار الفلاحة كأحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر، لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات، بالإضافة الى التنظير العلمي والدراسات السابقة، وجزء أخير مستمد من المنطق الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى الأمن الغذائي والذي يقاس بناءا على مجموعة من المؤشرات، وفيما يلي المقومات أو الركائز الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

- **العمالة الزراعية:** تم إختيار هذا المقوم في بناء النموذج الإقتصادي بحكم الأهمية الكبيرة التي يضطلع بها في الجزائر، فإن قوة أي دولة تكمن في مدى إهتمامها بالطاقات البشرية، وفي الجزائر تقدر ما نسبتهة 70% من السكان هم شباب، كما أن هناك 6 آلاف مهندس فلاحي، ومن جهة أخرى يتوفر القطاع على مليون فلاح و29 ألف مهني وألفي مؤطر[2]، وبالتالي فإن القوة البشرية من الجانب النظري لها أثر كبير على النشاط الفلاحي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

[1] – حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الإقتصاد القياسي**، دار اليازوري التعليمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص7.

[2]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مرجع سابق ذكره، ص258.

- **المساحة الزراعية:** تعتبر الجزائر من أكبر الدول من حيث المساحة، حيث تقدر مساحتها حوالي 238 مليون هكتار تحتل بها المرتبة الأولى عربيا، وما نسبة المساحة الصالحة بها للزراعة حوالي 8.465 مليون هكتار، وبالتالي هذا المقوم له تأثير كبير على حجم النشاط في القطاع الفلاحي.

- **الإنتـاج الزراعي:** أُختير هذا المقوم بحكم تأثيره المباشر في الأمن الغذائي والذي هو نتاج لتفاعل مجموعة من المرتكزات الخاصة بالقطاع الفلاحي، بحيث أنه كلما كان التفاعل كبير وذو تأثير عالي نتج عنه إرتفاع في حجم النتاج الزراعي وبالتالي تحقيق درجة معينة من الأمن الغذائي، والجزائر لديها من المقومات بما يؤهلها لأنتاج القدر الكافي لتحقيق الأمن الغذائي.

- **المكننة الزراعية:** من الجانب النظري والمنطقي تعتبر المكننة الزراعية لها دور فعال في زيادة وتحقيق فائض في الإنتاج الفلاحي بمختلف أنواعه مما يعطينا درجة معية من الأمان الغذائي، والجزائر تمتلك من التكنلوجيا الزراعية ما يؤهلها لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني، حيث يبلغ عدد الجرارات سنة 2013 حوالي 103635 جرار أي ما يقارب 13 جرار لكل ألف هكتار، وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي لديها الكفاءة التقنية في القطاع الزراعي بحكم أن الجرار الزراعي هو الأداة المحركة لمعظم الآليات الحقلية.

أما عن الأمن الغذائي، فهو مجموعه من العناصر توضح ابعاده الاستراتيجية وتحدد ما إذا اقتراب او ابتعاد اي بلد عن تحقيق امنه الغذائي، ويقاس بمجموعة من المؤشرات سوف نورد بعضها فيما يلي:

- **المؤشر الأول:** نسبة الاكتفاء الذاتي: يقيس مدى قدرة الدولة على تغطية إحتياجاتها الغذائية من خلال الإنتاج المحلى، حيث يتم إحتسابه بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الإستهلاك الفعلي، ويظهر العجز عندما يكون الإنتاج المحلي من الغذاء أقل من الإستهلاك الفعلي.

- **المؤشر الثاني:** نسبة الواردات الزراعية إلى الصادرات الزراعية: يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، وبالتالي فان زياده قيمه الواردات الغذائية الى قيمه الصادرات السلعية يدل على حدة الفجوة الغذائية وهذا بسبب عدم كفاية قيمه الصادرات السلعية للوفاء بالوردات الغذائية.

إن العلاقة الإقتصادية بين دالة الأمن الغذائي والتي تعتبر متغير تابع وبين القطاع الفلاحي والمتكون من القوة البشرية(العمالة الزراعية)، المساحة الزراعية، الإنتاج الزراعي، المكننة الزراعية، كمتغيرات مستقلة يمكن تمثيلها بالشكل التالي، والذي يوضح لنا بصفة عامة العلاقة بين الأمن الغذائي والذي هو عبارة عن مجموعة المؤشرات التي تعطي لنا دلالة على درجة هذا الأمن في أي بلد ما، وبين القطاع الفلاحي والذي ينشط من خلال مجموعة من المرتكزات

وبالتالي فإن تفاعل هذه الأخيرة تعطي لنا درجة معينة من الأمن الغذائي والذي سوف نوضحه من خلال دراستنا القياسية هذه.

الشكل (4-2): النموذج الإقتصادي للدراسة القياسية

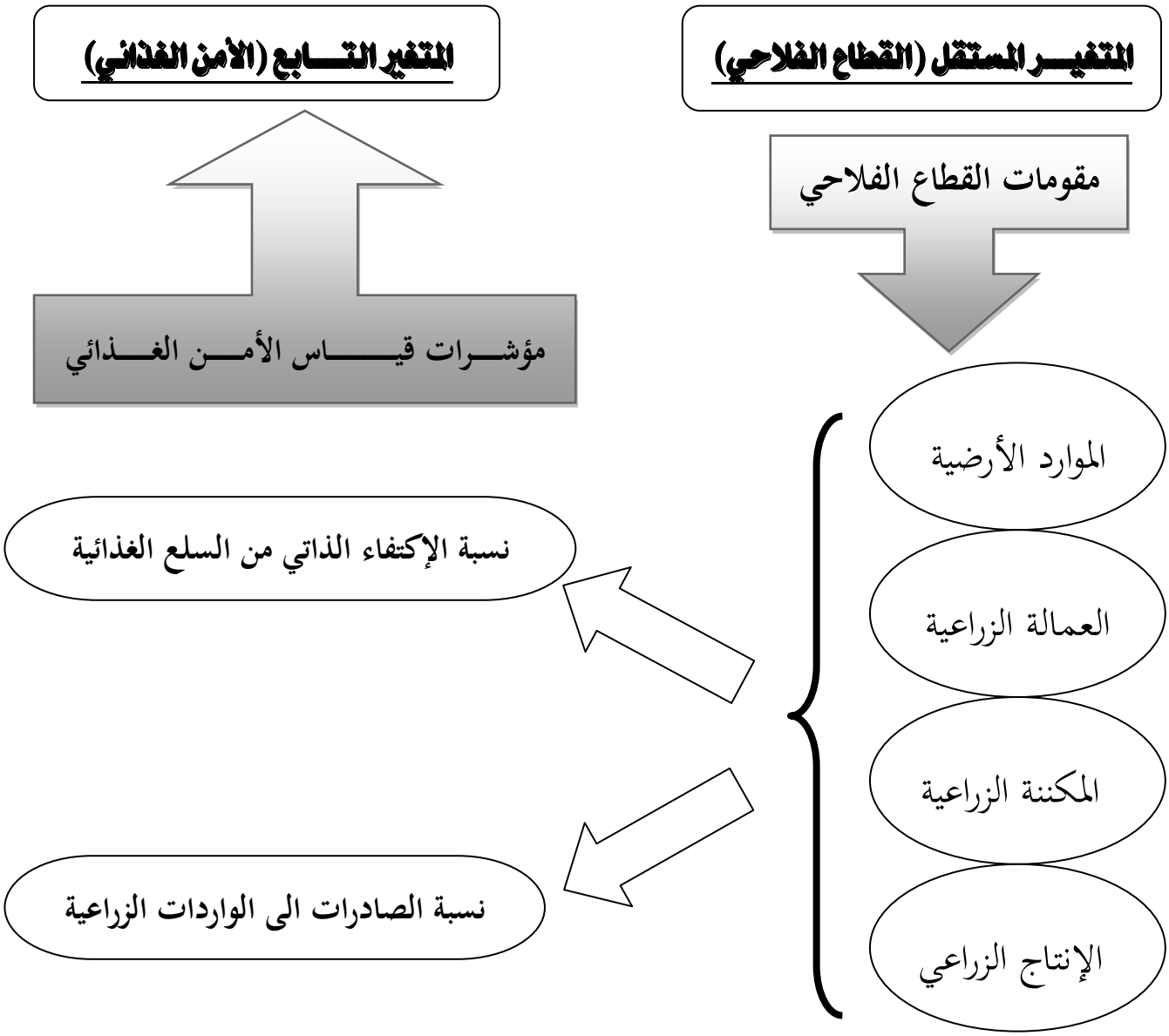

المصدر: من إعداد الطالب من خلال التصور الإقتصادي للعلاقة بين القطاع الفلاحي والأمن الغذائي.

ثانيا: تحليل مرتكزات (مقومات) القطاع الفلاحي في الجزائر:

1-العمالة الزراعية:

الشكل (4-3):: تطور حجم العمالة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

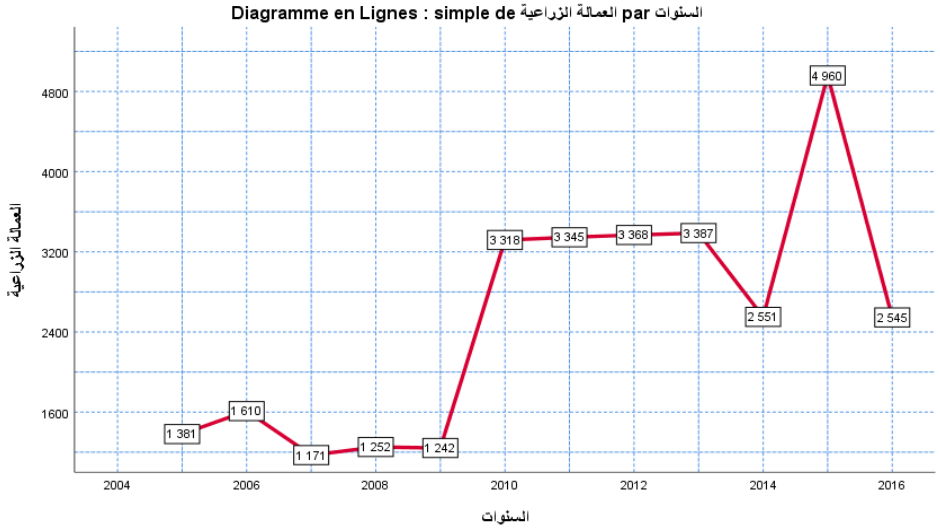

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم العمالة الزراعية في الجزائر شهدت ثلاث محطات، المحطة الأولى بين 2005 الى 2009 عرفت هذه المرحلة نوعا من التذبذب، فبعدما كانت حوالي 1381 ألف عامل سنة 2005 إنتلقت الى 1610 ألف عامل سنة 2006 لتعود النزول الى 1171 ألف عامل سنة 2007 لتعاود الإرتفاع الى 1242 ألف عامل سنة 2009، أما المحطة الثانية فقد شهد إرتفاع كبير في حجم العمالة الزراعية لتصل الى حوالي 3318 ألف عامل سنة 2010، حيث بقيت مستقرة خلال السنوات 2011-2012-2013 لتأتي المحطة الثالثة التي تتميزت بالإنخفاض الكبير ليصل الى 2551 ألف عامل سنة 2014 لترتفع بعدها بشكل كبير الى 4960 سنة 2015 لتعاود النزول الى 2545 ألف عامل سنة 2016 ، إلا أنه في المجمل شهدت العمالة الزراعية في الجزائر تطورا بنسبة 84% ، ويعود سبب هذا التطور الى مجموعة البرامج التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2- المساحة الزراعية:

الشكل (4-4):: تطور المساحة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

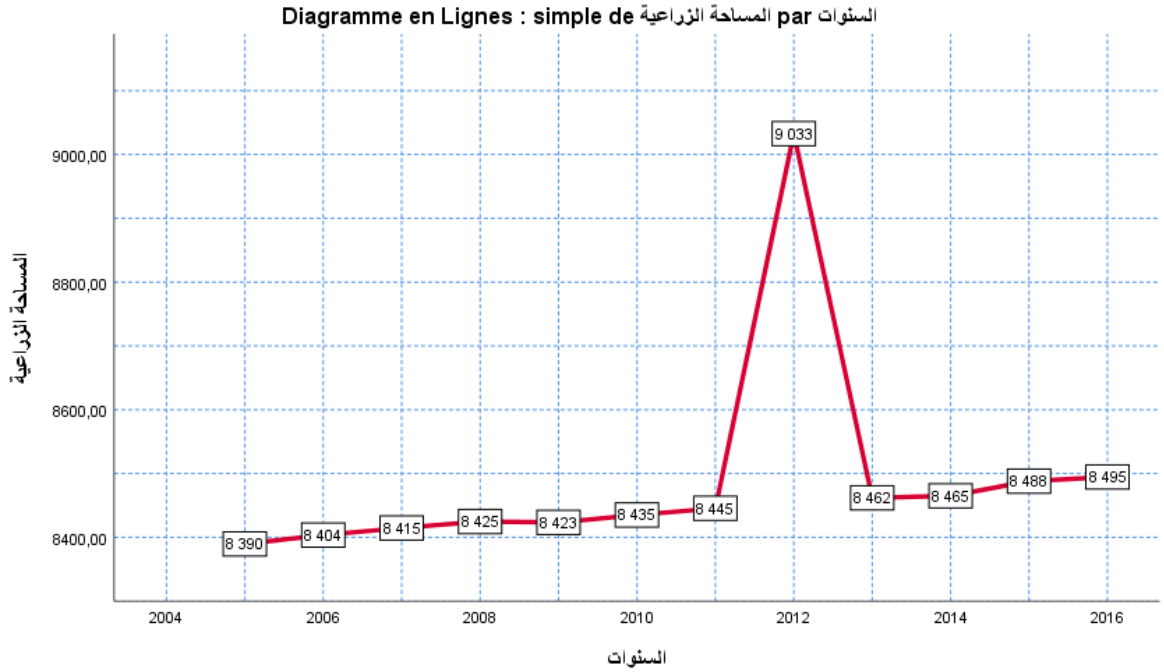

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

إن مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر بالرغم من شساعتها وخصوبتها الجيدة، تهددها عدة عوامل طبيعية وبشرية سوف تؤثر على حجمها على المدى المتوسط والطويل إن لم يتم تدارك الأمر على غرار الزحف العمراني إضافة الى التصحر وزحف الرمال، حيث بلغت المساحة المزروعة سنة 2005 حوالي 8390 ألف هكتار، لتزداد هذه المساحة لكن بوتيرة بطيئة لتصل الى 8445 ألف هكتار سنة 2011، إلا أن هذا التطور البطيئ لم يدم حيث شهد قفزة نوعية سنة 2012 ليصل الى 9033 ألف هكتار لتعاود النزول بشكل كبير الى 8462 ألف هكتار سنة 2013، ليرجع الإستقرار في تطور المساحة الزراعية لتصل الى 8495 ألف هكتار سنة 2016، إلا أنه في المجمل فقد شهدت المساحات الزراعية في الجزائر تطورا ملحوضا نتيجة الإستثمارات الموجه للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة.

3- الإنتاج الزراعي: إتصف الإنتاج الزراعي في الجزائر بالتطور ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث شهدت سنة 2005 إنتاج قدره 7902 ألف طن ليصل الى حوالي 21769 ألف طن سنة 2014 لتنخفض بعدها كميات الإنتاج لتصل الى 19718 ألف طن خلال سنة 2015 لتعاود النزول مرة ثانية الى حوالي 19477 ألف طن سنة 2016 ، ورجع سبب هذا الإنخفاض في حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر الى مجموعة من العوامل والتي من بينها الظروف المناخية وخاصة فيما يتعلق بكميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدار الموسم الفلاحي، إلا أنه في المجمل ، شهد الإنتاج الزراعي الجزائري تطورلا لابأس به وهذا راجع الى البرامج الفلاحية المشجعة والدعم المالي المقدم للفلاحين.

الشكل (4-5):: تطور حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

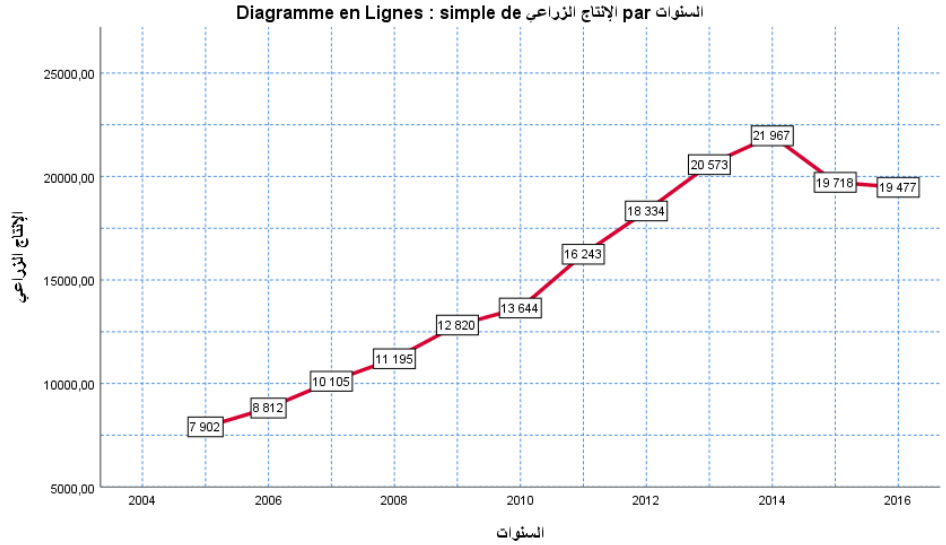

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

4- المكننة الزراعية: شهدت حجم المكننة الزراعية في الجزائر قفزة نوعية، فبعدما كانت حوالي 9930 ألف جرار سنة 2005 إنتقلت إلى حوالي 102363 جرار سنة 2006 بنسبة زيادة تقدر بـ :930 % إلا أن هذه الزيادة الكبيرة لم تدم، فقد شهدت المرحلة 2007 الى 2010 زيادة بطيئة من 103558 جرار الى 107456 جرار لتعاود الإنخفاض بعدها الى حدود 100847 جرار سنة 2011 لتعاود الإرتفاع مرة أخرى الى حوالي 110261 سنة 2016، حيث أنه في المجمل شهدت المكننة الزراعية في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث العدد فقط، أما من حيث درجة التطور ومدى التحكم في التقنيات الزراعية، فمازالت لحد الساعة ضعيفة.

الشكل (4-6):: تطور حجم المكننة الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

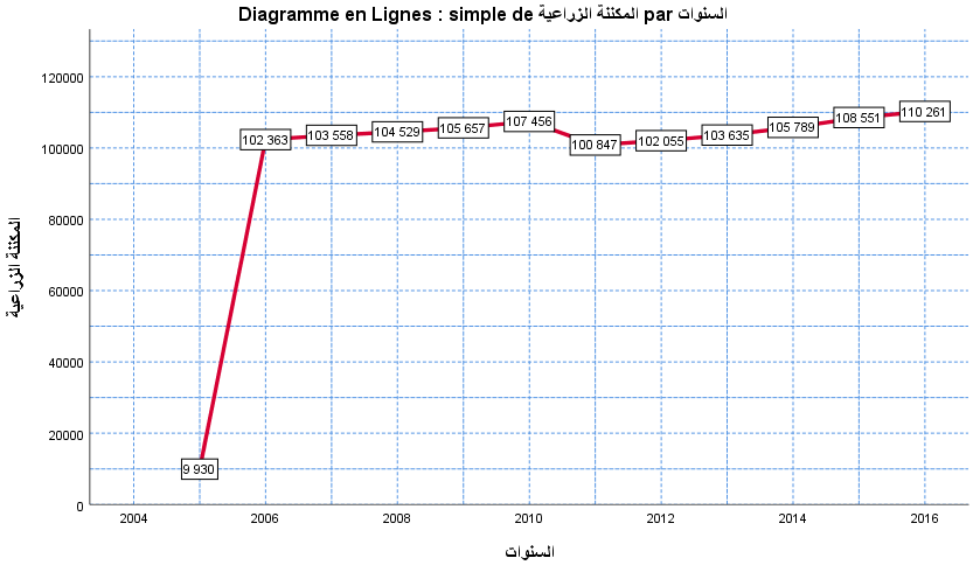

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

ثانيا: تحليل مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر:

1- نسبة الإكتفاء الذاتي: لقد عرفت نسبة الإكتفاء الذاتي في الغذاء بالجزائر خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا بصفة عامة، إلا أن هذا التطور شهد تذبذبا خلال سنوات الدراسةن حيث بعدما كانت حوالي59.63% سنة 2005 إرتفعت الى 60.25% سنة 2006 لتنخفض النسبة بعدها الى 58.62 % سنة 2007، لتعاود الإرتفاع الى 61.96% سنة 2009، وتقفز مرة أخرى الى حدود 65.97% خلال سنة 2011 ، ويرجع سبب هذا الإرتفاع الى البرامج الموجهة من طرف الدولة لمجال القطاع الفلاحي لتفعيله من أجل زيادة الإنتاج بهدف تحقيق الإكتفاء الغذائي، إلا أن هذا التطور شهد تراجعا ليصل الى نسبة 60.87% سنة 2012، وبعدها عاود الإرتفاع الى 64.12% سنة 2013، حيث بقي في هذا المجالى الى سنة 2016 بنسبة 63.66%، ويعود سبب هذا التذبذب الى المشاكل التي يعاني منها الفلاحون بسبب الفائض في الإنتاج وصعوبات التخزين والتسويق، بالإضافة الى الأمراض والآفات التي تصيب قطعان الماشية.

الشكل (4-7): : تطور نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

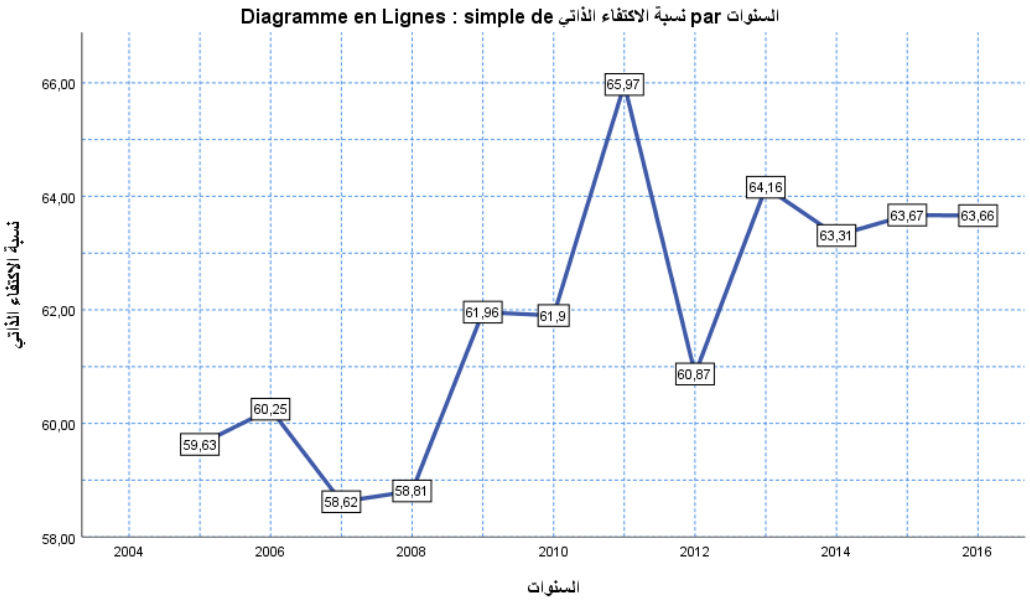

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

2- نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية: تعتبر الواردات الزراعية في الجزائر ذات قيمة مرتفعة بالمقارنة بالصادرات الزراعية وهذا نظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي لتلبية إحتياجات السكان، إلا أن نسبة هذا المؤشر شهد تطورا ملحوظا خلال السنوات 2005-2016 ، حيث قسمت هذه الفترة الى مرحلتين، الأولى من 2005 الى 2011 ، شهدت هذه المرحلة نوع من الإستقرار بين 0.44% و 0.5%، أم المرحلة الثانية 2012 الى 2016 فقد شهدت إرتفاعا كبيرا من 0.5% سنة 2011 الى 3.05% سنة 2014 لتنخفض الى حدود 2.36% سنة 2015 لتعاود الإرتفاع الى 2.97% سنة 2016، وترجع أسباب هذا الإرتفاع الى إزدياد قيمة الصادرات الجزائرية

من المنتجات الفلاحية بكافة أنواعها نظرا للوصول الى نوع من الإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الفلاحية وتحقيق فائض فيها والذي وجه الى التصدير بالإضافة الى تشجيع الدولة الى ترسيخ ثقافة التصدير لدى الفلاح الجزائر ومنافسة المنتجات الفلاحية على المستوى الدولي.

الشكل (4-8): تطور نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

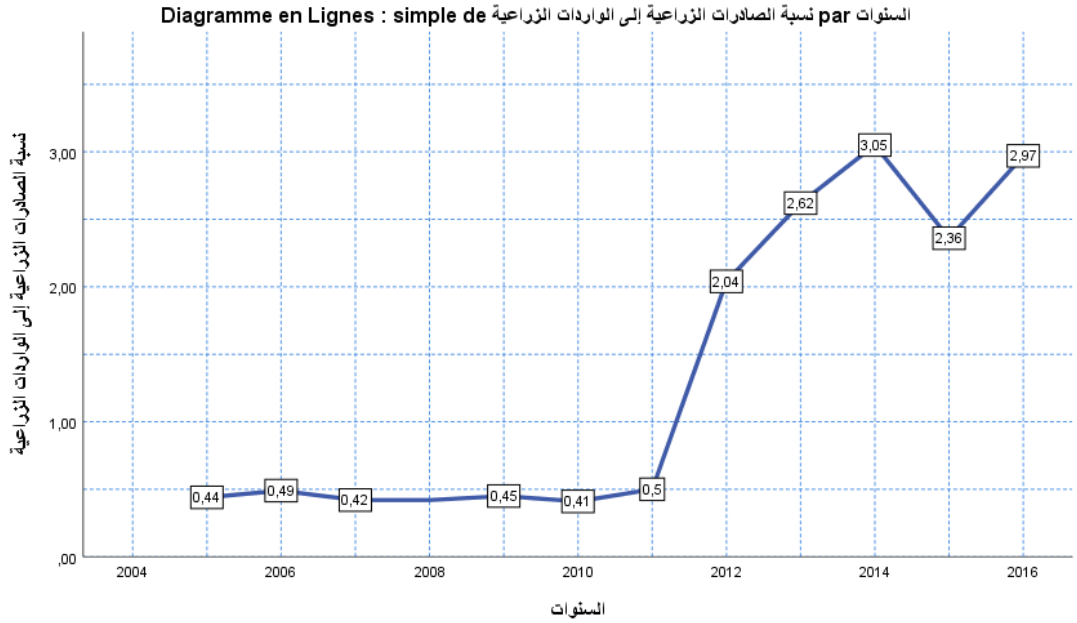

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

2- نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي: عرفت هذه نسبة خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا بصفة عامة إلا أن هذا التطور تخلله فترات تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض حيث بعدما كانت نسبة الواردات الزراعية الى إجمالي الناتج المحلي حوالي 3.19 % سنة 2005 إنخفضت الى 2.95% سنة 2006 لترتفع الى حوالي 4.22% سنة 2008 ويعود سبب هذا الإرتفاع الى الأزمة الغذائية التي شهدها العالم آن ذاك والذي إرتفعت فيه أسعار السلع الغذائية على مستوى العالم، وبحكم أن الجزائر من بين الدول المعتمدة الإستيراد في تأمين غذائها مما أدى الى إرتفاع قيمة الواردات الغذائية، إلا أن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا حيث إنخفضت النسبة الى 2.77% سنة 2011، وبعدها عاودت الإرتفاع الى 4.02% سنة 2012 ثم الى 5.02% سنة 2016 ، ويرجع سبب هذا الإرتفاع العام في نسبة الواردات الزراعية الى إجمالي الناتج المحلي الى الزيادة في أجور العمال والتي أدت الى زيادة الطلب بشكل كبير على مختلف السلع الغذائية، بالإضافة الى إزدياد عدد السكان وضعف القطاع الفلاحي على تلبية الإحتياجات المتزايدة، هذا بالإضافة الى إرتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والحليب والسكر في العالم.

الشكل (4-9):تطور نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

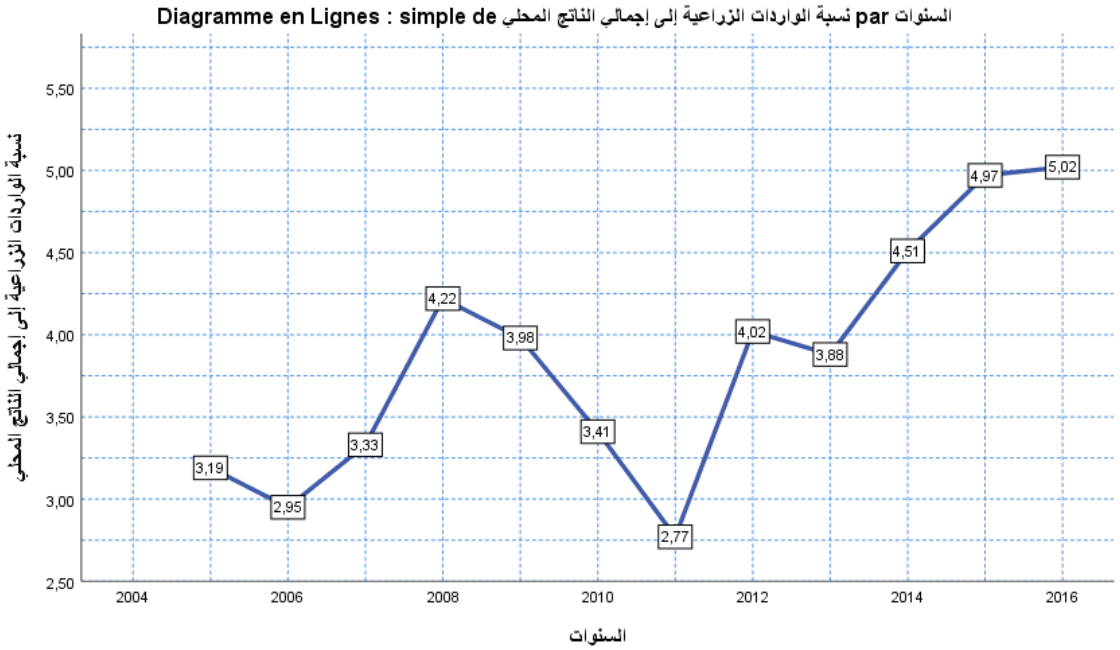

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

المطلب الثاني: المتغيرات المستخدمة والشكل الدالي للظاهرة الإقتصادية

يعد بناء نموذج قياسي للظواهر الإقتصادية من بين أهم أدوات التحليل الحديثة، حيث يعتبر بناء رياضي يدرس العلاقة بين مرتكزات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، من بين أهم النماذج في علوم الزراعة بصفة خاصة وعلوم الإقتصاد الزراعي بصفة عامة، ولهذا قمنا ببناء نموذج يحاكي الواقع، وذلك بالإعتماد على منهجية التكامل المشارك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة التباطئة والتي سوف نوضحها ف مايلي.

أولا: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

1- **تعريف نموذج (ARDL)**: سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (Shinand and Sun 1998) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن إختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [1].

[1] -*Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R.(2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, pp. 289-326.*

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر(Engle- Granger; 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen) Cointegration Test في إطار نموذج VAR، حيث يمكّننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير و الطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هاته الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة[1].

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 30 مشاهدة ممتدة من عام 1986 إلى غاية 2016.

2- مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \, \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2: على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير، وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات

[1] -*Narayan, P. (2005).**The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests**. Applied Economics, Vol. 37, pp.1979–1990.*

علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $(n \neq m$[1]، e_t حد الخطأ العشوائي.

ولإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل حد الخطأ العشوائي.

[1] – وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التخلص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى:

Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013). ***Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences,*** *Vol.104, pp.914-921*

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P;q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC) و Schwarz (SC) وأوصى ***Pesaran and Shin*** باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية[1].

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ (***Error Correction Model ,ECM***) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \, \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

ثانيا: دالة الأمن الغذائي: لدراسة دالة الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيها إعتمدنا على النموذج القياسي الذي يتضمن متغيرات الدراسة المختارة التالية: الأمن الغذائي بإعتبارة متغير تابع، كما قمنا بإختيار العوامل المؤثرة فيه بإعتبارها متغيرات مستقلة و مؤثرة والتي نوردها في مايلي: العمالة الزراعية، المساحة الزراعية، الإنتاج الزراعي، المكننة الزراعية، والتي رمزنا لها وفق الجدول التالي:

الجدول (4-13): قائمة المختصرات المتعلقة بالدراسة:

مقومات (مرتكزات) القطاع الفلاحي	الرمـــز	المقيـــاس
العمالة الزراعية	(EA)	ألف نسمة
المساحة الزراعية	(CA)	ألف هكتار
الإنتاج الزراعي	(PA)	الف طن
المكننة الزراعية	(MMA)	ألف الوحدة

المصدر: من إعداد الطالب

أما علاقة دالة الأمن الغذائي فتقاس بمجموعة من المؤشرات وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول (4-14): مؤشرات قياس الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي	الرمـز	المقياس
المؤشر الأول: نسبة الاكتفاء الذاتي	(SSR)	%
المؤشر الثاني: نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية	(AE/I)	%

المصدر: من إعداد الطالب

[1] *Pesaran, M. and Pesaran, B. (2009).* ***Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version)****.Oxford: Oxford University Press.*

حيث من خلال هذه المقومات المكونة للقطاع الفلاحي والمعبر عنها في النموذج القياسي بالمتغيرات المستقلة، تم بناء نموذج ARDL التالي للعلاقة التي تربط الأمن الغذائي بالعوامل المؤثرة فيه:

$$Y = \alpha + \beta_1 EA + \beta_2 CA + \beta_3 PA + \beta_4 MA$$

ويمكن صياغة دالة الأمن الغذائي بناءا المؤشرات التي تقيسها وهي:

1- (SSR) نسبة الاكتفاء الذاتي : $SSR = \alpha + \beta_1 EA + \beta_2 CA + \beta_3 PA + \beta_4 MA$

2- (AE/I) نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية: $AE/I = \alpha + \beta_1 EA + \beta_2 CA + \beta_3 PA + \beta_4 MA$

إذ إن:

- (SSR) **نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية** : هي حاصل القسمة بين حجم الإنتاج المحلي من السلع الزراعية وبين الاستهلاك المتاح.
- (AE/I) **نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية:** وهي مدى مقدرة الصادرات الغذائية على تغطية حجم الواردات من السلع الغذائية، حيث أنه كلما كانت النسبة أكبر من الواحد (01) يعني الدولة في حالة أمان والعكس بالعكس.

إن المعادلات السابقة ناتجة عن ضم جميع المشاهدات لسنوات الدراسة إبتداءا من سنة 1986 الى غاية سنة 2016 بإعتبار أن هذه الفترة تساعدنا بشكل كبير على قياس مدى معنوية ذلك الأثر الواقع بين متغيرات الدراسة.

ولتقدير هذه المعادلات أو النماذج سوف نستعين بالبرنامج الإحصائي (Eviews) وبإستعمال منهجية التكامل المشارك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وكذلك بالإعتماد على البيانات المستخرجة من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وهذا وفق الجدول بالملحق رقم (4-1) الذي يضم جميع المتغيرات المستقلة والتابعة خلال الفترة المعنية بالدراسة.

إن هذا الأنموذج قد إعتمدت صيغته بصورة أو أخرى العديد من الدراسات المتقدمة سابقا التي تمت الإشارة إليها في الجانب النظري، إلا أن مجال تطبيقنا له إختلاف عن تلك الدراسات من حيث المكان والزمان، فقد إعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على البرنامج الإحصائي (Eviews) الذي أمكن معه إستخدام انواع مختلفة من الدوال للوصول الى نتائج أكثر دقة للمتغيرات المفسرة للنموذج، ولبيان أفضل توفيق للمعادلات، كما تم الإعتماد على العديد من الإختبارات الإحصائية والقياسية التي تعطي صورة عن مدى معنوية وصحة المتغيرات الداخلة في النموذج.

المبحث الثالث: تحليل درجة الإرتباط بين الأمن الغذائي ومرتكزات القطاع الفلاحي

على ضوء ماتم ذكره سابقا، سنحاول تقدير وإختبار مدى إرتباط وتأثير مقومات القطاع الفلاحي على الأمن الغذائي في الجزائر ونمذجة العلاقة بينهما، وقد قمنا بإختيار مؤشرين لتحديد مستوى الأمن الغذائي، هما: نسبة الإكتفاء الذاتي ومشر الصادرات على الواردات الزراعية.

المطلب الأول: تحليل درجة الإرتباط بين مرتكزات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي (نسبة الإكتفاء الذاتي)

أولا: إجراء اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال مجموعة من الإختبارات، وسوف نستخدم منها اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (4-14): اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (*ADF*)

المتغيرات	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
AE/I	**I(1)**	-1.2474 0.6403	-1.4880 0.8114	0.0753 0.6991	-4.2468 0.0025	-4.1892 0.0132	-2.8443 0.0064
EA	**I(1)**	2.1439 0.9998	-3.6366 0.0434	0.7027 0.8616	-8.5813 0.0000	-4.2116 0.0147	-8.5467 0.0000
CA	**I(0)**	-3.1006 0.0376	-3.6072 0.0461	0.9490 0.9044			
PA	**I(1)**	0.8447 0.9932	-1.4211 0.8337	2.4769 0.9957	-6.2024 0.0000	-6.9892 0.0000	-5.2443 0.0000
MMA	**I(1)**	-1.6343 0.4528	-15.0253 0.0000	0.7175 0.8645	-20.0140 0.0001	-18.6021 0.0000	-20.4687 0.0000
SSR	**I(1)**	-1.5002 0.0012	-4.3840 0.0082	0.6691 0.8544	-4.5663 0.0012	-4.4651 0.0075	-6.0344 0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*، (...): مستوى المعنوية.

يتضح من خلال الجدول أن هناك متغير مستقر عند المستوى وبالتالي متكاملة من الرتبة I(0)، أما المتغيرات الباقية ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختيار متعدد الخطوات (**Stepwise**) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ومن ثم تقييم إسهامها في معنوية النموذج، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينهما، بحيث أن الذي يساهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

وفي حالة الجزائر ووفقا لهذه الطريقة، تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي العمالة الزراعية (EA)، المساحة الزراعية (CA)، الإنتاج الزراعي (PA)، المكننة الزراعية (MA)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (4-15): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (1,0,2,0,3)

Dependent Variable: SSR
Method: ARDL
Date: 05/17/19 Time: 20:30
Sample (adjusted): 1989 2016
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): PA2 MMA2 EA2 CA2
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 768
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SSR(-1)	-0.096442	0.143954	-0.669948	0.5119
PA2	0.455168	0.113679	4.003972	0.0009
MMA2	-6.904574	1.398033	-4.938779	0.0001
MMA2(-1)	5.320349	1.208289	4.403210	0.0004
MMA2(-2)	-3.668495	0.879354	-4.171805	0.0006
EA2	0.003467	0.561642	0.006174	0.9951
CA2	0.493177	0.534333	0.922977	0.3689
CA2(-1)	-0.250591	0.508461	-0.492842	0.6284
CA2(-2)	-0.001897	0.398241	-0.004765	0.9963
CA2(-3)	-1.882030	0.453495	-4.150056	0.0007
C	125.7123	17.04859	7.373765	0.0000

R-squared	0.755531	Mean dependent var	61.78286
Adjusted R-squared	0.611726	S.D. dependent var	2.446511
S.E. of regression	1.524461	Akaike info criterion	3.967882
Sum squared resid	39.50768	Schwarz criterion	4.491248
Log likelihood	-44.55035	Hannan-Quinn criter.	4.127880
F-statistic	5.253850	Durbin-Watson stat	2.456724
Prob(F-statistic)	0.001412		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول () نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F=11.44) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (4-16): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.44856	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*،

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (العمالة الزراعية (EA)، المساحة الزراعية (CA)، الإنتاج الزراعي (PA)، المكننة الزراعية (MA)) والمتغير التابع وهو الأمن الغذائي والمتمثل في نسبة الإكتفاء الذاتي(SSR).

ثالثا: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها ونسبة الإكتفاء الذاتي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (4-17): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل (المتغير التابع(SSR))

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PA2	0.415132	0.110608	3.753188	0.0016
MMA2	-4.790697	1.101451	-4.349440	0.0004
EA2	0.003162	0.512157	0.006175	0.9951
CA2	-1.496971	0.539135	-2.776615	0.0129
C	114.6548	12.64834	9.064810	0.0000
EC = SSR - (0.4151*PA2 -4.7907*MMA2 + 0.0032*EA2 -1.4970*CA2 +114.6548)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى:

- **الإنتاج الزراعي (PA):**

إن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير متغير الإنتاج الزراعي (PA) على نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية طردية عند المستوى 5% في الأجل الطويل، حيث كلما زادت الإنتاج الزراعي بنسبة 1% زاد

نسبة الإكتفاء الذاتي بـ: 41.51% وقد جائت هذه النتيجة موافقة للتوقع والمنطق الإقتصادي، وهي تبين أهمية مساهمة المساحة الزراعية في نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي في الجزائر .

- **المكننة الزراعية (MMA):**

إن المنطق الإقتصادي يقول أن المكننة الزراعية لها دور فعال في تحقيق الإكتفاء الذاتي، إلا أن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير القطاع الفلاحي من خلال مقوم المكننة الزراعية على نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر قد جاءت العلاقة بينهما معنوية لكنها عكسية، حيث أن الزيادة في المكننة الزراعية بـ 1% تؤدي إلى انخفاض في نسبة الإكتفاء الذاتي بـ 47.90- % أي بإشارة سالبة وهي عكس المنطق الإقتصادي الذي يفترض أن يكون تأثيره إيجابي، وربما قد يفسره ذلك أن الدولة تقوم بتخصيص عدد كبير من الآلات والمعدات الفلاحية في القطاع الفلاحي إلا أنها لاتستغل بالشكل اللازم أو توجة لإستغلالها في أمور خارج القطاع الفلاحي مما توثر على حجم الإنتاج الزراعي وبالتالي إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي.

- **العمالة الزراعية (EA):**

إن حجم العمالة الزراعية EA كمتغير مستقل والذي تم قياسه بعدد القوى العاملة الناشطة في القطاع الزراعي اظهرت نتائج النموذج على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بينه وبين المتغير التابع نسبة الإكتفاء الذاتي (SRR) وذلك عند المستوى 5% وبأن له علاقة طردية، أي له تأثير إيجابي على سلوكه، حيث أن الزيادة في القوة العاملة الزرعية بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في معدل الإكتفاء الذاتي بـ 0.3 % ، أي أن توجه السكان للإستثمار في القطاع الفلاحي وكذلك قيام الدولة بخلق مناصب توظيف في المجال الفلاحي، أدى إلى زيادة نسبة الإكتفاء الذاتي وهذا دليل على أن الدولة تسعى لتشجيع القطاع الفلاحي، من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة في هذا القطاع.

- **المساحة الزراعية (CA):**

إن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير متغير المساحة الزراعية (CA) على نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية لكنها عكسية عند المستوى 5% في الأجل الطويل، حيث كلما زادت المساحة الزراعية بنسبة 1% إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي بـ: 149- % وقد جائت هذه النتيجة غير موافقة للتوقع والمنطق الإقتصادي، وهي تبين أن المساحة الزراعية المنوحة من قبل الدولة في إطار برامج الإستصلاح وكذا الإمتياز الفلاحي لا تستغل بالشكل المطلوب من جهة وتم تغيير وجهتها الفلاحية مما أثر على مساهمتها في الناتج الزراعي وبالتالي تحقيق نسبة تحقيق الإكتفاء الذاتي في الجزائر.

2- تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -1.09$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول (4-18): نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL)

(المتغير التابع (SSR))

ARDL Error Correction Regression
DependentVariable: D(SSR)
SelectedModel: ARDL(1, 0, 2, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/19 Time: 20:36
Sample: 1986 2016
Includedobservations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MMA2)	-6.904574	0.994792	-6.940724	0.0000
D(MMA2(-1))	3.668495	0.676254	5.424727	0.0000
D(CA2)	0.493177	0.386962	1.274486	0.2196
D(CA2(-1))	1.883927	0.260621	7.228612	0.0000
D(CA2(-2))	1.882030	0.342525	5.494585	0.0000
CointEq(-1)*	-1.096442	0.116291	-9.428398	0.0000

R-squared	0.851988	Meandependent var	0.167143
Adjusted R-squared	0.818349	S.D. dependent var	3.144201
S.E. of regression	1.340076	Akaike info criterion	3.610739
Sumsquaredresid	39.50768	Schwarz criterion	3.896212
Log likelihood	-44.55035	Hannan-Quinn criter.	3.698011
Durbin-Watson stat	2.456724		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*،

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل، بإستثناء متغير المساحة الزراعية فقد جاءت العلاقة غير معنوية وبإشارة موجبة، وكذلك متغير المكننة الزراعية فقد جاءت العلاقة معنوية وكانت الإشارة موجبة وهو ما يتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية وهذا خلاف ماجاءت به نتائج الأجل الطويل، حيث أن زيادة نسبة 1% في المكننة الزراعية تودي الى زيادة مؤشر الإكتفاء الذاتي بنسبة 3.66 % في الأجل القصير.

ما يمكن تلخيصه من خلال مراحل تحليل نتائج النموذج الإقتصادي، أن تطور مؤشر نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)كانت بفضل المقومات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من بشرية وطبيعية وتكنلوجية، وقد تأكد ذلك من خلال أن المتغيرات المفسرة لتطور حركة الإكتفاء الذاتي في الجزائر، والتي كانت علاقتها معنوية وذات تأثير إيجابي هي الإنتاج الزراعي فكلما إزداد بـ 1% تتطور نسبة الإكتفاء الذاتي بـ 41.51% ، والعمالة الزراعية كلما تزداد بـ 1% تزداد نسبة الإكتفاء الذاتي بـ 0.3 % ،إلا أنها ليس معنوية، أما عن باقي المتغيرين المستقلين فإن علاقتهما مع المتغير التابع، فكانت إما أنها غير معنوية، أو أنها معنوية لكنها عكسية أي تأثيرها كان سلبي.

رابعا: اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و SUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown ، Dublin و Evans (1975).

الشكل (4-10):اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

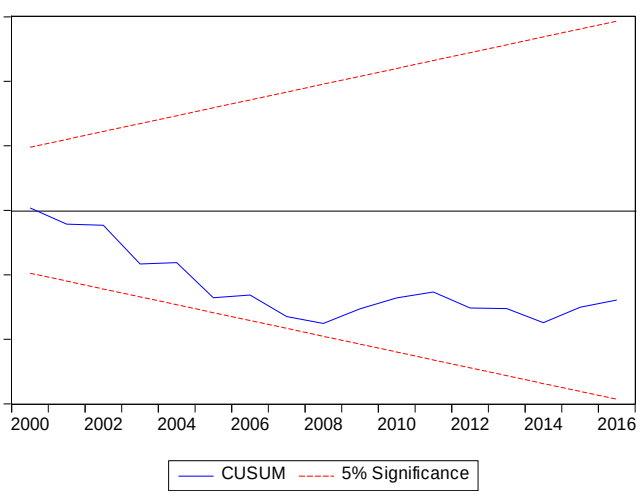

الشكل (4-11):اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

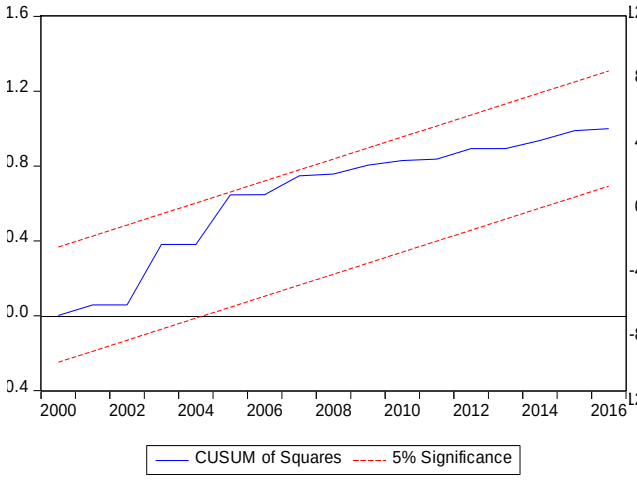

المطلب الثاني: تحليل درجة الإرتباط بين مرتكزات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي (نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية)

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختيار متعدد الخطوات (**Stepwise**) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ومن ثم تقييم إسهامها في معنوية النموذج، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينهما، بحيث أن الذي يساهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه، وفي حالة الجزائر ووفقا لهذه الطريقة، تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي العمالة الزراعية (EA)، المساحة الزراعية (CA)، الإنتاج الزراعي (PA)، المكننة الزراعية (MMA)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول (4-19): نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (4,4,3,4,3)

DependentVariable: AEI
Method: ARDL
Date: 05/26/19 Time: 15:25
Sample (adjusted): 1990 2016
Includedobservations: 27 afteradjustments
Maximum dependentlags: 4 (Automaticselection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): CA1 EA1 MMA1 PA1
Fixedregressors: C
Number of modelsevalulated: 2500
SelectedModel: ARDL(4, 4, 3, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AEI(-1)	0.978825	0.316343	3.094186	0.0364
AEI(-2)	-1.053445	0.511446	-2.059740	0.1085
AEI(-3)	0.283351	0.329614	0.859645	0.4385
AEI(-4)	0.572862	0.177998	3.218353	0.0323
CA1	-1.720411	1.401930	-1.227173	0.2870
CA1(-1)	-1.922262	0.859920	-2.235396	0.0891
CA1(-2)	0.514572	0.333657	1.542221	0.1979
CA1(-3)	0.163450	0.183269	0.891855	0.4229
CA1(-4)	-0.337747	0.205169	-1.646188	0.1751
EA1	0.695622	0.258227	2.693839	0.0544
EA1(-1)	0.590826	0.217783	2.712914	0.0534
EA1(-2)	0.597450	0.272053	2.196079	0.0931
EA1(-3)	-0.253277	0.398483	-0.635604	0.5596
MMA1	2.552853	0.807720	3.160566	0.0342
MMA1(-1)	-2.136854	0.810833	-2.635381	0.0579
MMA1(-2)	1.644968	0.577168	2.850071	0.0464
MMA1(-3)	-0.321611	0.628712	-0.511540	0.6359
MMA1(-4)	0.999073	0.457387	2.184306	0.0943
PA1	-0.111069	0.063186	-1.757819	0.1536
PA1(-1)	-0.317824	0.088271	-3.600552	0.0227
PA1(-2)	0.248125	0.138280	1.794373	0.1472
PA1(-3)	0.055638	0.064249	0.865978	0.4354
C	0.278632	13.23557	0.021052	0.9842

R-squared	0.872197	Meandependent var	2.027980
Adjusted R-squared	0.859283	S.D. dependent var	1.245295

S.E. of regression	0.280445	Akaike info criterion	0.089285
Sumsquaredresid	0.314598	Schwarz criterion	1.193146
Log likelihood	21.79465	Hannan-Quinn criter.	0.417521
F-statistic	23.12047	Durbin-Watson stat	2.265123
Prob(F-statistic)	0.003815		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول التالي نتائج حساب إحصائية F حيث جاءت قيمة (F=9.35) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي أقترحها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول (4-20): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.348857	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*،

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (العمالة الزراعية (EA)، المساحة الزراعية (CA)، الإنتاج الزراعي (PA)، المكننة الزراعية (MMA)) والمتغير التابع وهو الأمن الغذائي والمتمثل في نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية (AE/I).

ثانيا: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1- تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها ونسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية ، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (4-21): نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل

(المتغير التابع(EA/I))

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CA1	-15.12039	13.70660	-1.103146	0.0319
EA1	7.465979	8.777936	0.850539	0.0429
MMA1	12.53820	14.87459	0.842927	0.0467
PA1	-0.572917	0.939369	-0.609895	0.5749
C	1.275747	59.56073	0.021419	0.0339
EC = AEI - (-15.1204*CA1 + 7.4660*EA1 + 12.5382*MMA1 -0.5729*PA1 +1.2757)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews9.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى:

- **المساحة الزراعية (CA)**:

إن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير متغير المساحة الزراعية (CA) على نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية لكنها عكسية عند المستوى 5% في الأجل الطويل، حيث كلما زادت المساحة الزراعية بنسبة 1% إنخفضت مؤشر الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية بـ: 15.12- % وقد جائت هذه النتيجة غير موافقة للتوقع والمنطق الإقتصادي، وهي تبين أن التوجة الذي إنتهجته الجزائر من خلال إستصلاح ومنح الأراضي للفلاحين كان غير مجدي وذلك بسبب سوء إستغلال المساحات الزراعية الممنوحة بالشكل الصحيح مما أدى الى مساهمتها سلبي في الإنتاج الزراعي وبالتالي تأثر الصادرات الزراعية على حساب الواردات الزراعية في الجزائر.

- **العمالة الزراعية (EA)**:

إن حجم العمالة الزراعية EA كمتغير مستقل والذي تم قياسه بعدد القوى العاملة الناشطة في القطاع الزراعي أظهرت نتائج النموذج على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بينه وبين المتغير التابع نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية (EA/I) وذلك عند المستوى 5% وبأن له علاقة طردية، وهذا ما يتوافق مع المنطق الإقتصادي، حيث أن الزيادة في القوة العاملة الزرعية بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في المؤشر المعني بـ 7.46 %، مما يدل على أن توجه السكان للإستثمار في القطاع الفلاحي وكذلك قيام الدولة بخلق مناصب توظيف في المجال الفلاحي، أدى إلى وفرة الإنتاج الفلاحي وبالتالي التوجه نحو التصدير وهذا دليل على حجم الواردات الزراعية في إنخفاض مستمر.

- **المكننة الزراعية (MMA):**

إن المنطق الإقتصادي يقول أن المكننة الزراعية لها دور فعال في الأمن الغذائي، إلا أن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير القطاع الفلاحي من خلال مقوم المكننة الزراعية على نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية (EA/I) في الجزائر قد جاءت العلاقة بينهما معنوية طردية، حيث أن الزيادة في المكننة الزراعية بـ 1% تؤدي إلى زيادة في نسبة المؤشر المعني بـ 12.53% وبالتالي فهي موافقة للمنطق الاقتصادي، وربما قد يفسره ذلك أن الدولة تقوم بتخصيص عدد كبير من الآلات والمعدات الفلاحية في القطاع الفلاحي وإستغلالها بالشكل اللازم أدى ذلك الى زيادة حجم الإنتاج الزراعي وبالتالي إرتفاع في نسبة الصادرات الزراعية على الواردات الغذائية.

- **الإنتاج الزراعي (PA):**

إن نتائج النموذج بالنسبة لتأثير متغير الإنتاج الزراعي (PA) على نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية (EA/I)في الجزائر، قد جاءت العلاقة بينهما معنوية عكسية عند المستوى 5% في الأجل الطويل، حيث كلما زادت الإنتاج الزراعي بنسبة 1% إنخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية بـ: 0.57-% وقد جائت هذه النتيجة غير موافقة للتوقع والمنطق الإقتصادي، وهي تبين ضعف أهمية مساهمة الإنتاج الزراعي في نسبة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشر نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية.

2- **تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :**

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (1-) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.21$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول (4-22):نتائج تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) (المتغير التابع (EA/I))

ARDL Error Correction Regression
DependentVariable: D(AEI)
SelectedModel: ARDL(4, 4, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/26/19 Time: 15:28
Sample: 1986 2016
Includedobservations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AEI(-1))	0.197232	0.102282	1.928326	0.1261
D(AEI(-2))	-0.856213	0.098194	-8.719562	0.0010
D(AEI(-3))	-0.572862	0.080622	-7.105524	0.0021
D(CA1)	-1.720411	0.241560	-7.122092	0.0021
D(CA1(-1))	-0.340274	0.106448	-3.196612	0.0330
D(CA1(-2))	0.174298	0.049413	3.527344	0.0243
D(CA1(-3))	0.337747	0.098725	3.421085	0.0268
D(EA1)	0.695622	0.107207	6.488597	0.0029
D(EA1(-1))	-0.344173	0.167222	-2.058181	0.1087
D(EA1(-2))	0.253277	0.119088	2.126803	0.1006
D(MMA1)	2.552853	0.277290	9.206424	0.0008
D(MMA1(-1))	-2.322431	0.204967	-11.33076	0.0003
D(MMA1(-2))	-0.677462	0.181779	-3.726851	0.0204
D(MMA1(-3))	-0.999073	0.168633	-5.924541	0.0041
D(PA1)	-0.111069	0.024926	-4.455863	0.0112
D(PA1(-1))	-0.303764	0.036684	-8.280654	0.0012
D(PA1(-2))	-0.055638	0.030971	-1.796468	0.1468
CointEq(-1)*	-0.218407	0.019441	-11.23430	0.0004

R-squared	0.882539	Meandependent var	0.155838
Adjusted R-squared	0.869556	S.D. dependent var	0.832436
S.E. of regression	0.186964	Akaike info criterion	-0.281085
Sumsquaredresid	0.314598	Schwarz criterion	0.582806
Log likelihood	21.79465	Hannan-Quinn criter.	-0.024205
Durbin-Watson stat	2.965123		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مستخرجات برنامج *Eviews9*،

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج المتعلقة بعلاقة بعض المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع تختلف نوعا ما عن النتائج في الأجل الطويل

- بالنسبة للمساحة الزراعية (CA)، فقد كانت العلاقة معنوية في الأجل الطويل وبإشارة سالبة، بينما في الأجل القصير، فكانت العلاقة معنوية أيضا لكنها إشارتها موجبة وهو ما يتوافق مع المنطق الإقتصادي ولكن في الأجل القصير.
- بالنسبة للعمالة الزراعية (EA)، فقد جاءت العلاقة معنوية وطردية في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير وربما يفسر أن القطاع الفلاحي يعتمد بشكل كبير على العمالة الزراعية في الأمد القصير الطويل معا.

- بالنسبة للمكننة الزراعية (MMA) فقد كانت العلاقة معنوية وطردية في الأجل الطويل، لكن في الأجل القصير جاءت عكسية، أي أن تأثيره الذي يتوافق مع المنطق الإقتصادي يكون في المدى الطويل فقط.
- بالنسبة للإنتاج الزراعي (PA) فقد جاءت العلاقة معنوية لكن عكسية في الأجل الطويل وكذلك بالنسبة للأجل القصير وهذا إنما يدل على أن حجم الإنتاج الزراعي ليس له تاثير في مؤشر الصادرات الزرعية.

ما يمكن تلخيصه من خلال مراحل تحليل نتائج النموذج الإقتصادي، أن التغير في نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)كانت بفضل المقومات الهائلة التي تمتلكها الجزائر من بشرية وطبيعية وتكنلوجية، وقد تأكد ذلك من خلال أن المتغيرات المفسرة لتطور حركة الصادرات الزراعية في الجزائر، والتي كانت علاقتها معنوية وذات تأثير إيجابي هي المساحة الزراعية فكلما إزدادت بـ 1% إرتفع المؤشر المعني بـ 0.33%، و العمالة الزراعي كلما إزداد بـ 1% زاد المؤشر المعني بـ 0.25 % ، أما عن باقي المتغيرين المستقلين فإن علاقتهما مع المتغير التابع فكانت علاقة عكسية أي تأثيرها كان سلبي.

رابعا: اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و SUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown ، Dublin و Evans (1975).

الشكل (4-13): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

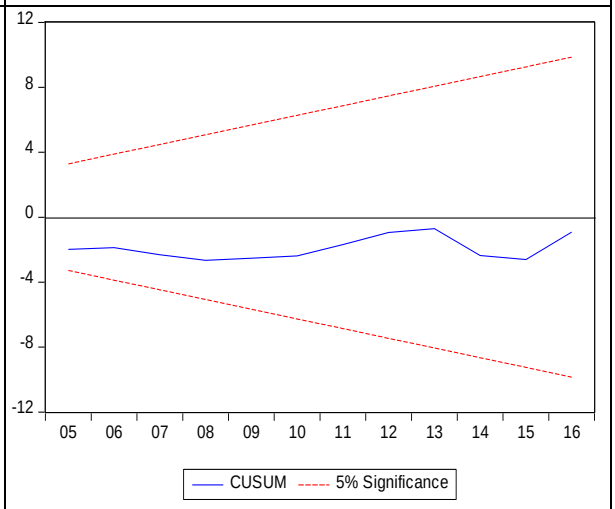

الشكل (4-14): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)

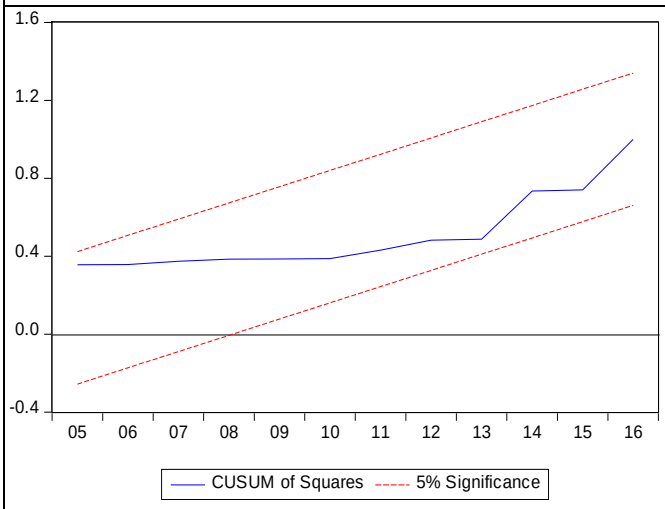

خلاصة الفصل:

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الإكتفاء الذاتي، وعلى الرغم من أهميته نجد أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام ضعيف، بالإضافة الى ذلك ضعف مساهمته في التشغيل.

وقد أظهرت الدراسة التي تطرقنا فيها الى قياس اثر القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر خلال فترة الدراسة بالإعتماد على المعطيات المستمدة من تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، النتائج التالية:

- رغم إمتلاك الجزائر من المقومات الطبيعية والبشرية تمكنها من تحقيق أمنها الغذائي، إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل ومعوقات في تحقيق إكتفائها الذاتي.
- إهتمت الجزائر بترقية وتطوير القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من الإصلاحات وسياسات الدعم من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إلا أنها لم تحقق أهدافها والمتمثلة في عدم قدرتها على توفير إحتياجات السكان.

أكدت نتائج الدراسة القياسية بالنسبة للنموذج الأول:

- عدم مساهمة كل من الإنتاج الزراعي والمكننة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مؤشر الإكتفاء الذاتي، حيث كانت العلاقة عكسية في هذا النموذج.
- وجود علاقة طردية بين مقوم العمالة الزراعية والمساحة الزراعية وبين نسبة الإكتفاء الذاتي، مما يدل على إهتمام الدولة بهذين المقومين.

أما عن النموذج الثاني:

- أن كل من المساحة والإنتاج الزراعي كانت علاقتها عكسية مع المؤشر الثاني للأمن الغذائي وهو نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية.
- وجود علاقة طردية بين المكننة الزراعية والعمالة الزراعية وبين مؤشر نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية وهذا دليل على أن الدولة الجزائرية تهتم بالمورد البشري في القطاع الفلاحي وزيادة الإنتاج بهدف تحقيق الأم الغذائي.

الخاتمة العامة

الخاتمـــــــة

تعتبر قضية الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه وكذلك توفر الموارد البشرية، والإمكانيات المالية على المستوى القومي، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لزيادة الإنتاج وتقليل الفجوة الغذائية

إن وضع الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي يضل عموما في منطقة الخطر، وما تحققه الزراعة العربية مايزال قاصرا عن الوفاء بحاجات الأمن الغذائي العربي من حيث الفجوة بين الإحتياجات الأساسية للغذاء والإنتاج الزراعي، ويحدث ذلك بالرغم من الجهود المبذولة والموارد الزراعية الهائلة في العديد من البلاد العربية، والسبب الرئيسي لهذا العجز هو ضعف الإنتاجية الزراعية، إضافة الى المحددات والظروف المناخية والبيئية في العديد من البلاد العربية وأهمها ندرة المياه وتقلبات المناخ، وهذا العجز مظهر كذلك من مظاهر ضعف الكفاءة في إستخدام الموارد بمختلف أنواعها، وتظل بذلك الحاجة الماسة الى الإهتمام بالقطاع الفلاحي بهدف سد الفجوة الغذائية والحد من الفقر وسوء التغذية وتخفيض حجم الواردات الغذائية وزيادة الصادرات من السلع الزراعية.

إختبـــار الفرضيات.

انتهت دراستنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى:** مفادها أن الدول العربية تحتوي على ثروات نباتية وحيوانية هائلة تمكنها من تحقيق الأمن الغذائي، إذا تم توظيفها بشكل سليم، **تعتبر هذه الفرضية صحيحة،** فالمنطقة العربية لديها إمكانات طبيعية وزراعية كبيرة تعتبر رافدا للإستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق إنتاج وفير يمكنها من فك قيود التبعية الغذائية للخارج، هذه الموارد منها ماهي طبيعية كتنوع المناخ بحكم المساحة الشاسعة والتي أدت الى التنوع في المنتوجات النباتية والحيوانية بين مختلف المنطقة العربية، وكذلك الموارد البشرية الشابة مقارنة ببعض الدول الأخرى، ولكن تعاني هذه الموارد من مجموعة من المشاكل أدت الى ضعف الإنتاجية بشكل عام في القطاع الزراعي.
- **الفرضية الثانية:** تنص على أن الإعتماد على إستيراد الغذاء يشكل خطرا بالغ الأهمية من حيث تفاقم حجم التبعية الغذائية وارتفاع المديونية الخارجية هذا بالإضافة الى عدم استقلالية القرار السياسي، **تعتبر هذه الفرضية صحيحة،** حيث توصلنا من خلال دراستنا هذه أن الدول العربية بإعتبارها دول إستهلاكية ومستورد صافي للغذاء

ستظل تعتمد على الأسواق العالمية لتوفير غذائها، مما سيؤثر على موازينها التجارية وسيادتها الوطنية وعلى إستقلالية قراراتها السياسية.

- **الفرضية الثالثة:** تنص على أن إستغلال القدرات الفلاحية بالجزائر تمكنها من تحقيق إكتفاء ذاتي من الغذاء، وقد توصلنا من خلال دراستنا هذه أن إستغلال هذه الثروات لن يكون كافيا في ظل غياب رقابة الدولة، خاصة فيما يتعلق بالمساحات الزراعية التي تمنحها الدولة للفلاحين في إطار قوانين الإستصلاح والإمتياز الفلاحي، حيث أن الدولة هنا لاتقوم بمتابعة نشاطات الفلاحين في هذه المساحات مما نتج عنه سوء الإستغلال، وكذا تغيير طابعها الفلاحي،مما نتج عنه إنخفاض الإنتاج الفلاحي مقارنة بالمساحات الممنوحة.

أما فيما يخص مقوم المكننة الزراعية، فقد قامت الدولة بتخصيصعدد هائل من الآلات والمعدات الفلاحية، إلا أنها لم تستغل بشكل اللازم ،أو حول إستغلالها في امور خارجالقطاع الفلاحي، مما دل ذلك على غياب رقابة الدولة على هؤلاء المستفيدين،وبالتالي اثر على حجم الإنتاج الزراعي والذي بدوره يخفض من نسبة الإكتفاء الذاتي للغذاء.

- **الفرضية الرابعة:** إن الإعتماد على إستيراد الغذاء في تحقيق الأمن الغذائي دليل على سوء إستغلال بعض مقومات القطاع الفلاحي بالجزائر، **تعتبر هذه الفرضية صحيحة،** حيث توصلنا من خلال بحثنا هذا أن هناك أربعة مقومات أساسية للقطاع الفلاحي، وهي: المساحة الزراعية، المكننة الزراعية، العمالة الزراعية، الإنتاج الزراعي كلهم يؤثرون بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي، فمن خلال الدراسة القياسية لاحضنا أن كل من مقومي المساحة الزراعية والإنتاج الزراعي، قد أثرى بشكل سلبي على تحقيق الأمن الغذائي من خلال مؤشر نسبة الواردات الزراعية الى الصادرات الزراعية، فالتوجه الذي إنتهجته الدولة من خلال إستصلاح ومنح الأراضي للفلاحين كان غير مجدي بسبب سوء إستغلال هذه المساحات بالشكل السليم.

أما عن مقوم الإنتاج الزراعي فقد لاحضنا تدني نسبة مساهمه في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مؤشر نسبة الصادرات الزراعية الى الواردات الزراعية، وهذا راجع الى عدة عوامل من بينها:

- إحتياجات السكان من الغذاء اكبرمن الإنتاج المحلي.
- الطفرة البترولية التيمرت بها الجزائر ادت الى إرتفاع حجم فاتورة الغذاء بشكل كبير.

نتائـــــج الدراســـــة.

بناءا على ماتطرقنا إليه في البحث، تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:

– على الرغم مما يحوزه العالم العربي من إمكانيات بشرية ومادية قي القطاع الفلاحي، إلا أن هذا القطاع لايزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات وإحتياجات السكان من الغذاء، نتيجة عدة صعوبات وتحديات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد، والذي تتبعة الزيادة في إحتياجات السكان.

– الإنتاج الزراعي العربي يساهم بنسبة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت النسبة حوالي 6% خلال سنة 2016، وترجع أسباب هذا الإنخفاض الى قلة الأمطار وعدم إنتظامها خلال الموسم الزراعي، وعدم الإعتماد على التقنيات الحديثة المتطورة في الزراعة، إضافة الى كون معظم الدول العربية تقع قي مناطق جافة وشبه جافة، الأمر الذي يجعل إنتاجها الزراعي معرضا للعوامل والمحددات الجوية المتقلبة، إضافة الى تأثر القطاع الزراعي بعامل أساسي ومهم وهو تباين حجم الموارد المائية في الدول العربية.

– الدول العربية لاتزال تعاني من فجوة غذائية أثقلت عاتقها، وجعلت مسألة الأمن الغذائي في منعرج خطير الأمر الذي يتطلب ضرورة بذل وتكامل جهود الدول العربية للتقليص من هذه الفجوة.

– إهتمت الجزائر بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع سياسات الدعم، تماشيا والإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها البلاد بداية التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، وإستصلاح الأراضي، بالإضافة الى إعطاء الإهتمام لجميع النشاطات والفروع الفلاحية دون إستثناء عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي إعتمدتها مجموعة الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض.

– أدت سياسة التجديد الزراعي والريفي التي إعتمدتها الجزائر في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2008 الى تطوير الأنشطة وزيادة حجم الإستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي والحيواني.

– يبقى الإستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي ضعيفا، مقارنة بحجم الإستثمار في القطاعات الأخرى بسبب المعوقات التي تحد من تطوره، وأهمها مشكل العقار الفلاحي وعقود الفلاحين وإرتباطه بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية.

- إن سياسات التنمية والتطوير التي مست قطاع الفلاحة في الجزائر تحمل في طياتها الكثير من الإيجابيات وكذلك سبل الخروج من الركود وبناء إقتصاد فلاحي مستدام، لكنها تحتاج من يسير بها الى بر الأمان، حيث تفقد في الكثير من الأحيان الى الإرادة في التنفيذ، في ظل غياب جهاز المراقبة والمتابعة، زيادة على غياب قادة قادرين على إتمام المسيرة الإصلاحية، فضلا عن طبيعة الإصلاحات التي تعد ظرفية، وليست طويلة المدى.

التوصيـــــــات:

بعد عرض جملة نتائج الدراسة سوف نستعرض التوصيات التالية:

- تقييم حصيلة البرامج والسياسات الفلاحية المعتمدة بالجزائر (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي) قصد معالجة النقائص المسجلة مستقبلا.

- التركيز أكثر على قطاع الفلاحة، وجعله من القطاعات الحيوية والإستراتيجية المشكلة للإقتصاد الجزائري، لما له من دور مهم في خلق الثورة وتحقيق التنمية الإقتصادية.

- تشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر، سواءا كان محليا أو أجنبيا، من شأنه أن يؤدي الى زيادة مساهمة الناتج الفلاحي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص فاتورة الإستيراد والعجز في الميزان التجاري الغذائي ومن ثم تحقيق تنمية فلاحية واعدة.

- توعية وتأهيل الفلاحين في مجال الأنشطة الزراعية بالإعتماد على مراكز البحوث والإرشاد الفلاحي والمعاهد المتخصصة.

- الإستمرار في الدعم الفلاحي مع تحديد الفئات المعنية به لاسيما عند وقوع الحوادث والأزمات كالفياضانات والحرائق والأفات والأوبئة.

- وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الإحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور.

- خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق الأطر الموضوعية وبعوامل إقتصادية عقلانية بعيدة عن كل الإجراءات المعرقلة، وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

- وضع خطة شاملة واستراتيجية مثلى لدعم وبروز الأقطاب الفلاحية في المناطق الجنوبية واستغلال الموارد التي تزخر بها تلك المناطق وذلك من أجل تحقيق أمن غذائي مستدام.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــع

أولا: الكتـــــــب.

أ- باللغة العربية

1- أحمد عبد الغفور،**نظرةإقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

2- بكدي فاطمة، رابح حمدي باشا، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن،ط1 2016.

3- بني هاني عبد الرزاق، **مبادئ الإقتصاد الجزئي**، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 2013.

4- حسين على بخيت، سحر فتح الله، **الإقتصاد القياسي**، دار اليازوري التعليمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

5- خطاب العاني، **الجغرافية الإقتصادية**، جامعة بغداد، بغداد، 1981.

6- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسات الزراعية وأثرها في المن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان، 57-58، 2012.

7- رقية خلف حمد الجبوري، **السياسة الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط01 لبنان،2012.

8- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي(مقاربة الى صناعة الجوع)**، مركز دراسات الوحدة العربية الأردن،2009.

9- سلسلة عالم المعرفة، **أزمة المياه في المنطقة العربية (الحقائق والبدائل الممكنة)**، الكويت، 1996.

10- السيد محمد السربيتي، **الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، رؤية إسلامية (دراسة تطبيقية على بعض البلدان العربية)**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

11- صالح العصفور، **السياسات الزراعية العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد21، 2003.

12- صبحي القاسم، **واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 2010.

13- عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

14- عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي،ط1، بغداد، 1969.

15- علاء الدين اللذيذ، **الدليل الصناعي العربي لصناعة السكر**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، جامعة الدول العربية، مصر ، نوفمبر 2018.

16- علائي داود البيطار، **أشجار الفاكهة:أساسيات، زراعتها، رعايتها، إنتاجها**، جامعة القدس المفتوحة فلسطين،2015.

17–غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان ط1 2010.

18–فاطمة لمحرحر، **تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء**، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، المغرب، 2017.

19–فريال الحجازي العساف، **دراسة حول المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي**، المركز الوطني لحقوق الإنسان الأردن، 2012.

20–محمد السيد عبد السلام، **التكنلوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت 1982.

21–محمد خميس الزوكة، **الجغرافيا الزراعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

22–محمد رفيق حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار الوائل للنشر، الأردن، ط1، 1999.

23–محمد سعيد الفتيح، **مبادئ الإقتصاد الزراعي**، جامعة حلب، سوريا، 1981/1980.

24–محمد عبد العزيز عجيمة، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان،1984.

25–محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

26–محمود ياسين، **الاقتصاد الزراعي**، إدارة المزارع ،التسويق، مديرية الكتب الجامعية، دمشق، 1977.

27–محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر ، بدون سنة نشر.

28–المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، **مبادئ صناعة الأغذية والمشروبات**، السعودية، 2011.

29–موسى الفياص، عسير أبو رمان، **الوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص**، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، الأردن، 2009.

ب– باللغة الأجنبية:

1- Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B. (2013). **Transport infrastructure**, **foreign direct investment**, **and economic growth interactions in India**: **The ARDL bounds testing approach**. **Social and Behavioral Sciences**.

2- Pesaran, M. and Pesaran, B. (2009). **Time Series Econometrics**: **Using Microfit 5.0 (Window Version)**.Oxford: Oxford University Press

ثانيا: الرسائل العلمية.

أ– أطروحات دكتوراه:

1– بن تركي عز الدين، **تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية للتجارة السلع الزراعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2007،

2–تواتي علي فاطمة، **الاندماج الاقتصادي وإستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة شلف، 2014/2013.

3– جابري أميرة، **تمويل الإستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة– دراسة ميدانية للخماسي 2010–2014**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة جامعة قالمة، 2016/2015.

4– حمريط رشيد، **دور الإستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة–الزراعات الصحراوية–(ولاية بسكرة نموذجا)** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص 58،57.

5– حوشين كمال، **إشكليات العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**

6– زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، اطروحة دكتوراه علوم جامعة معسكر،2016/2015.

7–زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016/2015، ص181.

8– زهير عماري، **تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة(2009/1980)**، اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014/2013.

9–عائشة بوثلجة، **دور الإستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية ، جامعة شلف، 2016/2016.

10–عمراني سفيان، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة–دراسة حالة ولاية قالمة**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قالمة،2015/2014.

11–عيسى بن ناصر طوش، **مشكلة الغذاء بالجزائر، دراسة تحليلية وسياسات علاجها**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، **2005.**

12–غربي فوزية، **الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2008.

13–غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام الى المنظمة العالمي للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

14–فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي–دراسة حالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 42.

15–لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر 2006/2005.

16–مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي–حالة دول شمال إفريقيا**– أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك جامعة شلف، 2015/2014.

17–مقدم عبيرات، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2002/2001.

18–هاجر بوزيان، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة شلف، 2014/2013.

ب– رسائل الماجستير

1– بوغدة نور الهدى، **دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، رسالة ماجستيرفي علوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015/2014.

2–خزار بلال، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة باتنة، 2013/2012.

3–زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي**، ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2001.

4– عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري،جامعة الجزائر 2011/2010.

6–فاتح حركاتي، **الإكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013.

7–قصوري مريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2012/2011.

8– كينة عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، ماجستير علوم إقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر-3-، 2013/2012.

9– كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2005) في ولاية قسنطينة: تقييم ونتائج**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة 2006/2005.

10– لينا زياد أحمد الدبك، **مشكلة الغذاء وعلاجها– دراسة قرآنية–**، رسالة ماجستير في قسم أصول الدين، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

11– مباركة نعامة، **دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الوطن العربي)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2012/2011.

12– هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق الدنمارك،2010.

13– ياسر عبد الرحمان مهدي عوض، دور مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (أيفاد) في تنمية محليتي بارا وام روابه، ولاية شمال كردفان، السودان، ماجستير في علوم التخطيط، السودان، 1996.

ثالثا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية.

1– أمال حفناوي، **مشاريع الجزئر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو الإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11، 2013/03/12، جامعة سطيف01، الجزائر.

2– بلعزوز علي، قومية سفيان، **أثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر–دراسة قياسية–** مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28مارس2014.

3– بوفاسة سليمان، **دور السياسة الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي–حالة الجزائر(2000–/2014)**، ملتقى دولي حول "القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية" جامعة المدية، الجزائر، يومي28-29 مارس 2014

4– تزاتي بن علي فاطمة، **العوامل المسببة لتفاقم العجز الغذائي في الدول العربية والأطر العلمية لحلها**، ملتقى دولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة شلف، 24/23 نوفمبر 2014.

5– تنقوت وفاء، **الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات المستقبلية للتنمية المستدامة**، الملتقى الدول حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية الحقوق والعلوم السياسية، فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر2014.

6– حمدي باشا نادية، محاجبية نصيرة، **مقاربة مفاهيمية لنظرية الأمن الغذائي–دراسة الواقع الغذائي العربي** ملتقى دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، جامعة المدية، الجزائر، يومي28–29 مارس 2014.

7– فريجة محمد هشام، **ترشيد إستخدام الموارد المائية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة، يومي 14و15 ديسمبر 2014.

8– محمد براق، حمزة غربي، **التوجهات الرئسيةلإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005–2025** الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي22و23 نوفمبر 2011.

9– معطى الله خير الدين، عمراني سفيان، **الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي** الملتقي الوطني حول **حوكمة المياه في الجزائر لتحقيق الأمن المائي**، المنعقد يومي 27و28 ماي 2013،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.

10– سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23–2014/11/24، شلف، الجزائر.

11– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **جهود المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، الملتقى العالمي حول مهددات الأمن الغذائي العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 6–8 ماي **2013**.

12– هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، رسالة ماجستير الأكاديمية العربية في الدنمارك ،تخصص تسويق، الدنمارك 2010.

رابعا: المجلات العلمية والجرائد.

1- ابراهيم احمد سعيد ، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 3،4 ، 2011.

2- إبراهيم سلمان، **الأمن الغذائي العربي والتغيرات الإقليمية العالمية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، بدون سنة نشر.

3- بوسعدةسعيدة، مستوي عادل، **مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية المحليةفي الجزائر-ولاية معسكر نموذجا**، مجلة المؤسسة، مخبر إدارة التعبير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر2، العدد 04، 2015.

4- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف01، العدد2015/13.

5- فلاح سعيد جبر، **الأمن الغذائي والصناعات في الوطن العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد 18، العدد الثاني سبتمبر 1997.

6- محمد أحمد المقداد، عاهد مسلم أبو ذويب، **أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية آل البيت، المجلد42 العدد03، الأردن، 2015.

7- محمد سمير مصطفى، **الأمن الغذائي العربي خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة البحوث الإقتصادية العربية،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، العدد52، 2010.

8- محمد شايب، نعيمة مبارك، **الأمن الغذائي وإشكالية إرتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، بحوث اقتصادية عربية العدد65، بيروت، 2014.

9- محمدحشماوي، الأخضر بن عمر، **معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية الى السواق الخارجية**، مجلة رؤى جامعة الوادي، الجزائر، العدد09، 2015.

10- محمود زنبوعة، **الأمن المائي الغذائي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا ، مجلد 23 العدد الأول ،2007.

11- نزغي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة مولاي الطاهر، العدد 33، المجلد09، 2013.

خامسا: التقارير ونشريات المؤسسات:

أ- باللغة العربية

1- الإتحاد العام لغرفة التجارة والزراعة للبلاد العربية، **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي** أكتوبر،بيروت ، لبنان، 2014.

2- المنشور رقم 332 في 18 جويلية 2000، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، الصادرة بتاريخ: 2008/08/10.

4- أحمد بدوي، **تداعيات إرتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية**، صندوق النقد العربي الإمارات، 2013.

5- إدارة التنمية الصناعية، **دليل تطبيقات الإنتاج الأنظف في الصناعات الغذائية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، جامعة الدول العربية، مصر، أفريل2017 .

6- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي**، كندا، 2010.

7- بلعباس عبد الرزاق سعيد،**ما معنى الأزمة ؟، في الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية ، 2009.

8- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي والنقدي**، نوفمبر 2016.

9- البنك الدولي، **الزراعة من أجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم، إيطاليا، 2000.

10- بوغزلة طلال، **تقرير عن تكلفة التجارة العربية البينية(1995-2010)**، جامعة الدول العربية، مصر، 2014.

11- حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2003، **رصد التقدم في اتجاه أهداف المؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة الزراعة والأغذية، إيطاليا، 2003.

12- رائد فائز حتر، صلاح عبد القادر، **الفقر الريفي في الوطن العربي ودوره المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الحد من آثاره**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم 2009.

13- صندوق الأمم المتحدة للسكان ، **العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان**، ادوار الحكومات و المجتمع و الأسرة ، القاهرة ، 2017.

14- صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الإمارات**، 2008.

15- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الإمارات**، 2009.

16–الصندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الإمارات**، 2010.

17–صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الإمارات**، 2012.

18–صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الإمارات**، 2015.

19–صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، الإمارات، 2016.

20–صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الإمارات، 2017.

21–طارق بن موسى الزجدالي، **الأمن الغذائي والتعاون الإفريقي العربي**، المنتدى الرفيع المستوى، حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، ليبيا،26/25ديسمبر 2010.

22–طارق بن موسى الزدبالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2009.

23–العربية للتنمية الزراعية، **إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين القاديمين 2005–2025**، الخرطوم السودان، أوت2007.

24–فريال الحجازي العساف، **دراسة حول المرأة الريفية وحقها في الغذاء الكافي**، المركز الوطني لحقوق الإنسان الأردن، 2012.

25–فوزي نعيم محروس، **تقوية وتدعيم الرابط بين البحث والإرشاد**، إجتماع مسؤولي خبراء بحوث ونقل التقانة الزراعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأردن، 2012.

26–ماجد جورج، **التنوع البيولوجي الزراعي**، وزارة الدولة والشؤون البيئية، قطع الحماية البيئية، مصر، 2009.

27–محمد حمدي سالم، **الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية** الهيئة العربية للاستثمار ولإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار العربي، الخرطوم، السواد، العدد06، 2008

28–المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، التقرير السنوي 2003، سوريا، 2004.

29–المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، **الإستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، القاهرة**، مصر، 2010.

30–منظمة الأغذية والزراعة العالمية، **البقول بذور مغذية لمستقبل مستدام**، إيطاليا ، 2016.

31–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **السلام والأمن الغذائي**، إيطاليا، 2016

32–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأغذية والزرعة، تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي**، إيطاليا 2016.

33–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **ضمان الأمن الغذائي في عالم متغير**، إيطاليا، 2016.

34–منظمة الأغذية والزراعة، **التنوع البيولوجي للزراعة المستدامة**، إيطاليا، ماي 2018.

35–منظمة الأغذية والزراعة، **حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا، 2005.

36–منظمة الزراعة والأغذية العالمية، **تقرير حول إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا،2011.

37–منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، **تقرير عن حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا، 2009.

38–المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير اوضاع الأمن الغذائي**، 2013.

39–المنظمة العربية التنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي2010**.

40–المنظمة العربية للتمنية الزراعية، **دراسة تحسين إنتاجية المحاصيل السكرية في الوطن العربي**، جمهورية السودان ديسمبر، 2001.

41–المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **التقرير الختامي للإجتماع الخامس لضباط إتصال الدول الأعضاء للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، السودان 2016.

42–المنظمة العربية للتنمة الزراعية ، **تعزيز دور التعاونيات الزراعية العربية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة** الخرطوم، السودان، ديسمبر 1998.

43–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة لإنتاج وتسويق وتجارة الحيوانات الحية واللحوم وتصنيع المنتجات الحيوانية والأعلاف و المستلزمات والخدمات البيطرية بين جمهورية مصر وجمهورية السودان**، الخرطوم، 2004.

44–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الإستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية (2017–2037)**، الخرطوم، السودان مارس 2017.

45–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي**، الخرطوم، السودان، 12-13 أوت 2009.

46–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي2007**، الخرطوم، السودان 2007.

47–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الدراسة القومية لتطوير الأداء التسويقي لمحاصيل الخضر والفواكه في الوطن العربي**، الخرطوم، 1998.

48–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي**، لبنان، 7-9 أكتوبر 2012.

49–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المرأة والأمن الغذائي**، ورقة في يوم الزراعة العربي، الخررطوم، السودان، سبتمبر 2010.

50–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **آلية عربية لتمويل التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي، السودان، 2009.**

51–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2011.**

52–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2012.**

53–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2014.**

54–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2015.**

55–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2016**.

56–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2017**.

57–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تحليلية وتقييمية لآثار إستخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي**، السودان، 2009.

58–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول تطوير تقانات الإستزراع السمكي في الوطن العربي**، الخرطوم السودان، جويلية 2008.

59–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول مؤثرات التصحر في الوطن العربي**، الخرطوم السودان،جانفي **2003**.

60–المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية العربية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم ، السودان، ديسمبر 2009.

61–منظمة اللأمم المتحدة للزراعة ولأغذية (FAO)، **تقرير إنعدام الأمن الغذائي في العالم** ، إيطاليا

62–منظمة اللأمم المتحدة للزراعة ولأغذية (FAO)، **تقرير إنعدام الأمن الغذائي في العالم**، إيطاليا، 2012.

63–نوال نعمة، **تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي من منظور الشرق الأدنى**، منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2006.

64–الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، **إستراتيجية الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي 2002–2012** الخرطوم، السودان، 2012.

65–الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، **التقرير السنوي 2010**، الخرطوم، السودان، 2010.

66–ياسر العيسى، **سياسة الدعم في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا 2006.

67–وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات** الجزائر، 2003.

68–وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، الجزائر سبتمبر 2015.

ب– باللغة الأجنبية:

1– Mahmoud Solh, **Arab–Africa Cooperation in Food Security**:**Mutual Challenges and Cooperation Opportunities in Cereal Production**, Arab/Africa- Economic Forum Beyond Promises: Moving forward towards an effective Arab/Africa Partnership , Kuwait,11-12 nov 2013.

2- L'Algérie , Ministre de l'agriculture et de développement rural, direction de statistiqueagricoles et des systèmes d'information, **superficie et production**, **série** « **B** », décembre2014

سادسا: مواقع الانترنيت.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تأثير المناخ على الأمن الغذائي وإنعكاساته على الإنتاج الغذائي المستدام**، لجنة الأمن الغذائي ، إيطاليا، 12-16 ماي WWW.RAO.ORG/doerp/meeting/006/49151a.htm.2003

2- ملفات خاصة: **شح المياه في الوطن العربي الخطر القادم** ،متاح على:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/10c3a7a6-2ce5-42f5-a1b7-82abdadccb65
أطلاع يوم :2018/08/29: 13.00 سا

3- عصام نوفل، **تنمية زراعية نحو بيئة مستدامة**، وزارة الزراعة، رام الله، فلسطين،ص 97، تريخ الإطلاع 2018/12/23 ساعة 18:47على الرابط: https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper

4- على علاء، أهم ثلاث طرق لترشيد إستهلاك الماء، مقال منشور على الموقع تاريخ الإطلاع : 2019/02/13 على الساعة: 18:43: www.edarabia.com

5- منظمة الأغذية والزراعة العالمية، البذور، تاريخ الإطلاع 2019/02/19 على الساعة: 17:10 على الرابط: /http://www.fao.org/seeds/ar

6- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجلسات الوطنية للفلاحة، المركز الدولي للمؤتمرات، 2018/04/23 تارخ الإطلاع 2019/03/10 الساعة 19:45 متاح على:
http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4608#1455603330305-d0968497-47721523150925681

7- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجلسات الوطنية للفلاحة، المركز الدولي للمؤتمرات، 2018/04/23 تارخالإطلاع2019/03/12 متاح على الساعة 19:36:
http://www.anagriculture2018.dz/?page_id=4608#1455603330305-d0968497-47721523150925681

الملاحق

الملحق رقم(2–7): الموارد المائية المتجددة في الأقاليم العربية واستغلالها الفعلي

الأقاليم	المياه التقليدية المتجددة			إجمالي الاستخدام الفعلي
	سطحية	جوفية	المجموع	
المشرق العربي	82.35	13.03	95.38	45.20
الأردن	0.69	0.28	0.97	0.80
سوريا	16.38	5.08	21.46	90.80
العراق	60.48	3.42	63.90	42.8
لبنان	04.80	4.25	9.05	0.80
إقليم الخليج	8.36	4.86	0.3	0.40
الإمارات العربية	0.29	0.12	0.12	0.20
البحرين	0.01	0.11	5.55	2.30
السعودية	3.2 1	2.34	1.93	0.40
عمان	1.45	0.48	1.93	0.40
قطر		0.04	0.4	0.19
الكويت		0.18	0.18	0.80
اليمن	3.50	1.55	0.05	3.40
إقليم المغرب العربي	44.41	12.7	58.11	19.8
تونس	2.70	1.20	3.90	2.3
الجزائر	13.00	2.00	15.00	3.0
المغرب	22.50	7.50	30.00	11.00
ليبيا	0.41	0.50	0.91	2.8
موريتانيا	5.80	1.50	7.30	0.7
إقليم الأوسط	89.93	8.45	98.38	75.8
مصر العربية	55.75	4.10	59.67	56.40
السودان	26.00	1.00	27.00	18.60
الصومال	8.16	3.30	11.46	0.80
جيبوتي	0.20	0.05	0.25	-
المجموع	220.05	39.0	264.05	157.43

المصدر: د.سالم توفيق النجفي سياسات الأمن الغذائي العربي،حالة الركود في الاقتصاد عالمي متغير، رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص68-69

الملحق رقم(2–8): تطور أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي خلال الفترة 2005_2016

الوحدة: مليون رأس

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة النمو 2015/2014
أبقار	61.29	61.33	61.84	64.52	63.64	58.21	52.58	54.14	54.24	59.10	54.83	55.30	-9.77
جاموس	4.14	4.11	4.35	4.44	4.13	4.13	4.29	4.48	4.24	4.29	4.02	4.16	0.48
أغنام	177.01	174.61	174.62	180.04	180.04	179.37	180.556	176.91	177.30	179.10	185.02	86.11	51.14
ماعز	112.90	112.42	112.96	114.92	113.53	99.21	100.00	88.66	89.84	90.70	91.98	93.87	-16.86
الإبل	15.06	15.07	15. 42	15.61	15.30	17.11	17.25	16.11	16.47	16.60	16.55	16.59	10.16

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

الملحق رقم(2-9): التوز يع الجغرافي للموارد السمكية و تطورها في الوطن العربي خلال الفترة (2016/2005)

الوحدة: ألف طن

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو
الأردن	1.1	1.1	0.9	0.9	1.2	1.0	1.1	1.3	1.3	1.5	1.5	1.6	**0.45**
الإمارات	90.0	100.4	96.5	96.5	99.1	77.7	77.7	77.7	73.2	73.2	72.3	71.6	**-0.20**
البحرين	11.9	17.4	15.9	16.2	16.3	16.4	16.3	12.3	15.0	15.9	15.7	15.6	**0.31**
تونس	108.7	110.9	105.1	100.6	108.3	102.4	102.0	116.8	122.2	127.0	130.2	133.5	**0.23**
الجزائر	139.8	157.0	148.8	142.0	141.6	130.1	95.2	103.6	104.1	101.6	100.8	99.9	**-0.29**
جيبوتي	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	**0.00**
السعودية	67.0	81.0	81.1	93.5	81.6	92.0	91.6	90.0	101.1	97.6	97.9	99.7	**0.49**
السودان	60.0	57.5	65.9	62.6	69.2	72.0	74.0	87.0	89.1	100.9	108.6	121.4	**1.02**
سوريا	17.0	17.2	17.9	15.6	19.1	12.8	7.1	7.0	7.0	7.0	6.1	5.8	**-0.66**
الصومال	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	**0.00**
العراق	37.0	52.8	55.1	50.3	43.1	42.0	57.9	51.0	100.7	87.5	80.4	90.4	**1.44**
عمان	142.1	152.1	149.7	148.2	151.6	164.1	158.7	191.7	206.9	211.5	224.1	243.3	**0.71**
فلسطين	1.8	2.3	2.7	2.9	2.9	1.8	1.4	2.1	2.8	3.1	3.2	3.9	**1.17**
قطر	14.0	17.0	15.2	17.7	15.0	13.8	13.0	11.3	12.1	16.3	16.7	17.7	**0.26**
الكويت	4.8	4.8	4.8	4.8	5.1	4.8	4.8	4.8	14.6	15.2	19.1	25.8	**4.38**
لبنان	8.5	8.5	8.5	8.5	9.9	10.0	8.5	10.2	9.2	4.1	3.5	2.2	**-0.74**
ليبيا	27.1	39.4	33.3	47.4	52.7	47.4	47.4	47.4	47.4	47.4	47.4	47.4	**0.75**
مصر	865.0	970.9	1008.1	1067.6	1088.0	1304.8	1362.2	1372.0	1588.5	1481.8	1523.9	1587.5	**0.84**
المغرب	1024.4	866.3	878.3	1007.6	1061.2	1137.6	1137.6	1164.9	1265.0	1369.1	1415.5	1531.4	**0.49**
موريتانيا	642.9	661.4	666.4	828.1	781.7	644.3	644.3	644.3	646.1	660.7	671.7	710.4	**0.10**
اليمن	238.9	248.3	196.3	142.7	155.2	194.3	173.0	159.7	218.2	195.6	190.1	190.4	**-0.20**
المجموع	**3,532.3**	**3,596.6**	**3,580.8**	**3,884.0**	**3,933.0**	**4,099.6**	**4,104.1**	**4,185.4**	**4,654.8**	**4,647.3**	**4,759.0**	**5,029.8**	**0.42**

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الملحق رقم (2–10) : التغيرات والتوقعات السكانية للعالم العربي

المنطقة والبلد	إجمالي عدد السكان								
	الأرقام بالملايين			% أصغر من 15			% أكبر من 60		
	2000	2015	2030	2000	2015	2030	2000	2015	2030
المشرق العربي	**121.4**	**168.3**	**222.9**	**39**	**36**	**32**	**6**	**6**	**8**
مصر	69.9	93.8	119.7	37	34	30	6	7	9
العراق	23.6	36.1	53.3	44	41	38	5	5	5
الأردن	5.1	9.2	11.1	39	36	30	5	5	8
لبنان	3.2	5.9	5.4	30	24	19	10	11	20
فلسطين	3.2	4.7	6.7	48	40	36	4	4	6
سوريا	16.4	18.7	26.6	41	39	29	5	6	9
المغرب العربي	**75.4**	**92.2**	**110.6**	**34**	**28**	**24**	**7**	**9**	**14**
الجزائر	31.2	39.9	48.8	35	29	25	6	9	13
ليبيا	5.4	6.2	7.3	33	29	23	6	6	10
المغرب	29.2	34.8	41.6	35	29	22	7	10	17
تونس	9.7	11.3	12.8	30	25	22	10	11	16
مجلس التعاون الخليجي	**29.5**	**52.7**	**66.6**	**32**	**19**	**17**	**4**	**4**	**11**
البحرين	0.7	1.4	2.0	27	17	13	3	4	8
الكويت	2.1	3.9	4.9	25	19	17	3	5	12
عمان	2.3	4.2	5.9	34	17	15	4	3	7
قطر	0.6	2.5	3.2	20	9	9	3	2	9
السعودية	20.8	31.6	39.5	36	23	20	4	5	12
الإمارات العربية المتحدة	3.2	9.2	11.1	20	10	9	2	2	8
أقل البلدان نموا	**58.1**	**85.4**	**121.5**	**46**	**42**	**38**	**4**	**5**	**5**
جزر القمر	0.5	0.8	1.1	44	41	36	4	4	6
جيبوتي	0.7	0.9	1.1	41	32	27	4	6	9
موريتانيا	2.7	4.2	6.1	44	41	37	4	4	6
الصومال	9.0	13.9	21.5	47	47	45	4	4	4
السودان	27.3	38.6	54.8	44	42	37	5	5	6
اليمن	17.9	26.9	36.8	49	41	35	4	4	5
الإجمالي	**284.4**	**398.5**	**521.5**	**39**	**33**	**29**	**6**	**6**	**9**

المرجع : صندوق الأمم المتحدة للسكان، العالم العربي أمام تحديات شيخوخة السكان، مرجع سابق، ص 08.

الملحق رقم(2-12): العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربي

السنوات	العمالة الكلية (ألف نسمة)							القوى العاملة بالزراعة (ألف نسمة)						
	2005	2010	2012	2013	2014	2015	نسبة النمو 2014-2015	2005	2010	2012	2013	2014	2015	نسبة النمو 2014-2015
الأردن	1,465	1,873	2,045	2,124	2,182	2,229	2.2	113	119	119	119	119	119	0.0
الإمارات	2,584	5,373	5,833	5,903	5,982	6,033	0.9	101	168	166	161	158	156	-1.3
البحرين	426	622	653	659	665	669	0.6	4	4	4	4	4	4	0.0
تونس	3,557	3,962	4,117	4,190	4,241	4,283	1.0	791	815	820	821	822	826	0.5
الجزائر	13,540	15,651	16,456	16,859	17,137	17,369	1.4	3,096	3,318	3,368	3,387	3,401	3,412	0.3
جيبوتي	324	361	379	388	394	399	1.3	247	268	277	282	285	288	1.1
السعودية	8,805	10,148	10,710	11,013	11,218	11,393	1.6	638	520	478	459	447	437	-2.2
السودان	11,675	13,825	12,021	12,394	12,649	12,866	1.7	6,566	7,124	5,963	6,025	6,068	6,103	0.6
سوريا	5,754	7,088	7,271	7,304	7,335	7,356	0.3	1,240	1,408	1,390	1,369	1,357	1,346	-0.8
العراق	6,722	7,793	8,422	8,775	9,015	9,222	2.3	479	426	413	408	404	402	-0.5
عمان	923	1,108	1,367	1,524	1,640	1,743	6.3	296	320	383	420	448	471	5.1
قطر	492	1,135	1,337	1,416	1,479	1,529	3.4	5	8	9	9	9	9	0.0
القمر	254	297	317	327	334	340	1.8	182	206	217	222	226	229	1.3
الكويت	1,170	1,515	1,630	1,679	1,715	1,744	1.7	12	16	16	17	17	18	5.9
لبنان	1,449	1,627	1,758	1,832	1,883	1,927	2.3	37	29	28	27	27	26	-3.7
ليبيا	2,024	2,223	2,250	2,256	2,261	2,265	0.2	83	67	60	57	55	53	-3.6
مصر	21,241	26,180	27,021	27,520	27,858	28,143	1.0	6,361	6,371	6,316	6,277	6,254	6,233	-0.3
المغرب	9,628	11,698	12,140	12,377	12,536	12,671	1.1	3,180	2,980	2,929	2,905	2,889	2,876	-0.4
موريتانيا	1,315	1,544	1,643	1,694	1,729	1,759	1.7	677	777	819	841	856	868	1.4
اليمن	4,776	**5,645**	6,009	6,194	6,322	6,429	1.7	2,094	2,191	2,210	2,214	2,218	2,221	0.1
المجموع	**98,124**	**119,668**	**123,379**	**126,428**	**128,575**	**130,369**	**1.4**	**26,202**	**27,135**	**25,985**	**26,024**	26,064	**26,098**	**0.1**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016/2015

الملحق رقم(2-13): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية (2005/2015)

الوحدة: دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة النمو 2015-2014
الأردن	3,073	4,974	5,758	4,508	5,681	6,648	7,091	7,165	8,459	10,020	11,614	15.9
الإمارات	24,954	22,299	10,627	18,859	18,318	14,574	14,983	15,555	16,419	17,134	18,426	7.5
البحرين	13,092	5,954	7,384	7,928	21,064	19,136	20,924	21,197	22,354	25,033	24,548	-1.9
تونس	3,739	5,901	6,516	7,104	4,525	4,069	4,784	4,990	5,048	5,207	5,325	2.3
الجزائر	2,561	5,484	4,573	4,989	10,323	4,112	4,855	5,443	6,100	6,465	5,649	-12.6
جيبوتي	92	89	101	115	132	142	154	164	173	187	198	5.9
السعودية	16,569	34,909	29,417	28,716	20,530	24,135	25,790	27,791	30,057	32,068	39,240	22.4
السودان	1,779	2,409	2,727	2,890	2,757	3,419	4,124	3,928	4,051	4,142	4,993	20.5
سوريا	4,764	7,083	8,027	11,021	9,262	8,365	0	0	0	0	0	0.0
العراق	7,177	2,892	3,231	3,285	13,140	16,786	20,301	21,773	27,423	26,895	19,445	-27.7
عمان	1,698	2,197	2,412	2,565	2,180	2,533	2,458	2,318	2,299	2,360	2,401	1.7
قطر	11,868	4,001	3,905	4,656	15,076	18,441	18,010	19,567	21,215	23,230	29,212	25.8
القمر	1,085	0	0	0	1,030	1,015	1,026	913	909	1,019	974	-4.4
الكويت	20,291	7,136	6,708	6,782	15,243	32,557	42,265	39,143	36,385	42,229	44,259	4.8
لبنان	20,689	36,996	44,138	47,806	58,817	50,415	54,252	56,716	65,573	66,522	65,058	-2.2
ليبيا	13,313	14,110	17,414	20,877	25,758	8,517	7,331	9,852	13,331	12,276	10,872	-11.4
مصر	1,968	2,281	2,930	2,970	3,694	4,573	5,145	4,974	5,173	5,543	6,082	9.7
المغرب	2,468	2,207	1,949	2,545	4,297	4,205	4,811	4,385	5,417	5,327	4,475	-16.0
موريتانيا	430	922	1,453	1,845	771	740	700	685	696	747	1,368	83.1
اليمن	864	961	1,647	1,714	1,396	1,696	1,968	2,142	2,316	2,062	1,937	-6.1
المجموع	**3.028**	**3.241**	**3.582**	**3.870**	**4.549**	**4.732**	**4.822**	**4.812**	**5.111**	**5.422**	**5.535**	**2.6**

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الملحق رقم(2-14) : نسبة الكفاءة الاقتصادي الزراعية في الدول العربية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
0.69	0.61	0.53	0.47	0.48	0.47	0.42	0.29	0.45	0.44	0.46	الأردن
0.30	0.26	0.25	0.24	0.24	0.27	0.19	0.23	0.20	0.34	0.39	الإمارات
0.53	0.50	0.45	0.45	0.46	0.46	0.62	0.12	0.15	0.14	0.16	البحرين
0.53	0.47	0.45	0.46	0.41	0.37	0.40	0.55	0.56	0.51	0.51	تونس
0.59	0.52	0.49	0.43	0.39	0.40	0.71	0.30	0.34	0.45	0.53	الجزائر
0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.04	0.04	0.04	0.04	جيبوتي
0.69	0.56	0.52	0.47	0.40	0.46	0.54	0.48	0.59	0.74	0.80	السعودية
0.66	0.67	0.63	0.69	0.67	0.66	0.58	0.67	0.66	0.60	0.64	السودان
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.99	1.12	1.22	1.07	1.12	1.01	سوريا
1.16	1.26	1.16	0.99	1.04	1.12	1.06	0.32	0.43	0.51	0.50	العراق
0.06	0.05	0.05	0.04	0.04	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	0.05	عمان
0.20	0.19	0.15	0.14	0.13	0.17	0.16	0.05	0.04	0.04	0.04	قطر
0.48	0.49	0.47	0.51	0.54	0.57	0.61	0.00	0.00	0.00	0.00	القمر
0.68	0.45	0.35	0.37	0.43	0.43	0.07	0.10	0.12	0.13	0.17	الكويت
2.54	2.88	2.70	2.35	2.28	2.16	2.60	2.55	2.71	2.46	1.96	لبنان
1.19	1.14	0.58	0.28	0.51	0.28	0.93	0.40	0.42	0.47	0.53	ليبيا
0.51	0.51	0.49	0.48	0.58	0.55	0.41	0.41	0.50	0.44	0.46	مصر
0.56	0.51	0.57	0.51	0.58	0.51	0.55	0.32	0.29	0.37	0.31	المغرب
0.50	0.44	0.36	0.36	0.27	0.40	0.37	0.33	0.33	0.22	0.29	موريتانيا
0.52	0.38	0.41	0.40	0.37	0.31	0.33	0.29	0.33	0.21	0.21	اليمن
0.30	**0.25**	**0.24**	**0.22**	**0.24**	**0.27**		**0.21**	**0.24**	**0.23**	**0.25**	**المجموع**

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015،2016

الملحق رقم(2-18): قيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال (2005-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %	قيمة العجز أو الفائض	العجز أو الفائض %
القمح والدقيق	4.5	24.91	4.22	23.32	7.40	29.71	12.30	28.00	8.06	24.90	8.06	22.49	8.41	22.86	10.51	28.60	9.91	28.80	9.43	27.60	5.49	14.45
الذرة الشامية	2.1	14.39	1.90	10.50	3.12	12.53	3.60	8.00	3.00	9.30	3.65	10.19	4.05	11.01	4.72	12.90	5.01	14.60	4.84	14.20	1.11	2.93
الأرز	1.47	8.14	1.33	7.35	1.70	6.82	4.45	11.00	2.93	9.10	3.42	9.54	3.65	9.91	2.70	7.40	3.12	9.10	4.00	11.70	0.80	2.09
الشعير	1.4	7.75	1.37	7.57	2.06	8.27	3.45	8.00	1.77	5.50	2.30	6.44	2.24	6.09	3.09	8.40	4.09	11.90	4.04	11.80	0.32	0.85
مجموعة الحبوب	9.66	53.48	9.04	49.97	14.50	58.23	24.45	57.00	15.85	49.00	17.88	49.92	18.47	50.09	21.26	57.90	2.30	64.90	22.44	62.00	20.32	53.46
البطاطس	0.1	0.55	0.05	2.98	0.26	1.04	-0.18	-0.40	0.20	0.60	0.11	0.30	-0.10	-4.30	-0.01	-0.03	-0.13	-0.40	-0.17	-0.50	-0.07	1.66
البقولية	0.41	2.27	0.39	2.15	0.37	1.48	0.75	2.00	0.68	2.10	0.74	2.06	0.86	2.38	0.81	2.20	0.73	2.10	0.73	2.10	0.91	2.40
الخضر	-	-	-	-	-1.05	-4.21	-0.88	-2.03	-0.11	-0.30	-0.87	-2.53	-1.63	69.01	-2.25	-6.10	-2.64	-7.70	-2.89	-8.50	-2.00	44.27
الفاكهة	-0.48	-2.65	-0.42	-2.32	0.44	-1.76	-0.26	1.00	-0.41	-1.11	-0.07	-0.20	-0.25	-1.07	-0.39	-1.10	-0.95	-2.80	-1.16	-3.40	-1.13	25.06
السكر (مكرر)	1.36	7.53	1.92	10.61	2.72	10.92	2.93	7.00	2.84	8.80	3.43	9.59	3.21	8.71	3.33	9.10	2.43	7.10	2.43	7.10	3.24	8.52
الزيوت النباتية	2	11.07	2.44	13.48	1.86	7.47	5.40	12.00	4.09	12.60	4.21	11.76	3.91	10.63	4.93	13.40	4.59	13.40	4.47	13.07	1.99	5.25
جملة اللحوم	2.6	14.39	2.80	15.48	2.97	11.92	5.01	11.60	5.01	15.50	6.12	17.09	6.63	18.01	7.75	21.10	7.37	21.40	7.43	12.00	7.99	21.02
اللحوم الحمراء	1.4	7.75	1.53	8.45	1.64	6.58	2.06	5.00	2.62	8.10	3.22	9.00	3.41	9.27	4.72	12.90	4.29	12.50	4.33	12.70	4.45	11.71
اللحوم البيضاء	1.2	6.64	1.25	6.90	1.33	5.34	2.66	11.00	2.39	7.40	2.90	8.09	3.22	8.75	3.56	9.70	3.08	9.00	3.10	9.10	3.54	9.32
الأسماك	-	-	-	-	-1.48	-5.94	-1.58	-3.66	-0.74	-2.00	-0.53	-1.54	-0.60	25.62	-0.08	-0.20	-0.56	1.60	-0.66	-1.90	-1.31	29.02
البيض	-	-	-	-	-	-	0.30	1.00	0.12	0.32	0.04	0.01	0.41	0.11	0.08	0.20	0.10	0.30	0.09	0.30	0.21	0.55
الألبان ومنتجاتها	2.86	15.83	3.20	17.69	4.43	17.79	4.32	10.00	3.69	11.40	3.32	9.27	3.70	10.62	1.29	3.50	1.13	3.30	1.47	4.00	3.34	8.79
قيمة الفائض	-0.48	-2.65	-0.42	-2.52	2.53	-10.16	-2.46	-5.69	-1.25	3.38	-1.47	-4.28	-2.36	-5.37	-2.73	-1.33	-4.28	-12.45	-4.88	-14.22	-4.51	-
قيمة الفجوة	18.06	100.00	18.09	100.00	24.90	100.00	43.18	100.00	36.98	100.00	34.34	100.00	34.83	100.00	36.71	100.00	34.36	100.00	34.18	100.00	33.50	100.00

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

الملحق رقم(2-19): نسبة مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
السعودية	19.60	22.30	21.00	20.20	25.06	17.61	24.49	24.73	18.58	21.51
الجزائر	10.60	12.60	11.60	12.79	6.95	13.71	17.02	16.97	13.24	12.83
مصر	14.20	12.40	13.30	15.18	15.21	19.88	16.01	18.93	12.09	15.24
الإمارات	10.50	12.00	11.30	16.90	17.08	12.09	5.18	5.23	15.20	11.72
المغرب	8.30	5.60	7.00	0.17	-0.35	2.01	-	-	-	3.79
اليمن	5.10	5.40	5.30	4.73	3.64	-	5.55	4.59	3.95	4.78
سوريا	3.20	5.20	4.20	2.51	1.93	-	-	-	-	3.41
العراق	4.40	5.00	5.20	1.63	3.39	2.88	4.79	2.87	7.26	4.16
تونس	3.90	4.40	4.20	3.01	2.01	1.67	-	-	-	3.20
الأردن	4.30	3.50	3.90	1.95	5.11	3.04	2.60	2.64	4.36	3.49
ليبيا	2.40	2.80	2.30	4.18	3.50	-	3.00	2.49	2.78	2.93
السودان	1.80	2.70	2.60	1.94	2.09	1.38	2.65	3.19	2.46	2.31
الكويت	2.20	2.50	2.60	3.80	3.17	3.71	4.34	5.31	5.67	3.70
لبنان	2.20	2.50	2.40	2.64	3.96	3.12	3.32	2.75	3.13	2.89
عمان	3.00	1.70	2.30	2.27	1.01	1.94	2.43	2.75	2.62	2.22
قطر	1.30	1.40	1.70	3.88	3.08	2.96	3.63	4.18	3.06	2.80
موريتانيا	0.70	0.80	1.30	0.60	-	-	-	-	-	0.85
البحرين	0.70	0.80	0.80	0.80	1.52	0.73	1.67	1.45	1.37	1.09
فلسطين	0.70	0.80	0.70	0.62	0.40	0.49	0.59	0.58	0.18	0.56
الصومال	0.60	0.70	0.70	0.68	-	-	-	-	-	0.67
جيبوتي	0.30	0.30	0.30	0.50	0.49	0.39	-	-	-	0.38

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة

الملحق رقم(2-21): التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي خلال (2005-2015)

الوحدة: ألف طن

الدول	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الى جملة الوطن العربي %
الأردن	31.88	34.41	35.27	44.52	20.10	23.64	21.41	0.51
الإمارات	6.70	46.48	46.71	47.60	6.73	6.74	6.74	0.13
البحرين	15.21	16.57	18.24	18.34	21.29	16.39	16.40	0.39
تونس	117	121	117	116	116	122	117	2.82
الجزائر	235	263	267	240	242	252	256	6.18
السعودية	105	107	134	116	111	130	130	3.14
السودان	1875	2008	1930	1962	1995	974	974	23.54
سوريا	259	229	259	255	250	250	250	4.91
الصومال	188	198	198	198	201	201	201	3.94
العراق	62.23	66.00	63.00	63.00	63.00	95.00	166	5.70
عمان	11.17	9.05	11.03	14.13	14.13	16.90	20.91	0.56
فلسطين	17.80	6.85	9.49	9.49	9.49	8.95	11.83	0.23
قطر	7.66	3.07	3.65	3.65	3.65	13.61	14.72	0.27
الكويت	42.53	40.95	42.04	42.41	43.17	43.33	45.39	0.89
لبنان	25.58	96.51	112	114	152	116	139	3.36
ليبيا	166	162	160	160	163	163	164	3.96
مصر	736	836	772	780	795	796	797	15.78
المغرب	297	354	351	373	490	388	387	9.35
موريتانيا	208	227	226	227	233	233	232	5.60
اليمن	82.33	97.07	97.27	98.58	99.70	99.24	99.32	2.40
الوطن العربي	4505	4936	4865	4900	5091	4026	4136	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

الملحق رقم(2-22): إنتاج اللحوم البيضاء في الوطن العربي خلال الفترة(2005-2015)

الوحدة:ألف طن

الدول	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الى جملة الوطن العربي %
الأردن	145	248	256	244	246	270	275	6.34
الإمارات	46.12	78.79	78.79	78.79	78.79	51.77	50.00	1.15
البحرين	5.76	6.10	6.30	6.45	6.45	6.45	6.55	0.18
تونس	88.52	101	108	127	127	213	219	5.05
الجزائر	155	296	330	365	418	463	512	11.81
السعودية	507	447	529	588	588	576	576	13.28
السودان	29.60	30.00	40.00	45.00	55.00	60.00	55.00	1.26
سوريا	174	189	179	138	138	107	106	2.44
الصومال	3.90	3.90	4.40	4.50	4.50	3.60	3.60	0.87
العراق	75.20	53.00	87.00	90.00	90.00	70.00	74.00	1.70
عمان	22.92	22.70	42.10	41.80	41.80	41.00	65.50	1.51
فلسطين	52.53	43.58	51.17	53.58	53.58	56.00	87.00	2.00
قطر	6.36	11.10	12.24	10.46	8.12	8.12	8.50	0.19
الكويت	37.42	37.42	44.29	48.42	46.22	40.00	46.19	1.06
لبنان	134	80.00	95.00	100	100	100	100	2.64
ليبيا	110	120	123	124	124	125	120	2.76
مصر	709	752	809	859	859	1287	1319	30.42
المغرب	398	620	650	620	660	602	610	14.07
موريتانيا	6.90	6.90	4.52	4.56	4.56	4.56	4.66	0.10
اليمن	127	151	151	155	131	131	132	4.46.
الوطن العربي	2856	3300	3602	3705	3781	4212	4335	100.0

المصدر: فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص92.

الملحق رقم(2-23): إنتاج الألبان في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة:ألف طن

الدول	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الى جملة الوطن العربي %
الأردن	337	349	283	356	290	182	261	096
الإمارات	162	139	146	152	152	150	153	0.56
البحرين	11.50	6.69	9.89	9.89	10.40	10.40	10.40	0.03
تونس	989	1057	1088	1124	1124	1218	1247	4.60
الجزائر	1912	2854	3165	3063	3400	3648	3895	14.37
السعودية	1386	1603	1678	1712	1712	1712	1722	6.35
السودان	7373	7471	6211	6211	6240	6285	6213	23.29
سوريا	2481	2241	2558	2452	2452	2450	2452	9.38
الصومال	1053	1053	1053	1053	1053	1053	1053	4.02
العراق	283	282	287	292	298	304	315	1.16
عمان	49.80	74.40	75.88	76.80	88.75	60.75	79.46	0.29
فلسطين	178	265	320	261	261	501	217	0.80
قطر	23.41	35.61	37.84	41.46	47.83	90.80	116	0.42
الكويت	44.94	59.54	59.86	65.45	56.71	56.71	56.71	020
لبنان	238	238	117	117	117	311	286	0.98
ليبيا	310	222	226	232	232	232	232	0.85
مصر	5749	5774	5799	5719	5554	5601	5598	20.65
المغرب	1682	2100	2500	2500	2300	2400	2410	8.89
موريتانيا	463	391	391	394	394	394	395	1.51
اليمن	243	283	280	280	299	300	300	1.15
الوطن العربي	24974	26506	26290	26174	26132	27001	27099	100.0

المصدر: فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص95.

الملحق رقم(2-24) : إنتاج البيض في الوطن العربي خلال الفترة (2005-2015)

الوحدة: ألف طن

الدول	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الى جملة الوطن العربي %
الأردن	37.64	44.92	43.11	63.50	34.76	47.47	43.20	2.41
الإمارات	25.21	26.10	26.10	26.10	26.10	44.30	44.30	2.47
البحرين	2.41	3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	3.00	0.16
تونس	78.70	134	167	167	167	101	117	6.53
الجزائر	184	224	229	266	299	303	335	18.70
السعودية	162	199	200	200	200	222	225	12.56
السودان	32.40	35.00	38.00	40.00	45.00	50.00	52.00	2.90
سوريا	165	163	172	148	148	112	112	6.25
الصومال	1.45	1.45	2.40	2.40	2.40	2.45	2.45	0.13
العراق	46.86	46.30	45.50	55.20	66.90	15.08	33.87	1.89
عمان	9.02	9.24	10.65	16.80	11.80	11.80	14.25	0.79
فلسطين	33.87	30.90	25.20	29.03	35.65	29.00	35.00	1.95
قطر	2.89	3.77	4.03	3.35	3.39	3.45	3.39	0.22
الكويت	22.00	22.00	39.90	47.25	47.40	43.00	43.00	2.40
لبنان	44.89	49.26	54.74	60.82	60.82	23.65	23.65	1.32
ليبيا	54.64	60.00	62.50	62.50	62.50	60.00	60.00	3.35
مصر	252	274	288	297	295	295	292	16.30
المغرب	177	225	255	250	275	275	278	15.52
موريتانيا	2.64	2.64	2.70	2.70	2.70	5.80	5.81	0.32
اليمن	51.50	59.75	59.75	61.10	64.80	65.00	67.30	3.75
الوطن العربي	1388	1615	1732	1804	1806	1714	1791	100.00

المصدر: فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص97.

الملحق رقم(2-25): إنتاج الأسماك في الوطن العربي خلال الفترة(2005-2015)

الوحدة: ألف طن

الدول	متوسط الفترة (2005-2009)	2010	2011	2012	2013	2014	2015	نسبة الى جملة الوطن العربي %
الأردن	0.97	0.97	1.08	1.31	1.31	1.45	1.65	0.07
الإمارات	87.93	77.71	77.71	77.71	73.20	73.20	73.20	1.63
البحرين	15.55	16.33	16.2	12.32	12.32	15.86	15.86	0.34
تونس	105	102	114	117	123	127	132	2.83
الجزائر	144	130	95.17	103	104	101	106	2.27
السعودية	85.36	126	75.51	90.00	90.00	97.5	97.5	2.09
السودان	63.47	79.00	74.00	87.00	89.00	101	101	2.16
سوريا	16.40	12.67	7.12	7.04	7.04	7.04	7.04	0.15
الصومال	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.64
العراق	5.98	42.00	37.00	51.00	82.87	87.50	69.5	1.49
عمان	150	164	158	191	206	212	257	5.51
فلسطين	2.51	1.70	1.40	2.06	2.70	3.1	3.51	0.07
قطر	15.60	13.76	12.98	11.27	12.07	16.27	15.26	0.32
الكويت	4.81	12.20	16.30	11.34	12.07	15.17	14.88	0.32
لبنان	8.51	10.00	10.00	11.20	10.20	4.10	4.10	0.23
ليبيا	38.99	47.35	47.35	47.35	47.35	3.88	3.88	0.09
مصر	1000	1304	1294	1371	1374	1481	1519	32.58
المغرب	992	1135	966	1165	1246	1369	1369	29.37
موريتانيا	651	644	644	644	644	644	644	13.81
اليمن	206	194	162	159	158	196	196	4.20
الوطن العربي	3672	4132	3888	4185	4321	4587	4661	100.00

المصدر: فاتح حركاتي، **تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص99.

الملحق رقم(2–29): تطور نمو السكان والناتج الزراعي خلال الفترة (2005–2015)

السنوات	السكان (مليون نسمة)				معدل التغيير	الناتج الزراعي (مليون دولار)				معدل التغيير
	2005	2010	2014	2015		2005	2010	2014	2015	
الأردن	5,758	6,698	8,804	9,959	9,958	347	791	1,192	1,382	1,381
الإمارات	4,106	8,264	8,625	8,718	8,717	2,520	2,448	2,746	2,866	2,865
البحرين	889	1,229	1,315	1,358	1,357	52	77	100	98	97
تونس	10,029	10,566	11,007	11,154	11,153	2,958	3,316	4,305	4,398	4,397
الجزائر	32,906	35,978	39,114	39,963	39,962	7,927	13,644	21,990	19,274	19,273
جيبوتي	778	842	939	965	964	23	38	53	57	56
السعودية	23,329	27,410	30,339	31,062	31,061	10,571	12,550	16,844	17,138	17,137
السودان	35,397	41,709	37,289	38,449	38,448	11,682	27,070	25,135	30,474	30,473
سوريا	18,269	20,619	22,165	22,568	22,567	5,907	11,778	–	–	–
الصومال	10,082	10,594	11,021	11,130	11,129	–	–	–	–	–
العراق	27,963	32,490	36,000	36,936	36,935	3,438	7,151	10,877	7,809	7,808
عمان	2,509	2,773	3,993	4,159	4,158	502	811	1,032	1,132	1,131
قطر	906	1,715	2,216	2,438	2,437	59	148	242	263	262
جزر القمر	617	692	760	779	778	197	209	219	223	222
الكويت	2,991	3,582	4,091	4,239	4,238	243	521	733	614	613
لبنان	3,759	3,772	3,788	3,793	3,792	766	1,477	1,952	1,708	1,707
ليبيا	6,629	7,774	8,830	9,115	9,114	1,105	571	673	579	578
مصر	69,997	78,685	86,814	88,958	88,957	12,517	29,135	34,648	37,908	37,907
المغرب	30,215	32,182	33,770	34,125	34,124	7,363	12,056	12,822	12,724	12,723
موريتانيا	2,981	3,362	3,700	3,790	3,789	291	883	1,177	1,188	1,187
اليمن	19,983	23,154	25,956	26,698	26,697	1,809	3,715	4,573	4,302	4,301
المجموع	310,093	354,090	380,536	390,356	25.88	70,277	128,389	141,313	144,137	1.05

الملحق رقم(2-30): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2005-2015)

الوحدة: دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأردن	2304.22	2518.04	2419.01	3630.09	3836.62	4328.91	4620.26	4848.36	5157.5	5382.49	4954.01
الإمارات	35441.81	39834.26	40064.35	52855.61	44538.29	34352.87	40665.68	40350.39	42831.08	43962.71	43622.69
البحرين	19038.19	21315.45	182920.07	21995.28	17481.87	20929.89	23628.4	23523.93	24251.62	24722.9	24448.12
تونس	2893.6	3123.48	3050.71	4319.36	4137.16	4203.18	4350.06	4308.32	2858.67	2971.33	2810.22
الجزائر	3100.49	3457.58	3706.31	4892.82	3974.93	4535.29	5431.18	5542.65	5468.2	5454.36	4176.21
جيبوتي	1039.46	1094.18	1021.87	1370.3	1514.67	1269.53	1366.16	1340.52	1685.26	1662.91	1641.02
السعودية	13555.93	14767.56	15430.04	19151.61	14543.06	19413.05	23593.8	24911.36	24815.94	24252.16	24060.1
السودان	936.72	1209.3	1464.85	1560.1	1586.5	1695.65	1484.02	1950.43	2000.38	2126.16	2073.02
سوريا	1377.17	1586.2	2120.18	2137.36	2207.09	2450.13	2399.68	2344.23	3115.16	3206.45	3253.25
الصومال	111.59	109.38	107.23	105.11	103.03	101.36	99.69	98.06	126.6	123.6	120.51
العراق	1148.52	1791.74	2894.65	3420.6	3083.23	3762.28	5116.47	6147.28	6525.73	6207.87	6051.55
عمان	12329.74	14013.68	14566.48	21029.01	14529.41	21205.57	21011.78	21301.91	20195.78	19848.16	16756.93
فلسطين	1190.78	1130.09	1196.62	1596.92	1649.41	1847.64	2510.37	2627.2	2845.62	2762.99	2681.09
قطر	47794.42	54495.73	51481.35	76704.36	57866.58	72970.26	100096.98	94431.37	100992.01	94070.39	69191.6
الكويت	28183.52	33302.48	34281.04	43061.54	29738.84	30771.5	33262.23	37384.07	33932.4	31002.32	30045.71
لبنان	4663.77	4859.22	5182.79	6154.96	6862.25	7611.42	8149.69	8918.34	12556.2	10156.56	8049.91
ليبيا	7469.57	9735.01	12118.2	14705.5	10645.54	11616.63	5712.03	5651.56	10283.93	10295.44	10263.54
مصر	1266.88	1479.46	1621.01	2159.48	2445.21	2773.95	2720.49	2997.28	3261.73	3528.87	3701.27
المغرب	1954	2144	2113.19	2856.98	2872.31	2870.41	6784.13	7589.61	2888.23	2805.54	2756.47
موريتانيا	637.71	940.03	838.95	1151.12	981.77	1127.9	1232.56	1202.81	1329.37	1245.94	1100.04
اليمن	848.66	913.01	970.7	1398.6	1329.87	1343.39	1304.19	1307.74	1375.52	1325.79	1293.74
المتوسط العام	3456.61	3993.22	4400.94	5651.48	4882.50	5783.50	6638.90	6985.44	7494.36	7464.63	7079.38

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.

الملحق رقم(2-31): متوسط السعر العالمي لبعض السلع الغذائية

الوحدة: دولار/طن

السلع الغذائية	متوسط الفترة 2006/2004	متوسط الفترة 208/2007	متوسط الفترة 2011/2009	2014	2015	2016
القمح الخشن	172.9	304.2	268.9	303.3	232.6	196.0
القمح الطري	146.6	251.7	233.4	244.9	207.1	176.2
الذرى الشامية (الأرجنتين)	104.8	183.7	218.0	199.8	169.5	175.5
الذرى الشامية	110.5	192.9	214.2	192.8	169.8	159.3
أرز تيلاندا	282.1	516.0	556.2	435.6	395.5	406.6
الذرة الرفيعة	114.3	193.2	209.7	208.0	204.8	153.9
فول الصويا	254.6	400.8	439.9	492.6	375.6	382.0
زيت فول الصويا	660.3	1069.8	1053.5	909.4	756.6	808.8
زيت الفول السوداني	230.7	1720.6	1678.6	1301.8	1336.9	1502.3
زيت زهرة الشمس	673.1	1260.4	1096.4	901.6	846.4	840.8
زيت النخيل	618.7	803.9	864.4	821.3	622.5	700.2
زيت بذرة القطن	457.3	1112.4	1261.7	1363.2	1063.2	1032.3
السكر الخام	238.6	257.2	489.5	385.4	296.3	397.7
لحوم البقر	3802.9	4174.1	4265.5	6678.4	4640.4	4058.7
لحوم الدواجن	1143.8	1669.2	1805.3	1940.3	1642.4	1531.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2016، ص25.

الملحق رقم(2-32): المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال (2005-2015)

الوحدة: مليون طن

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو 2005-2016	الأهمية النسبية للسلع % 2016
القمح والدقيق	48.63	53.69	48.79	46.71	54.93	55.70	56.80	57.45	53.00	58.20	58.60	58.60	0.12	38.34
الذرة الشامية	22.45	20.42	21.89	21.70	23.63	23.20	23.96	25.71	21.90	23.70	25.70	25.70	0.11	19.14
الأرز	9.35	9.74	10.06	10.34	10.64	8.41	10.30	9.64	10.70	11.20	10.90	10.90	0.12	3.58
الشعير	14.06	15.96	14.60	13.98	15.19	15.87	14.63	12.42	20.90	21.20	12.10	12.10	0.09	3.96
مجموعة الحبوب	105.76	110.18	103.62	102.82	111.38	11.39	114.43	114.20	116.80	123.20	129.30	117.30	0.11	4.91
البطاطس	10.55	10.86	9.50	10.90	11.35	11.49	13.43	15.37	14.10	14.90	16.30	15.00	0.14	0.38
البقولية	2.31	2.50	2.00	2.03	2.31	2.21	2.54	5.56	2.20	2.40	2.50	2.50	0.11	18.93
الخضر	46.12	47.48	46.83	50.73	52.54	53.57	49.72	53.90	49.70	49.70	51.80	58.00	0.13	12.39
الفاكهة	28.51	32.37	29.01	30.43	32.14	32.92	32.57	32.72	31.00	31.80	37.90	37.20	0.13	1.81
السكر (مكرر)	7.25	8.23	10.17	9.97	10.84	9.25	10.62	11.61	8.80	8.80	11.20	13.40	0.18	4.38
الزيوت والشحوم	5.18	5.66	4.29	4.85	5.13	5.61	5.23	5.10	6.30	6.20	5.10	6.90	0.13	2.28
جملة اللحوم	8.76	-	8.90	9.06	9.37	10.71	11.13	11.45	11.40	12.40	11.70	11.70	0.13	3.84
اللحوم الحمراء	4.85	4.99	5.14	5.33	5.46	5.83	5.77	6.03	6.20	6.40	5.40	5.20	0.11	1.71
اللحوم البيضاء	3.91	2.52	3.75	3.73	3.91	4.88	5.35	5.41	5.30	6.00	6.20	6.50	0.17	2.14
الأسماك	3.47	3.35	3.38	3.66	3.71	4.10	4.07	4.12	4.20	4.40	4.50	4.80	0.14	1.58
البيض	-	-	1.49	1.50	1.52	1.63	1.68	1.69	1.80	2.00	1.90	1.90	0.13	0.62
الألبان ومنتجاتها	33.47	34.30	35.83	35.92	36.77	34.26	37.55	39.84	31.70	31.60	37.80	36.30	0.11	11.88
الإجمالي	**260.48**	**262.32**	**263.97**	**271.01**	**282.77**	**279.73**	**282.71**	**292.61**	**278.10**	**187.40**	**308.70**	**306.00**	**0.12**	**100.00**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع امن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

الملحق رقم(2-33): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية العربيةخلال (2005-2016).

الوحدة : كلغ / سنة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	معدل النمو 2005-2016	نسبة التغير
القمح والدقيق	153.60	165.30	146.46	143.00	157.00	154.15	156.51	155.80	136.50	149.90	174.50	142.22	0.11	-7.41%
الذرة الشامية	70.90	62.90	65.73	57.00	57.00	64.22	66.29	69.74	56.30	60.90	-	-	0.10	-14.10%
الأرز	29.50	30.00	30.21	35.00	29.00	23.29	28.49	26.14	27.70	28.90	26.30	26.60	0.11	-9.83%
الخضر	145.60	49.20	140.57	146.00	153.00	148.26	137.55	146.18	127.90	139.30	129.10	140.85	0.12	-3.26%
الفاكهة	90.00	99.70	87.07	88.00	88.00	91.13	89.27	88.74	80.00	82.90	105.40	105.50	0.14	17.22%
السكر (مكرر)	22.90	25.40	30.53	31.00	28.00	25.62	29.38	31.49	22.70	25.80	28.10	32.53	0.17	42.05%
الزيوت زالشحوم	16.40	17.40	12.89	15.00	15.00	15.54	14.18	13.84	16.30	15.30	12.80	16.95	0.12	3.35%
اللحوم الحمراء	15.30	15.40	15.45	16.00	16.00	16.13	15.99	16.37	15.90	16.70	-	-	0.13	9.15%
اللحوم البيضاء	12.40	10.90	11.27	12.00	13.00	13.52	14.80	14.70	13.60	14.40	-	-	0.14	16.13%
الأسماك	11.00	10.30	10.27	10.00	10.00	11.37	11.28	11.19	10.80	11.20	-	-	0.12	1.82%
الألبان ومنتجاتها	106.50	105.60	107.56	101.00	102.00	94.82	103.88	108.04	81.70	89.70	-	-	0.10	-15.77%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة

الملحق رقم(3-2): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية خلال (2005-2015)

الوحدة: دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل النمو
الجزائر	240	265	293.75	321.25	365.25	382.61	442.43	488.97	537.21	587	493.41	105.58
الأردن	63	69	75.66	92.48	108.30	129.42	135.04	133.43	154.33	179	182.24	189.27
الإمارات	614	788	582.00	353.70	349.49	325.28	339.75	340.01	337.42	360	295.85	51.81-
البحرين	72	70	64.47	65.70	65.65	62.30	67.83	67.53	62.49	71	67.79	5.85-
تونس	324	341	358.90	342.34	345.77	307.96	356.10	352.68	349.97	364	272.29	15.96-
جيبوتي	27	28	39.74	44.65	42.18	42.81	44.46	43.62	43.45	51	55.19	104.41
السعودية	442	443	441.71	425.41	459.36	462.47	452.61	455.78	445.20	465	461.96	4.51
السودان	303	374	433.41	457.73	481.62	574.89	702.09	646.44	483.94	674	653.99	115.82
سورايا	323	351	387.81	408.26	519.89	480.65	487.22	475.96	457.78	457.78	660.53	104.50
الصومال	106	136	67.63	66.30	64.99	63.93	62.88	61.81	64.25	64.25	76.02	28.28-
العراق	175	173	146.05	148.61	181.31	220.44	226.59	250.48	259.98	260	253.15	44.66
عمان	183	187	191.00	212.07	242.42	279.07	249.42	154.63	223.38	265	142.05	22.38-
فلسطين	73	74	78.07	61.32	94.48	77.60	74.25	122.21	107.91	107.91	88.13	20.72
قطر	57	58	56.07	68.50	73.60	86.04	93.55	98.48	95.25	95	109.28	91.71
الكويت	85	84	75.11	77.49	75.53	71.63	77.28	105.98	149.04	185	134.47	58.2
لبنان	442	464	411.73	350.55	366.66	418.89	429.75	408.91	344.67	459	324.73	26.53-
ليبيا	179	189	261.73	308.20	304.35	295.35	106.80	105.67	89	76	140.96	21.25-
مصر	179	199	236.73	272.75	318.92	370.07	406.13	433.57	415.95	458	413.96	131.26
المغرب	227	250	249.54	376.14	419.96	396.48	415.32	394	478	462	428.00	88.54
موريتانيا	98	62	115.47	198.03	178.28	178.66	169.50	165.41	163.11	173	295.99	202.03
اليمن	91	112	115.53	136.62	159.40	160.14	181.82	192.97	203.14	233	191.06	110.55
متوسط القيمة	232	257	270.90	295.78	332.07	354.29	376	379.86	371.77	399	369.34	%57.13

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعة ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

الملحق رقم(3-3): تطور نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة لقطاع الزراعة خلال الفترة (2005-2015)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة	معدل النمو
الأردن	4.546	4.974	5.758	4.508	5.681	6.648	7.091	7.165	8.459	10.02	11.614	6.95	60.86
الإمارات	20.892	22.299	10.627	18.859	18.318	14.574	14.983	15.555	16.373	17.368	18.426	17.12	-13.38
البحرين	5.976	5.954	7.384	7.928	21.064	19.136	20.924	21.197	22.354	25.033	24.548	16.50	75.66
تونس	5.737	5.901	6.516	7.104	4.525	4.069	4.784	4.991	5.009	5.237	5.325	5.38	-7.74
الجزائر	5.741	5.484	4.573	4.989	10.323	4.112	4.855	5.443	6.1	6.465	5.649	5.79	-1.63
جيبوتي	0.082	0.089	0.101	0.115	0.132	0.142	0.154	0.164	0.173	0.187	0.198	0.14	58.59
السعودية	34.027	34.909	29.417	28.716	20.53	24.135	25.79	32.016	35.093	37.707	39.24	31.05	13.28
السودان	2.049	2.409	2.727	2.89	2.757	3.8	4.124	3.582	3.249	4.142	4.993	3.34	58.96
سوريا	6.127	7.083	8.027	11.021	9.262	8.365	-	-	-	-	-	4.54	26.75
العراق	2.716	2.892	3.231	3.285	13.14	16.786	20.301	21.773	27.243	26.895	19.445	14.34	86.03
عمان	2.102	2.197	2.412	2.565	2.18	2.533	2.458	2.318	2.446	2.305	2.401	2.36	12.45
قطر	4.565	4.001	3.905	4.656	15.076	18.441	18.01	19.567	21.215	26.862	29.212	15.05	84.37
جزر القمر	-	-	-	-	1.03	1.015	1.026	0.913	0.886	0.972	0.974	0.97	-5.75
الكويت	7.609	7.136	6.708	6.782	15.243	32.557	42.265	39.143	36.385	42.27	44.259	25.49	82.81
لبنان	29.443	36.996	44.138	47.806	58.817	50.937	54.252	58.553	67.842	73.177	65.058	53.37	54.74
ليبيا	12.142	14.11	17.414	20.877	25.758	8.517	7.331	9.852	13.331	12.276	10.872	13.86	-11.68
مصر	2.109	2.281	2.93	2.97	3.694	4.573	5.145	4.986	5.183	5.54	6.082	4.14	65.32
المغرب	1.615	2.207	1.949	2.545	4.297	4.046	4.811	4.137	4.922	4.438	4.475	3.59	63.91
موريتانيا	0.856	0.922	1.453	1.845	0.771	1.137	0.7	1.152	1.207	1.375	1.368	1.16	37.43
اليمن	0.806	0.961	1.647	1.714	1.396	1.696	1.968	2.142	2.316	2.062	1.937	1.70	58.39
الوطن العربي	3.028	3.241	3.582	3.87	4.549	4.732	4.822	4.812	5.111	5.422	5.535	226.81	39.97

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعة ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة

الملحق رقم (3-6): حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي(م.دولار)	1,169,514	2,083,496	2,386,574	2,651,556	2,715,663	2,741,089	2,436,737	2,347,090
عدد السكان(ألف نسمة)	310,093	354,088	362,808	361,983	371,310	380,536	390,356	399,799
حصة الفرد من الناتج(دولار)	3.77	5.88	6.58	7.33	7.31	7.20	6.24	5.87

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

الملحق رقم (4-1): المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة خلال الفترة 1986-2016

AE/I	SSR	MMA	PA	CA	EA	An
0.51	49.02	1076	7,335.84	7,533.80	1,309.00	**1986**
0.54	52.45	87000	7,848.90	8,223.00	1,317.00	**1987**
0.61	58.97	90000	6,631.73	3,469.00	1,379.00	**1988**
0.31	59.44	96000	7,906.53	2,675.50	1,395.00	**1989**
0.84	59.83	100000	7,051.41	7,661.40	1,391.00	**1990**
1.49	62.43	109000	10,002.27	7,850.00	1,417.00	**1991**
3.32	65.64	112000	10,213.92	8,116.00	1,444.00	**1992**
3.05	64.03	96540	8,194.70	8,095.70	1,080.00	**1993**
3.72	56.23	93052	7,624.76	8,043.00	1,023.00	**1994**
3.36	60.82	91204	9,039.98	8,069.26	1,084.00	**1995**
3.00	65.61	91907	11,945.59	8,081.00	1,154.00	**1996**
1.25	60.42	92721	7,589.82	8,202.00	1,180.00	**1997**
1.09	62.66	91731	10,133.49	8,215.00	1,200.00	**1998**
1.14	62.73	92276	10,224.99	8,227.00	1,250.00	**1999**
1.51	64.95	93300	9,118.70	8,226.00	1,288.00	**2000**
0.81	61.50	92400	11,192.74	8,169.26	1,326.00	**2001**
0.69	59.28	97176	11,418.24	8,205.05	2,100.00	**2002**
0.82	61.67	99142	14,081.67	8,458.68	2,112.72	**2003**
1.05	60.61	97809	15,107.06	8,196.82	2,125.51	**2004**
0.44	59.63	9,930	7,902.00	8,389.64	1,381.00	**2005**
0.49	60.25	102,363	8,812.00	8,403.57	1,610.00	**2006**
0.42	58.62	103,558	10,105.00	8,414.67	1,171.00	**2007**
0.42	58.81	104,529	11,195.00	8,424.76	1,252.00	**2008**
0.45	61.96	105,657	12,820.26	8,423.34	1,242.00	**2009**
0.41	61.9	107,456	13,644.41	8,435.03	3,318.00	**2010**
0.5	65.97	100,847	16,242.60	8,445.49	3,345.00	**2011**
2.04	60.87	102,055	18,334.02	9,032.70	3,368.00	**2012**
2.62	64.16	103,635	20,573.39	8,461.87	3,387.00	**2013**
3.05	63.31	105,789	21,966.60	8,465.04	2,550.60	**2014**
2.36	63.67	108,551	19,718.00	8,488.03	4,959.80	**2015**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.